



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الإسلامية
مخبر الدراسات الفقهية والقضائية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: الشريعة

التخصص: معاملات مالية معاصرة

دور المصارف الإسلامية في معالجة مشكلات الأمن الغذائي - الصكوك الخضراء أنموذجاً -

إعداد الطالبة: رقية عازب الشيخ

إشراف: أ. د. علي باللموشي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حياة عبيد	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
علي باللموشي	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
محمد العربي ببوش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشاً
ميلود زنكري	أستاذ	جامعة برج بوعرييج	مناقشاً
جابر سطحي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشاً

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي.....

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى من كانوا لي خير سند وعون، معنويًا وماديًا

إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم.

إلى كل الأحبة والأصدقاء والزملاء.

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي وتوجيهي

من معلمين وأساتذة.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، وأشكره على توفيقه وعظيم امتنانه،
فله الشكر كثيرا كما يعطي كثيرا وكما وفقنا لإنجاز هذا العمل، وأتمنى أن يتقبله منا.

غير أن الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتوجه بفائق الشكر والتقدير، وبكل إخلاص
للأستاذ الدكتور "علي باللموشي" الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، ولم يخل
بنصيحة وتوجيه وإرشاد، وقد كان مثالا للعالم المتواضع، فله مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر والثناء إلى الأستاذ الدكتور "عقبة عبد اللاوي" على إرشاداته
وتوجيهاته القيمة، ومساعدتي في إنجاز الدراسة التطبيقية، أنار الله دربه ووفقه لكل خير.
ولا يفوتني التوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين تفضلوا بالموافقة
على مناقشة هذه الأطروحة من أجل تقييمها وتقويمها وتثمينها.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الوادي.

وأخيرا أسأل الله العلي القدير أن يجعله عملا خالصا لوجهه، ومقبولا عنده وأن يدخره لنا
في صحائف أعمالنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

الملخص

تهدف هذه الرسالة الموسومة بـ: دور المصارف الإسلامية في معالجة مشكلات الأمن الغذائي - الصكوك الخضراء أنموذجا - إلى معرفة مدى مساهمة الصكوك الخضراء في معالجة مشكلات الأمن الغذائي، وذلك من خلال اختيار التجربة الماليزية في ميدان الصيرفة الإسلامية كإطار تطبيقي للدراسة. وقد قسم موضوع الرسالة إلى أربعة فصول، فالأول حُصص للإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث والمتمثلة في المصارف الإسلامية، والأمن الغذائي، والصكوك الإسلامية الخضراء، أما الفصل الثاني فقد تضمن مشكلات الأمن الغذائي بمختلف أنواعها على المستويين المحلي والدولي، مع ذكر أثر كل مشكل في انعدام الأمن الغذائي، أما الفصل الثالث والرابع فقد تم التركيز فيهما على الدراسة التطبيقية، فالفصل الثالث تمّ الوقوف فيه على تعريف النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، والقيام بقراءة تحليلية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي، أما الفصل الرابع والأخير فقد حُصص للدراسة القياسية للصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الخضراء بماليزيا، وبيان أثرها في تحقيق الأمن الغذائي. وختُمت الرسالة بعدّة نتائج من أهمها؛ أنّ تعزيز دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب: إعادة توجيه السياسات التمويلية نحو الاستخدام الأمثل للأدوات الأكثر ملاءمة، وتشجيع الابتكار المالي الإسلامي الزراعي من خلال تطوير منتجات هجينة خضراء ومستدامة، وبناء شراكات ثلاثية الأطراف تضم الدولة والمصارف الإسلامية والمنتجين الزراعيين، بما يضمن تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية البيئية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية؛ الأمن الغذائي؛ التمويل الإسلامي؛ الصكوك الإسلامية الخضراء؛

Abstract

This thesis, entitled: The Role of Islamic Banks in Addressing Food Security Problems - Green Sukuk as a Model - aims to determine the extent to which green sukuk contribute to addressing food security problems, This was done by choosing the Malaysian experience in the field of Islamic banking as an applied framework for the study.

The subject of thesis has been divided into four chapters. The first was devoted to the conceptual framework of the research terms, namely Islamic banks, food security, and green Islamic Sukuk. The second chapter included the problems of food security of various kinds at the local and international levels, mentioning the impact of each problem on food insecurity. The third and fourth chapters focused on the applied study. The third chapter defined the Malaysian Islamic banking system and conducted an analytical reading of the various Islamic financing formulas. The fourth and final chapter was devoted to the standard study of Islamic Sukuk, including green Sukuk in Malaysia, and an explanation of their impact on achieving food security.

This message concluded with several findings, the most important of which is that enhancing the role of Islamic Sukuk green in achieving food security requires redirecting financing policies towards the optimal use of the most appropriate tools, encouraging Islamic agricultural financial innovation through the development of green and sustainable hybrid products, and building tripartite partnerships that include the state, Islamic banks and agricultural producers, in order to ensure a balance between economic feasibility, social justice and environmental development.

Keywords: Islamic banks; food security; Islamic finance; green Islamic Sukuk;

المقدمة

المقدمة

يُعد الأمن الغذائي قضية من القضايا التي تلقى اهتمامًا واسعًا على كافة المستويات، حيث تسعى كل الدول لتحقيقه، لأن انعدامه يشكل مشكلة إنسانية تتفاقم مع الوقت، وتعيق العيش السليم للحياة البشرية واستقرارها. كما يعد أيضا من المواضيع الحساسة التي تواجه مختلف مجالات الحياة نظرا لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وارتباطه الوثيق بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بصورة مباشرة على أدائه، سواء من حيث مردودية إنتاج السلع الغذائية، أو من حيث زيادة المداخيل، ومن أجل ذلك بذلت معظم الدول جهودًا متواصلة من قبل الدولة وأجهزة التنمية لتأمين الغذاء وضمان استدامته، وذلك بإجراء عدة دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات، ووضع الخطط والسياسات التنظيمية لذلك، وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محليا بدلا من اللجوء للاستيراد.

نظرا لأهمية الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية، كوسيلة أساسية لتحقيق رفاه الأمة الإسلامية، وضمان العيش الكريم، وترسيخ مقومات الكفاية والرخاء لكل فرد في المجتمع المسلم، والحفاظ على استقرار المجتمع، والأمن والاطمئنان في أرجاء الدولة الإسلامية، فقد أرست الشريعة الإسلامية ضوابط متكاملة لتحقيقه وضمان سلامة الإنسان؛ تبدأ بوجوب السعي للكسب الحلال عبر سبل العمل المشروع، مروراً بضبط الاستهلاك من خلال تحريم الخبائث والحث على الطيبات، وصولاً إلى تعزيز التكافل الاجتماعي والتعاون على البرِّ لتأمين الغذاء للمحتاجين. كما حثَّت الشريعة على نبذ الإسراف والتبذير منعاً للهدرِ وصوناً للموارد، وألزمت الجهات الرقابية بمسؤولية متابعة جودة الغذاء وضمان سلامته الصحية.

على الرغم من الدور المحوري الذي يشغله الأمن الغذائي في استقرار المجتمعات إلا أن مساعي تحقيقه تصطدم بجملة من التحديات الهيكلية، تنصدها الفجوة التمويلية في القطاع الزراعي، ومن هذا المنطلق برزت المصارف الإسلامية كفاعل مؤسسي محوري يعتمد منظومة تمويلية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تنطلق من عقيدة الاستخلاف التي تقرر أن المال مال الله تعالى، وما الإنسان فيه إلا مستخلف، مما يفرض توجيه السيولة نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تحقق المصلحة العامة وتدعم ركائز الاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها تأمين الغذاء. ولم تعد هذه المؤسسات مجرد أوعية ادخارية، بل أضحت أدوات تنمية فعالة تلي احتياجات المستثمرين وفق ضوابط الشريعة التي تستبعد المعاملات الربوية. وبذلك، انتقلت المصارف الإسلامية من مرحلة إثبات الوجود إلى مرحلة

المقدمة

التفاعل الإيجابي مع الأزمات الهيكلية المعاصرة، مكرسةً دورها كضرورة حتمية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة.

ومع تطور الصيرفة الإسلامية واتساع أنشطتها ضمن مختلف الاقتصاديات، وما تقدمه من أدوات مالية منضبطة شرعياً تحقق الأمان للمؤسسات والمستثمرين على حد سواء. وفي ظل هذا المسار المتصاعد، برزت الصكوك الإسلامية كأداة هندسة مالية رائدة، لاسيما الصكوك الخضراء التي باتت تشكل خياراً استراتيجياً للحكومات لتمويل المشاريع البيئية والمستدامة بعيداً عن شبهة الربا. لما لها من قدرة عالية على حشد السيولة، واستقطاب فئات جديدة من المستثمرين الدوليين، مما جعلها ركيزة أساسية لتنشيط أسواق رأس المال الإسلامية العالمية وتعزيز اندماجها في المنظومة المالية الدولية.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أن الأمن الغذائي يمثل مقصداً شرعياً ومطلباً أساسياً تسعى لتحقيقه معظم دول العالم وخاصة الدول الإسلامية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة الحاصلة؛ لأنه يعتبر أولوية وحتمية ضرورية لاستقرار الحياة الإنسانية، وفي ظل هذا الإطار تم تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإسلامية بوصفها بديلاً استراتيجياً في مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال توظيف الصكوك الإسلامية الخضراء كأداة تمويلية مستدامة تسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي، مع تقديم نموذج واقعي يتمثل في التجربة الماليزية، مما يوفر لصناع القرار والمؤسسات المالية خارطة طريق للاستفادة من النجاحات الدولية في تمويل سلاسل إمدادات الغذاء.

ثانياً: إشكالية البحث

تحقيق الأمن الغذائي ليس بالأمر الهين؛ إذ يتطلب ضمان تدفقات مستدامة من الإمدادات الغذائية في مواجهة فجوة إنتاجية متسعة، خلفتها أزمات عالمية متعاقبة (مالية، وصحية، وغذائية). وقد تضافرت هذه الأزمات مع التغيرات المناخية لتستنزف القدرات المالية للاقتصاديات الوطنية، مما عمق التبعية الغذائية للخارج وضاعف من حدة الفجوة التمويلية في القطاع الزراعي. وتأسيساً على ذلك، اتجهت الدول الإسلامية نحو استحداث بدائل تمويلية مبتكرة، تستهدف تطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، تتسم بالمرونة والقدرة على امتصاص الأزمات وضمان سيادة الأمن الغذائي، وبناء عليه يمكن تحديد الإشكالات الرئيسية التالية:

المقدمة

إلى أي مدى يمكن للمصارف الإسلامية أن تُسهم في معالجة مشكلات الأمن الغذائي من خلال توظيف الصكوك الإسلامية الخضراء كأداة تمويلية مستدامة؟.

ويتفرع عن الإشكال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- 1- ما مفهوم المصارف الإسلامية؟ وما هي الأسس الشرعية التي تركز عليها في عملها؟
- 2- ما مفهوم الأمن الغذائي؟ وما هي الضوابط الشرعية لتحقيقه؟ وما هي التحديات التي تواجه تحقيقه وطرق معالجتها؟
- 3- ما مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء؟ وما هي خصائصها وضوابط إصدارها وتداولها التي تجعلها أداة مناسبة لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي؟
- 4- ما مدى فاعلية التجربة الماليزية في توظيف الصكوك الإسلامية الخضراء لدعم الأمن الغذائي؟

ثالثاً: أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- بيان مفهوم المصارف الإسلامية والتعرف على أهم الأعمال التمويلية والمصرفية التي تقوم بها.
- 2- عرض المفاهيم العامة للأمن الغذائي والوقوف على أهم العراقيل والتحديات التي تواجهه، مع تحديد الأسباب الأساسية وراء معوقات تحقيقه.
- 3- تقييم دور المصارف الإسلامية في دعم الأمن الغذائي من خلال توظيف الصكوك الإسلامية الخضراء كأداة تمويلية مستدامة.
- 4- إبراز المساهمة التنموية للصكوك الإسلامية الخضراء في تأمين الغذاء، من خلال دراسة الدور الريادي للتجربة الماليزية، في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لدعم المشاريع الزراعية والبيئية.

رابعاً: أسباب اختيار موضوع البحث

يرتكز اختيار موضوع البحث على عدة أسباب تتطلب البحث والتوسع فيها، من أبرزها ما يلي:

- 1- واقعية الموضوع لأنه يعالج قضية حساسة تمس الحياة المعيشية للفرد والمجتمع المسلم، والذي يعد ركناً من أركان الأمن القومي وهو الأمن الغذائي، ومثل هذه المواضيع تحتاج إلى دراسة والبحث عن الحلول لمعالجتها.

المقدمة

2- التعرف على أحدث أدوات التمويل الإسلامية المبتكرة التي تتوافق مع المبادئ الشرعية، ومعرفة مدى قدرتها على تأمين الغذاء.

خامسا: حدود البحث

نظرا لتوسع كل من مفهوم المصارف الإسلامية، والأمن الغذائي، والصكوك الإسلامية الخضراء، فقد تم وضع حدود موضوعية للبحث، وذلك من خلال دراستها دراسة نظرية شملت الإطار المفاهيمي لكل مصطلح على حدة، وأما الحدود المكانية فقد تم اختيار دولة ماليزيا لدراسة نظامها المصرفي الإسلامي من خلال قراءة تحليلية قياسية لصيغ التمويل الإسلامي، باعتبارها دولة رائدة في الميدان المصرفي وسبابة إلى الابتكار المالي في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، مع ضبط الحدود الزمنية للفترة 2007-2023 لتحليل تطبيقات صيغ التمويل الإسلامية بمختلف أنواعها، ودراسة المتغيرات المعتمدة في التحليل القياسي لمعرفة أثر الصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الخضراء على الأمن الغذائي.

سادسا: الدراسات السابقة

بعد اطلاعي على عدة دراسات وأبحاث تناولت موضوع البحث، وتتبع ما تم كتابته عن موضوع البحث، تم اختيار أهم الدراسات السابقة وهي كالآتي:

1- البحوث والدراسات التي عالجت موضوع المصارف الإسلامية

أ- كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، رسالة ماجستير إشراف: أ د سالم عبد العزيز، تخصص مالية دولية، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، تناولت هذه الدراسة الجانب النظري المتعلق بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف مقارنة الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مع إبراز الأكثر ملائمة والأقل تكلفة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأهم ما توصل إليه الباحث هو أن مصدر الأموال في الاقتصاد الإسلامي، هو التمويل بالإجارة الذي قد يتمكن من حل إشكال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن الجزم بالحكم بأن تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية أقل منها في البنوك التقليدية، لأن طريقة حساب

المقدمة

الأقسط والتسديد هي نفسها المتبعة في كلا البنكين، وغالبا أن البنوك الإسلامية تستعمل نسبة هامش ربح أكبر من معدل الفائدة المطبق في البنوك التقليدية.

ب- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي -التجربة الماليزية أمودجا- رسالة دكتوراه، علوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، إشراف أ.د رابح خوني، 2017/2016. تناولت هذه الرسالة عرض أهم آليات التمويل الإسلامي وتطبيقاتها المصرفية المعاصرة من خلال التعريف بها وذكر الأحكام المتعلقة بها، بهدف تحليل الآثار الايجابية والسلبية لتطبيق النظام التمويلي الإسلامي، وتبسيط الضوء على مراحل تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا واستخلاص الدروس المستفادة منها.

وأهم ما توصلت إليه الباحثة هو أن الذي يحكم تخصيص الموارد المالية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر الفائدة ويعبر عن تكلفة الفرصة البديلة هو معدل العائد على الاستثمار؛ أي الربح المتوقع من الاستثمار، ويحدد كفاءة المشروع ويؤدي دور الآلية التي يتم التعادل بها بين عرض الموارد والطلب عليها.

ج- أسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة باتنة-1- إشراف أ.د عمر شريف، 2019-2018، تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للمصارف الإسلامية، وركزت على أسس وضوابط الاستثمار في المصارف الإسلامية، هدفها بيان مدى نجاعة وتكامل النظام المصرفي الذي يحقق الأمن والاستقرار، والحد من مسببات الأزمات، ودعم مسارات النمو والتطور في شتى المجالات.

وأهم ما توصلت إليه الباحثة أن نجاح تجربة المصارف الإسلامية، يرجع إلى طبيعة نشاطها القائم على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي وكفاءة تطبيق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الصيغ التمويلية.

2- البحوث والدراسات التي عالجت موضوع الأمن الغذائي

أ- عيسى ابن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، إشراف: د عبد الله طوش، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، تناول الباحث مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية والعوامل المؤدية لزيادتها، وسلط الضوء على دراسة حالة الجزائر من خلال عرض أوضاع القطاع الزراعي

المقدمة

وحجم الفجوة الغذائية والتغذوية، بهدف عرض مشكلة الغذاء في الجزائر وتحديد أسبابها وطريقة معالجتها.

وأهم ما توصل إليه الباحث أن الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني، كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر، من خلال دعم أسعار المواد الغذائية بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحقيق تحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية.

ب- علي باللموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر-دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص اقتصاد إسلامي، إشراف: محمود سحنون، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2016-2017، تناولت هذه الدراسة الجانب النظري المتعلق بالأمن الغذائي من مفهوم وسياسات، والعوامل المؤثرة فيه، وسلط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وسياسات تحقيقه التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، بهدف التركيز على آليات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي، مع تتبع البرامج والسياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وتقييمها وطرح الآليات التي من شأنها أن تدعم الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي.

وأهم ما توصل إليه الباحث هو أن من أسباب انعدام الأمن الغذائي غياب آليات الاقتصاد الإسلامي ضمن السياسات الاقتصادية، وأن آليات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركات يمكنها أن تسهم بشكل فعال في المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.

ج- عبد الرحمان نجار، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د حمدي محمد الصالح، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة 1، 2022-2023، تناولت هذه الدراسة مفهوم الأمن الغذائي وواقعه في العالم، وإبراز فكر الاقتصاد الإسلامي وسياسته في تحقيق الأمن الغذائي، بهدف بيان منهج الاقتصاد الإسلامي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وكيفية علاج إشكالية نقص الغذاء من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وأهم ما توصل إليه الباحث هو أن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي سنّها النبي يوسف عليه السلام والمتمثلة في الإيمان بالله تعالى، والعمل الصالح، والتخطيط الجيد، والعمل الجاد، والادخار والتوزيع العادل، كان لها أثر إيجابي على المستويين المحلي والإقليمي، حيث أسهمت في توفير الاستقرار والازدهار وتحقيق الأمن الغذائي في عصر سيدنا يوسف عليه السلام. وكما خلص إلى أن الرجوع إلى

المقدمة

النموذج الإلهي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك يعد السبيل الأمثل للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأفراد والمجتمعات.

3- البحوث والدراسات التي عالجت موضوع الصكوك الإسلامية الخضراء

أ- عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال – التجربة الماليزية أنموذجا- رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2014-2015، تناولت هذه الدراسة كل ما يتعلق بالجانب النظري لسوق رأس المال الإسلامي والصكوك الإسلامية، هدفها إبراز الدور الكبير للهندسة المالية الإسلامية في إيجاد منتجات مالية تلعب دورا فعالا في أسواق رأس المال الإسلامية، على غرار الصكوك الإسلامية، وإبراز الأهمية التي تحظى بها في الاقتصاد والتنمية، والوقوف على مدى التعامل بالصكوك الإسلامية في أسواق رأس المال الإسلامية في الواقع العملي من خلال التجربة الماليزية، وتبيين أهمية المرحلة التي وصلت إليها التجربة الماليزية للاستفادة منها.

وأهم ما توصل إليه الباحث من خلال تسليط الضوء على التجربة الماليزية، أن الصكوك الإسلامية أثبتت نجاعتها في توفير بعض ما عجزت السندات الربوية عن توفيره، حيث أسهمت الصكوك الإسلامية في ماليزيا في جذب عدد من الشركات الإسلامية وغير الإسلامية، كما مكنت الحكومة الماليزية من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية نظرا لتعددتها وتنوعها.

ب- خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مقال منشور في مجلة رماح للبحوث والدراسات، 2016. تناولت هذه الدراسة موضوع الصكوك الخضراء كأداة مالية إسلامية جديدة تهتم بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن الصكوك الخضراء التي اعتمدتها ماليزيا لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ج- سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة الصكوك الخضراء لماليزيا أنموذجا، مقال منشور في مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج: 05، ع: 02، 2021. تناولت هذه الدراسة مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء وإبراز أهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة مع عرض التجربة الماليزية.

المقدمة

وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو أن الصكوك الإسلامية الخضراء التي أطلقتها ماليزيا تعد تجربة رائدة في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، إذ تفيد أصحاب المشاريع في الاستثمار في مشاريع أخلاقية ذات مسؤولية اجتماعية.

سابعاً: الإضافة العلمية للبحث بالنسبة للدراسات السابقة

تكمن الإضافة العلمية لهذا البحث بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت كلا من الأمن الغذائي، والمصارف الإسلامية، والصكوك الإسلامية الخضراء، وبعد الاطلاع والاستقصاء في ما كُتب حول موضوع البحث، سعت الدراسة إلى الربط بين دور المصارف الإسلامية وما تصدره من منتجات مالية إسلامية مبتكرة في مجال التمويل بالأمن الغذائي، وذلك من خلال دراسة تحليلية لمختلف تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا، مع التركيز على الصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الإسلامية الخضراء وتقييم أثرها الفعلي على الأمن الغذائي بماليزيا.

ثامناً: منهج البحث

للإحاطة بجوانب موضوع البحث، والإجابة على الإشكال الرئيسي، تم الاعتماد على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي: تم اختيار هذا المنهج باعتباره منهجاً مناسباً وملائماً لمثل هذه المواضيع وتوافقه مع الدراسة التحليلية القياسية، فالمنهج الوصفي اعتمد في عرض المفاهيم العامة لمصطلحات البحث، والتحليلي تم الاستعانة به في الجزء المتعلق بالدراسة التحليلية القياسية استناد لبيانات وإحصاءات التقارير السنوية للمصارف، والهيئات المالية المتعلقة بتطبيقات صيغ التمويل الإسلامي، وحجم إصدار الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها بماليزيا.

2- المنهج الاستقرائي: تم توظيف هذا المنهج عند استقراء مشكلات الأمن الغذائي، وآليات تحقيقه، وتتبع الضوابط الشرعية في عمل المصارف الإسلامية، وواقع تطور الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها، واستقراء أثرها على الأمن الغذائي.

تاسعاً: صعوبات البحث: يواجه كل باحث أثناء إعداد بحثه العلمي جملة من الصعوبات والتحديات، وأبرز هذه التحديات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث تذكر على النحو الآتي:

1- كثرة مشكلات الأمن الغذائي وتعددتها على مختلف الأزمنة مما صعب حصرها وإحصائها من مصادرها والوقوف على أهمها.

المقدمة

- 2- قلة المراجع والأبحاث التي تخص الصكوك الإسلامية الخضراء التطبيقية.
 - 3- صعوبة التأكد من صحة البيانات الإحصائية المتعلقة بالدراسة التحليلية القياسية، سواء ما تعلق بتطبيقات صيغ التمويل الإسلامي، أو الصكوك الإسلامية الخضراء بماليزيا.
 - عاشرا: منهجية البحث: عند دراسة موضوع البحث تم اعتماد المنهجية التالية:
 - 1- كتابة الآيات القرآنية مع اسم السورة ورقم الآية في المتن .
 - 2- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، مع ذكر صاحب المصنف الحديثي وعنوانه، الكتاب والباب ورقم الحديث، رقم الجزء، الصفحة، وذكر درجة الحديث إن لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.
 - 3- توثيق المعلومات المأخوذة من المصادر و المراجع في الهامش، بذكر المؤلف والمؤلف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع ذكر الرابط بالنسبة للأبحاث المنشورة عبر المواقع الإلكترونية، وسائر المعلومات في فهرس المصادر والمراجع.
 - 4- عند استعمال الكتاب في موضعين متتاليين لا يفصل بينهما استعمال كتاب آخر فإننا نكتب المرجع نفسه، مع إضافة رقم الجزء والصفحة، وإذا فصل بينهما كتاب آخر نكتب: المرجع السابق.
 - 5- الاعتماد على المعاجم والمقاييس اللغوية عند التعريف بمصطلحات البحث.
 - 6- عند نقل الكلام عن صاحبه بتصريف، فإنه عند التوثيق في الهامش نردفه بكلمة: "ينظر".
 - 7- شرح بعض المصطلحات في الهامش.
 - 8- توثيق الأشكال والجداول في المتن بوضع رقم الجدول، رقم الشكل، المصدر.
 - 9- تم الاعتماد في الدراسة التحليلية والقياسية على الهيئات والمواقع الرسمية في جمع البيانات والإحصائيات، مع ذكر رابط الموقع الذي أخذت منه البيانات.
 - 10- تم استخدام برنامج بايثون "Python" كأداة مساعدة لتحليل البيانات والإحصاءات وبناء النماذج القياسية، نظرا لما يتميز به من دقة وسهولة في تحليل البيانات الإحصائية.
 - 11- تدويل البحث بفهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والجداول والمخططات، قائمة المصادر والمراجع، والموضوعات.
- حادي عشر: هيكل البحث

المقدمة

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

المقدمة: وفيها بيان العناصر التالية: أهمية الموضوع، الإشكالية، أهداف الموضوع، الدراسات السابقة، المنهج المتبع، منهجية البحث، هيكل البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول خُصص لمفهوم المصارف الإسلامية من تعريف وخصائص وأهداف وأسس، والثاني خُصص إلى مفهوم الأمن الغذائي مع ذكر الأسس الشرعية لتحقيقه، وفي المبحث الثالث والأخير تم التركيز فيه على مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

ففي هذا الفصل تم عرض مشكلات الأمن الغذائي، مع ذكر أسباب كل مشكل وأثره على الأمن الغذائي مقسمة على مبحثين: ففي الأول تناول مشكلات الأمن الغذائي على المستوى المحلي، والثاني خُصص لعرض مشكلات الأمن الغذائي على المستوى الدولي.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وفي هذا الفصل الذي تضمن دراسة نظرية تحليلية في تطبيق نظام المصرفية الإسلامية بماليزيا فقد قسم إلى مبحثين: أولهما تم الوقوف فيه على التعريف بالنظام المصرفي الإسلامي الماليزي من نشأة وأطر تشريعية وتنظيمية، وأما المبحث الثاني فقد تم فيه القيام بقراءة تحليلية لتطبيقات مختلف صيغ التمويل الإسلامي بماليزيا، ونمذجة تطوراتها.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

والفصل الرابع والأخير خُصص للدراسة القياسية للصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الخضراء وأثرها على الأمن الغذائي، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين: الأول تم فيه تحديد متغيرات الدراسة وتحليلها، والطريقة والأدوات المستخدمة، والمبحث الثاني خصص لمناقشة نتائج النماذج القياسية المتوصل إليها، ومعرفة أثر الصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الخضراء على الأمن الغذائي بماليزيا. **خاتمة:** وفيها أهم النتائج المتوصل إليها، وبعض التوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

إن لكل دراسة بحثية منهجية علمية خاصة تميزها عن غيرها من البحوث في معالجتها للإشكالية الرئيسية التي بنيت عليها، وفي هذا البحث، وقبل الخوض في معالجة الإشكال الرئيسي، يتطلب أولاً التطرق إلى التعريف بمصطلحات البحث التي يشتمل عليها عنوان البحث قصد توضيح دلالاتها العلمية وحصر مفاهيمها بدقة، لأجل تسهيل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

تُعد المصارف الإسلامية جزءًا مهمًا في النظام المالي الإسلامي، لما تتسم به من تقدم سريع في تطبيق وتطوير الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاءت هذه المصارف كرد فعل على النظام الاقتصادي غير الإسلامي، سعياً إلى الحفاظ والدفاع عن الهوية الإسلامية، ومواجهة التطورات العالمية في عصر العولمة والانفتاح على العالم.

وقد ظهرت المصارف الإسلامية كأحد أبرز أدوات الوساطة المالية الفاعلة في الاقتصاديات المعاصرة، لاسيما في إطار الاقتصاد الإسلامي، لما تمتاز به من خاصية المزج بين الأمان والربحية اللذين يسعى إليها كل من المؤسسين و المودعين والمستثمرين على حد سواء، كما تتميز بدرجة عالية من المرونة والكفاءة في مواكبة التحولات والمستجدات في الساحة المالية العالمية، مع ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.

ونظرا للأهمية المتزايدة للمصارف الإسلامية، سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على مفهوم المصارف الإسلامية، من تعريف وخصائص وأهداف وأسس شرعية مقسمة على أربعة مطالب وهي كالآتي:

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية وتاريخ نشأتها.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: الموارد المالية للمصارف الإسلامية.

المطلب الرابع: الأسس الشرعية لعمل المصارف الإسلامية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها

يُعد مصطلح المصارف الإسلامية من المفاهيم التي تستوجبُ التوقف عندها، وذلك للتمييز بينها وبين البنوك التقليدية، سواءً من حيث الاسم أو الخصائص، وقد تعددت تعريفاتها من باحث إلى آخر تبعاً لاختلاف مناهجهم ورؤاؤهم، وستتعرف في هذا المطلب على هذه التعريفات انطلاقاً من المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصرف كلفظ مفرد، وصولاً للتعريف الاصطلاحي للمصارف الإسلامية كمركب لفظي، مع عرض مراحل نشأتها وتطورها.

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية

أولاً: تعريف المصارف

1- المصارف لغة: جمع مصرف ويطلق على المكان الذي يبدل فيه النقود أي الصَّرْفُ ويقصد به رَدُّ الشيء عن وجهه صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفاً¹، يقال: (صَرَفْتُ) الدَّرَاهِمَ بالدَّانِيَةِ. وَبَيَّنَّ الدَّرَاهِمَيْنِ (صَرَفَ) أَي فُضِّلَ لِحُودَةٍ فَضَّةٍ أَحَدَهُمَا².

2- المصارف اصطلاحاً

فالتعريف الاصطلاحي للمصارف لا يختلف عن المعنى اللغوي لها، والمصارف من الناحية الاصطلاحية تطلق على المكان الذي يمارس فيه الأشخاص أعمالهم في شكل هيئة اعتبارية، يؤسسون عملاً تجارياً في استثمار الأموال وصرافة العملات، وتقديم خدمات مقابل أجرة لتسهيل المبادلات التجارية وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالته³.

ثانياً: تعريف المصارف الإسلامية

عُرفت المصارف الإسلامية لدى الباحثين بعدة تعريفات، وذلك باختلاف مناهجهم العلمية وتوجهاتهم الفكرية ورؤاهم التحليلية، وكذلك تبعاً للخاصية أو الوظيفة التي تقوم بها هذه المصارف وسأورد أهم هذه التعريفات على النحو الآتي:

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 189.

² - الرازي، مختار الصحاح، ص 175.

³ - أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، ص 8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

1- تعرف المصارف الإسلامية على أنها "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية"¹.

2- وتعرف أيضاً بأنها "مؤسسات مالية مصرفية تقوم على تجميع الأموال وتوظيفها، وتقديم الخدمات المصرفية التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها بما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع عند وضع المال في مساره الإسلامي السليم، من خلال فريق عمل ذي ولاء وكفاءة والتزام ذاتي"².

3- وتعرف أيضاً المصارف الإسلامية بأنها "مؤسسات مالية استثمارية وتنموية واجتماعية، تستمد منطلقها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهذا المنطلق العقائدي هو الذي يميزها عن غيرها من البنوك الأخرى"³.

4- وتعرف المصارف الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي الفائض والعجز المالي وفقاً لآلية المشاركة في الربح والخسارة المبنية على أحكام عقد المضاربة الشرعية طبقاً لقاعدة الغنم بالغرم"⁴.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المصارف الإسلامية مصطلح يطلق على كل مؤسسة مالية تتمتع بصفة استثمارية وتنموية واجتماعية، تعمل على تجميع الأموال من قبل أصحاب الفائض المالي وتقديمها لأصحاب العجز المالي عند الطلب، بصفته وسيطاً مالياً أو مضارباً مشتركاً بين أصحاب المال والمضارب، قصد توفير التمويل اللازم للعملاء واستثماره في مشاريع تنموية تحقق غايات اقتصادية واجتماعية وفق أسس وضوابط شرعية.

من خلال ما سبق ذكره عن المصارف الإسلامية، يمكن استخلاص أبرز الوظائف والأعمال التي تقوم بها كما يلي:

✓ جمع الأموال من قبل أصحابها على شكل ودائع بشتى أنواعها ادخارية كانت أو استثمارية.

¹ - محمد العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 110.

² - حسين نعمة، رغد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، ص 124.

³ - إسماعيل شلي، بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، ص 94.

⁴ - مصطفى إبراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، ص 6-7.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

- ✓ تقديم خدمات مصرفية متنوعة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ توظيف الأموال المجمعة من قبل أصحابها في مشاريع استثمارية تنموية قصد تمويلها عن طريق آليات شرعية تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- ✓ يقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز.

الفرع الثاني: مراحل نشأة وتطور المصارف الإسلامية

إن فكرة إنشاء المصارف الإسلامية جاءت نتيجة سيطرة الدول الغربية وتكالبها على الأمة الإسلامية، فأصبحت هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات مصرفية بديلة عن البنوك التقليدية، لأجل رفع الحرج عن الفرد المسلم في التعامل مع البنوك التقليدية، من هنا أدرك المسلمون مدى خطورة التعامل معها وانتشارها انتشارا رهيبا وذلك خشية ضياع الأمة الإسلامية في إطار منهجها، ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في إنشاء مؤسسات مالية إسلامية تلي احتياجاتهم وتسهل سبل التعامل وتبادل الأموال والثروات، ولقد مرت بعدة مراحل تذكر على النحو التالي:

أولا: بوادر ظهور المصارف الإسلامية

والمتبع في نشأة وتطور المصارف الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي يتضح أن الجذور الأولى للمصرفية الإسلامية وبوادرها وإرهاصاتها ظهرت في أوج نهضتهم الثقافية والاقتصادية، وقد كانت لهم تجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا بدولها الاسكندنافية الباردة من جهة وإلى جنوب إفريقيا من جهة أخرى، كما امتدت من شواطئ الأطلس إلى بحر الصين، وهذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها وتماشيا، فمنذ عهد الصحابة وبعد فتح الشام ومصر بدأ التمييز بشكل واضح بين معنى الوديعة البسيطة التي تحفظ كما هي أمانة عند الوديع، والوديعة في الحساب الجاري التي يضمنها الوديع للمودع وفي مقابل ذلك يستطيع استعمالها كما يشاء، سواء في تجارته المباشرة أم في ما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة، ثم انتشرت هذه الممارسة حتى صارت هي المستند القانوني الفقهي لأعمال الصيرفة¹.

ثانيا: بداية التجربة للمصارف الإسلامية

تسمى هذه المرحلة بمرحلة التجربة وكانت في سنة 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم الذي ظهر في باكستان

¹ - غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ص 182-183.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

وكانت تجربة رائدة تعمل على استقبال الودائع من ذوي اليسار من مالكي الأراضي لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين للنهوض بمستواهم المعيشي وتحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائدا أيضا، إنما كانت تلك المؤسسة تتقاضى أجور رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، لكن لم تدم هذه المؤسسة في عملها وذلك نتيجة لغياب الكوادر المؤهلة من العاملين في هذا الميدان، وعدم تجدد الإقبال على الإيداع لدى المؤسسة وأغلقت أبوابها في بداية الستينات¹.

لكن لم تتوقف التجربة عند التجربة الباكستانية بل ظهرت تجربة جديدة بمدينة ميت غمر بمصر في سنة 1963، حيث افتتح أول بنك ادخار محلي للعمل بأسس تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأنشئت وحدات مصرفية في كل قرية أو حي لتجميع مدخرات الناس تحت إشراف المؤسسة المصرفية العامة للادخار وتوظيفها في خدمة احتياجاتهم في منطقتهم. ولتطور نجاح عمل المصارف الإسلامية وتحسين الخبرة للعمال قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد وذلك كان سنة 1966².

ثالثا: النشأة الفعلية للمصارف الإسلامية

وقد تم في هذه المرحلة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 بالقاهرة وعمل هذا البنك في مجال جمع وصرف الزكاة والقروض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974، وتلاه بنك دبي الإسلامي سنة 1975، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 1977، فبيت التمويل الكويتي سنة 1977، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري سنة 1977، وأما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سنة 1978³.

رابعا: ظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة

تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة، تتكون من عدد من المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، كما تميزت بالمحاولات الرائدة لأسلمة النظام

¹ - عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 176.

² - عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 257.

³ - حسين الوادي، محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ص 43.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المصرفي لبعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء¹، ومن بين المصارف الإسلامية التي تم تأسيسها في هذه المرحلة، البنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية 1982، بنك قطر الإسلامي 1982، بنك إسلام ماليزيا 1983، بيت البركة التركي للتمويل 1983، بنك بنغلادش الإسلامي 1983، بنك البركة الإسلامي البحرين 1984، بنك البركة وبنك التضامن الإسلامي في السودان 1984، بنك المؤسسة العربية المصرفية 1985، بنك الأمين البحرين 1987، بنك قطر الدولي الإسلامي 1990².

خامسا: انتشار المصارف الإسلامية عربيا وعالميا

وهي المرحلة التي انتشرت فيها المصارف الإسلامية عربيا وعالميا، ومن هذه المصارف التي أسست في هذه المرحلة، بنك البرك الجزائري 1991، بنك الاستثمار الإسلامي البحرين 1996، البنك الإسلامي اليمني 1996، مصرف أبو ظبي الإسلامي 1997، بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998، بيت التمويل الخليجي البحرين 1999، الشركة الدولية للإجارة والاستثمار 1999، بنك معاملات ماليزيا 1999³.

وفي مرحلة الأزمة المالية العالمية 2008 لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعا على المستوى العالمي، فقد بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة العالمية 23.46% ليصل عددها سنة 2010 إلى أكثر من 300 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية، وبحجم أموال يزيد عن 200 بليون دولار، هذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية على مستوى العالم⁴.

سادسا: ظهور المصارف الرقمية

مع تطور التكنولوجيا وظهور الرقمنة وتطور المعاملات المالية الحديثة ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة المصارف الرقمية وهي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها المصرفية عبر الإنترنت

¹ - مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، ص 18-19.

² - المرجع نفسه، ص 20

³ - المرجع نفسه، ص 20.

⁴ - مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية " نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، ص 6.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

بدلاً من الفروع التقليدية الفعلية، إذ تتميز بتوفير مجموعة واسعة من مختلف الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الأخرى مثل فتح الحسابات، وإصدار البطاقات، وإجراء التحويلات المالية، ودفع الفواتير، والتمويل الشخصي والاستثمار وغيرها، من خلال مواقع الويب أو التطبيقات المحمولة، وتعتمد على التكنولوجيا لتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة مقارنة بالمصارف التقليدية، غالباً ما تكون هذه المصارف أقل تكلفة من حيث الرسوم والأعباء؛ لأنها لا تتطلب نفقات تشغيل أو صيانة للفروع، وإضافة إلى ذلك، تتيح المصارف الرقمية الوصول إلى الحسابات والخدمات المصرفية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يمكن للعملاء إدارة أموالهم في أي وقت، ومن أي مكان¹. ومع تطور المصارف الرقمية جاءت فكرة إنشاء مصارف إسلامية رقمية وهي عبارة عن فروع لبنوك أصلية تقدم خدماتها المصرفية عبر قنوات رقمية متكاملة². كل ذلك من أجل مواكبة عصر العولمة والتكنولوجيا لتسهيل وتسريع الخدمات التي تقدمها.

¹ - ينظر: فلاح حسن ثوباوي، المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل، قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف، ص 15.

² - مراد بوضاية، المصارف الإسلامية الرقمية، ص 128.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها

إن تأسيس المصارف الإسلامية جاء لتحقيق غايات متعددة يسعى المؤسسون إلى الوصول إليها، كما تتميز بعدة خصائص تمنحها مرونة عالية في التكيف مع التغيرات والمستجدات المعاصرة في الساحة المالية العالمية، مع الحفاظ على هويتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المالية.

الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية غايات وأهداف، فمنها ما هو ذاتي يرتبط بالمصرف، ومنها ما هو عام تسعى إلى تحقيقه جميع المؤسسات المالية، وفي هذا الصدد، تضافرت جهود المختصين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي لتحقيقها، ومواجهة التحديات والصعوبات التي تعرقل عمل المصارف الإسلامية، ويمكن إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:

أولاً: تحقيق المقاصد الشرعية الضرورية

إن السعي لتحقيق المقاصد الشرعية الضرورية يُعد هدفاً رئيسياً بالنسبة للمصارف الإسلامية، وهذه المقاصد قد ذكرها الإمام الغزالي -رحمه الله- مرتبة ترتيباً مُنظماً وفق أولويات الحياة البشرية في مقولته: "ومقصود الشرع من الخلق خمسة هو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم، وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"¹، كل ذلك من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية وإرساء بيئة تعاونية بين أفراد المجتمع، ويبرز مقصد حفظ المال كأحد أكثر المقاصد التصاقاً بعمل المصارف، وذلك من خلال جمعه من عند أصحابه واستثماره في مشاريع تعود بالنفع على أصحابها، مما يؤمن لهم معيشتهم، وهو ما يترتب عليه بالتبعية حفظ جميع المقاصد الأخرى كحفظ النفس والعقل والدين.

ثانياً: السعي في إحياء ونشر علم فقه المعاملات المالية

لا أحد ينكر أن أكثر أدوات التمويل الإسلامي وفقهها قد انتشرت في العقود الثلاثة الأخيرة بدعم من المصارف الإسلامية، فبعد أن كان فقه المعاملات محصوراً في علماء الفقه وخريجي كليات الشريعة أصبح اليوم أكثر شيوعاً وانتشاراً بين شريحة واسعة من المسلمين الذين يتعاملون مع

¹ - الغزالي، المستصفى، ص 179.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المصارف الإسلامية أو يعملون فيها، وذلك من خلال النشرات والإعلانات والندوات والدورات التي تسهم فيها المصارف الإسلامية¹.

ثالثاً: تحقيق الأمان والاطمئنان في التصرف بالأموال

يتضح هذا الهدف من خلال تنويع الاستثمارات، وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف، وتحقيق الأمان والاطمئنان للمدخر، لأن المال شقيق الروح، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: 20]، وعلى المسلم أن يستثمر أمواله في الحلال وقد حُرِّمَ عليه كنز المال وحبسه عن التداول لما يسببه من ركود، لاسيما عند إغفال إخراج زكاته التي تُعد أداة لتطهير المال وضمان تدفقه في المصارف التنموية وقال رسول الله ﷺ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»²، وتبعث الاطمئنان في نفس المسلم لأن أمواله ستستثمر في أوجه الحلال³.

رابعاً: تحقيق الأرباح

يعد الربح من أبرز الأهداف المالية التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها، ومن الحوافز الرئيسية المؤثرة في قرارات الاستثمار والتمويل والإنتاج والبيع والشراء، كما يعتبر أيضاً من العناصر الأساسية في الحكم على نتائج أعمال النشاطات الاقتصادية، من حيث النجاح والفشل، وسبباً في النمو والاستمرار، والسعي إليه يتطلب الالتزام بالمبادئ الشرعية التي تتفق مع الدين الإسلامي الذي يأمر بحفظ المال وتنميته، وكما يظهر الربح في شكل نماء متضمن في قيمة الأصل المستثمرة، أو في شكل زيادة في أسعار السلع عن تكلفة شرائها واقتنائها وتخزينها وحتى مصاريف بيعها⁴، ويتحقق هذا من خلال جذب الودائع من قبل أصحابها وتنميتها، تبعاً للقاعدة الشرعية الآمرة بعدم تعطيل الأموال واستثمارها وفقاً لصيغ التمويل الشرعية المبنية على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، لأجل تحقيق

¹ - حسين الوادي، محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ص 47.

² - أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب: ما جاء في زكاة مال اليتيم، حديث رقم: 641، ج 3، ص 23. قال الألباني: حديث ضعيف. ينظر: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل حديث رقم: 788، ج 3، ص 258.

³ - عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلي معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ص 22.

⁴ - ينظر: محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 35.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الأرباح، التي من خلالها يستطيع المصرف الإسلامي المنافسة والاستمرارية في السوق المصرفي، مما تثبت نجاح وكفاءة العمل المصرفي الإسلامي¹.

سادسا: تقديم بدائل شرعية مبتكرة

تسعى المصارف الإسلامية لتقديم البدائل الشرعية عن الأعمال التي تقوم بها البنوك التقليدية، وذلك لأجل جلب العملاء سواء كانوا مودعين أو مستثمرين في سبيل تقديم تسهيلات مصرفية، وتحسين مستوى الخدمات المصرفية، والمحافظة على فعاليتها أمام المنافسين، وذلك بابتكار آليات جديدة تواكب التطور الحاصل للمصارف، متمثلة في إحداث صيغ تمويلية مبتكرة تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، بين أطراف العملية التمويلية عن طريق المضاربة أو المشاركة وفق أحكام شرعية، من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك تطوير الخدمات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة، شرطا ألا تقتصر على الخدمات التقليدية من أجل جلب العملاء وتحسين كفاءة العمل المصرفي².

ثامنا: تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي

يتحقق التعاون والتكافل في المصارف الإسلامية من خلال مايلي³:

1- إقامة صناديق الزكاة في المصارف قصد جباية الزكاة، سواء من ناتج مختلف أنشطتها أو من قبل الأموال المودعة في المصرف.

2- تقديم إعانات مالية للفقراء المحتاجين، قصد تأمين لهم حياة معيشية كريمة، وكذلك تمويل مشروعات اجتماعية أخرى، عن طريق تقديم قروض حسنة.

وعلاوة إلى ذلك، تلتزم هذه المصارف بإحياء الدور التنموي للأوقاف، وذلك من خلال استحداث أدوات مالية مبتكرة مثل "الصكوك الوقفية"، لتوجيه حصيلتها نحو مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية مزدوجة، تُدرّ عائدا يعود بالنفع على الجهات الموقوف عليها، وتسهم في تمويل المرافق الحيوية، كالمستشفيات، والمؤسسات التعليمية من جهة أخرى، بهدف تعزيز قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

¹ - ينظر: حربي عريقات، سعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ص 121-122.

² - ينظر: مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 29.

³ - حربي عريقات، المرجع السابق، ص 124.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

تاسعا: تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

تسعى المصارف الإسلامية من خلال تنويع خدماتها التمويلية، إلى إرساء دعائم التنمية المستدامة من خلال مايلي:

- 1- تقديم خدمات مصرفية وتمويل المشاريع الاستثمارية من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية ودفع العجلة الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- 2- تنويع المشاريع الصناعية والزراعية على مستوى القطاعين العام والخاص.
- 3- تأسيس صناديق استثمارية وإصدار صكوك إسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. مما تمكنهم من توفير مناصب عمل لأجل القضاء على البطالة.
- 4- توسيع قاعدة توزيع المنتجات الصناعية والزراعية لخلق بيئة تنافسية في الأسواق العالمية.
- 5- تنشيط حركة الصادرات والواردات وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

تتميز كل مؤسسة مالية بخصائص معينة تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات المالية ، غير أن المصارف الإسلامية تحظى بميزة نوعية تجعلها مختلفة عن البنوك التقليدية التي يركز نشاطها أساسا على التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً، ويمكن إيجاز أبرز هذه المميزات على النحو الآتي:

أولاً: تأخذ بمبدأ الاستخلاف

تستمد المصارف الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرة الإسلام للمال، التي تقوم على أساس أن المال مال الله، وهو الخالق هذا الكون وأن الملكية الموجودة في هذا الكون هي لله وحده ملكية حقيقية، وأما البشر فهم مستخلفون فيه لتوجيهه إلى ما يرضي الله في خدمة عباده، وأن ملكيتهم للمال ليست ملكية مطلقة يفعلون فيه ما يشاءون، لأن يدهم يد عارضة ومقيدة بشروط¹، وما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7]، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرْ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 129].

ثانياً: استبعاد التعامل بالفوائد الربوية في الأخذ والإعطاء

تُعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول لإنشاء المصارف الإسلامية، وبدونها تُصبح هذه المصارف كأى مصرف من المصارف الربوية الأخرى، لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، بل أن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على أحد في القرآن الكريم إلا على آكل الربا وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ [البقرة: 278، 279]، وبهذه الخاصية ينسجم تماماً مع غيره من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاماً إسلامياً متكاملًا لا يتناقض معها، ذلك لأن جميع هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها المصرف الإسلامي، تعمل جادة من أجل تنقية المجتمع الإسلامي من كل ما لا يتلاءم مع مبادئ هذا الدين الإسلامي وتعاليمه السامية، والذي يعنى في جوهره بحماية الفرد والمجتمع والحرص على الوحدة والتآخي بين جميع أفراداه².

ثانياً: تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحلال

¹ حسين الوادي، محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ص 42.

² حربي عريقات، سعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ص 96.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى، وتقوم على الالتزام بمبادئ الشريعة؛ لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، هذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيّد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام¹.

ثالثا: المزاجية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

إن أهم ما تتميز به المصارف الإسلامية المزاجية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، إذ تعد المزاجية عنصرا أساسيا في نجاحها، فالتنمية الاقتصادية لا تؤتي بثمارها إلا بمراعاة الجانب الاجتماعي، مما يجعل المصارف الإسلامية تعمل على تحقيق التوازن بين الهدفين لصالح الجميع، ويتجلى دورها الاجتماعي في قنوات متعددة، أبرزها إدارة صناديق الزكاة وتوجيهها لمصارفها الشرعية الثمانية، التي حددها الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60] ويتم ذلك بناءً على تفويض أو موافقة مسبقة من أصحاب الأموال المودعة لدى المصرف بما يضمن إعادة تدوير الثروة وتحقيق التكافل. كما تسهم المصارف أيضا في رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياساتها الاستثمارية المركزة على تمويل المشاريع التنموية².

رابعا: تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

تتم عملية تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، من خلال التعاون وتبادل المصارف الخبرات فيما بينهم، شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم، بل وتؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم، وعدم الركون إليه في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم³.

خامسا: تطبيق المبادئ والقيم الأخلاقية في تعاملاتها

إن نجاح المصارف الإسلامية في أدائها يعود إلى تركيزها على المبادئ، والقيم الأخلاقية في تعاملاتها، إذ تسهم هذه الخاصية في تعزيز الثقة بها، وفتح المجال أمام للمودعين والمستثمرين التوجه إليها، ومن أبرز هذه المبادئ⁴:

¹ - عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 193.

² - ينظر: خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، ص 61.

³ - عبد الرزاق الهيتي، المرجع السابق، ص 195.

⁴ - محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 123.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

1- تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد، ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، عكس ما تقوم به البنوك التقليدية، فإنها تفرض على المتأخر في سداد الدين بغرامات مالية.

2- مراعاة الأولوية في تمويل المشروعات، إذ تركز المصارف الإسلامية في عملها على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع، وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية.

سادساً: خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية إلى رقابة شرعية

تعد الرقابة الشرعية أحد أهم أنواع الرقابة التي تحكم على أداء عمل المصارف الإسلامية، نظراً لكونها مهمة بتحقيق السلامة الشرعية لمنتجات وأنشطة هذه المصارف، بهدف الحفاظ على سمعتها ومصداقيتها وترشيدها لقراراتها، ورفع مستوى الإلزام الشرعي بها¹، وتكون على شكل هيئة مكونة من علماء الشريعة والقانون والعلوم المالية والمصرفية، تتولى عملية التأكد من موافقة أعمال المصرف وصيغ المعاملات المالية، والمصرفية الجارية للأحكام الشرعية الغراء²، ووجودها في المصارف الإسلامية يعطي الصبغة الشرعية لها، وتعطي ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف، وأهمية وجودها في المصارف الإسلامية ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104].

تاسعاً: الحد من ظاهرة التضخم

إن سبب إنشاء المصارف الإسلامية، هو إبعاد التعامل بالربا في الأخذ والإعطاء في كافة تعاملاتها مع العملاء، أو البنوك الأخرى بما فيها البنك المركزي، مما يسهم في التقليل من عملية خلق النقود* وإعطاء الوحدة النقدية السائدة استقراراً وثباتاً في القيمة الشرائية، والمساهمة في التقليل من حجم التضخم.

¹ - مصطفى إبراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، ص 16.

² - محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 137.

* خلق النقود: هي عملية توليد النقود التي تقوم بها المصارف التجارية، حيث أنها لا تقدم قروض للجمهور من ودائع تحوزها فحسب بل تقدم قروضا من ودائع ليس لها وجود، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقاً على شكل حسابات جارية. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ص 27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثالث: الموارد المالية للمصارف الإسلامية

تَعتمد المصارف الإسلامية في ممارسة نشاطها التمويلي والاستثماري على عدة موارد مالية، والتي تعكس طبيعة العلاقة التعاقدية بين المصرف والمتعاملين معه، وتُصنف هذه الموارد بصفة أساسية إلى: موارد داخلية وموارد خارجية.

الفرع الأول: الموارد المالية الداخلية

يطلق على الموارد المالية الداخلية بالحقوق الملكية أو الموارد الذاتية وتتمثل فيما يلي¹:

أولاً: رأس المال: ويتمثل في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين، وتوضع تحت تصرف المصرف عند بداية تشغيله، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة.

ثانياً: الاحتياطات: وتتمثل في الأموال التي تقتطع بنسب معينة من الأرباح المحققة سنوياً لتُضم إلى رأس المال، وتتنوع الاحتياطات إلى مايلي²:

- 1- **احتياطي قانوني:** يخضع لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.
 - 2- **احتياطي اختياري:** وتستخدم أمواله في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة، ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح.
 - 3- **احتياطي خاص:** وتستخدم أمواله لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على المصرف، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.
- ثالثاً: الأرباح غير الموزعة:** وتمثل الأرباح المرحلة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين.
- رابعاً: المخصصات:** وتتمثل في الأموال التي تحتجز عن الاستهلاك، قصد مواجهة بعض المخاطر الطارئة كالديون المشكوك في تحصيلها، ومخاطر الاستثمار وغيرها.

¹ - سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، ص 282.

² - حربي عريقات، سعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، ص 138.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية

وتتمثل في الموارد التي تقبلها المصارف الإسلامية من غير المساهمين.

أولاً: الودائع المصرفية النقدية

تتنوع الودائع المصرفية النقدية إلى مايلي:

1- الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصرف، بقصد أن تكون حاضرة التداول والسحب عليها وقت الحاجة، وترد إلى أصحابها بمجرد طلبه، ولا تتوقف على إخطار سابق من أي نوع¹.

2- الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي يتم إيداعها في المصارف الإسلامية، قصد استثمارها والحصول على دخل مستمر منها، بناء على اتفاق بين المودع والمصرف بعدم سحبها إلا بعد انقضاء فترة محددة، ويقبلها المصرف على أساس عقد المضاربة في الشريعة الإسلامية بين المودع والمصرف؛ لأن المصرف يتصرف فيها كتصرف العامل في المضاربة، وتنطبق عليها أحكام المضاربة الشرعية بعدم جواز ضمان المصرف بصفته مضارباً، ومشاركة المودع في الربح المتحقق بنسبة مبلغه مقابل عمله، وفي حالة الخسارة يتحمل صاحب الوديعة الخسارة بقيمة مساهمته في وعاء الاستثمار². وتتعدد إلى نوعين هما:

أ- ودائع الاستثمار المخصصة: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة المقيدة؛ أي تتم بالاتفاق مع أصحابها على استثمارها في مشاريع محددة مع المشاركة في الأرباح، ولا يجوز السحب منها عادة إلا بعد تصفية المشروع ومعرفة نتائج أعماله³.

ب- ودائع الاستثمار العامة: وهي الأموال التي يودعها أصحابها في المصارف الإسلامية، ويقبلها المصرف على أساس عقد المضاربة المطلقة، بحيث لا يتقيد المصرف بالزمان ولا المكان، ولا نوع تجارة ولا تعيين من يعامله المضارب، ويستثمرها في المشروعات المناسبة مع مشاركة المودعين في الربح وتحملهم للخسارة، ولا يحق لأصحابها سحب أموالهم قبل الأجل المتفق عليه، وفي حالة عدم تحقق الأرباح أو هلاك رأس المال فإن المصرف لا يضمن قيمة الوديعة تطبيقاً لقاعدة الغنم بالغرم⁴.

¹ - ينظر: حسين الوادي، محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ص 105.

² - بن حمزة خالد، بن دحمان عمر، الودائع الاستثمارية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية، ص 475-476.

³ - ينظر: حسين الوادي، محمد سمحان، المرجع السابق، ص 107.

⁴ - محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 191.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

3- الودائع الادخارية: وهي الأموال التي تودع من قبل صغار المدخرين في المصارف الإسلامية على أساس عقد مضاربة، مع حفظ حق المودعين بالسحب من ودائعهم متى شاءوا، وهذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب، من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت، والودائع الاستثمارية من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير¹.

ثانيا: الصناديق الاستثمارية الإسلامية: هي وعاء تمويلي تنشئه مؤسسة مالية متخصصة في إدارة الاستثمارات، بغرض جمع الأموال واستثمارها في مجالات متعددة، ويقوم المصرف باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية، وينشئ لهذا الغرض صندوقا يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين، ويقوم المصرف بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل إدارته للصندوق، وتتنوع الصناديق الاستثمارية لاعتبارات متعددة حسب النشاط، مثل صناديق مراجعة أو صناديق أسهم أو من حيث الغرض الاستثماري للنمو أو تحقيق عائد دوري².

¹ - المرجع نفسه، ص 194.

² - آسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، ص 132.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الرابع: الأسس الشرعية لعمل المصارف الإسلامية

يرتكز عمل المصارف الإسلامية في تقديم الأعمال المصرفية بمختلف أنواعها على عدة أسس شرعية، ومن أبرزها ما يلي:

الفرع الأول: الالتزام بالأحكام الشرعية والابتعاد عن المعاملات المحرمة

يُعنى بهذا الأسس الشرعي وجوب الالتزام بما جاءت به الشريعة الإسلامية من أحكام، من حيث تجنب الحرام والإتيان بالحلال، ونورد أهم هذه الأسس الشرعية على النحو الآتي:

أولاً: عدم التعامل بالربا

1- تعريف الربا: الربا لغة: هو الفضل والزيادة والنماء¹. الربا اصطلاحاً: هو الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع².

2- حكم الربا: الربا محرم من الكتاب والسنة والإجماع ومن أدلة تحريمه ما ورد:

من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 275].

من السنة النبوية حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»³.

ومن الإجماع قد أجمعت الأمة الإسلامية، على تحريم الربا وفي جميع الشرائع لأنه من الكبائر⁴.

¹ - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج 1، ص 326.

² - السرخسي، المبسوط، ج 12، ص 109.

³ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]، حديث رقم: 2766، ج 4، ص 10.

⁴ - ينظر: النووي، المجموع شرح المهذب، ج 9، ص 391.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

وقد منع الإسلام التعامل بالربا منعاً قاطعاً لأنه يمنع التداول الصحيح للمال، وهو كسب المال دون بذل الجهد والعمل، وفيه استغلال لحاجة الناس كما منع أكل أموال الناس وجهدهم وإنتاجهم بالباطل لأنه يوقع العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع¹.

ج- أقسام الربا: ينقسم الربا إلى نوعين ربا الديون و ربا البيوع

- ربا الديون: والذي عرف بربا الجاهلية ويعرف بأنه الزيادة التي يأخذها البائع من المشتري مقابل التأجيل²، وهو أخطر أنواع الربا حيث جاء تحريمه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130].

- ربا البيوع: وهو الربا الذي يكون في المبادلات للأموال والمبيعات وقسمه العلماء إلى قسمين³:

✓ ربا الفضل: هو بيع ربوي بمثله مع زيادة في أحد المثلين.

✓ ربا النسيئة⁴: هو بيع الجنس الواحد ببعضه، أو بجنس آخر مع زيادة في الكيل أو الوزن في نظير تأخير القبض.

ثانياً: منع الغرر

1- تعريف الغرر: الغرر لغة: بمعنى غرر: غره يغره غرا: خدعه وأطعمه بالباطل⁵. بمعنى الخطر⁶.

الغرر اصطلاحاً: يطلق الغرر على ما كان مستور العاقبة⁷، "وهو ما لا يُقدَّر على تسليمه، سواء كان موجوداً أو معدوماً"⁸.

¹ - عز الدين محمد خوجه، المبادئ والقيم الإسلامية في المعاملات المالية في ضوء النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ص 35.

² - محمد بن عبد الله التويجري، مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، ج 1، ص 727.

³ - أبو مالك سالم، صحيح فقه السنة وتوضيح مذاهب الأئمة، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر، ج 4، ص 291.

⁴ - ربا النسيئة نوعان: أ- بيع ربوي بمثله من جنسه نساء: مثل بيع صاع من التمر حالا بصاعين من التمر بعد سنة. ب- بيع ربوي بغير جنسه نساء: مثل بيع صاع من التمر حالا بصاع أو صاعين من القمح بعد سنة. حسين الوادي، محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس والنظرية والتطبيقات العملية. ص 31.

⁵ - ابن منظور، لسان العرب، ج 5، ص 11.

⁶ - الرازي، مختار الصحاح، 1986، ص 197.

⁷ - السرخسي، المبسوط، ج 12، ص 194.

⁸ - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج 2، ص 7.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

2- أدلة منع الغرر: ومن أدلة منعه ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»¹. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»².

والغرر نوعان منها ما هو غرر كثير، الذي يمكن الاحتراز منه ويمنع صحة العقد، وما كان مساوياً لها لا فرق بينها وبينه، وغرر يسير وهو الذي لا يمكن الاحتراز منه، وهذا النوع لا يُمنع من صحة العقد مثل دخول الحمام، وكذا الشرب من فم السقاء وغير ذلك³.

فالغرر الذي يُفسد العقود المالية في المصارف الإسلامية هو الغرر الكثير، لكونه مجهول العاقبة ويمكن التحرز منه، أم الغرر اليسير يُعد من المغتفرات التي لا تؤثر في صحة التصرفات المصرفية، نظراً لصعوبة الانفكاك عنه في المعاملات المعاصرة، وخاصة إذا كان للعقد المبرم فيه مصلحة للمتعاملين أو لعامة الناس.

الفرع الثاني: الالتزام بالقواعد الفقهية

أولاً: قاعدة لا ضرر ولا ضرار⁴

وهي قاعدة فقهية يقصد بها بأنه لا يجوز لأي أحد الإضرار بغيره ابتداءً، لا في نفسه ولا في عرضه ولا في ماله، لأن إلحاق الضرر بالغير ظلم والظلم حرام في الإسلام. ولا يجوز أيضاً مقابلة الضرر بالضرر، وإنما على المتضرر أن يراجع جهة القضاء للحكم له بالتعويض عن ضرره على الذي ألحق به الضرر⁵.

من الأدلة الشرعية التي وردت فيها قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَتُكَ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُكَ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: 233]، وعن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»⁶.

¹ - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الخصاة والبيع الذي فيه، حديث رقم: 1153، ج 3، ص 1513.

² - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: بيع الغرر وحبل الحبلة، حديث رقم: 2143، ج 3، ص 70.

³ - ينظر، ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 5، ص 820-821.

⁴ - الضَّرَرُ: أي لا يَضُرُّ الرجل أخاه وهو ضد النفع، الضَّرَارُ: أي لا يُضَارُّ كل واحد منهما صاحبه. ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 482.

⁵ - عبد الكريم زيدان، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، ص 85.

⁶ - أخرجه مالك في موطئه، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق، حديث رقم: 2758، ج 1، ص 1078. قال الألباني: حديث صحيح. ينظر: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، حديث رقم: 896، ج 3، ص 408.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

إن شرعة الإسلام تعتبر النشاط الإنساني اقتصاديا، إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحًا شريطة أن يخلو من الضرر والضرار، وأن تنتفي عنه صفة الفساد؛ وأن الفرد في المجتمع الإسلامي مسؤول عن واجباته قبل المجتمع، وعليه أن يؤديها في حدود المنفعة العامة، لذلك كان حبس المنفعة عن الناس محرما لأنه مضره ومفسدة، وكل امتناع عن فعل الخير مع القدرة عليه والحاجة إليه فهو ضرر وضرار وفساد في الأرض¹.

ف تطبيق هذه القاعدة في المصارف الإسلامية، يتطلب مراعاة عدة جوانب عند توظيف الأموال أهمها: مراعاة حاجة المجتمع عند إنشاء المشاريع التي تدر عائدا وتحقق نفعا عاما، مع الحرص على إبعاد كل ما يلحق ضرر بالغير، كما لا يمكن استثمارها في المشاريع المحرمة شرعا، أو تلك الضارة بالإنسان ذاته أو بالاقتصاد عامة.

ثانيا: قاعدة الغرم بالغرم²

تعد هذه القاعدة ركيزة أساسية في عمل المصارف الإسلامية بكل أنواعها، فالمشاركة في المغرم والمغرم هي العدل المحكم الذي جاءت به الشريعة، وإذا اختل واختص طرف واحد بالغرم وتعريض الآخر وحده لعوارض المغارم تحول إلى النظام الربوي³، ومعنى القاعدة أن من ينال نفع الشيء يتحمل ضرره⁴، وبعبارة أخرى فإن الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة⁵.

تتضمن هذه القاعدة مشاركة صاحب المال في كل ربح مباشر أو غير مباشر، يتعرض بسببه لتكلفة أو مخاطرة مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يحق لصاحب المال المطالبة بحصة من الربح من استثمار ما لم يقبل المشاركة فيه، كما لا يحق له المطالبة بضمان ماله المستثمر فيه⁶.

ف تطبيق قاعدة "الغرم بالغرم" في المصارف الإسلامية، تتمثل في كون المودع الذي يودع أمواله لدى المصرف له الحق في الحصول على العوائد والأرباح الناتجة منها، وتحمل الخسارة في حال

¹ - محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، ص 32-33.

² - الغرم: هو ما يلزم المرء لقاء شيء، من مال أو نفس. والغرم: هو ما يحصل له من مرغوبه من ذلك الشيء. محمد الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج 1، ص 543.

³ - ينظر: ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية أمودجا-ص 61.

⁴ - عبد الكريم زيدان، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، ص 150.

⁵ - سامر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص 119.

⁶ - محمد العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 463.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

حدوث مخاطر غير متوقعة، أما بالنسبة للودائع الجارية المودعة ينتفع بها المصرف مع ضمانها حالة توظيفها عند الخسارة.

ثالثاً: قاعدة التيسير ورفع الحرج

وهي قاعدة تندرج ضمن القاعدة الفقهية الكبرى "المشقة تجلب التيسير" والتي في معناه العام مبني على أن الأحكام الشرعية، التي ينشأ عن تطبيقها حرج على المكلف، ومشقة تلحقه في نفسه أو في ماله، فإن الشريعة الإسلامية تخففها بما يقع تحت قدرته دون عسر أو إحراج¹. ويتجلى تطبيق هذه القاعدة في المصارف الإسلامية، في عدم جبر المدين المعسر عن سداد دينه ومنحه مهلة التيسير، وعدم إلزامه بغرامات التأخير.

الفرع الثالث: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في عمليات المصارف الإسلامية

إن أهم الركائز التي يقوم عليها عمل الإنسان المسلم السليم في عقله وبدنه، هو الاتصاف بالأخلاق الطيبة الحميدة، حيث يحث ديننا الإسلامي الحنيف على ضرورة ارتباط أي نشاط اقتصادي بالقيم الأخلاقية، إذ تعتبر الضمان الوحيد لنجاح أي معاملة مالية، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية لا تعمل إلا في الوساطة المالية، فقد يكون عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير، ومن هذا قد التزمت هذه المصارف بأخلاقيات التعامل المالي ضماناً للمصلحة العامة²، ومن أهم هذه القيم الأخلاقية تذكر في النقاط التالية³:

- 1- الحث على الإنفاق في سبيل الله بكل أنواعه، لرفعة شأن الدين ورفع الظلم ومحاربة الباطل، والجهاد في سبيل الله ونشر الدعوة الإسلامية، مما يُعزز العلاقات الاجتماعية.
- 2- جعل المصرف الإسلامي ونشاطه العملي، خير داعية ونبراسا ومنارا للتدليل على صدق، وسلامة القيم والمبادئ الإسلامية، وبالتالي لا يعمل فيه إلا تقي، ولا يتعامل معه إلا ورع، ولا يُقبل بين عملائه إلا أهل الثقة، ولا يتعامل مع السفهاء والمجرمين والمفسدين.
- 3- الموازنة بين احتياجات الفرد وبين مصالح المجتمع الإسلامي.

¹ - محمد صديقي البورني، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص 218.

² - آسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، ص 161-162.

³ - ينظر: محمد العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ص 158-159.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

- 4- عدم الغش أو الاحتكار أو استغلال حاجات الناس، أو تجهيلهم أو استغلال النفوذ، أو الظلم أو الفساد أو الرشاوى.
- 5- العدل والإنصاف والمساواة فلا غُبن في الأجور، ولا ظُلم للموظفين، ولا جُور على حق من حقوقهم في ظروف العمل وساعات التشغيل، والحصول على الأجر العادل، ولا إخفاء للحقائق عن المسهمين، ولا جور على حقوقهم ومستحقاتهم.
- 6- إتقان العمل لأنه ضرورة حيوية وشرط من شروط الإيمان، ومقتضى العدل الإلهي أن يكون العمل في حدود الاستخلاف، منسقا مع قوانين الوجود الأزلية مستجيبا لها، وأن يتجنب كل ضررٍ أو ضرارٍ، مع الالتزام بإعطاء لكل ذي حقٍ حقه، بصرف النظر عن جنس العامل أو جنسيته، أو دينه مهما كان ذلك العمل.
- 7- الاتصاف بالصدق والأمانة في جميع معاملاته المالية والمصرفية، خاصة التي من شأنها تعزيز أواصر الثقة بين المصرف والمتعاملين معه، وما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

يُعد الأمن الغذائي قضية من القضايا الإستراتيجية والحيوية التي تحظى باهتمام كبير في العديد من الدول الإسلامية، نظراً لتعدد أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، كما أن انعدامه يمثل مشكلة اقتصادية معقدة تعاني منها معظم الدول بدرجات متفاوتة، وبناء على ذلك، فقد أولى الإسلام هذه القضية عناية كبيرة، حيث جعلها في المرتبة الثانية ضمن الكليات الخمس الضرورية، وهي حفظ النفس، ولها تداخلات مع الكليات الأخرى كحفظ النسل والعقل والمال، كما حث الإسلام على المحافظة على قوة المجتمع وحصانته من خلال توفير الغذاء الصحي بالحرص على تحسين الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي، إضافة إلى تنويع وسائل التوزيع والتخزين، التي قد تخفف من مشكلة انعدام الغذاء.

وفي هذا المبحث سأسلط الضوء على المفهوم العام للأمن الغذائي، والمبادئ الشرعية الرئيسية التي تضمن تحقيقه، وتم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والألفاظ المتعلقة به.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي.

المطلب الرابع: الضوابط الشرعية لتحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والألفاظ المتعلقة به

يُعد مصطلح الأمن الغذائي من المصطلحات التي ظهرت عقب الأزمة الغذائية العالمية خلال سبعينات القرن العشرين، والتي دفعت معظم دول العالم إلى تكثيف الجهود لضمان استقرار الإمدادات الغذائية، إذ يتسم هذا المفهوم بالشمولية والعموض، مما جعل من الضروري صياغة تعريف دقيق للأمن الغذائي لتحديد مستوياته ومحاوره الأساسية لتحقيقه، مع ذكر الألفاظ والمصطلحات المرتبطة به.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

أولاً: تعريف الأمن

1- الأمن لغة: الأمن ضد الخوف¹، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 04]. ويأتي بمعنى الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، وقال الخليل: الأمانة من الأمن. والأمان إعطاء الأمانة² وقوله تعالى: ﴿أَمْنَةً نُعَاسًا﴾ [آل عمران: 154]. والأمن سكون القلب عن توقع أي ضرر³؛ أي الاطمئنان من بعد الخوف وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: 125].

2- الأمن اصطلاحاً: هو حالة اطمئنان النفس وراحة البال وانتفاء الخوف من كل ما يخاف منه ويجمع جميع الأحوال الصالحة للإنسان من الصحة والرزق ونحو ذلك⁴، ويعرف أيضاً على أنه عدم توقع أي مكروه في الزمان الآتي، كما يكون الأمن في الاحتياجات المادية والمعنوية والنفسية والروحية⁵.

فمن خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للفظة الأمن، يتبين أن كليهما يدور حول الطمأنينة والأمان، وهما نقيض الخوف.

¹ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1176.

² - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 1، ص 133.

³ - ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 413.

⁴ - الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 13، ص 55.

⁵ - محمد عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص 45.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ثانياً: تعريف الغذاء

1- **الغذاء لغة:** الغذاء جمع أغذية وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب¹. ويدل على أي شيء من المأكّل الذي يقصد به الغذاء، وهو الطعام والشراب². وورد في قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِصِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: 4]. قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: 8].

2- **الغذاء اصطلاحاً:** الغذاء عبارة عن المواد التي يحتاجها جسم الإنسان؛ لأنها تدخل في تركيبه وتعوضه ما يفقده، وتحرق بداخله لتمده بالطاقة اللازمة لبقائه ونشاطه³. ويعرف أيضاً بأنه مجموع المواد التي يأكلها الإنسان وتتكون من الأغذية والأطعمة المختلفة⁴.

من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي لكل من لفظة الأمن والغذاء، يتضح أنه هناك علاقة تبادل وترباط بينهما، وما دل على الترابط هو التتابع الوارد في القرآن الكريم لكل من لفظة الغذاء والأمن وكذلك لفظ الجوع والخوف، في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 4]، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: 112]. وقوله ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»⁵، ولفظة الأمن الواردة في هذا الحديث تشمل الأمن في السرب والقوت، كما تدل على أهمية النعم الموجبة لشكر الله تعالى، وأن أسوأ ما يُبتلى به المجتمع هو سلب نعمتي الأمن والغذاء، فيصاب بالجوع والخوف، وبما أن الغذاء قوائم النفس وأساس بقائها فإن حفظ النفس وتأمين الغذاء لها من أهم

¹ - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، ص647.

² - ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4، ص416.

³ - رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حلة تطبيقية "الأردن"، ص3.

⁴ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص18.

⁵ - أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: الزهد، باب: من أصبح معافى في بدنه أمناً في سربه، حديث رقم: 2346، ج4، ص574، قال الألباني: حديث حسن، ينظر: الألباني، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، حديث رقم: 10986، ج1، ص1099.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الضرورات التي أوجب الشارح حفظها، وجعل حد الكفاية واجبا على الدولة والمجتمع لتوفيره لجميع الأفراد¹.

فالتلازم الظاهر بين الأمن والغذاء يجعلهما عنصرين متكاملين؛ إذ إن فقدان الأمن يجعل الفرد عاجزاً عن السعي في طلب رزقه وتأمين قوت يومه، لكونه عرضةً للمخاطر التي تهدد حياته وسلامته الجسدية، لا سيما في أوقات الحروب. وعلى النقيض من ذلك، فإن الغذاء يمثل ركيزة أساسية للعيش السليم واستقرار المجتمع، إذ إن غيابه يؤدي إلى اختلال التوازن النفسي والاجتماعي، مما يعطل الفرد عن العمل والإنتاج نتيجة تدهور حالته الصحية الناجمة عن سوء التغذية؛ وبالتالي فإن فقدان أحدهما يؤدي بالضرورة إلى فقدان الآخر.

ثالثاً: تعريف الأمن الغذائي

شهد مفهوم الأمن الغذائي تطوراً اصطلاحياً واسعاً، مما أدى إلى تعدد تعريفاته وفقاً لتباين منطلقات كل جهة، تذكر كالاتي:

- 1- يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي: " بأنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي لجميع الأوقات - حتى في أوقات الأزمات - وحتى في أوقات تردي الإنتاج العالمي وظروف السوق الدولية"².
- 2- تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول مادياً، واجتماعياً، واقتصادياً على غذاء كاف وسليم ومغذ لتلبية حاجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية"³.

¹ - أحمد سعود زيد آل مهنا، الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، ص 60.

² - هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، ص 29.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ سلسلة دراسات الزراعة رقم 36، روما 2005، ص 8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

3- تعريف الأمن الغذائي من منظور إسلامي: بأنه ضمان توفر السلع الغذائية الأساسية المباحة شرعاً بمجدها الأدنى، وفي جميع الأحوال الطبيعية وغير الطبيعية، مع إتاحتها للمواطنين بسعر يتناسب مع ظروفهم المادية¹.

4- تعريف الأمن الغذائي: هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة من الطعام والشراب والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب في الوقت المناسب أي عند الحاجة إليها، مع عدم توقع وقوع نقص في الغذاء في المستقبل².

وعليه، يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه قدرة دولة ما أو أفرادها، على تأمين الحاجات الغذائية الأساسية المباحة شرعاً، بشكل دائم وفي الوقت المناسب، مع ضمان الحد الأدنى من الإشباع في كل زمان ومكان وفقاً للمبادئ الشرعية، وحسن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويتضح أن للأمن الغذائي مستويين مطلق ونسبي³:

✓ فالمطلق ويطلق عليه بالأمن الغذائي الذاتي ويقصد به قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

✓ وأما النسبي فيقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

الفرع الثاني: الألفاظ المتعلقة بالأمن الغذائي

لأمن الغذائي عدة ألفاظ متعلقة به وسوف نقف في هذا الفرع على أهمها.

أولاً: الاكتفاء الذاتي

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً⁴. أو هو قدرة أي بلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محلياً⁵.

¹ - إبراهيم بن علي السفياني، الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا " دراسة فقهية"، ص 1374.

² - محمد راكان الدغمي، الغذاء لكل فم في الإسلام، ص 17-18.

³ - ينظر: محمد ولد عبد الدائم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مقال منشور في الموقع التالي : www.aljazeera.net.

أطلع عليه يوم: 2024/06/08: على الساعة: 11:15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

إلا أنّ هذا التعريف أثّرت حوله مجموعةٌ من التحفّظات، من منظور الاقتصاد الإسلامي، إذ لا تُقاس مسألة الأمن الغذائي بالاكْتفاء الذاتي المطلق فحسب، بل بمدى تحقيق الكفاية والاستقرار مع مراعاة مبادئ التكافل والتكامل بين الدول. وذلك لأنّه يتعدّر على أيّ دولةٍ تلبيةً جميع احتياجاتها الغذائية اعتماداً على إنتاجها المحلي كلياً أو جزئياً دون الاستعانة بالتبادل التجاري المشروع، ويستحيل تحقيق الاكتفاء الذاتي بمفردها مهما بلغت قوتها الاقتصادية أو السياسية، لوجود جملةٍ من العوائق، من أبرزها¹:

1- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية سواء في بلد أو مجموعة بلدان، إلى جانب اختلاف الظروف المناخية التي لا تلائم كل المحاصيل.

2- ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة طلبات السكان على الغذاء، وتنوعها حيث لا يمكن لأي بلد إنتاجها بمفرده.

ثانياً: التبعية الغذائية

التبعية الغذائية يقصد بها عدم قدرة الدولة، على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج². فالتبعية الغذائية تعبر عن مدى اعتماد الدولة على الدول الأخرى في تغطية الحاجات الأساسية عن طريق الاستيراد منها.

ثالثاً: المخزون الاستراتيجي

هو عبارة عن سلع غذائية غير محددة، ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين ونمط غذائي سائد، يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون زائدة عن احتياجات السوق الآنية الطبيعية³، ويستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، وحالات المقاطعة والحصار، وتختلف سياسة التخزين من دولة إلى أخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظراً لأن الدول

⁴ - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، ص 72.

⁵ - محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي، المؤشرات - المشاكل - التحديات - القضايا، ص 223.

¹ - ينظر: محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص 74-75.

² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص 54.

³ - فلاح سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، ص 118.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج، فيُحتَم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة، تحقق مخزوناً غذائياً استراتيجياً يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي¹.

رابعاً: أمان الغذاء

يعرف مصطلح أمان الغذاء وفق منظمة الصحة العالمية، بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع، وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به صحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي؛ أي إن قضية أمان الغذاء لا تتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي، ولا تقتصر عليها، وإنما تمتد إلى المراحل اللاحقة حتى وصولها للاستهلاك مباشرة².

خامساً: الفجوة الغذائية

الفجوة الغذائية هي الفرق بين ما تنتجه وما نستهلكه، فإذا كان الفرق سلباً فهو يعني عجز الإنتاج بمقدار الفرق السالب، أما إذا كان الفرق موجباً فيعني ذلك فائض الإنتاج بمقدار الفرق الموجب³. وتعرف أيضاً على أنها الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج منها محلياً⁴.

سادساً: الفجوة التغذوية

تشير الدراسات المتخصصة في الغذاء والتغذية إلى أن مفهوم الفجوة التغذوية، يتمثل إما في نقص أو سوء التغذية، فالمقصود بنقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية، أما سوء التغذية فيقصد به حصول الفرد على مواد غذائية، ذات قيمة تغذوية منخفضة كالمواد النشوية، أو حصوله على البروتينات معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية كالبقول الجافة⁵.

¹ - علي باللموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر - دراسة مقارنة، ص 55.

² - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، ص 82.

³ - رائد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية "الأردن"، ص 43.

⁴ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 13.

⁵ - المرجع نفسه، ص 17.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

لتقييم مدى تأمين الغذاء لدولة ما، يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تستخدم على المستويين الدولي والمحلي، وفي ما يأتي استعراض لأهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مؤشرات مرتبطة بإنتاج الغذاء

أولاً: مؤشر الاكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية

يعبر هذا المؤشر عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك؛ أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية، فكلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه، أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية¹.

ثانياً: مقدار الناتج المحلي الإجمالي

يعبر مقدار الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة، سواء أكان من مواطني تلك الدولة أو غير مواطنيها، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة الوضع الغذائي لدولة ما، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، فأي تغير في الناتج يؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها مع العالم الخارجي اعتماداً على قدرة الدولة².

ثالثاً: مؤشر القدرة على إنتاج الغذاء المحلي

يُمثل مؤشر القدرة على إنتاج الغذاء المحلي دعامة محورية في خلق الشعور بالأمن الاجتماعي والسياسي، وهذا لا يكفي لأنه في حال تم الاعتماد على الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي، وتعرضت تلك المحاصيل إلى التلف بسبب الظروف المناخية، أو السياسات الاقتصادية غير السليمة حتى إن بقيت الظروف ملائمة، فهذا لا يمنع أن نقيم مخزون استراتيجي³.

¹ - كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط. ص 26-27.

² - ينظر: علي بالموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر- دراسة مقارنة، ص 19.

³ - مبروك قويس، الأمن الغذائي في الجزائر، خلال الفترة (2008-2018)، ص 32.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الثاني: مؤشرات مرتبطة باستيراد وتصدير الغذاء

أولاً: مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية

يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة عن دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها، كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات، كان موقفها أقل حرجاً والعكس صحيح¹.

ثانياً: مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية

يعبر هذا المؤشر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي، ممثلاً في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، وطبقاً لهذا المؤشر فإن حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافاً إليه المعونات الغذائية، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية².

ثالثاً: مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد

يُوضح هذا المؤشر مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة، أو مجموعة محددة من الدول في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية، ويتم مقارنة نسبة الاستيراد بين المناطق المختلفة، لإيضاح اتجاهات اعتماد الدولة المعينة على تلك الدولة، أو غيرها من الدول، وهذا يعكس سياسة الدولة ومدى انكشافها الاقتصادي³.

رابعاً: رصيد الميزان التجاري الغذائي

تُستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية، ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة، بالفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي)، فإذا كان الرصيد موجباً أو معدوماً فهذا يعني عدم

¹ - شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، ص 76-79.

² - فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ص 13.

³ - شيخاوي سهيلة، المرجع السابق، ص 76-79.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

وجود فجوة الأمن الغذائي، ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبًا، ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية بقسمة الصادرات الغذائية على الواردات الغذائية¹.

الفرع الثالث: مؤشرات مرتبطة بمدى استفادة الأفراد من الغذاء

أولاً: متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

يُعتبر مؤشر متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة التغذوية، ويمكن مقارنة متوسط إمدادات السعرات الحرارية بالإنفاق الغذائي بالاستناد إلى متوسط متطلبات الطاقة التغذوية، المقدرة للسكان المعنيين للحصول على مؤشر كفاية الإمدادات التغذوية من حيث السعرات الحرارية، ويحسب بقسمة الاستهلاك الكلي للغذاء على عدد السكان².

ثانياً: مؤشر الاستفادة من الغذاء

تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها... وغيرها، ويضم مؤشر الاستفادة من الغذاء مجموعتين: فالأولى تشمل المتغيرات التي تحدد فترة الانتفاع من الأغذية، أما الثانية فتُحدّد الناتج من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل (هشاشة العظام، فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم والهزال)³.

ثالثاً: مؤشر مستوى التغذية عند الأطفال

يرتكز هذا المؤشر في القياس على النسبة المئوية من الأطفال الذين لا يتعدون السن الخامسة، والذين يقل وزنهم على الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية، فإذا ما وُجد شُيوع الأمراض والهزال بين الأطفال، فمعنى ذلك أن أولئك الأطفال لا يجدون الحد الأدنى من الغذاء الضروري لكفائتهم⁴.

رابعاً: مؤشر الجوع العالمي⁵

¹ - المرجع نفسه ، ص 76-79.

² - كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، ص 26-27.

³ - راوية بوالانوار، الأمن الغذائي العالمي بين معوقات التحقيق وسبل التصدي، ص 195.

⁴ - بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي - حالة الجزائر - ص 18.

⁵ - هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، ص 46.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

يُوفر مؤشر الجوع العالمي مقياسًا شاملاً للجوع على المستوى العالمي والبلد، وهو يتيح تتبع التقدم والنكسات في التصدي للجوع، وسوء التغذية بمرور الوقت، وتقييم العوامل المحركة لهذه التغيرات، وقد تم تصميم هذا المؤشر من طرف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، من أجل زيادة الوعي وفهم الاختلافات الإقليمية والقطرية في النضال وتحريك العمل للحد من الجوع في جميع أنحاء العالم، وتُعكس درجات المؤشر الطبيعية لأبعاد الجوع من خلال الجمع بين أربعة مؤشرات معيارية في رقم مؤشر واحد يقع ضمن النطاق من 0 إلى 100.

✓ النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية.

✓ النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن مقابل الطول).

✓ النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (منخفض الارتفاع مقابل العمر).

✓ النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل بلوغ السن الخامسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

بما أن مفهوم الأمن الغذائي يتسم بالشمولية، فإن أبعاده تتسع لتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وحتى عقائدية وثقافية، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد على النحو الآتي :

الفرع الأول: الأبعاد العامة للأمن الغذائي

أولاً: البعد الحركي (الزمني)

يتمثل هذا البعد في كون الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، وذلك لتطور الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء الفطرية منها أو المكتسبة، وكذا التطورات الحاصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية، والطرق الفنية المستعملة في إنتاجها، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية السائدة التي تحدد مدى قدرة الإنسان على توفير المواد الغذائية، في ظل عالم يتميز بظاهرة الندرة، وبناء على ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن ينظر إليه كمفهوم ديناميكي مرن، يتكيف مع مختلف الظروف التي تمر بها الدولة عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية المتباينة¹.

ثانياً: البعد الأخلاقي

يتعلق هذا البعد بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، ولذلك ينبغي تجنب ما يهدد الأمن الغذائي أو يمس الغذاء نفسه؛ لأن ذلك التهديد يسبب الإضرار للإنسان ويؤثر على مستقبله، ويهدف هذا البعد إلى تعزيز القيم الخاصة بالعدالة المتعلقة بحق الإنسان في الحصول على الغذاء بغض النظر عن دينه أو طبقته الاجتماعية أو الحضارية، وكذلك الابتعاد عما يعرف باسم التبعية الغذائية لأنها قد تتسبب في ظهور التبعية السياسية².

ثالثاً: البعد الثقافي

يتميز هذا البعد عن باقي الأبعاد الأخرى لعدم تعلقه بأي قرار سياسي، أو أمر واجب التنفيذ أو برأس مال، فهو يرتبط بصفة كبيرة بمعتقدات الأفراد، ودلالات تلك المعتقدات وتأثيرها على

¹ - شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، ص 70-74.

² - كرم سلام عبد الرؤوف ، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ص 75.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الأراضي الزراعية وقيم العمل الفلاحي فيها، وتتمثل أهمية هذا البعد بالنسبة للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمد من طرف الدولة، مع ضرورة مشاركة الشعب فيها¹.

رابعاً: البعد الاجتماعي

يتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كحق من حقوق الإنسان، فهو يركز على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، قصد تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، فانعدام الأمن الغذائي نتيجة لقصور في الإنتاج الزراعي يؤثر سلباً على المستوى الاقتصادي والمعيشي للمزارعين، مما يدفعهم للبحث عن منافذ أخرى، كالهجرة إلى المدن، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وتفاقم المشاكل الاجتماعية كانتشار الجريمة والفقر والتسول وغيرها، فانعدام الأمن الغذائي يشكل أحد أبرز أسباب زعزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وتحول المجتمع إلى بيئة طاردة للاستثمارات، والأنشطة الاقتصادية، كما أن استمرار تدهور الأمن الاجتماعي قد ينجم عنه توقف تام للإنتاج مثلما هو الحال في مناطق الحروب والنزاعات، والتي غالباً ما تكون مصدراً لإنتاج الغذاء².

خامساً: البعد الاقتصادي

ويعد من أهم الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي؛ لأن الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الحاجات الغذائية للمواطنين يمثل عبئاً مالياً يمكن توجيهه للتنمية الاقتصادية في البلد، وأن الاعتماد على الواردات الغذائية سيؤدي إلى استنفاد العملات الأجنبية للبلد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وإعاقة مسيرة التنمية في البلد خاصة عند وصول الأمر إلى مرحلة تتعثر فيها التنمية بسبب المديونية الخارجية، وعدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية والخدمات اللازمة للإنتاج³.

فالأمن الغذائي اقتصادياً يتوقف على تداخل عدة عناصر فيما بينها، تتشكل من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض)، وعنصر المورد البشري الذي يُعد الركيزة الأولى للإنتاج والسعي لخدمة الأرض الزراعية، وكل ما تشمله من استخدام المكنة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن وغير

¹ - شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، ص 70-74.

² - هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، ص 38.

³ - فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ص 09.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ذلك، كل ذلك من أجل توفير متطلبات العيش التي تمكنهم من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي¹.

سادسا: البعد البيئي

تظهر أهمية هذا البعد في تحقيق سياسة الأمن الغذائي، وبروز خارطته على أرض الواقع بتقنية عالية؛ لأن البيئة الزراعية لأية دولة تشهد تدهورا حادا نظرا لغياب هذا البعد عن السياسات الزراعية، وعدم إعطائه الأهمية اللازمة للجوانب البيئية يؤدي إلى الإخلال بهذه السياسات، ولمواجهة الاختلال البيئي وتأثيراته وتحقيق الأمن الغذائي يتطلب إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية، والفنية للمشروعات الزراعية، وفرض قيود للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة، مع وجوب تخطيط مجالات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد².

سابعا: البعد السياسي

هو البعد الذي يشير إلى دور الدولة في الإشراف على السياسات، والبرامج الخاصة للأمن الغذائي، مع القيام بالبرامج الخاصة بالتنمية الشاملة بين مختلف القطاعات، والحرص على تنظيم العلاقة بينها، والمحافظة على إستراتيجية الأمن الغذائي، وتأمين حياة الأشخاص المهتمين بها³، وتأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد لدول لا يتركز على المقومات الطبيعية فحسب، وإنما يعتمد على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسيين عليها⁴. وهناك تأثير متبادل بين الاستقرار السياسي من جانب، والأبعاد المختلفة للأمن الغذائي من جانب آخر، وإن اختلفت قوة واتجاه ذلك التأثير من دولة إلى أخرى، ومن بُعد إلى آخر، فالتأثير الواسع للاستقرار السياسي على إتاحة الغذاء، وقدرة السكان على الوصول إليه داخل المجتمعات تستلزم تضافر جميع المؤسسات داخل الدولة، العمل على ترسيخ الوعي لدى مواطنيها للحفاظ على استقرار مجتمعاتهم، والارتباط المباشر لذلك الاستقرار بقدرتهم على الحصول على ما يكفيهم من الغذاء، وأن أي اضطرابات لن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى تحقيق أمنهم الغذائي⁵.

¹ - ينظر: السعدية توجدي، سردية ايتمولوجية الأمن الغذائي دراسة في المفهوم والمقومات، ص 158-159.

² - المرجع نفسه، ص 159.

³ - كرم سلام عبد الرؤوف، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ص 76.

⁴ - علي باللموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر- دراسة مقارنة، ص 63.

⁵ - سفيان عكرو، الأمن الغذائي، إشكالية تحديد المفهوم والإبعاد، ص 59.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي المحددة من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تتمثل الأبعاد التي حُددت من طرف منظمة الأغذية فيما يلي¹:

أولاً: التوافر: يتناول هذا البعد ما إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل، أو يُحتمل أن تُوجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج واحتياجات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.

ثانياً: الحصول على الأغذية: إذا كانت الأغذية موجودة وجوداً فعلياً، أو يُحتمل وجودها من الناحية المادية، مما يُمكن الأفراد الحصول على ما يكفي من تلك الأغذية.

ثالثاً: الاستخدام: وهذا البعد يعبر عن ما إذا كانت الأغذية متاحة ويمكن للأسر المعيشية الحصول عليها بصورة كافية، وذلك لممارسة الرعاية والتغذية الجيدة وإعداد الأغذية.

رابعاً: الاستقرار: ويتحقق الاستقرار إذا تحققت أبعاد توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بصورة كافية، فإن الاستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقراً ويكفل للأسر أمنها الغذائي في جميع الأوقات.

الفرع الثالث: أبعاد الأمن الغذائي المحددة من طرف خبراء لجنة الأمن الغذائي العالمي

قد أضاف خبراء لجنة الأمن الغذائي العالمي بعددين إضافيين لا تعترف برسميتها منظمة الأغذية والزراعة مع أنهما مهمان وهما²:

أولاً: صفة الفاعل: ويقصد بها قدرة الأفراد أو المجتمعات على اتخاذ قراراتهم بشأن الأغذية التي يتناولونها والأغذية التي ينتجونها وكيفية إنتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النظم الغذائية، وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي تحدد سياسات نظام الأغذية وأسلوب حوكمتها.

ثانياً: الاستدامة: ويقصد بها قدرة النظم الغذائية في المدى البعيد على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تضر بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تولد الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، ص 159.

² - لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، الأمن الغذائي والتغذية بناء سردية عالمية نحو عام 2030، ص 12،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الرابع: الضوابط الشرعية لتحقيق الأمن الغذائي

نظرا لأهمية الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية، ولدوره الفعال في ضمان استقرار المجتمعات واستمراريتها، وتحقيق الأمن والاطمئنان، فقد وضعت الشريعة الإسلامية عدة أسس ومبادئ شرعية لتحقيقه، تتلخص فيما يأتي:

الفرع الأول: الضوابط الشرعية الملزمة للدولة والمجتمع

أولا: التعاون على البر والتقوى

حَرَصَ الإسلام على تعظيم حقوق المسلمين بعضهم لبعض، وحثهم على البر والتقوى والتراحم والتكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 02]، والبر نوعان صلة ومعروف، فبر الصلة يقصد به التبرع ببذل المال في جهات محمودة لغير عوض مطلوب، وهذا يبعث على سماحة النفس وسخائها، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَإِنَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 09]، وأما بر المعروف، سواء في القول أو عمل من طيب الكلام، أو بذل الجاه، وإسعاد النفس¹.

كما شرعت الزكاة الواجبة، وجعل الله -عز وجل- إيتاء الزكاة من أوصاف المؤمنين المتقين المحسنين، ومنعها من صفات المنافقين، فقال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (2) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (3) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: 1-4]. وَبَيَّنَّ وجوه صرفها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

ثانيا: الرقابة على جودة الغذاء

بما أن الغذاء تعثره عدة تغيرات خلال مراحل تداوله وتصنيعه وتخزينه، فقد وجهنا القرآن الكريم إلى الاهتمام بهذا الشأن، وأن نختار طعامنا إذا أقبلنا عليه، وهذا الاختيار لا يعني فقط التقييم الحسي للغذاء، وإنما يتجاوز ليصل إلى المسؤولين عن معامل ومختبرات الفحص والتحليل، التي تقع على عاتقها مسؤولية تحديد الجيد من الطعام، ليكون متاحًا للاستهلاك البشري بالموصفات والمقاييس المطلوبة لذلك الغذاء، وقد ورد الأمر بالرقابة على الغذاء في قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ

¹ - ينظر: احمد سعود زيد، الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، ص 57-58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿[الكهف: 19]، وما يُدَلُّ تأكيدًا على ضَبْطِ جودة الغذاء ومراقبته قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: 267]، وهي دعوة صريحة لكل من يعمل في مجال الغذاء منتجا كان، أو بائعًا أو مشترياً أو تاجراً أو صانعاً، أو غير ذلك¹.

كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104]

وعن أبي سعيد: قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»².

ثالثاً: العدل في توزيع الغذاء

لقد عَرَّفَ ابن عاشور العدل بقوله: "العدل هو المساواة بين الناس أو بين أفراد أمة في تعيين الأشياء لمستحقِّيها وفي تمكين كل ذي حقٍّ من حقه بدون تأخير"³. وهو يُعَدُّ من الركائز الأساسية التي تنظم مسيرة الحياة اليومية للفرد والمجتمع، من أبرزها تأمين الغذاء؛ كونه عماد العيش السليم الذي يتحقق بالتوزيع العادل، وذلك بإعطاء كل ذي حقٍّ مستحقه بما يكفيه لتغطية احتياجاته الضرورية من المواد الغذائية الأساسية بشكل متوازن ومنصف بين أفراد المجتمع الواحد؛ بغية ضمان صحة جيدة وحياة ملائمة للجميع.

¹ - ينظر: عبد الحق حميش، الطعام الحلال في الإسلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية - الصراط، ص 142-143.

² - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر، حديث رقم: 49، ج1، ص69.

³ - الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص 94.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية الملزمة للفرد

أولاً: كسب الرزق الحلال

يتحقق كسب الرزق الحلال بالسعي الحثيث نحو العمل الحلال، إذ يُطلق لفظُ العمل على كل ما يبذله الإنسان من جهد عضلي، وفكري لإنتاج السلع والخدمات اللازمة باستخدام عوامل إنتاج الغذاء، واستغلال الأرض أحسن استغلال، بما يعود عليه بالخير والنفع، مع حسن استخدام الوسائل التقنية المتقدمة في تقدم الأمم لتوفير الوقت والجهد وتحقيق أكبر إنتاج ممكن بأقل كلفة¹.

وما دل على الكسب الحلال قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: 168]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه»².

وقوله ﷺ: «ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»³.

فبالعمل تُحفظ للإنسان كرامته ويُغنيه عن المسألة، ومن شروط الالتزام به أن يكون طريق الكسب حلالاً ويحقق الإنتاج المشروع، وألا يكون عمل معصية، وألا يكون فيه ظلم للآخرين، ويترتب على العمل الحلال عدة آثار ودلالات منها⁴:

✓ الوفاء بالعقود في معاملات الناس قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 02].

✓ إعطاء لكل ذي حق حقه وأن النبي ﷺ قال: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ»⁵.

¹ - ينظر: محمد راكان الدغمي، في الإسلام الغذاء لكل فم، ص 31.

² - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: الاستغفار عن المسألة، حديث رقم: 1401، ج 2، ص 535.

³ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم: 1966، ج 2، ص 730.

⁴ - محمد راكان الدغمي، المرجع السابق، ص 67-68.

⁵ - أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الرهون، باب: إجارة الأجير على طعام بطنه، حديث رقم: 2443، ج 3، ص 511.

511. قال الألباني: حديث صحيح. ينظر: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، حديث رقم: 1498، ج 5، ص 320.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

✓ الحث على الإتقان في العمل لأنه من أحب الأعمال، بما في ذلك الدقة والإخلاص في الأداء؛ لأنه من الأمانة التي يسأل الله تعالى عنها وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27].

ثانيا: الالتزام بالأكل من الطيبات والابتعاد عن المحرمات

ويقصد بهذا الضابط، ضرورة التزام الإنسان بالانتفاع بما أحله الله عز وجل من الطيبات، والامتناع عما حرّمه من المحرمات (الخبائث)، وقد فصل الله سبحانه وتعالى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: 172]. وقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: 157].

وقد ذكر بعض العلماء في هذا الشأن أنّ كل ما أحله الله تعالى فهو طيب نافع، وكل ما حرّمه فهو ضارّ وخبيث كلحم الخنزير، وأن الأصل في جميع الأطعمة الحل إلا ما دل دليل على تحريمه¹، والطيب هو ما لم يكن نجسا ولا مستقذراً تعافه النفوس، بل على العكس تستطيعه وتستلذّ أكله، إذ يغذيها غذاء صالحا وينميها، وكما أنّه لا يكون طيباً إلا إذا كان من كسب حلال لا حرام، كما لو كان من الرشوة، أو من السحت، فهو خبيث حينئذٍ حتى ولو كان الأصل طيباً².

كما يحث الله سبحانه وتعالى أيضا على اجتناب الأطعمة المصنّعة من الأشياء المحرمة لما ورد في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَحُمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبِذَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ﴾ [المائدة: 3].

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 145].

قال ابن حزم: "لا يحل أكل شيء من الخنزير، لا لحمه ولا شحمه ولا جلده ولا عصبه ولا غضروفه ولا خشوته، ولا مخه، ولا عظمه، ولا رأسه، ولا أطرافه، ولا لبنه، ولا شعره الذكر والأنثى

¹ - أحمد سعود زيد آل مهنا، الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، ص 54.

² - معاذ عصام الديرشوي، محمد أمين حسيني، الضوابط الشرعية لصناعة الحلال: دراسة فقهية تحليلية في ضوء تجربة مؤسسة جمدس التركية، ص 47.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

والصغير والكبير سواءً، ولا يحل الانتفاع بشعره لا في خزره ولا في غيره ولا يحل أكل شيء من الدم ولا استعماله مسفوحاً كان أو غير مسفوح¹.

ثالثاً: الالتزام بأولويات تأمين الغذاء

بما أنّ الغذاء له أهمية بالغة في الإسلام، فإن تأمينه يعد واجباً كفائياً على كل المجتمع، يؤجر يؤجر على فعله ويأثم على تركه، كما يرقى أيضاً إلى مرتبة العبادة وطاعة الله إذا توفرت فيه الطيبة والحلة، وقد اهتم الإسلام بوجوب توفير الغذاء الصحي الدائم للمجتمع، وعدّه من مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس، وجعل حدّ الكفاية واجباً على الجهات المسؤولة عن توفيره².

لقد أجمع فقهاء المسلمين على أن أولويات توفير الغذاء الذي تقوم عليه الحياة المعيشية للإنسان تنقسم إلى، إلى ضروريات وحاجيات وكماليات؛ فالضروريات في الإسلام ليست في مرتبة واحدة، فلا يراعى ضروري إذا كان هناك في مراعاته إخلال بضروري أهم منه، والأمر نفسه بالنسبة للحاجيات والكماليات، وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن المصانع التي تنتج السلع الغذائية الأساسية للمواطنين تقدم على المواد الغذائية غير الأساسية، كما أن المواد الغذائية الأساسية القائمة على الموارد المحلية تقدم على تلك القائمة على المواد المستوردة، بمعنى أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة هي القاعدة الصلبة التي ينمو عليها الإنتاج من السلع الغذائية وغيرها³.

بناءً على ما تقدّم، يتعيّن على الفرد ترتيب أولوياته الاستهلاكية بما يكفل حفظ النفس وصون الجسد؛ فإذا وُضع أمام خيارين: أحدهما يمثل ضرورةً لسدّ الرمق وتأمين القوام، والآخر يمثل ترفاً أو تلذذاً، فإنّ مقتضى الحكمة والشرع يُقدّم الضروري الذي به تستقيم الحياة، على الكمالي الذي لا يُقصد منه سوى الاستمتاع.

رابعاً: إتباع قاعدة لا ضرر ولا ضرار

وهي قاعدة فقهية مدرجة ضمن القواعد الخمس الكبرى، وأصلها حديث نبوي جاء من طريق المازني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار»⁴.

¹ - ابن حزم، المحلى بالآثار، ج 7، ص 388.

² - نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة نظرية تطبيقية، ص 121.

³ - رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حلة تطبيقية "الأردن"، ص 188.

⁴ - أخرجه مالك في موطئه، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق، حديث رقم: 2758، ج 1، ص 1078. قال الألباني: حديث صحيح. ينظر: الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، حديث رقم: 896، ج 3، ص 408.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ومعنى هذه القاعدة أنه لا يجوز لأحد أن يلحق بغيره الضرر ابتداء لا في دينه، ولا في نفسه ولا في عرضه ولا في عقله ولا في ماله، لأن إلحاق الضرر بالغير ظلم، والظلم حرام في الإسلام كما لا يجوز له أن يقابل الضرر بالضرر، ومن أمثلتها التي أُسقطت على الأمن الغذائي ما يتعلق بمسألة عدم جواز زراعة وصناعة ما ثبت ضرره على صحة الإنسان، كالتبغ والمخدرات بجميع أنواعها، وبعض المواد الغذائية ومواد الزينة التي لا تكون وفق المقاييس الصحية وغيرها¹.

خامسا: ادخار الطعام لوقت الحاجة

من أساسيات تأمين الغذاء ادخار الطعام لوقت الحاجة، وذلك بقصد مواجهة الأزمات الطارئة، وما دلّ على مشروعية الادخار وخاصة في وقت الأزمات ما ورد في قصة سيدنا يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 46]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ﴾ [يوسف: 47 - 49] عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمُرُّ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ، يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمُرُّ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ» أَوْ «جَاعَ أَهْلُهُ» فَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا².

سادسا: ترشيد الاستهلاك للغذاء

الترشيد في مجال الاستهلاك الغذائي يقصد به تنظيم وضبط أنماط الاستهلاك بما يحقق التوازن بين الكميات المستهلكة والإمكانات الإنتاجية المتاحة، مع مراعاة تلبية الاحتياجات الغذائية الصحية والملائمة لظروف المجتمع³.

¹ - عبد القادر مهاوات، القواعد الفقهية الخمس الكبرى، ص 37-38.

² - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الأشربة، باب: في ادخار التمر ونحوه من الأقوات، حديث رقم: 2046، ج 3، ص 1618.

³ - ينظر: عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 286.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ويطلق على ترشيد الاستهلاك الغذائي أيضا بأنه الاستخدام الأمثل للمواد الغذائية بما يحقق التوازن والاعتدال في الإنفاق دون إسراف أو تبذير، لأجل الوصول إلى الغايات التالية¹:

- ✓ المحافظة على المواد الغذائية لتكون متوفرة لجميع الأفراد في ظل الزيادة السكانية الهائلة، وتوعية الأفراد بحقوقهم ومدى مسؤوليتهم خلال عملية الإنتاج والاستهلاك.
- ✓ الحفاظ على الطعام وعدم إهداره والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ والتأكد من توفير نسبة كافية من الغذاء لمستحقيه الأكثر حاجة إلى الغذاء.
- ✓ والقضاء أو التخفيف من المجاعة المنتشرة في معظم دول العالم.

فالترشيد الاستهلاكي للغذاء يسهم في الحد من حدوث اضطرابات في بنية الاقتصاد الوطني، وتأمين احتياطي كبير من الموارد المالية الأولية وغيرها، ويساعد على بقاء الأمة في وضع الاستقلالية ويجنبها مزالق الاستعباد للآخرين²، فعلى الإنسان أن يحافظ على الغذاء دون إسراف وتبذير، لأنه من أهم الركائز الأساسية التي تسهم في ضمان استقرار مجتمعه.

¹ - ينظر: أكرم العناني، ترشيد الاستهلاك الغذائي طرقه وفوائده وأهميته، مقال منشور على موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2022/12/05، على الموقع الإلكتروني: <https://misrelzraea.com> أطلع عليه يوم: 2024/03/15، على الساعة: 22:00.

² - ينظر: صبحي العيادي، الأمن الغذائي في الإسلام، ص 423.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المبحث الثالث: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء

تُعد الصكوك الإسلامية من أبرز الأدوات المالية المبتكرة في الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة، نظراً لما تتمتع به من مرونة فائقة، وقدرة على التكيف مع مختلف صيغ التمويل، فهي تمثل البديل الشرعي الأمثل للسندات التقليدية، مما يُتيح للمصارف الإسلامية توظيفها في تمويل المشاريع التنموية بمختلف قطاعاتها، ومع تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية، لا سيما التحديات المتعلقة بالمناخ التي تستلزم تدفقات تمويلية ضخمة، برزت الصكوك الخضراء كنموذج فريد يمزج بين مقاصد الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية المستدامة.

وفي هذا المبحث سنركز على مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء، انطلاقاً من التعريف والخصائص، والأنواع، وصولاً إلى الضوابط الشرعية والاقتصادية الخاصة بالإصدار والتداول، مقسمةً على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء.

المطلب الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء وخصائصها.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية الخضراء ومجالات استخدامها.

المطلب الرابع: الضوابط الشرعية والاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء

تعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء مصطلح مركب، ولتعريفها يتطلب التفرع أولاً إلى تعريف لفظة الصك منفردة من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ثم التطرق إلى تعريف الصكوك الإسلامية باعتبارها لفظاً مركباً، ثم نعرض لبيان مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء.

الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية

أولاً: تعريف الصكوك

1- الصكوك لغة: هي جمع صك والصَّكُّ في اللغة يطلق على الضرب الشديد بالشيء العريض وقيل هو الضرب عامة بأي شيء¹، ومنه قوله تعالى ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: 29]، وكان الأمراء يحررون للناس صكوكاً تتضمن أرزاقهم وأعطياتهم، فيبيعون ما فيها قبل قبضها تعجلاً ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبضه. وقيل الصك ما يكتب فيه عن ما مؤجل أو نحوه².

2- الصكوك اصطلاحاً: يعرف الصك في الاصطلاح بأنه الكتاب الذي تكتب فيه المعاملات والأقارير بالمال وغيره³، أو أنه القائمة التي تسجل فيها أسماء المستحقين لبند من بنود الإنفاق أو العطاء أو الاستحقاق، عامة وعدتهم ومبلغ مالهم ويوقع السلطان في آخرها بإطلاق الرزق لهم واعتماده⁴.

فمصطلح الصكوك يُطلق على كل ما تُدَوَّن فيه تفاصيل العقد المبرم، بما في ذلك بنوده وشروطه؛ وذلك بقصد إثبات الحقوق وتحديد الالتزامات لكل طرفٍ من أطراف العقد.

ثانياً: تعريف الصكوك الإسلامية

عرفت الصكوك الإسلامية بعدة تعريفات تذكر على النحو الآتي:

1- تعرف الصكوك الإسلامية على أنها "شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها، متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة، عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكْتِتاب فيها،

¹ - ابن منظور، لسان العرب، ج 10، ص 456.

² - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص 255-256.

³ - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص 280.

⁴ - ينظر: محمد عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ص 332.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول، ما لم تمثل نقداً أو ديناً محضاً، ولا تمثل الصكوك ديناً لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية، وتفصل نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها"¹.

2- تعرف الصكوك الإسلامية على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة ومتساوية في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي المبنية على أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية"².

وعليه؛ فالصكوك الإسلامية هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة، تصدر بأسماء مالكيها لتمثيل حصص شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين. وهي تشبه الأسهم* من حيث المشاركة في ملكية الموجودات وما ينتج عنها من غنم أو غرم، إلا أنها تختلف عنها في كونها ترتبط بوعاء استثماري محدد المدة والغرض غالباً. كما تلتزم الصكوك بتوجيه حصيلة الاكتتاب نحو مشاريع مباحة شرعاً، وتخضع في عوائدها لقواعد الربح والخسارة.

الفرع الثاني: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء

تعرف الصكوك الإسلامية الخضراء بما يلي:

أولاً: تعرف الصكوك الإسلامية الخضراء على أنها "أدوات استثمارية ماثلة في وثائق ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً شائعة في رأس المال، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية"³، وترتبط بالاستثمارات الصديقة للبيئة، وتصدر لتعبئة أموال لمساندة مشروعات خاصة بالمناخ وغيرها من الأمور المتعلقة بالشئون البيئية"⁴.

¹ - معبد علي الجارحي، عبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، ص 5.

² - أشرف دوبة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 20.

* الأسهم: السهم في اللغة هو جمع أسهم وسهام وسهمان ويطلق عليه النصيب و الحظ، أحمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 1/293. والأسهم في الاصطلاح: هي صكوك أو وثائق متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها. وهبة الزحيلي، بيع الأسهم بين الأصالة والمعاصرة، دار المكني، ص 7.

³ - خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص 257.

⁴ - محمد إسماعيل أحمد، الصكوك الخضراء، ص 228.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

ثانياً: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء: "بأنها الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعياً في إطار التنمية المستدامة"¹.

ثالثاً: وتعرف الصكوك الإسلامية الخضراء "بأنها أداة من الأدوات المالية الحديثة تصدر من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة أو المصارف الإسلامية أو مؤسسات التمويل الدولية وحصولها هذه الصكوك يتم استخدامها في المشاريع التي تستوفي معايير محدد مسبقاً للتنمية ومنخفضة الانبعاثات الكربونية"².

فالصكوك الإسلامية الخضراء هي أوراق مالية ذات قيمة متساوية تصدر بأسماء مالكيها، وتمثل حصصاً شائعة في رأس مال المشروع، وتصدر من قبل الشركات أو المؤسسات وفقاً للمبادئ الشرعية، بهدف توجيه استثماراتها نحو مشاريع صديقة للبيئة، تسعى إلى الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء لا يختلف عن تعريف الصكوك الإسلامية التقليدية، بل تُعد جزءاً لا يتجزأ منها، حيث تشترك معها في الخصائص والأهداف، كما تخضع للأحكام الشرعية ذاتها، إلا أن الصكوك الإسلامية الخضراء تختص بمجال البيئة والتنمية المستدامة؛ لأنها تصدر لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة بهدف تحقيق غايات بيئية لتنمية الاقتصاد الأخضر، بخلاف الصكوك الإسلامية التقليدية التي تصدر لتمويل مختلف المشاريع التنموية، سواء أكانت بيئية، أم اجتماعية، أم صناعية، أم خدمية.

¹ - خديجة عرقوب، فريد كورتال، المرجع السابق، ص 264.

² - إياد عبد الفتاح بالحاج، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الخضراء كأداة لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية، ص 74.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء وخصائصها

بعد تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء، وبيان علاقتها بالصكوك الإسلامية التقليدية، يتضح أن لها أهمية استراتيجية تخدم الأهداف الاقتصادية والتنموية والبيئية في آنٍ واحد، لتعود بالنفع على كل من المستثمر والمصدر على حد سواء، كما أنها تتميز بعدة مميزات تنفرد بها عن باقي أدوات التمويل الأخرى.

الفرع الأول: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء

تظهر أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء فيما يلي:

أولاً: أهميتها بالنسبة للمستثمر

تبرز أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمستثمرين في النقاط التالية¹:

- 1- توفر الصكوك الإسلامية الخضراء فرص استثمارية متنوعة للمستثمرين، بما يمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.
- 2- يترتب على إصدار وتداول هذه الصكوك كونها أداة تمويل منخفضة التكلفة مقارنة بالإقراض المصرفي، ويعزى ذلك إلى قلة الوسطاء وانخفاض المخاطر المرتبطة بها.
- 3- توفر الصكوك الإسلامية الخضراء تمويلاً مستقراً يجنب فئة المستثمرين، سواء من حملة الصكوك أو أصحاب المشاريع الاستثمارية، الوقوع في مخاطر الاستثمار؛ إذ تعد من الأدوات المبتكرة والرائدة من حيث تمويل المشروعات، كما تلزم صاحب المشروع بالاستثمار في مشاريع أخلاقية ذات مسؤولية اجتماعية، ويكون إصدارها سواء من قبل الدولة أو المصارف أو الشركات الاستثمارية مرتبطاً بشروط متفق عليها مسبقاً².

¹ - ينظر: فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية - بيروت - الجمهورية اللبنانية، ص 11.

² - بوعوينه سليمة، علمي حسبية، واقع إصدار وتداول الصكوك الخضراء في الأسواق المالية - دراسة تجارب الدول الرائدة -، ص

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

4- توفر الصكوك الإسلامية الخضراء للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، وستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة¹.

5- تساعد الصكوك الإسلامية الخضراء على توفير التمويل اللازم للمشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية والمحافظة على البيئة، كما يمكن أن تسهم في مساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره².

ثانياً: أهميتها بالنسبة للمصدر

تتمثل أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمصدرين في النقاط التالية:

- 6- تُمكن المصدرين من الوصول إلى مستثمرين جدد، مما يجعلهم أقل اعتماداً على أسواق معينة³.
 - 7- تسهم في تعزيز قدرة المنشآت على تعبئة الموارد المالية؛ أي تحفيزها على تأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة⁴.
 - 8- تسهم في زيادة فاعلية الوعي بالبرامج البيئية لدى المصدرين، وفتح حوار موسع مع المستثمرين بشأن المشاريع التي تساعد على التصدي لتحدي تغيير المناخ وغيره من التحديات البيئية⁵.
- وبالإضافة إلى ذلك فهي تمنح للمصدرين مساحة واسعة في توجيه أموالهم للاستثمارات البيئية المتنوعة.

ثالثاً: أهميتها بالنسبة للمصارف الإسلامية

تبرز أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء بالنسبة للمصارف الإسلامية في النقاط التالية⁶:

¹ - سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة - الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجاً - ص 156.

² - خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص 268.

³ - سمية بن علي، وفاء حمدوش، الصكوك الخضراء، خيار تمويلي مستحدث لدعم المشاريع الصديقة للبيئة: دراسة لبعض النماذج عن تجربة اندونيسيا، ص 64.

⁴ - فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في المشروعات التنموية، ص 12-13.

⁵ - المرجع نفسه، ص 12-13.

⁶ - العرابي مصطفى، حمو سعيدة، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجاً - ص 73.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

1- تساعد على المواءمة بين أصول وخصوم المصرف الإسلامي، بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال استخداماته، إذ إن الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية استثمارات تنموية طويلة الأجل، مما يفترض أن تكون الموارد المالية طويلة الأجل هي النسبة الغالبة من إجمالي موارد تلك المصارف، غير أن الواقع العملي يُبين عكس ذلك، حيث إن النسبة الغالبة من موارد المصارف الإسلامية قصيرة الأجل، وكنتيجة لذلك وجهت المصارف الإسلامية معظم مواردها المالية نحو استثمارات قصيرة الأجل تطبيقاً لقاعدة توافق الآجال، مما يشكل عائقاً رئيسياً أمام قيامها بدورها التنموي.

2- تعمل على تنويع مصادر التمويل متعدد الآجال والمكملة للمصادر التقليدية في المصارف الإسلامية.

3- تزيد من قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب السيولة اللازمة لتمويل احتياجاته المختلفة، وفي المقابل يتيح الفرصة أمام المصارف الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

4- تساعد الصكوك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات المالية ومراكزها المالية، لأن عملية التصكيك تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها كما أنه يؤدي إلى تحسين النسب المالية للمصدر¹.

5- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية الخضراء ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يسهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم².

6- تساعد على سد الفجوة التمويلية بين نظام التمويل التقليدي ونظام التمويل والإسلامي، وتعمل على توفير الدخل الثابت للمستثمرين في مجال الأنشطة البيئية³.

بالإضافة إلى الأهمية البيئية للصكوك الإسلامية الخضراء، فإن لها أهمية اقتصادية، واجتماعية وسياسية، وتظهر ذلك جلياً من خلال سعيها نحو توسيع الاستثمارية البيئية التي تسهم في زيادة

¹ - علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، ص 30.

² - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين - ص 254.

³ - ينظر: سعاد طرفاية، محمد قويدري، استراتيجيات ابتكار المنتجات المالية الإسلامية - الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا أمودجا - ص 76.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

مستوى الدخل ، وتوليد فرص عمل جديدة لتقليص معدلات البطالة، وتهيئة الظروف المناخية، مما تساعد على تأمين حياة مستقره اجتماعيا وبيئيا.

الفرع الثاني : خصائص الصكوك الإسلامية الخضراء

تتمثل خصائص الصكوك الإسلامية الخضراء فيما يلي¹:

أولاً: تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء، من حيث العلاقة بين أطراف العقد المبنية على المشاركة في الربح والخسارة، بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية، وتعطي لحملة الصكوك حصة من أرباح المشروع الذي تُموله محددة بنسبة مئوية عند التعاقد، فالمالك يشارك في الغنم حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار مع تحمل الغرم بنسبة ما يملكه، وفقاً لقاعدة "الغنم بالغرم".

ثانياً: تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة

تُصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع بيئي، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي الأخضر السهم الذي يصدر بفئات متساوية، ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية التي تصدر بفئات متساوية.

ثالثاً: تصدر وتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية

تُخصّص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع بيئية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط شرعية واقتصادية تنظم إصدارها وتداولها.

رابعاً: تحمل أعباء الملكية

¹ - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين - ص 254.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الموجودات الممثلة في الصك سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو الهبوط في القيمة، فإن هذه المصاريف تكون على حامل الصك، وليس على المستفيد من منفعة الموجودات إلا إذا كانت هذه المصاريف تشغيلية أو دورية منضبطة، فإنه يمكن اشتراطها على المستفيد من تلك الموجودات، ويظل حامل الصك ملتزماً بالأعباء المتعلقة بالصيانة الأساسية، لأنه مسؤول عن ضمان استمرار تولد المنفعة لهذه الموجودات، ويتحمل تبعه هلاكها¹.

خامساً: القدرة على زيادة توسع السوق المالية

تتمتع الصكوك الإسلامية الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع السوق المالية، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي².

إضافة إلى الخصائص السالفة الذكر فإن للصكوك الإسلامية الخضراء عدة مزايا أخرى وهي³:

- ✓ أنها تمثل أداة قابلة للتداول.

- ✓ والحاجة الملحة لتعبئة الموارد المالية لصالح مشاريع الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ في كل من الشرق الأوسط وغيرها من البلدان النامية.

- ✓ وتعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء مناسبة لتمويل العديد من هذه الاستثمارات.

- ✓ كما تدعم استراتيجيات التنمية البيئية المستدامة من خلال توفير التمويل على المدى الطويل للبنية التحتية الأساسية.

¹ - هشام كامل قشوط، عبد الفتاح علي بلقاسم، الصكوك الاستثمارية الإسلامية ضوابطها وتطبيقاتها المعاصرة، ص 173..

² - كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة-الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجاً- ص 111.

³ - أحلام منصور، عبد المجيد قدي، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر، ص 140.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية الخضراء ومجالات استخدامها

تعتمد الصكوك الإسلامية الخضراء في هيكلتها على ذات الصيغ التمويلية الإسلامية التي تُصدر بها الصكوك التقليدية، غير أن التمويل عبر الصكوك الإسلامية الخضراء يكون مخصصاً للمشاريع البيئية، قصد تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

الفرع الأول: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على المشاركة

أولاً: صكوك المشاركة الخضراء

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو المضاربة أو وكالة بالاستثمار¹. وتتعدد صكوك المشاركة إلى مايلي²:

1- صكوك المشاركة الخضراء الدائمة: وهي تشبه نظام الأسهم مع إمكانية دخول المصرف بنسبة معينة في رأس مال المشروع وطرح الباقي على شكل صكوك لمشروع معين، سواء كانت للمصرف، أو للمجموعة المشاركة أو لطرف ثالث.

2- صكوك المشاركة الخضراء المتناقصة: ويكون هذا النوع من المشاركة محدد بفترة زمنية متوسطة أو طويلة الأجل وتكون نهايتها باسترداد قيمة الصكوك بالنسبة لحملتها تدريجاً وفق أقساط دورية تصرف من الأرباح المحققة، أو تنتهي بالتمليك بالنسبة لمصدرها وذلك بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي عند التصفية، أو عن طريق تقييم الموجودات في نهاية المشروع ودفع قيمتها لأصحاب الصكوك.

فصكوك المشاركة الخضراء بمختلف أنواعها تصدر وفق عقد المشاركة المعروف في الفقه الإسلامي، بقصد تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل تمويل مشاريع إنتاج وتوزيع الكهرباء، والمشاركة في تأسيس مصانع إعادة تدوير النفايات، والمشاركة في تأسيس مشاريع المباني الخضراء والنقل المستدام.

ثانياً: صكوك المضاربة الخضراء

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 470.

² - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامية لرأس المال - التجربة الماليزية أنموذجاً-، ص 91.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة من الشركاء أو غيرهم لإدارتها¹، وتصدر هذه الصكوك على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس عقد مضاربة، حيث يمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل العامل ويحصل مالكوها على نسبة شائعة في الربح، وتتوفر فيها عقد المضاربة من الإيجاب والقبول ومعلومية رأس المال²، وتتنوع إلى ما يلي³:

1- صكوك المضاربة المطلقة: وفي هذا النوع لا تكون مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب الحق في استثمارها في أي مشروع.

2- صكوك المضاربة المقيدة: وهذا النوع تقيد بمشروع استثماري معين.

3- صكوك المضاربة المستمرة: وهذا النوع من الصكوك لا يستحق فيها رأس المال إلا بعد انتهاء المشروع مع استحقاق الأرباح وبقاء رأس ماله.

4- صكوك المضاربة المستردة بالتدرج: وتحدد هنا الجهة المصدرة تواريخ بمثابة محطات يمكن لأصحابها أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

فصكوك المضاربة الخضراء بمختلف أنواعها تصدر وفق عقد المضاربة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، بقصد تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وتمويل مشاريع الزراعة المستدامة، والاستثمار في الصناعات التحويلية الخضراء.

ثالثاً: صكوك الخضراء الموجه للاستثمار الزراعي

1- صكوك المزارعة الخضراء

تعبر صكوك المزارعة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد⁴.

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 470.

² - بو عبد الله، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، ص 24.

³ - علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام، دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، ص 43.

⁴ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 470.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

كما تمثل أيضا ملكية مشاعة لأرض زراعية مرتبطة بعقد مزارعة مبرم مع شركة للإنتاج الزراعي تحدد فيه حقوق والتزامات الطرفين، حيث تتولى شركة الإنتاج الزراعي بشراء الأراضي وتوفير البذور من جهة، وتجهيزها بالأدوات من جهة أخرى، ثم تصدر صكوك مزارعة وتلتزم بموجبها بأعمال الإدارة والمتابعة والمراقبة مقابل جزء من الربح، أما عائد مالك الصك فهو حصة من غلة الأرض، تزيد وتنقص بحسب الموسم الزراعي وأساليب الزراعة وأسعار السوق وعوامل أخرى عديدة¹.

فصكوك المزارعة الخضراء تجمع بين عقد المزارعة الشرعي والجانب البيئي، حيث تأخذ صيغة عقد المزارعة الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي من حيث أن أحدهما يقدم الأرض لزراعتها، والآخر يُقدم رأس المال، وأما من حيث الجانب البيئي فالمشاريع الممولة تكون موجهة للمشاريع المتعلقة بالزراعة العضوية والتقنيات الذكية بالري، والمحاصيل الزراعية التي تعتمد على الطاقة.

2- صكوك المساقاة الخضراء

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة، والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد²، ويصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل السقاية والرعاية، مع مشاركة حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة الناتجة، وتمثل صكوك المساقاة حصة شائعة في موجودات المساقاة من الآلات والمعدات اللازمة لرعاية المزرعة وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وبدء الاستثمار واستخدام حصيلتها³.

فصكوك المساقاة الخضراء يتم إصدارها وفقا لصيغة المساقاة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، وتمويلها ينحصر في المشاريع الزراعية الخضراء، والمتمثلة في تحسين الأراضي الزراعية، ودعم الزراعة العضوية من أجل تقليل من الاعتماد على المبيدات الكيماوية، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

3- صكوك المغارسة الخضراء

¹ - علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام، دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، ص 44.

² - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 471.

³ - عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة مقارنة، ص 138-138.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس¹، ومصدر هذه الصكوك هم مالكو الأرض لأجل استخدام حصيلة الاكتتاب في الصرف في تسوية وإعداد الأرض لزراعة الأشجار وشراء الشتلات ثم غرس هذه الأرض بأشجار تدر ثمارا على أساس عقد المغارسة الشرعية، والمكتتبون في هذه الصكوك يستحقون حصة في الأرض المغروسة بالشجر بعد إثماره حسب الاتفاق، ويمثل صك المغارسة حصة شائعة في موجودات المغارسة بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عملية الاستثمار في إعداد الأرض وغرس الأشجار².

فالصكوك المغارسة الخضراء تصدر وفق صيغة المغارسة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، إلا أنّ أموالها تستثمر في مشاريع غرس الأشجار ومختلف المحاصيل الزراعية التي لها آثارٌ بيئية واقتصادية إيجابية.

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على البيوع

أولاً: صكوك المراجعة الخضراء

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة مراجعة وتصبح هذه سلعة مملوكة لحملة الصكوك³.

والغرض من إصدارها هو تمويل عقد بيع بضاعة مراجعة كالمعدات والأجهزة وغيرها حيث تقوم المؤسسة المالية المصدرة للصك بتوقيعه مع المشتري مراجعة نيابة عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المصدرة حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المراجعة وقبضها قبل بيعها مراجعة، مع مراعاة خصوصية وأحكام بيع المراجعة للأمر بالشراء، وكذلك الضوابط الخاصة بإصدارها والمتمثلة فيما يلي⁴:

✓ أن مصدر الصك هو البائع لبضاعة المراجعة، والمكتتبون هم المشترون لها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة الشراء.

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 471.

² - أشرف دابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 45.

³ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 469.

⁴ - عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة مقارنة، 2015، ص 100-102.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

✓ بضاعة المراجعة تكون في ملك وحيازة مدير الإصدار بصفته وكيلا عن حملة الصكوك من تاريخ شرائها وقبضها من البائع إلى غاية تسليمها لمشتريها مراجعة.

✓ ثمن بيع البضاعة للمشتري يكون على دفعات مؤجلة، وأن ربح حملة الصكوك هو الفرق بين ثمن الشراء ودفع مصروفاتها نقدا.

✓ يجوز تداول صكوك المراجعة بعد قفل باب الاكتتاب وشراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل.

✓ مراعاة ضوابط عقد الصرف قبل توظيف حصيلة بيع الصكوك وضوابط التصرف في الديون بعد التصفية التي يتخلف عنها ديون في ذمة الغير.

فصكوك المراجعة الخضراء تصدر وفق صيغة المراجعة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، وتوظف أموالها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة مثل: شراء معدات الطاقة المتجددة، ومختلف أدوات أنظمة الري الحديثة، وشراء آلات إعادة تدوير النفايات، وشراء تقنيات ومعدات مكافحة التلوث البيئي.

ثانيا: صكوك الاستصناع الخضراء

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك¹.

تصدر هذه الصكوك من قبل المشتري للعين حيث يلزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، أو المؤسسة التي ينوب عنها لاستخدام حصيلتها في تصنيع العين المتفق على تصنيعها، وذلك قصد الاستفادة من الفرق بين تكلفة التصنيع وثن البيع باعتبارها ربحا لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة أقل، والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربحا لمالكي الصكوك، ويوزع ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أقساط الثمن عند قبضها².

فصكوك الاستصناع الخضراء تصدر وفق صيغة الاستصناع الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، غير أن أموالها توظف في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة مثل: إنشاء أو تصنيع محطات الطاقة

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 469.

² - عائشة بوثلجة، نصيرة بلخضر، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 73.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المتجددة، تصنيع وحدات تخزين الطاقة، وإنشاء محطات لتحلية المياه، وإنشاء مصانع للزراعة الذكية، وإنشاء محطات لمعالجة النفايات وغيرها من المشاريع المتعلقة بالبيئة.

ثالثاً: صكوك السلم الخضراء

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك¹، فهي صكوك تمثل بيع سلع مؤجلة التسليم بثمان معجل والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية؛ لأنها موصوفة تثبت في الذمة، والمبيع لا يزال في ذمة البائع بالسلم، وعدم قابلية للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها².

فصكوك السلم الخضراء تصدر وفق صيغة السلم الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، إلا أن أموالها توظف في تمويل مشاريع الزراعة المستدامة، مثل تشجيع زراعة منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتمويل المحاصيل الزراعية التي تعتمد على تقنيات الري الحديثة، ودعم الزراعة العضوية.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على عقد الإجارة

الصكوك الإجارة هي أوراق مالية متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عائداً متماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي³. وتنقسم إلى عدة أقسام:

أولاً: صكوك ملكية الأعيان المؤجرة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو تصدر من قبل وسيط مالي ينوب عن المالك قصد بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك⁴.

ثانياً: صكوك ملكية المنافع: وتنقسم إلى مايلي⁵:

1- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة: وهي نوعان:

¹ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17، ص 469.

² - أشرف دابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ص 34.

³ - سامر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص 440.

⁴ - أشرف دابة، المرجع السابق، ص 30.

⁵ - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ص 106.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

✓ وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

✓ وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إعادة إيجارها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

2- صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: وهي وثائق يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

ثالثاً: صكوك ملكية الخدمات: وهي نوعان¹:

1- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: وهي التي يتم إصدارها من طرف معين قصد تقديم خدمة معينة كمنفعة التعليم من جامعة مسماة مع استفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

2- صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: وهي التي يتم إصدارها من طرف مصدر موصوف في الذمة قصد تقديم خدمة كمنفعة تعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها، مع استيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

فصكوك الإجارة الخضراء بمختلف أنواعها تصدر وفق صيغة الإجارة الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، لتوظف أموالها في تمويل أو تأجير أصول بيئية مثل: تمويل معدات الطاقة المتجددة وتأجيرها للمصانع، وتمويل معدات الري الحديثة وتأجيرها للفلاحين، وتمويل آلات صناعية تقلل الانبعاثات وتأجيرها للشركات، وتأجير محطات لمعالجة النفايات، وتمويل شبكات النقل المستدام،

الفرع الرابع: صكوك إسلامية قائمة على أهداف اجتماعية تكافلية

أولاً: صكوك القرض الحسن الخضراء

يطلق على القرض الحسن كل قرض يقصد به فعل الخير، وهو أن تعطي إنساناً شيئاً بعينه من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله إما حالاً في ذمته وإما إلى أجل مسمى²، وقال تعالى: ﴿إِنْ تُقْرِضُوا

¹ - عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة مقارنة، ص 80.

² - ابن حزم، المحلى بالآثار، ج 6، ص 347.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿[التغابن: 17-18]﴾، وتصدر صكوك القرض الحسن على شكل أوراق متساوية القيمة من قبل الحكومة أو عن البنك المركزي قصد دعوة الأفراد القادرين للقيام بدورهم الاجتماعي، كما يمكن أيضا أن تصدرها بعض البنوك وتخصص مواردها للقرض الحسن، وهي صكوك لا تستحق عائدا لأن الزيادة عن القرض ربا محرم ويضمن مصدر الصكوك القرض الحسن سواء كان صادر من قبل الحكومة أو البنك المركزي قيمتها عن انتهاء الأجل¹.

فصكوك القرض الحسن الخضراء هي أوراق مالية تصدر من قبل مؤسسات خيرية أو حكومية، لجلب المساهمين الخيريين وتوجيهها على شكل قروض حسنة لأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة، على أن يرد صاحب المشروع رأس المال في وقت لاحقا.

ثانيا: صكوك وقفية خضراء

سميت بهذا الاسم بناء على مصطلح الوقف الذي يُعد من أعمال البر التي ينتفع بها صاحبها في حياته وبعد وفاته ويقصد به "تجيس الأصل، وتسبيل الثمرة"² ومشروعيته وردت في قوله ﷺ «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»³، وتصدر هذه الصكوك على شكل وثائق محددة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها للجهة الموقوفة عليها أو من يملكها، وذلك بقصد تنفيذ مشروع وقف معين، واستغلاله وتحقيق الغايات والحاجات الوقفية المقصودة من وراءه سواء كانت هذه الحاجات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو غير ذلك⁴.

فالصكوك الوقفية الخضراء تصدر لتمول المشاريع الزراعية، والبيئية ذات الطابع الخيري من أجل حماية البيئة، وخدمة المجتمع.

¹ - ينظر: ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجا - ص 140.

² - ابن قدامه، المغني، ج 6، ص 3،

³ - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته، حديث رقم: 1631، ج 3، ص 1255.

⁴ - أحمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، ص 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

الفرع الخامس: مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء

توجه أموال الصكوك الإسلامية الخضراء لتمويل المشاريع الخضراء؛ لكونها مشاريع تُحقق منفعة عامة في مجال البيئة مع القابلية للتقييم، وهذه المشاريع تتمثل فيما يلي:

1- الاستثمار في النقل المستدام

يقوم النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية، بحيث يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام الموارد غير المتجددة ويتميز بتكلفة معقولة، مثل النقل الجماعي كالحافلات ومترو الأنفاق والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الإيكولوجية والهجينة. وتشجيع التنقل عن طريق الأقدام واستعمال الدراجات تخفيفا للضوضاء والضجيج وحوادث المرور، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وضمان مناصب عمل جديدة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية واللاحقة¹.

فالاستثمار في النقل المستدام عن طريق الصكوك الإسلامية الخضراء يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية، فهو يقلل من الانبعاثات والنفايات واستخدام الموارد غير المتجددة ويتميز بتكلفته المعقولة، ومن أمثلته: المركبات الخضراء، حافلات النقل الجماعي كالميترو والترامواي وغيرها².

2- الاستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء³

تعد القطاعات العمرانية من أبرز المستهلكين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عمليات صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة. وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى.

ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم جديدة وأساليب مفاهيم جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء والمباني المستدامة، تعكس الاهتمام المتنامي للقطاعات العمرانية بقضايا

¹ - خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص 271.

² - سعاد طرفاية، محمد قويدري، استراتيجيات ابتكار المنتجات المالية الإسلامية - الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا - أنموذجا-، ص 76.

³ - خديجة عرقوب، فريد كورتال، المرجع السابق، ص 270.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة، وجاءت الصكوك الإسلامية الخضراء لتساهم في تمويل هذه المشاريع وتوسيعها وضمان استمراريتها وديمومتها من خلال توجيه حصيلة الاكتتاب في الصكوك الإسلامية الخضراء.

3- الاستثمار في مشاريع التكنولوجيا الخضراء

تعرف التكنولوجيا الخضراء على أنها التقنيات التي تلبى الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، عن أي عملية تسهم في التقليل من الآثار السلبية التي تقع على البيئة، أو أنها التقنيات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغيرات المناخ، ومحاولة التكيف معها¹. وتتصف بصدقتها البيئية التي تهدف إلى إحداث تنمية مستدامة في البلدان عن طريق تصميم، وإبداع تقنيات حديثة تحافظ على البيئة ومصادرها الطبيعية، فلهذا السبب لجأ الخبراء إلى تكنولوجيات تقلل من استخدام الطاقة التي تتولد عنها طاقات حرارية ضائعة، أو إشاعات كهرومغناطيسية مضرّة وانبعاث لغازات سامة كأكسيد الكربون والنيتروجين والكبريت وغيرهم، كما أنهم انتقلوا إلى استخدام مواد غير خطيرة في التصنيع يمكن إعادة تصنيعها أو قابلة للتحلل لتقليل نسبة النفايات المتراكمة بشكل كبير في بيئتنا. وبدأت هذه التقنية تتغلغل وتزايد في معظم مشاريع الدول المتقدمة، لتقليل نسب التلوث على البيئة واستنزاف مصادرها².

يتم الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء عن طريق الاكتتاب في صكوك خضراء موجهة لمجال التكنولوجيا الخضراء، سواء من أجل تصنيعها، أو تحسينها وتطويرها بحيث تصبح صديقة للبيئة أكثر فأكثر، وتخلق مناصب عمل جديدة وتحسن من الحياة الاجتماعية والاقتصادية³.

4- الاستثمار في الطاقة المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية (الشمس، الرياح، الكهرومائية) التي لا تنفذ وتتجدد باستمرار، ويطلق عليها بالطاقة النظيفة والطاقة الصديقة للبيئة،

¹ - صيفي حسنية، آليات التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة، ص 9.

² - سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة - الصكوك الخضراء للمليزيا نموذجاً - ص 165.

³ - خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، ص 269.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

وتتركز استخدامات الطاقة في توليد الكهرباء بينما الاستخدامات الأخرى مثل تسخين وتبريد المياه وكذلك الاستخدام في وسائل النقل¹.

ومن الحوافز الرئيسية التي تدفع الأسواق لاستعمال الطاقة المتجددة تتمثل في²:

أ- **أمن الطاقة**: كونها تتيح مصادر الطاقة بلا انقطاع وبأسعار في متناول الجميع، إذ يركز في المدى القصير على قدرة نظام الطاقة على الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة في التوازن بين العرض والطلب، ويتعامل على المدى الطويل أساساً مع الاستثمارات في الوقت المناسب لتوفير الطاقة بما يتماشى والتطورات الاقتصادية والاحتياجات البيئية.

ب- **ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة**: يؤدي الاستهلاك العالمي المتزايد للطاقة التقليدية إلى زوالها في الأجل القريب نظراً لوجودها بكميات محدودة في الطبيعة، مما يحتم البحث عن مصادر جديدة للطاقة لمواجهة الزيادة في استهلاكها.

ج- **اختلال التوازن البيئي**: وهو تغير مكونات وعناصر البيئة الطبيعية، ويعتبر الإنسان أكبر مؤثر على البيئة حيث يؤثر على التوازن منذ بدء الثورة الصناعية، وكان لسوء استعمال عنصر الأرض نتائج عديدة من بينها تغير المناخ، نتيجة استعمال الطاقة التقليدية، والتي تنتج الغازات الدفيئة.

ويتم الاستثمار في الطاقات المتجددة المستدامة عن طريق الاكتتاب في صكوك الخضراء وفق عقد الاستصناع لصناعة اللوحات الشمسية وتورينات الهواء أو صكوك المراجعة أو السلم لغرض الشراء والتأجير أو الوقف في المساجد، المستشفيات، والمنازل والمدارس التي تعاني نقصاً في الطاقة وهذا من خلال الصكوك الخضراء تعمل على حشد أموالاً ضخمة³.

5- الاستثمار في مشاريع ذات النفع العام

يمكن إصدار صكوك إسلامية خضراء لتمويل مشاريع تحقق منفعة عامة سواء كانت في مشاريع استثمارية التي تعود بالربح على الدولة ولا تتحمل الخزينة أي أعباء وتتمثل في إقامة مشاريع سكنية

¹ - أحمد سليمان، الطاقة المتجددة، كتاب صادر عن الصندوق النقد العربي، 2024، ص 5.

² - أحلام منصور، عبد المجيد قدي، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر، ص 140-141.

³ - سعاد طرفاية، محمد قويدري، استراتيجيات ابتكار المنتجات المالية الإسلامية - الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا - أنموذجاً، ص 76.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

على أراضي الدولة، أو مشاريع زراعية أو صناعية، أو استيراد وتصدير. أو مشاريع خدماتية التي تقدمها الدولة وتتمثل في بناء المرافق التعليمية أو المستشفيات أو إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية¹.

6- استخداماتها في المجال الزراعي

تُستثمر حصيلة الاكتتاب المجمع من إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء في القطاع الزراعي، وذلك من خلال تمويل المشاريع الزراعية الذكية، والزراعة العضوية؛ بهدف الحد من الاعتماد على المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية، كما تُسهم في تطوير أنظمة الري الحديثة وأدوات المراقبة التقنية للتربة والمحاصيل الزراعية، وذلك في إطار السعي الحثيث لتحقيق الأمن الغذائي.

7- إدارة المخلفات (إعادة تدوير النفايات)

تستخدم حصيلة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الموجهة لإعادة تدوير المخلفات قصد إنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، كإعادة تدوير الورق، والبلاستيك، الزجاج، وكذلك تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمير الهوائي أو التخمير اللاهوائي، ومعالجة النفايات السامة، حيث إن الإدارة الخضراء المسؤولة عن المخلفات تعمل على توفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير، وإنتاج السماد العضوي، وتوليد الطاقة².

8- إدارة المياه

ترتبط إدارة المياه بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، من خلال جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتخليق مياه البحار، وتوليد طاقة من المياه، وأيضاً إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبة في الحفاظ على المخزون المائي³، وتستخدم حصيلة الصكوك الإسلامية الخضراء في مشاريع استثمار إدارة المياه من خلال توفير آلات جمع المياه وتصفيتها، وكذلك توفر الأنايب واللوازم اللازمة لتوليد الطاقة وتخزين الماء.

¹ ينظر: سحنون محمود، العمراوي حنان، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، ص 234.

² ينظر: عبد القادر حافي، شخوم رحيمة، التمويل الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أمودجا)، ص 341.

³ سارة عزازية، الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئياً- دراسة تحليلية للتوجه العالمي، ص 4.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المطلب الرابع: الضوابط الشرعية والاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية

الخضراء

بما أن الصكوك الإسلامية الخضراء تعد أداة من أدوات التمويل الإسلامي، فإن إصدارها وتداولها يستوجبان الالتزام بجملة من الضوابط الشرعية والاقتصادية.

الفرع الأول: الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء

إن تداول وإصدار الصكوك الإسلامية الخضراء محكومان بعدة ضوابط شرعية، وفقاً للصيغة التي تصدر على أساسها، وتذكر هذه الضوابط على النحو الآتي¹:

أولاً: أن يمثل الصك الأخضر ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لتمويله وتمتد هذه الملكية من بداية المشروع إلى نهايته، ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع ورهن وهبة وإرث وغيرها، والصكوك الخضراء تمثل موجودات المشروع العينية والمعنوية وديونها.

ثانياً: يجب أن تصدر الصكوك الإسلامية الخضراء وفقاً لصيغ إسلامية، مما يؤدي إلى تحملها الآثار المترتبة على صيغة الاستثمار التي صدرت الصكوك طبقاً لها وذلك بعد انتهاء الاكتتاب وبداية الشروع في العمل.

ثالثاً: العقد في الصكوك الإسلامية الخضراء يقوم على أساس أن شروط التعاقد تحددها نشرة الإصدار، والإيجاب يعبر عنه بالاكتتاب في هذه الصكوك، وأما القبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة إلا إذا صرح في نشرة الإصدار إيجاب فتكون حينئذ إيجاب، ويكون الاكتتاب قبولا، ولا بد أن تشمل نشرة الإصدار على جميع البيانات، والمعلومات المطلوبة شرعاً في العقد الذي يمثله الصك الأخضر، من حيث معلومية رأس المال وكذلك توزيع الربح، مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار، على أن تتفق جميع الشروط مع الأصول والمبادئ في الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الشركة المصدرة للصكوك الإسلامية الخضراء لها شخصية اعتبارية، وتكون مسؤولة عن إدارة الصكوك، وذلك مقابل نسبة من العائد وفقاً في لأحكام المضاربة في الشريعة الإسلامية، وقد يتفق

¹ - ينظر: محمد عمر السعدي، حمزة حسين قطيش، التكييف الفقهي للصكوك الخضراء وضوابط إصدارها، ص 92-93.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المشاركون في الصكوك الخضراء مع الشركة المصدرة، على أن تقوم بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح وتطبيق أحكام الوكالة بأجر وهي جائزة شرعاً.

خامساً: عدم تثبيت ملكية الأرباح الموزعة الدورية تحت الحساب إلا بعد سلامة رأس المال، وذلك وفقاً لمبدأ المفهوم المحاسبي: لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال.

سادساً: أن تكون الصكوك الإسلامية الخضراء قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من الشركاء مع مراعاة الشروط الآتية¹:

1- إذا كان رأس مال المشروع المتجمع بعد الاكتتاب، وقبل مباشرة العمل ما يزال نقوداً فإن تداول الصكوك الخضراء يعد مبادلة نقد بنقد وتنطبق عليه أحكام الصرف من تقابض البدلين في مجلس الصرف قبل التفرق، والخلو عن الخيار، والتماثل إذا بيع أحد النقيدين بجنسه.

2- إذا صار رأس المال ديوناً فإنها تطبق عليها أحكام التعامل بالديون عند تداول الصكوك.

3- إذا صار رأس المال موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول الصكوك الخضراء وفقاً للسعر المتراضي عليه، بشرط أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع، ويجب تسجيل تداول الصكوك الخضراء أصولياً في سجلات الجهة المصدر.

سابعاً: فالصكوك القابلة للتداول يجوز أن يتعهد مصدر الصك في نشرة الإصدار، بشراء ما يعرض عليه من هذه الصكوك بعد إتمام عملية الإصدار بسعر السوق ولا يجوز أن يكون وعد الشراء بالقيمة الاسمية للصك، كما يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع، مثل القيد في السجلات أو الوسائل الإلكترونية، أو المناولة إذا كانت لحاملها².

ثامناً: تمنع الشريعة الإسلامية الاحتكار في أسواق الأوراق المالية، عندما يتم حبس الصكوك التي من نوع واحد في يد واحدة، ثم التحكم في سوق الأوراق المالية، فلا يجد المتعاملون في هذه الصكوك ما يوفون بالتزاماتهم التي حل أجلها، فيجعلهم تحت ضغطهم، لذلك فإن السوق الإسلامي يقوم على استبعاد الممارسات الاحتكارية، والمضاربات غير المشروعة، ويجب التفرقة بين الأرباح الناتجة عن

¹ - عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة مقارنة، ص 198-199.

² - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامية لرأس المال - التجربة الماليزية أمودجا- ص 81.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

التوقعات الرشيدة في سوق الأوراق المالية، والأرباح الناتجة عن المضاربات، فالأولى مطلوبة لتنشيط الطلب في السوق ولا خلاف في جوازها، وأما الثانية فهي الضارة التي نهى الشارع الحكيم عنها¹.

الفرع الثاني: الضوابط الاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء

تخضع الصكوك الإسلامية الخضراء لعدة ضوابط اقتصادية تحكم مسارها، تتمثل فيما يلي²:

أولاً: التأكيد على توافر كافة ظروف ومستلزمات الإفصاح في السوق، وتجنب كافة العمليات المبنية على الربا أو الغرر والجهالة والخداع.

ثانياً: أن يكون التعامل مع مالكي الصكوك الحقيقيين، فالعامل مع المالكين الحقيقيين يقلل من الوسطاء والمضاربين الذين قد يتلاعبون بأسعار الصكوك ارتفاعاً وانخفاضاً وفقاً لمصالحهم.

ثالثاً: فرض قيود على المؤسسات المالية الكبيرة مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الاستثمار بحيث توجه أموالها للاستثمار وليس للمقامرة، ففي بورصة طوكيو - كمثال - لا يسمح لمثل هذه المؤسسات باستثمار نسبة تزيد عما تحدده سلطة السوق.

رابعاً: المراقبة المستمرة لعمليات السوق بحيث تكون عمليات حقيقية وليست صورية.

خامساً: التأكيد على ضرورة منع عمليات البيع بالهامش أو بزيادة المديانات على حساب الأصول.

سادساً: فرض قيود للحد من تقلبات الأسعار، حيث تتخذ أكبر البورصات في العالم في الوقت الحاضر إجراءات للحد من تقلبات الأسعار اليومية، ففي بورصة طوكيو لا يسمح بارتفاع سعر السهم بما يزيد عن 10% خلال يوم واحد.

سابعاً: عدم السماح بالبيع والشراء أكثر من مرة في اليوم الواحد.

ثامناً: التحكم بأوقات التداول بزيادتها في الأحوال الطبيعية وخفضها في الظروف الاستثنائية.

¹ - محمد عمر السعدي، حمزة حسين قطيش، التكييف الفقهي للصكوك الخضراء وضوابط إصدارها، ص 94.

² - كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، ص 25-26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق بيانه في هذا الفصل، الذي تناول الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث تبينت المفاهيم الأساسية، واتضحت دلالاتها العلمية، وبناء عليه، يمكن تلخيص أبرز النتائج المفاهيمية على النحو الآتي:

أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تتمتع بصفة استثمارية وتنموية واجتماعية، تقوم بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، بهدف تحقيق المقاصد الشرعية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتمد في تقديم خدماتها على عدة موارد مالية لا تختلف عن الموارد المالية في البنوك التقليدية كونها تخضع لقانون رقابة البنك المركزي سواء كانت ذاتية والتي تقبلها المصارف من قبل المساهمين والمؤسسين، أو خارجية والمتمثلة في الودائع النقدية بمختلف أنواعها ودائع استثمارية أو غير استثمارية.

وأن الأمن الغذائي مفهوم مستحدث له عدة مفاهيم وعدة أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية، ويتمثل في قدرة دولة ما أو أفرادها على تأمين الحاجات الغذائية الأساسية المباحة شرعاً، مع ضمان الحد الأدنى، ولتقييم مدى تأمينه من قبل دولة معينة، يمكن استخدام مجموعة من المؤشرات التي يمكن قياسه على المستوى الدولي أو المحلي.

وأما الصكوك الإسلامية الخضراء فهي تُعد أداة من أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية القائمة على أساس المشاركة أو المضاربة أو غيرها من الصيغ المشروعة، بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة، سعياً للحفاظ عليها، وتحقيقاً لمستهدفات للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

مشكلات الأمن الغذائي

يُعد انعدام الأمن الغذائي من أبرز التحديات الأمنية وأخطرها التي تواجه الإنسان في حياته المعيشية، فنقص الغذاء ومحدودية توفره يفضي حتماً إلى عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية، كما يتسبب ذلك في ارتفاع معدلات سوء التغذية، وما يُصاحبها من تردٍ للأوضاع الصحية العامة، وهذا التدهور لا يقتصر على الجانب البدني فحسب، بل يمتد ليفقد الإنسان توازنه النفسي والاجتماعي، وتعرضه لمختلف أشكال التهميش والإساءة لكرامته، وعلاوة على ذلك، يساهم هذا الوضع في اتساع دائرة الفوارق الطبقية التي تزعزع الاستقرار المجتمعي.

إنّ هذا الانعدام للأمن الغذائي ليس نتاجاً صدفياً، بل هو مُحَصِّلَةٌ لعدة تحديات تعيق تحقيقه، سواء كانت ناتجة عن تدخلات بشرية، أو ظروف طبيعية أو عوامل سياسية. وفي هذا الفصل، سنسلط الضوء على المشكلات التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي وتعيق تحقيقه، وذلك ضمن مبحثين:

المبحث الأول: مشكلات الأمن الغذائي المحلية.

المبحث الثاني: مشكلات الأمن الغذائي الدولية.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المبحث الأول: مشكلات الأمن الغذائي المحلية

يُشكل الأمن الغذائي محور اهتمام رئيسي للعديد من الدول؛ نظرا لارتباطه بمجموعة من التحديات التي تؤثر على مختلف أبعاده وجوانبه، وتتنوع هذه التحديات إلى عدة أنواع منها: الطبيعية والبشرية ، والمالية والتكنولوجية، بالإضافة إلى قضايا أخرى تواجه معظم الدول، مما يجعل تحقيق الأمن الغذائي غاية تستوجب من الدول تكثيف الجهود الرامية لمعالجة هذه الصعوبات بشكل فعال ومرن.

وقد تم تقسيم هذه المشكلات المحلية إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: مشكلات طبيعية.

المطلب الثاني: مشكلات بشرية.

المطلب الثالث: مشكلات مالية وتكنولوجية.

المطلب الرابع: مشكلات إدارية.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الأول: مشكلات طبيعية

تعتبر المشكلات الطبيعية المرتبطة بالأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات الإنتاج ووفرة الغذاء، كما تؤثر بصورة غير مباشرة على جودة النظم الغذائية، وتتجلى هذه المشكلات في ظواهر عدة منها: التغير المناخي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الأرضية والمائية؛ الأمر الذي يُعيق توفير الغذاء الصحي والأمن للفرد والمجتمع.

الفرع الأول: التغير المناخي

يمثل التغير المناخي معضلة كبرى ضمن المشكلات الطبيعية الناجمة عن تزايد الأنشطة البشرية، والاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة غير المتجددة، هذا الوضع بات يُهدد الأمن العالمي بمختلف أبعاده؛ إذ لم يعد التغير المناخي مجرد ظاهرة بيئية يمكن تجاهلها، بل أضحت تحديًا وجوديًا للبشرية، حيث لا تقتصر مخاطره على الأمن الغذائي فحسب، بل تمتد لتشمل على السلم والأمن الدوليين.

أولاً: تعريف التغير المناخي

مصطلح تغير المناخ حسب الأمم المتحدة يعني تغيراً في المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة¹.

ويعرف أيضاً بأنه اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على سطح الأرض²، مما ينعكس سلباً على المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة³.

ثانياً: أسباب التغير المناخي: يرجع التغير المناخي للأسباب التالية:

1- أسباب ناشئة بفعل الإنسان وترتبط بالنمو السكاني المتزايد في العالم مثل: الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الأسمدة، ومصانع البطاريات وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعملية إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة

¹ - الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992، ص 3.

<https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf>

² - صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، ص 47.

³ - موسى بن قاصير، خالد بومنجل، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، ص 64.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطراً بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون.¹

2- أسباب غير ناشئة بفعل الإنسان، وتتمثل في الانبعاثات البركانية التي ينبعث منها كمية كبيرة من الأتربة والغازات منها ثاني أكسيد الكربون، والتغيرات الفلكية مثل تغير شكل مدار الأرض، زيادة ميل المحور، وظاهرة البقع الشمسية.²

ثالثاً: أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي

تؤثر التقلبات المناخية على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، ويؤثر بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض ومخاطر سلامة الغذاء وتدهور جودة النظم الغذائية.³

والتغيرات المناخية لها تأثير سلبي على مناطق إنتاج الغذاء في مختلف أنحاء العالم، حيث إن المخاطر الزراعية المستقبلية المنبثقة عن التغير المناخي يمكن أن تؤدي إلى وقوع كوارث، مثل: موجة الجفاف الشديد التي شهدتها مناطق إنتاج الأرز مؤخراً في استراليا، في منطقة "ريفيرينا" في ولاية "نيوساوث ويلز" جنوب شرق البلاد، ووقوع أعاصير بشكل مفاجئ مثل الأعاصير الاستوائية كما حدث في إعصار "نرجس" في ميانمار 2008 أو إعصار "هايان" في الفلبين 2013. كما أنه في بعض مناطق ومراكز إنتاج الغذاء، ستتسبب موجات الجفاف، وعدم انتظام هطول الأمطار في تغيير النظام المناخي؛ مما سيجعل من الصعب على المزارعين التنبؤ بحدوث هذه الكوارث قبل وقوعها.⁴

يؤدي التغير المناخي إلى قلة الإنتاج والإنتاجية بسبب شح المياه، التصحر والتملح للتربة، وتغير أنماط الإنتاج، مع تهديد المرافق البنية التحتية من طرق وسدود.⁵

إن الآثار المترتبة على التغيرات المناخية على الأمن الغذائي المتوقعة بحلول عام 2030 كالتالي⁶:

¹ - أنجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، ص 154.

² - موسى بن قاصير، خالد بومنجل، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، ص 65.

³ - بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، التحديات والحلول، ص 763.

⁴ - إسرائ أحمد إسماعيل، مخاطر مستقبلية: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي، بحث منشور بتاريخ 2015/06/21، على الموقع الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/>، أطلع عليه يوم: 2024/09/20، على الساعة: 21:00.

⁵ - صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، ص 51.

⁶ - كرم سلام عبد الرؤوف، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، ص 94.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

1- الإجهاد الحراري: أي ارتفاع درجات الحرارة، مما قد يتسبب في انخفاض إنتاج الأرز، حيث إن كل زيادة في درجات الحرارة قدرها درجة مئوية واحدة فوق 01 درجة، قد تؤدي إلى انخفاض بنسبة 42% في محاصيل الحبوب.

2- الإجهاد المائي: يعني الضرر الذي يصيب النبات نتيجة التعرض إما إلى نقص الماء (جفاف) أو زيادة الماء (غمر) عن الحد الأمثل اللازم لنمو النبات. وينجم "الإجهاد المائي" عن ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض كمية الأمطار، وطول موجات الجفاف المتزايدة، ومن المرجح أن يؤثر على إنتاج الأرز والقمح في آسيا والولايات المتحدة وأستراليا.

3- ارتفاع درجات الحرارة: إن ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف تؤدي إلى زيادة نفوق الحيوانات، خاص خلال عملية نقلها من مكان إلى آخر، وبالتالي تراجع عوائد تجارة الماشية.

4- ارتفاع معدل هطول الأمطار والفيضانات: وهذا الارتفاع يمكن أن يتسبب في غرق وتآكل التربة، وبالتالي انخفاض العوائد منها.

الفرع الثاني: مشكلة التصحر

يُعد التصحر ظاهرة من الظواهر البيئية التي تؤثر سلباً على سلامة التربة، مما ينعكس بدوره على تطور الإنتاج الزراعي إلى جانب تأثيرات التغير المناخي، ويشكل تهديداً جسيماً للأمن الغذائي في العديد من المناطق حول العالم.

أولاً: تعريف التصحر

يعرف التصحر بمعناه البسيط هو قابلية الصحراء، والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح أحزمة الاخضرار والخصب وتحويلها إلى أرض قاحلة جديداً¹.

ويعرف أيضاً على أنه كل تحول للأراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي غير صالحة للزراعة أو تناقص في قدرتها الإنتاجية وتدهور في النظم البيئية نتيجة لنشاطات بشرية وعوامل طبيعية أدت إلى انجراف التربة وتعريتها، أو نتيجة لتملح التربة أو الكثبان الرملية أو امتداد الظروف الصحراوية على المناطق الرطبة وغير الصحراوية².

ثانياً: أسباب التصحر

¹ - محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، ص 13.

² - ينظر: رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، ص 242.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

ترجع أسباب التصحر إلى مايلي¹:

- 1- الرعي الجائر للحيوانات والاقتلاع المستمر للأعشاب، يؤدي إلى إزالة الغطاء الأخضر الذي يكسو سطح التربة فتتحول التربة السطحية الناعمة إلى رمال متحركة.
- 2- إزالة الغابات بسبب تزايد حاجة الإنسان إلى الأخشاب أو توفير مواقع لإقامة الأحياء السكنية الحضرية، أو نتيجة الحرائق المتكررة تساهم بدورها في اتساع رقعة التصحر، وما يتولد عن قطع الأشجار من فقدان لحماية الأرض الظاهرة التي تجعلها عرضة للرياح ولفعل الشمس الذي يؤدي إلى الجفاف أولى الخطوات باتجاه التصحر.
- 3- الاستخدام الزراعي السيئ: يُعد سبباً من أسباب التصحر ويتمثل في الاستخدام الأراضي الزراعية للأغراض الزراعية بما لا يتناسب مع قابليتها الإنتاجية من زراعة مكثفة وغير سليمة، مثل زراعة الأراضي الهامشية أو المناطق الحدية، أو استغلال الأراضي الزراعية في إقامة المنشأة الصناعية والاقتصادية والسكنية. وكذلك عملية تكثيف الاستخدام الزراعي أو تحميل التربة بمحاصيل كما ونوعاً تفوق قدرتها البيولوجية² يزيد من مشكلة الضغط الزراعي.
- 4- التقلبات المناخية تساهم في زيادة التصحر من رياح وأمطار وارتفاع درجات حرارة الجو وغيرها.

ثالثاً: آثار التصحر على الأمن الغذائي

التصحر ظاهرة طبيعية تؤثر على حياة الإنسان كلها كما تؤثر على الأمن الغذائي خاصة، وذلك من خلال النقص الفادح في إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب تقلص الأراضي القابلة للزراعة وضعف قدرتها على الإنتاج، وكذلك التدهور الكبير في كفاءة التربة وانخفاض في خصائصها ومميزاتها يؤثر في الأراضي الرعوية، وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على الثروة الحيوانية وغيوها، مما يدفع كثيراً من المزارعين القاطنين في الأرياف إلى الهجرة والبحث عن البدائل الأخرى، مما ينتج عنه زيادة الكثافة السكانية في المدن، ويصعب تحقيق الأمن الغذائي في أرض الواقع³.

ويُحوّل التصحر الأراضي الزراعية، والمراعي الطبيعية شبه الجافة إلى مناطق صحراوية غير منتجة، نتيجة للجفاف المستمر لعدة سنوات، واستغلالها المفرط من قبل الإنسان، ويسبب ذلك في تكوين

¹ - عبد القادر الطرابلسي، أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، ص 89.

² - عبير آيسر علي، مفهوم التصحر وأهم أسبابه وأنوعه، مقال منشور من طرف جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية،

مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://cohe.uokerbala.edu.iq>

³ - نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصادي الإسلامي، دراسة نظرية تطبيقية، ص 48.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

الكثبان الرملية وتراكم الأملاح¹. وعند فقدان الأراضي الزراعية المغطاة بالنباتات لغطائها النباتي ترتفع درجة حرارتها بشكل أسرع؛ وبالتالي يتفاقم التغير المناخي، والتربة الأكثر سخونة تسهم في تسريب الكربون إلى الغلاف الجوي بشكل أسرع مقارنة بالتربة أقل حرارة، مما يزيد من مستويات ثاني أكسيد الكربون في العالم².

الفرع الثالث: فقدان التنوع البيولوجي

يعتبر التنوع البيولوجي نمطا حيويا من أنواع النظم البيئية الزراعية، كما يُعد واحدا من أبرز الموارد الطبيعية التي تعزز إمكانيات الدولة في بناء أمنها الغذائي واستدامته.

أولا: تعريف التنوع البيولوجي

يُعرف التنوع البيولوجي بالتباين البيولوجي أو تنوع الحياة، وهو مصطلح يدل على تنوع أنواع الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض من حيوان ونبات وحشرات وغيرها، وتنوع الموائل البيئية التي تعيش فيها الكائنات الحية، كما يُشير إلى تنوع التطورات الديناميكية التي تحدث في الأنظمة البيئية، والتنوع الجيني في الكائنات الحية³، بالإضافة إلى تنوع المحاصيل والماشية والنباتات والحيوانات، والفطرية الأخرى التي يتم جمعها من الطبيعة، ويشار إليها بالأطعمة البرية التي تتناولها مباشرة، أين يعتمد إنتاج الغذاء على العديد من الأنواع الأخرى وعلى النظم البيئية التي تعيش فيها⁴.

ثانيا: أسباب فقدان التنوع البيولوجي

يرجع تدهور أو فقدان التنوع البيولوجي إلى مجموعة من الأسباب، من أبرزها⁵:

¹ - صلاح داود سلمان، حسن على نجم، أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي، ص 1622.

² - ساره جار الله، آثار التصحر على الأمن الغذائي ، 2023/08/22، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://mawdoo3.com> أطلع عليه يوم: 2027/12/27، على الساعة 21:35.

³ - رشا الصوالحة، تعريف فقدان التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ 2022/12/8، على الموقع الإلكتروني:

<https://mawdoo3.com>، أطلع عليه يوم: 2024/10/12، على الساعة: 18:20.

⁴ - فكريي شهرزاد، فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي، ص 384.

⁵ - ينظر: مجد خضر، أسباب تدهور التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ : 2017/05/09، على الموقع الإلكتروني:

<https://mawdoo3.com/> أطلع عليه يوم: 2024/10/12، على الساعة: 18:00

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

- 1- انتشار الجفاف في الأراضي الصالحة للزراعة، يؤدي إلى القضاء على البيئة الحية فيها، فتفقد التربة كافة الخصائص الحيوية الخاصة بها، فتقتل معظم الكائنات الحية الدقيقة، ومن ثم يتوقف نمو النباتات لتموت تدريجياً، وتتحول التربة إلى تربة صحراوية.
- 2- التلوث البيئي الناتج عن التخلص من عوادم المصانع في مياه المسطحات المائية، يسبب في قتل البيئة الحيوية الموجودة فيها.
- 3- انتشار البكتيريا، والطفيليات على أوراق الأشجار، وثمار النباتات، فتتغذى عليها حتى تقتلها بشكل كلي.
- 4- كثرة الأنشطة الضارة بفعل البشر، مثل قطع الأشجار وإزالة الغابات، واستخدام أراضيها في التحضر أو الزراعة الأحادية بهدف زراعة محصول واحد فقط في مساحات كبيرة جداً، يضعف خصوبة التربة وتنوعها¹.
- 5- الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، وتشمل الصيد الجائر والبيع غير القانوني للحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض، كل هذا يؤدي إلى استنزاف الأنواع في بيئاتها الطبيعية، واختلال التوازن البيئي².

ثالثاً: أثر فقدان التنوع البيولوجي على الأمن الغذائي

يشكل التنوع البيولوجي للأغذية الزراعية عنصراً أساسياً في هياكل النظم الزراعية وعملاتها، من خلال توفير سبل العيش وتأمين الغذاء، وتوسيع خدمات النظم الإيكولوجية، ولقد أدار المزارعون ومربو المواشي، وسكان الغابات، ومستزرعون وصيادو الأسماك هذا التنوع البيولوجي وأثروا فيه على مدى تعاقب مئات الأجيال³.

وفقدان التنوع البيولوجي يعد سبباً جذرياً للصراع والهجرة، مما يؤثر سلباً على المصالح الحيوية لجميع المجتمعات⁴، كما يسهم في تراجع إنتاجية النظم الإيكولوجية، وإضعاف الصلة الطبيعية بين

¹ - ينظر: رشا الصوالحة، تعريف فقدان التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ 2022/12/8، على الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com>، 18:20.

² - ينظر: وزارة تغير المناخ والبيئة بالإمارات العربية المتحدة، الإطار العام لإستراتيجية التنوع البيولوجي، 2031، 2024، ص 11.

³ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، 2019، ص 16.

⁴ - المفوضية الأوروبية، مجموعة أدوات لحشد الدعم من أجل الطبيعة، 2021، ص 06.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

السلع والخدمات التي توفرها، وعلاوة على ذلك، فإن تدهور البيئة يزعزع استقرار النظم الحيوية ويضعف قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والأعاصير، ويضاف إليها الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان مثل التلوث، مما يضطر إلى إنفاق مبالغ طائلة للتصدي لهذه الأزمات والحد من تفاقم أثارها¹، وفقدانه يؤدي إلى نقص الإمدادات الغذائية نتيجة قلة التنوع الوراثي للنباتات والحيوانات، وهذا الأخير ينجم عنه صعوبة تأمين غذاء صحي لكثرة تعرض الأصناف الغذائية للأمراض والآفات.

الفرع الرابع: مشكلات الموارد الزراعية

تتمثل الموارد الزراعية في الموارد الأرضية والمائية، وهي جزءا من الموارد الطبيعية المتجددة التي لا تفنى بكثرة استخدامها، بل تظل قابلة للانتفاع ما لم تتعرض لسوء الاستغلال، ومع ذلك، فإن أي نقص في الإنتاج الزراعي ناتج عن الممارسات البشرية غير الرشيدة، يؤدي بالضرورة إلى تدهور هذه الموارد أو فقدانها، مما ينعكس سلبا على معدلات الإنتاج والإنتاجية بمرور الزمن، وتتمثل أبرز مشكلات الموارد الزراعية فيما يلي:

أولا: فقدان وتدهور خصائص الأراضي الزراعية

يُقصد بتدهور وفقدان الأراضي الزراعية فقدان خصائصها كليا أو جزئيا، ومواردها التي تجعلها غير قادرة على أداء وظائفها، مما يُبعد عنها نطاق الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، أو يُقللها إلى مرتبة أقل كفاءة وإنتاجية²، وترجع أسباب تدهور خصائص الأراضي الزراعية إلى مايلي³:

1- ظاهرة تملح الأراضي، وذلك نتيجة عمليات الري عموما والتقليدية خصوصا، إلى جانب ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى مستوى سطح الأرض، مما يؤدي إلى زيادة تركيز الأملاح في التربة والتأثير سلبا على خصائصها.

2- إجهاد الأراضي نتيجة التكتيف المحصولي غير عقلاني دون تعويض سماد كافي.

¹ الأمم المتحدة، فقدان التنوع البيولوجي، 2010، على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/events/biodiversity>

أطلع عليه يوم: 2025/01/08، على الساعة 21:00

² ينظر: فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، ص 255.

³ هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000 - 2016)، ص

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

3- الاستخدام المفرط للأسمدة، والمبيدات بغرض زيادة خصوبة التربة يحمل معه أضرار عديدة تؤثر على النبات ومصادر المياه الجوفية.

4- تدهور جودة بعض المساحات من الأراضي الزراعية بفعل المخلفات الصناعية، وخاصة المواد الكيماوية السائلة والغازية¹.

5- كما تتأثر بفعل أفعال الإنسان سواء كان مجبر للضرورة أو لتلبية مصالح والمتمثلة في الرعي الجائر، والتوسع العمراني والصناعي².

وعليه، فإن تدهور خصائص الأراضي الزراعية، وفقدان مواردها يؤدي حتما إلى انخفاض الإنتاجية والمردود الزراعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وتدهور جودة الغذاء، وهو ما يساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: نقص الموارد المائية

تعد الموارد المائية ثاني أهم الموارد الزراعية بعد الموارد الأرضية، لما لها من ارتباط وثيق بين الإنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي، لأن توفر الأراضي لوحدها لا يكفي لتنمية وتطوير الإنتاج؛ لأن هذه الأراضي من أجل استغلالها وإدخالها في العملية الإنتاجية تحتاج إلى توفر المياه سواء عن طريق كميات الأمطار المتساقطة، أو عن طريق حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية³.

أولا: مكانة المياه بالنسبة للقطاع الزراعي

تشكل المياه المصدر الأساسي لغذاء الإنسان والحيوان على وجه الأرض؛ إذ تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المياه المتاحة في الأنهار والبحيرات والأحواض الجوفية، ومع تراجع فرص توسع الأراضي المزروعة، أضحت زيادة الإنتاج الغذائي تعتمد بشكل متزايد على رفع كفاءة وإنتاجية الأراضي المخصصة للزراعة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات الري، وخلال القرن الحالي، تضاعف حجم استخدام المياه اللازمة للزراعة خمس مرات، نتيجة الزيادة المستمرة في عدد السكان الذين يتطلب إطعامهم، إضافة إلى التباين في احتياجات مختلف المحاصيل للمياه، وعلاوة على ذلك، فإن المياه لها

¹ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 234.

² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص 321.

³ - حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ص 278.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

دور آخر في الزراعة غير إنتاج المحاصيل فهي تستخدم كوسيلة لتقليل نسبة الأملاح الذائبة في التربة عن طريق غمر الأراضي بالمياه، ومقاومة الموجات الحارة أثناء زراعة المحاصيل¹.

ثانيا: العوامل المسببة في نقص المياه

إن المياه التي سخرها الله على وجه الأرض كثيرة ومتنوعة المصادر وورد في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾ [إبراهيم: 32]، إن ما يلحق بموارد المياه من مظاهر التدهور في الكم أو النوع، يمثل خطرا حقيقيا يهدد أوضاع القطاع الزراعي، ويحد من إمكانات تطوره ونموه المنشود، والجدير بالذكر أن كمية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بمجموعة العوامل والمسببات المتباينة، فمنها ما اعتبر ناتجا من مصادر طبيعية، ومنها ما هو نتاج للأنشطة الإنسانية المختلفة². وفي ما يلي نورد تفصيلا لهذه الأسباب في النقاط التالية³:

- 1- نقص وتذبذب سقوط الأمطار بين سنة وأخرى.
- 2- إهدار كميات هائلة من مياه الأمطار نتيجة الافتقار إلى آليات تجميعها، كالسدود والحواسر المائية.
- 3- تلوث مياه الأنهار والوديان بفعل المخلفات الصناعية، والأنشطة الزراعية التي تعتمد على الأسمدة والمبيدات الكيماوية التي تتسرب إلى هذه المجاري المائية.
- 4- استنزاف كميات ضخمة من المياه في العمليات الزراعية نتيجة الاعتماد على وسائل الري التقليدية.
- 5- الاستغلال غير العقلاني للمياه الجوفية غير المتجددة، أدى إلى انخفاض حاد في مستوى هذه الخزانات الطبيعية.
- 6- ضعف كفاءة البرامج المخصصة لإدارة الموارد المائية، وسوء استغلال المتاح منها⁴.

¹ - بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي - حالة الجزائر، ص 59.

² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص 313.

³ - براهيم زناقي، تحسين الإنتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ص 29.

⁴ - نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة نظرية تطبيقية، ص 49.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

ثالثا: أثر نقص المياه على الأمن الغذائي

يؤثر نقص المياه بشكل مباشر على نحو 40% من سكان العالم، وحسب توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019 ، فمن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 66% بحلول سنة 2025 ، وذلك نتيجة للنمو السكاني المتسارع، وتغير المناخ، وتلوث الموارد المائية ، وأن قضايا نقص المياه تعد من أكبر المخاطر العالمية المحدقة في السنوات المقبلة، حيث يواجه أكثر من نصف المدن الكبرى حول العالم أزمات مائية حادة، كما يعاني أكثر من 500 مليون شخص من ندرة المياه حادة على مدار العام، وفي حالة استمرار مستويات الندرة الحالية، فإن الفجوة بين العرض والطلب ستتسع لتصل إلى نحو 40% بحلول عام 2030¹.

إن ندرة الموارد المائية وسوء إدارتها، يعتبران من أبرز العوامل المؤثرة سلبا على الإنتاج الزراعي في معظم الدول، كما أن اعتماد أغلب المساحات المزروعة- وخاصة محاصيل الحبوب في الدول العربية- على مياه الأمطار، يعرض الإنتاج الزراعي لتقلبات حادة نتيجة تذبذب الهطول المطري، وهو ما يعيق بدوره استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل حسن استغلال عوامل الإنتاج بالكميات والأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي². كما يؤثر سلبا على حجم الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى نقص كميات الغذاء المتاحة، وانخفاض جودة المنتجات الغذائية، الأمر الذي يزيد من صعوبات تأمين الغذاء.

¹ - أم السعد شافعي، ندرة المياه محدد أساسي للأمن المائي، ص 538.

² - ينظر: عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 38.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: مشكلات بشرية

يمثل المورد البشري ركيزةً أساسيةً في عمليات الإنتاج الزراعي داخل المجتمع، إذ يؤدي دورًا مزدوجاً؛ فهو من جهة يمثل أحد أهم عوامل الإنتاج، ومن جهة أخرى يُعدّ الغاية والهدف الذي تسعى العملية الإنتاجية إلى تلبية احتياجاته، من خلال توفير غذاء صحي وآمن يضمن له العيش السليم.

الفرع الأول: النمو المتزايد للسكان

يُمثل النمو السكاني المتزايد في الاقتصاد الإسلامي متغيراً حيوياً في معادلة تأمين الغذاء؛ بوصفه طاقة استخلافية تُوجب الاستثمار الأمثل في عمارة الأرض وتطوير القوى البشرية. ومع تزايد الطلب على الموارد، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات تنمية قائمة على التوزيع العادل والانتشار السكاني المتوازن لضمان استدامة الكفاية، وفي المقابل تظهر مخاطر انعدام الأمن الغذائي كأثرٍ مترتبٍ على عدم التكافؤ بين معدلات النمو السكاني وقدرات الإنتاج المتاحة؛ إذ يتسع الاختلال بين العرض والطلب لا لعلّة الكثرة العددية ذاتها، وإنما لقصورٍ في كفاءة استغلال الموارد وغياب آليات التوزيع العادل للنتائج القومي، مما يُفضي بالتبعية إلى تدني نصيب الفرد من الاحتياجات الأساسية.

أولاً: أسباب زيادة النمو السكاني

من العوامل المسببة في زيادة عدد السكان¹:

1- معدلات الخصوبة

يعتمد النمو السكاني في المستقبل اعتماداً كبيراً على اتجاه معدل الخصوبة في المستقبل. ووفقاً لتقرير التوقعات السكانية العالمية (2022)، يُتوقع أن تنخفض الخصوبة العالمية من 2.3 طفل لكل امرأة في عام 2021 إلى 2.1 % في عام 2050.

2- زيادة العمر

بشكل عام، شهدت السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في متوسط العمر المتوقع عالمياً، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط العمر عند الولادة من 72.8 عاماً في عام 2019 إلى 77.2 عاماً بحلول عام 2050. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تقليص الفجوات في معدلات العمر بين الدول، لا تزال هناك

¹ - منظمة الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/global-issues/population>، أطلع عليه يوم: 2024/10/07،

على الساعة: 21:15.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

تفاوتت كبيرة قائمة، ففي عام 2021 ظل متوسط العمر المتوقع في أقل الدول نمواً أقل من المتوسط العالمي بأكثر من سبع سنوات، ويعزي ذلك إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى انتشار العنف والصراعات وتأثير وباء الإيدز.

3- الهجرة الدولية

الهجرة الدولية هي مكون أصغر بكثير من الولادة أو الوفاة، في ما يتصل بالتأثير في التغير السكاني. ومع ذلك، كان تأثير الهجرة على حجم السكان في بعض البلدان والمناطق كبيراً، وبخاصة في البلدان التي ترسل أو تستقبل أعداداً كبيرة نسبياً من المهاجرين لأسباب اقتصادية، أو في البلدان التي تأثرت بتدفق اللاجئين. وفي الفترة ما بين عام 2010 وعام 2021، شهد 17 بلداً وإقليماً وصول يصل إلى أكثر مليون مهاجر، وشهدت 10 دول خروج ما يصل إلى نفس الرقم.

ثانياً: حصيلة النمو السكاني للعالم

شهد عدد سكان العالم زيادة كبيرة تجاوزت ثلاثة أضعاف ما كان عليه في منتصف القرن العشرين، إذ بلغ 8.0 مليار نسمة في منتصف نوفمبر 2022 بعد ما كان يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في عام 1950، وقد زاد عدد السكان بمليار فرد منذ عام 2010، وبمليارين منذ عام 1998، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو ليصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050، بزيادة تقدر بنحو ملياري فرد خلال الثلاثين عاماً المقبلة، كما أنه من المرجح أن يبلغ ذروته بما يقرب من 10.4 مليار نسمة في منتصف ثمانينات هذا القرن¹.

يتزايد عدد سكان العالم بمعدل نمو متسارع، فوفقاً للتوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 2017 على أنه سيستمر عدد سكان العالم الحالي البالغ 7.4 مليار نسمة في النمو ليصل إلى 8.5 مليار بحلول عام 2030، و 9.7 مليار في عام 2050، ليتجاوز 11 ملياراً بحلول عام 2100، سيواجه العالم بحلول عام 2030 تحدي توفير الغذاء لملياري شخص إضافي، وهو تحدٍ ناتج عن سياسات التوزيع غير العادل للموارد والتحديات الهيكلية في النظام الدولي. والمفارقة تكمن في أن 90% من هذه الزيادة السكانية تتركز في البلدان النامية، مما يفرض حاجة ملحة لزيادة الإنتاج الغذائي وتطوير سلاسل الإمداد لمواجهة هذا الطلب المتنامي، لذلك من الضروري ضمان

¹ - منظمة الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/global-issues/population>

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

ليس فقط إمكانية إنتاج ما يكفي من الغذاء بشكل موثوق لإطعام هذا العدد المتزايد من السكان، وإنما أيضا أن يكون في متناول الجميع¹.

ثالثا: أثر النمو السكاني على الأمن الغذائي

لنمو السكاني علاقة إيجابية مع الأمن الغذائي من حيث التوسع العمراني، وما يترتب عنه من زيادة في بناء المرافق العمومية على حساب الأراضي الزراعية، لكن في الوقت نفسه يؤدي باليد العاملة إلى اللجوء لمختلف القطاعات الأخرى، وهذا يؤثر سلبا على الأمن الغذائي من خلال الابتعاد عن القطاع الفلاحي الذي يؤدي إلى نقص في الغذاء المنتج محليا، وبالتالي ينشأ عجز غذائي يدفع بالدولة إلى اللجوء إلى لاستيراد لتغطية حاجات الأفراد، وسد الفجوة الغذائية الناتجة عن احتياجات الشعب².

كما تؤثر التغيرات السكانية على أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها على حد سواء، مع تأثيرات معقدة لا بد من النظر فيها أثناء تقييم الخيارات السياسية للأمن الغذائي والتغذية، فعدد السكان في العالم يتزايد، ومن المتوقع أن يزداد بواقع 2 مليار شخص بحلول عام 2050 معظمهم في أفريقيا، ليصل مجموعهم عالميا إلى ما يقدر بنحو 9.7 مليارات نسمة، فهذه التوقعات تشير إلى استمرار ارتفاع الطلب على الأغذية، وهذا الطلب سيعتمد على الخيارات الغذائية للمستهلكين والقدرة على الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية التي ستؤثر على الحاجة إلى مستويات من إنتاج الأغذية لتلبية الطلب المتزايد والاستمرار في معالجة مسألة الوصول المنصف إلى الأغذية³، والزيادة السكانية تؤثر في الطلب على الغذاء من خلال ثلاثة جوانب⁴:

1- الجانب الكمي: تظهر تأثيرات زيادة عدد السكان على الطلب على الغذاء من خلال العلاقة الطردية بينهما، حيث يرتفع الطلب على الغذاء بمعدل مماثل لزيادة عدد السكان، مع بقى العوامل الأخرى ثابتة.

2- الجانب النوعي: يتجلى تأثير نوعية السكان من حيث مستوى التعليم والكفاءة الإنتاجية على طلب الغذاء، حيث يؤدي انخفاض مستوى التعليم ونوعيته إلى ظهور سلوك غير

¹ ينظر: فكريي شهرزاد، فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي، ص 390.

² ينظر: ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، ص 150-151.

³ لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، الأمن الغذائي والتغذية، بناء سردية عالمية نحو عام 2030، ص 34.

⁴ فالحة قطاف، إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ص 31.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

رشيد، المتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليماً إلى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، مما يساهم في تقليل مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض كفاءتهم الإنتاجية.

3- الجانب التوزيقي: يتجلى جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية من خلال الهجرة الداخلية للسكان من المناطق الريفية إلى الحضرية، حيث أن هناك ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور أعلى مقارنة بالمناطق الريفية، كما أن أنماط استهلاك النازحين من الريف إلى المدن تتغير، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة سريعة ومستمرة في الطلب على الغذاء.

الفرع الثاني: التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية

يمثل التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية إحدى الظواهر السلبية المنتشرة في الوقت الراهن، بل أصبحت من المشكلات التي تؤرق معظم دول العالم.

أولاً: تعريف التوسع الحضري

يقصد بالتوسع الحضري -أو العمراني- إعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق شبه حضرية أو حضرية، وذلك بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية¹.

وكما يعرف أيضاً على أنه عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة سواء عمودياً؛ أي التوسع داخل المحيط الداخلي للمدينة، أو أفقياً؛ أي على حساب المجال العمراني وهو ما يسمى بالامتداد الأفقي، بطريقة عقلانية².

ثانياً: أسباب التوسع الحضري

ترجع أسباب التوسع الحضري إلى مايلي³:

- 1- انخفاض سعر الأراضي الزراعية.
- 2- الزيادة السريعة في عدد السكان.
- 3- زيادة دخل الأسرة عامل مسبب في زيادة التوسع الحضري.
- 4- التلوث البيئي وتلوث الهواء.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية الصحية عبر التسلسل الريف الحضري المتصل، 2023، ص 44-53.

² - خرخاش عفاف، التوسع العمراني واستعمالات الأراضي ضمن مفهوم التنمية المستدامة - دراسة حالة مدينة المسيلة - ص 27.

³ - Zuhail Karakayaci, The Concept Of Urban Sprawl and its Causes, P: 816-817.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

5- زيادة مشاكل الأمن وتناقص المساحات الخضراء اعتماداً على زيادة مساحات السكان مما يجعل الحياة خارج المدينة جذاباً للناس.

ثالثاً: أثر التوسع الحضري على الأمن الغذائي

يظهر أثر التوسع الحضري على الأمن الغذائي في النقاط التالية¹:

1- تغييرات في النظم الزراعية والغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، ويزداد الطلب على الأغذية في المناطق الحضرية بصورة متزامنة مع الزيادات في كمية الأغذية التي يتعين على النظم الزراعية والغذائية إنتاجها وتجهيزها وتوزيعها.

2- تغييرات في المراحل المتوسطة والنهائية من سلاسل إمدادات الأغذية التي أصبحت أطول، وذات صبغة رسمية أكبر وأكثر تعقيداً بسبب ارتفاع طلب المستهلكين، وزيادة تنظيم النظم الزراعية والغذائية، والأهم من ذلك أن اتساع الأنشطة في المراحل المتوسطة والنهائية يوفر فرص عمل مهمة خارج المزرعة يمكن أن تدر دخلاً ثابتاً ومناسباً للعيش، مما يزيد من القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

3- من خلال زيادة الترابط بين المناطق الريفية والحضرية يؤثر على النظم الزراعية والغذائية من خلال التغييرات في الإنتاج الزراعي.

4- نقص تنوع الأنماط الغذائية، فإن توافر الخضراوات والفاكهة، بصفة خاصة، لا يكفي لتلبية المتطلبات الغذائية اليومية في كل إقليم من أقاليم العالم تقريباً.

5- زيادات وتغييرات في الطلب على الأغذية، وتحولات في أنماط عرض الأغذية خاصة في أفريقيا- جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الجنوبية، وهما الإقليمان اللذان تظهر فيهما أعلى معدلات التوسع الحضري، كما تشير الإسقاطات المتصلة بالإنفاق العام على الأغذية إلى أنه من المتوقع حدوث زيادة بنحو 2.5 أضعاف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قدره 1.7 أضعاف في آسيا الجنوبية بحلول عام 2050.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، 2023، ص 22-23.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

6- يؤثر التوسع الحضري على أحجام المزارع، وبالتالي على سبل العيش الريفية، وذلك اعتمادا على أمن حيازة الأراضي، والفرص غير الزراعية وحجم تأثير عمليات شراء الأراضي من قبل المشتريين الحضريين¹.

الفرع الثالث: نقص الإطارات الفنية في القطاع الزراعي

الإنسان هو أساس التنمية وعاملها الرئيسي، وفي الوقت نفسه له دور محوري في استفحال أزمة الغذاء أو استنزاف الخيرات وتلويث المحيط؛ ومن هنا تظهر أهمية إعطاء العنصر البشري العناية الكافية لضمان سلامته، لأنه الركيزة المهمة في دفع عجلة التنمية، وتنوّه الدراسات إلى أن مستوى التعليم والتدريب على المهارات والتوجيه المتواصل للإنسان، له تأثير إيجابي على الموارد والإنتاج والبيئة المحيطة، فالعامل الذي يفتقر إلى التأهيل العلمي والتقني تكون إنتاجيته أقل مقارنة بغيره، حيث يقل إبداعه وتضعف حذاقته المهنية، علاوة على ذلك، تضعف حصيلته الإنتاجية، مما يحرمه من تحقيق دخل محترم، ويحد من قدرته على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة، ويصعب تكيفه مع تغيراتها وتطوراتها².

يواجه القطاع الزراعي في معظم الدول، وخاصة النامية منها، نقصا كبيرا في الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين زراعيين ولا سيما ذوي كفاءة، المرتبطين بالأرض والساكنين على تطوير الإنتاج ورفع المردودية، ويعود هذا النقص في الإطارات إلى ضعف التكوين، وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية، وإلى العجز عن الاحتفاظ بهم في الميدان لغياب الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم، إضافة إلى ذلك، هناك امتصاص القطاعات الأخرى لليد العاملة الشابة والمؤهلة، وما تقدمه من مداخل وأجور مرتفعة وامتيازات اجتماعية وصحية، وكذلك هجرة سكان الأرياف والقرى، وخاصة فئة الشباب نحو المدن الحضرية وشبه الحضرية، لأن المناطق الريفية محرومة من الخدمات والهياكل التعليمية والصحية³.

¹ - Sophie de Bruin, Just Dengerink, Jasper van Vliet , Urbanisation as driver of food system transformation and opportunities for rural livelihoods, , p 785-787. On the website: <https://link.springer.com/article>. date : 05/01/2025, at: 18:00.

² - نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصادي الإسلامي، دراسة نظرية تطبيقية، ص 54.

³ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 238-239.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

الفرع الرابع: ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وتحسين مستوى المعيشة

إن زيادة الدخل الحقيقي للفرد مع ارتفاع المستوى المعيشي يؤديان إلى زيادة استهلاك الفرد من الطعام كما ونوعا، وهذا قد يؤدي إلى الإسراف في الطعام في الأقطار المتقدمة ذات المداخل العالية، مما ينعكس سلبا على سائر شعوب العالم، ولا يقتصر هذا الإسراف على الطعام فحسب بل يمتد ليشمل موارد أخرى كالمخصبات والأسمدة¹.

كما يُسهم أيضا في تغيير الأنماط الاستهلاكية للأفراد، وبالتالي يزيد الطلب على بعض المنتجات الغذائية التي لم تكن ضمن النمط الاستهلاكي التقليدي الموجود في معظم الدول وخاصة الدول النامية ، ويحدث ذلك بمساعدة العولمة ووسائل الاتصال والتكنولوجيا على انتشار العديد من المنتجات الزراعية وزيادة استهلاكها، فمثلا دول شرق آسيا المعروفة باستهلاكها الكبير لمادة الأرز قد تأثر سكانها بأنماط استهلاكية غربية كالمأكولات السريعة وغيرها². كما أنّ زيادة الدخل الحقيقي تؤدي في الغالب إلى زيادة إمكانيات المستهلك، والتي تنعكس في زيادة طلبه على جميع السلع والخدمات بما فيها طلبه على الغذاء، بالرغم من ثبات أسعار الغذاء و العوامل الأخرى³.

¹ - محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، ص 37-38.

² - براهيم زناني، تحسين الإنتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ص 33.

³ - فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأساسية، ص 32

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الثالث: مشكلات مالية وتكنولوجية

يُعدّ القطاع الزراعي أحد القطاعات الحيوية، والركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في تحقيق الأمن الغذائي؛ لما يُسهم به في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية. ورغم أهميته، إلا أنه يواجه عدة معوقات، فإلى جانب المشكلات الطبيعية والبشرية، تبرز مشكلات مالية وتكنولوجية تعيق فاعليته.

الفرع الأول: ضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

يمثل التمويل الماديّ عنصراً جوهرياً في النهوض بالزراعة كمّاً وكيفاً؛ إذ لا تقتصر مهمته على رفع الأعباء عن كاهل المزارعين فحسب، بل تمتد لتسريع وتيرة تبني التقنيات الحديثة التي تساعد في تنمية المجتمع الريفي عبر زيادة الدخل، ومحاولة الأنشطة الزراعية من نمط الإنتاج الاستهلاكيّ الأسري إلى الإنتاج الواسع¹، فالتمويل الماليّ يُسهم في تنويع الاستثمار الزراعي، الذي يشكل بدوره الدعامة الأساسية لمختلف القطاعات الأخرى، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظراً للأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي ودوره في تأمين الغذاء، فإنّ نصيبه من التمويل ضئيل، لا سيما في الدول النامية والدول العربية بشكل خاص، فالعديد من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث الإمكانيات المالية؛ □ فهناك دول تتمتع بإمكانات مالية كبيرة، خاصة الدول النفطية، □ لكن أغلبها لا تمتلك موارد زراعية كافية (كالأرض و الماء)، وفي المقابل □ نجد دولاً أخرى تمتلك موارد زراعية ضخمة، □ لكنها تعاني من ضعفٍ في التمويل²، وبما أنّ زيادة القدرة الإنتاجية للمواد الغذائية تعتمد أساساً على توافر الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية، فإنّ غيابها يجعل من الصعب استغلال الموارد الزراعية المتاحة بالشكل الأمثل، لذا، يجب العمل على توفير التمويل اللازم لتأمين المدخلات الإنتاجية، مثل المكنتنة والأسمدة والبذور والمبيدات، وتطوير البنية التحتية من طرقٍ وجسورٍ ووسائل نقلٍ مختلفة، لضمان تحقيق تنميةٍ زراعيةٍ مستدامة³.

ويؤثر ضعف التمويل في الاستثمار الزراعي بشكل مباشر على تأمين الغذاء؛ إذ إنّ قلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي تؤدي إلى قصورٍ في الطاقات الإنتاجية،

¹ - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، ص 290.

² - لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، ص 158.

³ - هاجر خللفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، ص 20.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

مما يمنحها من الوفاء بالاحتياجات المتزايدة والطلب المستمر على الغذاء، وهو ما يزيد من أهمية العمل على إزالة تلك المحددات وتخفيف وطأتها، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية الراهنة، كما أنّ مواجهة هذه التحديات على المستويين الإقليمي والدولي تتطلب استحداث آليات جديدة للتنسيق والتعاون، من أجل إحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تستند إلى مركات صلبة تضمن استدامة الموارد¹.

الفرع الثاني: ضعف استعمال التكنولوجيا الزراعية الحديثة

تُعد التكنولوجيا الزراعية الحديثة أداةً فعالةً لزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية، فضلاً عن دورها في الحفاظ عليها وحماية البيئة؛ لذا أصبح استخدامها في القطاع الزراعي أمراً بالغ الأهمية، حيث تسعى الدول للحصول على هذه التقنيات إما عن طريق الاستيراد، أو عبر تطويرها محلياً من خلال مراكز البحوث والمصانع الوطنية، كما يعد نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة عنصراً أساسياً خاصة عندما يتم تكييفها واختيارها وفقاً للظروف المحلية لكل دولة².

فالتكنولوجيا الزراعية الحديثة هي ذلك الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في مجال التكنولوجيا الميكانيكية (الآلات، والمعدات) والبيولوجية والكيميائية (المبيدات الكيماوية، الأسمدة...) والإشعاعية (الأشعة فوق البنفسجية، الأشعة تحت الحمراء...)، من خلال عملية الإنتاج الزراعي، بهدف تحسين العملية الإنتاجية وزيادة ومردوديتها، بما يخدم عملية التنمية الريفية³.

فالتحديات التكنولوجية للإنتاج الزراعي تتمثل في نقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي المتطورة، وتختلف الأساليب والعمليات الزراعية، إضافة إلى ضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي⁴.

ونقص استخدام مستلزمات الإنتاج -سواء من حيث الكم أو النوع- يعد من أبرز أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية، وقصور الإنتاج الغذائي، وتشمل هذه المستلزمات بشكل رئيسي: البذور المحسنة، والأسمدة والمبيدات الكيميائية، والآلات الزراعية⁵.

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص 341.

² - لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، ص 152.

³ - أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد... المنهج، ص 194.

⁴ - عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، ص 240.

⁵ - المرجع نفسه، ص 44.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الرابع: مشكلات إدارية

يُشكل التنظيم الإداري عنصراً أساسياً في أي عملية إنتاجية؛ إذ يلعب دوراً محورياً في ضبط العملية الإنتاجية، وضمان سيرها بسلاسة في جميع القطاعات، بهدف تحسين جودة المنتجات الزراعية، ومن أبرز التحديات الإدارية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي: فشل السياسات الزراعية، وسيتم في هذا المطلب التعرف عليها، وبيان أثرها في انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الأول: التعريف بالسياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية¹، وتشكل هذه السياسات فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وتطبيقها في القطاع الزراعي، مع الحرص على التنسيق المتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية، وذلك قصد تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن².

كما تعرف أيضاً بأنها مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتبناها الدولة ضمن خطة تنمية زراعية معينة، تهدف من جهة إلى تحقيق الأمن الغذائي للأفراد، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحسين مستوى معيشة العاملين بالقطاع الزراعي، مع مراعاة الكفاءة في استغلال الموارد الزراعية³. وتتخذ السياسات الزراعية أشكالاً متعددة تعكس طبيعة الأنظمة القائمة؛ فمنها سياسات ليبرالية تجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتضائل الدخل، تهدف إلى تحسين الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجية العمل، ومنها سياسات موجهة في إطار الاقتصاد تهدف إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل وتقليص الفوارق بين الريف والحضر، وتتمثل أبرز أشكال هذه السياسات في: سياسات سعريه، وسياسات تسويقية، وسياسات التمويل والاستثمار، وسياسات الدعم والإعانات، بالإضافة إلى سياسة البحث والإرشاد الزراعي، وسياسات الائتمان⁴.

¹ - حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، ص 102.

² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص 57.

³ - هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، ص 16.

⁴ - ينظر: مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا-، ص 73-75.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

الفرع الثاني: أسباب فشل السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي

تتعدد أسباب فشل السياسات الزراعية إلى مايلي¹:

- 1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسة الزراعية.
- 2- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها.
- 3- ضالة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي.
- 4- فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها.
- 5- ضعف الصناعات الزراعية الغذائية.
- 6- عدم ملائمة السياسات السعرية.
- 7- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي.
- 8- ندرة الموارد المائية المتجددة.

كما يرجع فشل هذه السياسات أيضا إلى ضعف حلقات الربط بين أجهزة الإرشاد الزراعي، وكذلك مراكز البحث العلمي، مما يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة ويعطل العمل المؤسسي، ويفتح المجال أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية سواء في مجال مكافحة الأمراض والآفات المتنقلة، أو أسلوب الإنتاج المتبع ونوعية البذور والأسمدة المستخدمة، وغير ذلك من التدخلات اللازمة²، وجميع هذه المسببات المذكورة من شأنها أن تؤثر بوضوح على تأمين الغذاء، إذ تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وارتفاع أسعار الغذاء نتيجة عدم كفاية الإمدادات الغذائية، فضلا عن تدني جودتها.

¹ - يدو محمد، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، ص 110.

² - هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، ص 245.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المبحث الثاني: مشكلات الأمن الغذائي الدولية

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المبحث السابق عن التحديات المحلية التي تعيق تأمين الغذاء، تبرز مجموعة من المشكلات الدولية التي تشكل تهديداً خارجياً للأمن الغذائي، حيث تؤثر هذه المعوقات سلباً في تطوير القطاع الزراعي، وتمس مختلف أبعاد الأمن الغذائي في معظم دول العالم، مما يَجرُّ عنها تضرر الأمن القومي بمختلف أشكاله .

ونظراً لكثرة هذه التحديات، سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على أهمها وأكثرها شيوعاً في السنوات الأخيرة. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الغذاء العالمي.

المطلب الثاني: الأزمات العالمية.

المطلب الثالث: الصراعات والحروب.

المطلب الرابع: استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الأول: سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الغذاء العالمي.

تعد الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات من القوى الرئيسية العالمية، التي تُسهم في تشكيل الأحداث والتحويلات الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي، لما لها من دور فعال في تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي للعديد من الدول، نتيجة الآثار السلبية التي يُحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث باتت هذه الشركات تفرض سيطرتها على موارد طبيعية هائلة، وتهيمن بصفة مباشرة على أبرز الأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

يطلق مصطلح الشركات متعددة الجنسيات على كل شركة لها مركز رئيسي في بلد، ويمارس نشاطه في بلد آخر، وذلك عبر شبكة من الفروع المنخرطة في الاستثمار في أصول الإنتاجية، أو إدارة عمليات البيع، أو التشغيل المباشر لوحدها الإنتاجية، وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس أموال مهما كان حجمها، وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة¹.

فالشركات المتعددة الجنسيات هي عبارة عن شركات كبيرة تؤسس بعدة جنسيات مختلفة، وتمارس أنشطة متنوعة تخدم جميع الدول، وتسيطر على كل الفروع التابعة لها.

ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المميزات أهمها²:

- 1- ضخامة حجم الشركات من حيث حجم مبيعاتها، كما أن نشاطها يتركز على الاستثمار في الصناعات التي تطلب درجة عالية من التكثيف الرأسمالي والتكنولوجية المتقدمة.
- 2- تتمتع بميزة تنافسية في منتجاتها.
- 3- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات.
- 4- التفوق والتطور التكنولوجي.

¹ - الجوزي جميلة، حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، ص 87.

² - ينظر: بن خزناجي أمينة، أوسير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر - دراسة تحليلية لفترة 1995-2015، ص 93-94.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

- 5- سيطرتها على كل الفروع التابعة لها أو معظمها.
- 6- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي، وذلك من خلال سعيها الدائم إلى توسيع حجم أسواقها.
- 7- السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية في إطار تحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة لأعضاء التحالف، واكتساب قدرات تنافسية وتسويقية على مثيلاتها من الشركات غير الأعضاء.
- 8- تسهر على تعبئة المدخرات العالمية.

الفرع الثاني: أثر الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي

تُجسد الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي، التي تعاني منها معظم الدول النامية، إذ تستحوذ هذه الشركات على 100 شركة من الشركات الزراعية الغذائية متعددة الجنسيات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي العالمي، وتسيطر على أكثر من ثلثي إجمالي المبيعات في السوق العالمية، وهي بذلك تتحكم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ومخرجاته في آن واحد¹.

تمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرها على الزراعة وإنتاج الغذاء، من خلال دعمها لتغلغل الرساميل الأجنبية، وتحويل الهياكل الزراعية للدول التي تستثمر فيها نحو احتياجات الدول الرأسمالية وشركاتها العملاقة، وتقوم أيضا باحتكار وتسويق، وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية الغذائية كالمطاط والقمح، وليس ذلك فحسب، بل دفعت باتجاه استبدال العديد من المنتجات الغذائية التي يحتاجها السوق المحلي بمنتجات وسلع تجارية تنتج للسوق العالمي بعيدا عن السلع الغذائية الأساسية، وقد أدت تدخلات هذه الشركات في مجملها إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد، وإلى التأثير سلبا على الإنتاج الزراعي والغذائي للدول المستضيفة، مما ساعد في تدهور حالة الأمن الغذائي².

الفلسفة التي تقوم عليها هذه الشركات في إنتاج الغذاء ليست من باب إطعام الناس ومساعدتهم، بل مقصدها الواضح هو جني الأرباح القصوى بلا شفقة ولا رحمة، إذ تحدد الأسعار بحيث تصبح هذه الأغذية بعيدة عن متناول أعداد متزايدة من الناس في مختلف أنحاء المعمورة، وعليه

¹ - مريم عربي، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، ص 85.

² - المرجع نفسه، ص 85.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

فإنّ المشكلة لا تكمن في نقص الغذاء فحسب، وإنما في العجز عن الوصول إليه، فارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسب مفتعلة ومبالغ فيها في أحيان كثيرة نتيجة السياسات الاحتكارية لتلك الشركات، وهذا الفعل الذي تمارسه هذه الشركات يسهم في تفاقم المشكلة الغذائية العالمية¹.

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على مساحات شاسعة من الأراضي في الأرياف بالبلدان النامية، إما من خلال شرائها أو استئجارها لسنوات طويلة بمبالغ رمزية، أو من خلال الدخول كشريك مع جهات محلية، غالبًا ما تكون قريبة من مراكز القرار في السلطة في البلد المعني، وهذه السيطرة تمكنها من كسر نمط الإنتاج الزراعي التقليدي المتوارث في هذا البلد، وإعادة توجيه الزراعة فيه باتجاه زراعات عصرية (تصنيعية أو ترفيهية) موجهة نحو التصدير، مما يحرم السكان المحليين من المحاصيل الضرورية لتلبية احتياجاتهم الغذائية، ويشكل هذا العمل تهديدًا للأمن الغذائي في تلك الدول، فعلى سبيل المثال، ما يحصل في كينيا التي تعاني من سوء التغذية بين غالبية سكانها بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية، حيث يشهد هذا البلد نموًا سريعًا في زراعة الزهور، مما جعله أكبر مصدر للزهور إلى دول الاتحاد الأوروبي، علمًا أن القسم الأكبر من الإنتاج والصادرات يتم بواسطة شركات أجنبية².

¹ - نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة نظرية تطبيقية، ص 67.

² - محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> أطلع عليه: 2024/06/01، على الساعة 11:00.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: الأزمات العالمية

مع مطلع الألفية الثالثة، شهد العالم عدة أزمات عالمية متفاوتة التأثير؛ فمنها ما اتخذ طابعاً شمولياً عابراً للحدود، ومنها ما اقتصر تأثيرها على قارات أو دول معينة، وفي هذا السياق ستركز على أزميتين عالميتين بارزتين وهما: الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت بين عامي 2006-2008، والأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا التي ظهرت عام 2019.

الفرع الأول: الأزمة الغذائية العالمية 2008-2006

يُعدّ أول ظهور موثّق للأزمات الغذائية مرتبطاً بأزمة الغذاء التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، خلال الفترة التي عاش فيها سيدنا يعقوب ويوسف عليهما السلام، والمعروفة بسنوات العجاف المذكورة في سورة يوسف، فقد جسدت هذه السنوات ندرة إنتاجية ناجمة عن تقلبات مناخية، استوجبت بناء نظام تخزين استراتيجي وعي استهلاكي.

ومع انتقال العالم إلى حقبة العولمة، اتخذت الأزمات طابعاً هيكلياً معقداً؛ فبعد أزمة السبعينيات الكبرى التي هزت استقرار الأسواق العالمية، ظهرت ملامح الأزمة الغذائية العالمية (2007-2008) لتكون الثانية من حيث الثقل والتأثير مقارنة بالأزمات التقليدية، ولم تكن هذه الأزمة وليدة نقص في الموارد فحسب، بل كانت نتاج تداخل عوامل مالية ولوجستية، أبرزها الارتفاع الحاد في تكاليف إنتاج السلع الأساسية، مما أدى إلى قفزات سعرية قياسية زعزعت أركان الأمن الغذائي العالمي.

أولاً: التعريف بالأزمة الغذائية العالمية

يشير مفهوم الأزمة بصفة عامة إلى تغير جذري في المسار الزمني لظاهرة ما؛ أي أنها نقطة تحول وانعطاف في مسارها، وتعرف الأزمة الغذائية بأنها: "حالة من الاضطراب الذي يسود جوانب عرض الغذاء أو الطلب عليه أو كلاهما معاً، في زمان ومكان محددين، جراء تقلبات طارئة في المناخ والبيئة أو في البيئة الاقتصادية التي تحيط بها، وهو ما قد يشوه حالة الأمن الغذائي في دولة كانت تتسم بقدر من الاستقرار، مما يؤدي إلى انحرافها عن مسارها الطبيعي لفترة زمنية محددة، ثم تعود إلى مسارها الأول بعد زوال الظروف المسببة لهذا الانحراف"¹. فالأزمة الغذائية هي عبارة عن اضطرابات ناتجة عن اختلالات بين العرض والطلب على الغذاء، نتيجة أحداث وطارئ مفاجئة.

ثانياً: أسباب الأزمة الغذائية العالمية

¹ - سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، ص 104-105.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

إن السبب الرئيسي للأزمة الغذائية، يتمثل في الخلل الهيكلي الذي يعاني منه القطاع الزراعي في إنتاج الغذاء، الذي حال لسنوات عديدة دون مواكبة عرض الغذاء للطلب المتزايد عليه، ولاسيما في الدول النامية، كما يرتبط هذا الخلل من جهة الطلب بارتفاع معدلات الفقر، مما حد من القوة الشرائية المتاحة لعدد كبير من السكان، وهو ما حال دون قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الغذائية¹. وإضافة إلى السبب الرئيسي، هناك أسباب أخرى للأزمة الغذائية العالمية، نذكرها في النقاط التالية²:

- 1- ارتفاع أسعار النفط، حيث لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار النفط على ارتفاع تكلفة النقل والوقود فقط، بل تمتد أيضا إلى ارتفاع تكلفة المواد البتر وكيمياوية الداخلة في عملية الزراعة، كالأسمدة والتي ارتفعت أسعارها بحوالي 7%.
- 2- تزايد الطلب على الحبوب في بعض الدول، خاصة الدول الآسيوية التي عرفت معدلات نمو اقتصادي سريعة، مما أدى إلى حدوث تغير هيكلي في الطلب.
- 3- زيادة إنتاج الوقود الحيوي المستخدم من المنتجات الزراعية في الأنشطة الصناعية، يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من جهة، وانخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي.
- 4- قيام المؤسسات المالية بتعويض الخسائر المادية التي خلفتها أزمة الرهن العقاري، القائمة على المضاربة غير المشروعة، أدت إلى رفع أسعار السلع الغذائية.
- 5- التغيرات الحادة في المناخ على المستوى العالمي، أثرت بحدة على المنتجات الزراعية وخاصة في محصول الذرة، وارتفاع نسبة المستوردات الغذائية للدول ذات الكثافة السكانية العالية على غرار الهند والصين³.

وعليه، فإن العوامل المؤثرة في الأزمات الغذائية مترابطة ومتآزرة. وإن انعدام الأمن الغذائي لا ينشأ تلقائيا وإنما ينشأ نتيجة لمجموعة من العوامل التي تتغذى على بعضها البعض، والتفاعل الحاصل بين المخاطر ونقاط الضعف المحددة لدى الناس⁴.

¹ - بوعويينة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، ص 318.

² - حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، ص 25.

³ - صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، ص 41.

⁴ - ينظر: أزمة الغذاء العالمية: ما الذي تحتاج إلى معرفته في عام 2023، [https://civil-protection-humanitarian-](https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/)

[aid.ec.europa.eu/](https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/): أطلع يوم: 22/ 08/ 2024، على الساعة: 21:00.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

ثالثاً: مظاهر الأزمة الغذائية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي

للأزمة الغذائية العالمية عدة مظاهر كان لها أثر مباشر على الأمن الغذائي، ويمكن إبرازها في النقاط التالية¹:

- 1- لقد أدت الطفرة السعرية في أسواق الغذاء العالمية إلى ضعف سبل الوصول المادي والاقتصادي للسلع الأساسية، لاسيما لدى الطبقات محدودة الدخل، مما جعل تأمين القوت اليومي تحدياً يتجاوز طاقتهم التمويلية المحدودة.
- 2- تزايد أعداد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة في الأوضاع الراهنة، حيث يرتقب ارتفاعهم في السنوات القادمة لحوالي 37 دولة منها 21 دولة إفريقية.
- 3- انتشار أشكال متعددة من موجات الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي لعديد من الدول، نتيجة تفاقم مشكلة نقص الغذاء وارتفاع نسب الفقر، ولا سيما أن وأن السلع الغذائية تعد من السلع الأساسية ذات الأولوية القصوى لدى الدول الأكثر تضرراً.
- 4- زيادة حجم الفقراء على مستوى العالم، إذ يعيش حوالي مليار إنسان على دخل يقل عن 1 دولار يومياً، كما يفتقر نحو 860 مليون شخص إلى الغذاء الكافي، وإضافة إلى انخفاض الاحتياطي العالمي للمواد الغذائية المقدر نسبته 11% عام 2007م².
- 5- زيادة تكاليف بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي، أدت بدورها إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الغذائية، وقد شهدت أسعار بعض الأسمدة المسعرة بالدولار الأمريكي ارتفاعاً حاداً، مثل ارتفاع سعر سوبر فوسفات الثلاثي ونترات البوتاسيوم بأكثر من 160%، خلال الشهرين الأولين من سنة 2008 مقارنة بالفترة نفسها في سنة 2007.

¹ - ينظر: بوعويمة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، ص 319.

² - فالحة قطاف، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، ص 47.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

الفرع الثاني: الأزمة الصحية العالمية

لقد أصيبت جميع دول العالم مؤخراً بأزمة صحية عالمية لا مثيل لها، بسبب ظهور وباء خطير أطلق عليه بفيروس كورونا أو كوفيد-19؛ وُصِفَ بالجائحة نتيجة سرعة انتشاره مع صعوبة التصدي له من قِبل الدول، وتم تصنيفه كواحد من أسوأ الأزمات التي شهدتها العالم في الوقت الراهن.

أولاً: التعريف بفيروس كورونا

فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف أيضاً بـ: "كوفيد 19" هو التهاب في الجهاز التنفسي بسبب فيروس تاجي جديد¹، وهو نوع من أنواع الفيروسات القادرة على التسبب في الأمراض لدى الإنسان والحيوان، مسببة للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي قد تصل حدتها إلى أمراض خطيرة، مثل: متلازمة الشرق الأوسط التنفسية* (MERS)، والمتلازمة التنفسية الوخيمة* (SARS). وقد اكتشفت المنظمة الصحية العالمية هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر

¹ - مجمع الفقه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يصدر توصيات ندوة "فيروس كورونا المستجد وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية"، منشور على موقع منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ: 2020/04/20، على الموقع الإلكتروني: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar، أطلع عليه يوم: 2025/02/01، على الساعة: 22:00.

* متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS: هي عبارة عن عدوى فيروسية تصيب الجهاز التنفسي للإنسان وحتى الحيوان وتحدث بشكل أساسي في شبه الجزيرة العربية. على الموقع الإلكتروني: <https://gesund.bund.de/ar/middle-east-respiratory-syndrome-mers>. أطلع عليه يوم: 2025/02/07، على الساعة: 22:00.

* المتلازمة التنفسية الوخيمة (SARS): يقصد بها متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم وهو مرض تنفسي فيروسي يسببه فيروس كورونا، ويعتبر أول وباء ناشئ في القرن الحادي والعشرين، حيث ظهر في آسيا في فبراير 2003 وانتشر إلى أكثر من عشرين دولة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا قبل احتوائه، ينتشر هذا مرض عن طريق الاتصال المباشر بين الأشخاص، وخاصة عن طريق الرذاذ التنفسي. وتشمل أعراض المرض ارتفاع درجة الحرارة، والصداع، والشعور العام بعدم الراحة، وآلام الجسم، وأحياناً الإسهال، والسعال الجاف (بعد 2-7 أيام) والالتهاب الرئوي. وغالباً ما تتطور الحالات الشديدة بسرعة إلى ضائقة تنفسية وتتطلب رعاية مكثفة. ينظر منظمة الصحة العالمية: متلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.emro.who.int/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome>. أطلع عليه يوم: 2025/02/07، على الساعة: 22:00.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

2019، بعد تلقيها تقارير عن حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في مدينة ووهان بجمهورية الصين الشعبية، ومن ثم انتشر هذا المرض ليشمل جميع دول العالم¹.

ثانياً: أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي

لقد خلف فيروس كورونا عواقب عديدة بعيدة المدى تتجاوز انتشار المرض نفسه والجهود المبذولة لاحتوائه، ومع انتشاره حول العالم تحولت مخاوف المرض إلى مشكلات في التصنيع تتعلق بالإمدادات في مختلف القطاعات، وذلك نتيجة لملع الشراء وزيادة استخدام السلع اللازمة لمواجهة الجائحة، بالإضافة إلى توقف المصانع وتأثر الخدمات اللوجستية²، وتظهر هذه الآثار فيما يأتي:

1- نقص الإمدادات الغذائية

أحدثت جائحة كورونا اختلالات هيكلية في سلاسل الإمداد الغذائي العالمية، مما أدى إلى نقص حاد في تدفق السلع الأساسية نحو الأسواق الدولية، وهو ارتباك تسبب في تفاقم ظاهرة الجوع وزيادة معدلات الفقر، وقد تعاضمت حدة هذه الأزمة جراء اضطراب الحكومات إلى إعادة تخصيص مواردها المادية والبشرية لصالح القطاع الصحي لمواجهة الجائحة، مما أسفر عن تراجع ملحوظ في الإنفاق العام الموجه للمنظومة الغذائية، سواء على مستوى دعم الإنتاج المحلي أو تأمين تدفقات الاستيراد من الخارج³.

2- ارتفاع نسبة البطالة

إن من أهم الآثار التي تسبب بها فيروس كورونا، هو ارتفاع معدل نسبة البطالة في العالم، وخاصة فئة العمال الذين يعيشون على الأجر اليومي، وتذكر التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة ارتفعت إلى أكثر من 2% حتى شهر يونيو 2020، ولاشك أن التوقف عن العمل، وعدم وجود فرص لكسب العيش بسبب أزمة كورونا وتأثيراتها الكبيرة، أوجد خللاً في منظومة الأمن الغذائي، نتيجة قلة الأيدي العاملة التي تقوم بالإنتاج والتصنيع، وبالتالي فإن العرض

¹ - منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019> أطلع عليه يوم:

2024/08/24، على الساعة: 22:30

² - محمد مداحي، أزمة الغذاء العالمية زمن جائحة كورونا كوفيد 19، ص 279.

³ - ينظر: إبراهيم بن علي السفيني، الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا "دراسة فقهية"، ص 1383-1384.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

سيقل والطلب سيزيد، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات الأساسية، مما يصعب على الأفراد في الحصول على هذه السلع، في حال استمرار هذه الأزمة¹.

3- تعطيل الأنشطة الأساسية في ميدان الزراعة

إن انتشار الأزمة في جميع أنحاء العالم، أدى إلى تعطيل الأنشطة الأساسية التي يعتمد عليها الجميع إلى حد كبير، بما في ذلك الزراعة والنظم الغذائية، وتعرض جميع الذين يعتمدون عليها في تأمين سبل عيشهم إلى الخطر، كما خلفت تباطؤ اقتصادي كبير وآثار سلبية على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية².

4- ارتفاع نسبة الديون الخارجية مع صعوبة مواجهة ارتفاع الأسعار

لقد كان لفيروس كورونا أثرا سلبيًا على ميزانيات الدول، ومخزونها الاحتياطي من العملات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الديون إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، حيث أضعفت قدرتها في مواجهة الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الغذائية الموجه للإففاق الاستهلاكي، وإذا لم تتمكن الحكومات من التخفيف من تأثير هذه الصدمة على الأسر، فستضطر إلى زيادة مخصصاتها الغذائية ضمن ميزانياتها؛ وبالتالي فإن أي انقطاع طفيف في الإمدادات قد يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في أسعار السلع العالمية، مما يجعل المجتمعات عاجزة عن معالجة تداعياتها³.

5- تأثير فيروس كورونا على عرض الغذاء والطلب عليه

يظهر أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي من خلال إحداث خلل في جانب عرض الغذاء والطلب عليه، ففي الوقت الذي يرى البعض أنه ينبغي أن يكون القطاع الزراعي أقل تضررا من غيره من القطاعات الأخرى، إلا أن الواقع يكشف عن تحديات كبيرة تتعلق بعرض الغذاء، فقد أدت إجراءات الحظر و الحجر الصحي إلى توقف واضطراب عمليات نقل الأغذية، مما أثر سلبا على سلاسل إمدادات الغذاء، كما ساهمت القيود على التصدير وزيادة الفاقد من المواد الغذائية، خصوصا

¹ - بلعسل بنت بني ياسمين، عمروش الحسين، تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي، ص 170.

² - إدريس معزوزي، واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID-19، دور مجلس التعاون الخليجي أنموذجا-ص

132-133.

³ - ينظر: نظرة عامة على تحديات الأمن الغذائي العالمي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتأثيرات المبكرة للتغير المناخي، مقال منشورة على الموقع الالكتروني: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/>، أطلع عليه يوم: 2024/08/31، على الساعة: 09:30.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

السلع سريعة التلف، في تفاقم هذه الأزمة. وكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الأسعار على الصعيدين المحلي والدولي، سواء بشكل كلي أو جزئي، وأما بالنسبة لتأثيره على جانب الطلب على الغذاء، فإن نقص العمالة بسبب المرض و قلة حركة الأفراد، وانخفاض الدخل، و ارتفاع معدلات انعدام الأمن الوظيفي، وصعوبة الوصول إلى أسواق الغذاء، كلها عوامل أثرت على القدرة الشرائية، وغيّرت أنماط الغذاء بين الأفراد، ما أدى إلى ضعف التغذية الصحية في بعض مناطق العالم¹.

¹ - نبيلة بن عائشة، نظام الأمن الغذائي وتحدياته لجائحة كورونا ، ص 114.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الثالث: الصراعات والحروب

تُعد الصراعات والحروب عائقًا جوهريًا أمام تحقيق الأمن الغذائي، لما تسببه من اضطرابات سياسية واقتصادية، تؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر، وتدمير البنية التحتية الزراعية، وفي هذا السياق، سيسلط هذا المطلب الضوء على الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها في تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الأول: التعريف بالحرب الروسية الأوكرانية وأسباب اندلاعها

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام، وفي عام 1994 جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا، وفي المقابل تخلي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا، لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا، فانضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف عام 1999، وبين عامي 2004 و 2009 انضمت تسع دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفياتية السابقة (بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف الأطلسي بين 1999 و 2020 نحو 14 دولة، وفي 20 فيفري 2022 اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما "لوغانسك"، و"دونيتسك". وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية، بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما، في مواجهة ما أسماه النظام الروسي: "حرب الإبادة التي يشنها النازيون الجدد في أوكرانيا" ضد الأقليات من أصل روسي في الجمهوريتين¹.

¹ - عصام عبد الشافي، الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 2022/05/03، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361>، أطلع عليه: 2025/01/17، على الساعة: 15:00.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

الفرع الثاني: مكانة روسيا وأوكرانيا عالميا

تُصنف دولة روسيا من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم وأكبر منتج بعد الصين والهند، وثالث أكبر منتج للنفط عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي، وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أنها تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية¹.

كما تُصنف أوكرانيا أيضا بلدا استراتيجيا لروسيا، باعتبارها بلدا عازلا خاصة من الناحية العسكرية بينهما وبين دول حلف الناتو، وتُعد مصدرا لإعادة تأسيس الإتحاد السوفييتي²، وهي ثاني أقوى جمهورية سوفييتية بعد روسيا، لما تتمتع به من مكانة جيوسياسية وجيواقتصادية، ما جعلها منطقة نفوذ استراتيجي، يخلق التنافس بين الشرق والغرب حول ترجيح ميزان القوة لصالحه، من خلال العلاقات المتبادلة معها، واستمالتها سياسيا واقتصاديا وأمنيا³.

وعليه، فإن أوكرانيا والاتحاد الروسي بلدان منتجان رئيسيان للسلع الزراعية في العالم، ومصدران صافيان للأغذية الأساسية إلى العديد من البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على المواد الغذائية والأسمدة المستوردة، بما في ذلك العديد من البلدان الأقل نمواً، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض⁴، كما لهما دورا رئيسيا في تزويد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية⁵.

الجدول رقم 2-1: حجم واردات وصادرات بعض دول العالم من مادة القمح من روسيا وأوكرانيا

الوحدة: مليون طن

الدولة	أريتريا	أذربيجان	الصومال	تركيا	لبنان	مصر	إيران	مالي	السنغال	السعودية	تونس
صادرات روسيا	55	100	45	50	15	45	35	30	50	25	05
صادرات	45	00	50	30	60	30	10	00	10	25	50

¹ - منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، ص 25.

² - فاطمة الزهراء مسعودي، بلال زروقي، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية، ص 808.

³ - المرجع نفسه، ص 808.

⁴ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، تحديات الأمن الغذائي العالمية ودوافعه، ص 13.

⁵ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 172، تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ، عبارة عن وثيقة المجلس 172/3، روما 24-28 أبريل، 2023، ص 4.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

أوكرانيا

المصدر: علواني عمار، اثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، ص 146.

يُظهر الجدول أعلاه اعتماداً حيوياً مفرطاً لمعظم الدول العربية وغير العربية على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، إذ تبرز روسيا كمصدر رئيسي تتجاوز إمداداته لبعض الدول حاجز الـ 50 مليون طن وتصل في حالات إلى 100 مليون طن، وهو ما يعكس الارتباط الاستراتيجي بروسيا لتأمين هذا المحصول الأساسي، بينما سجلت أوكرانيا حضوراً قوياً بصادرات وصلت إلى 60 مليون طن لبعض الدول العربية كلبنان، و 50 مليون طن لكل من تونس والصومال، في حين تتراوح حصص بقية الدول ما بين 10 إلى 25 مليون طن من كلا البلدين.

الفرع الثالث: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي

إن الحرب الروسية الأوكرانية هي واحدة من النزاعات التي لم تؤثر على الدوليتين فحسب، بل اتسع تأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أفرزت هذه الحرب المندلعة في أوكرانيا الاختلالات التي سببتها على الفور في الأسواق العالمية، بفعل تأثيراتها على الخدمات اللوجستية للتجارة، وطرق النقل، نظر لأهمية كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا في الأسواق الزراعية العالمية¹.

و بما أن روسيا و أوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار عالمياً، بصورة حادة وخاصة أسعار النفط وغيرها، ويتضح أثر الحرب الروسية الأوكرانية بالنسبة للغذاء العالمي في النقاط التالية²:

1- تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية: تؤدي الحرب إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وتعطيل سلاسل التوريد، ما ينتج عنه تراجع في إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية.

2- نقص الإمدادات الغذائية: إن تراجع الإنتاج في نقص الإمدادات الغذائية العالمية، يؤثر على قدرة الدول في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.

3- ارتفاع أسعار الغذاء: ندرة المواد الغذائية ونقص الإمدادات يؤديان إلى ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، ينعكس سلبي على الفئات الفقيرة والمحتاجة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، تحديات الأمن الغذائي العالمية ودوافعه، 2023، ص 13.

² حلمي أحمد القماطي، محمود صالح عامر، آثار الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، ص 606.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

- 4- زيادة حدة الأمن الغذائي: أدت الحرب إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد وتقليل الاكتفاء الذاتي للدول في إنتاج الغذاء، ما جعلها أكثر تعرضاً لأزمات الأمن الغذائي.
- 5- التأثير على السلامة الغذائية: يتسبب الصراع والحرب في تدهور البنية التحتية للصناعات الغذائية، الذي يؤثر على جودة وسلامة المنتجات الغذائية.
- 6- نزوح السكان الريفيين: يؤدي الصراع إلى نزوح السكان الريفيين وتشريد المزارعين، ما أدى إلى انخفاض في الإنتاجية، وتدهور الأراضي الزراعية.
- 7- تقليل الاستثمارات الزراعية: يمكن أن تقلل الحرب من استثمارات الدول في القطاع الزراعي والبحوث الزراعية، الذي يعيق التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.
- 8- التأثير على سلاسل التوريد العالمية: يمكن أن تتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب وتعطل النقل والتجارة، مما يعرقل تدفق الغذاء من المناطق المنتجة إلى المناطق المستهلكة. وإضافة إلى ما سبق، فقد تسبب هذا النزاع في زعزعة الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الغذاء العالمي، مما أدى إلى صعوبة تكوين رؤية شاملة وفهم دقيق للأحداث الراهنة والمستقبلية، وتحديد الجهات الأكثر تضرراً، وسبل المواجهة للتخفيف من تداعيات الأزمة، لذا أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة وتعزيز آليات التعاون الدولي لإدارة الظروف الراهنة، وتحقيق الاستجابة المثلى¹.

¹ - ينظر: نظرة عامة على تحديات الأمن الغذائي العالمي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتأثيرات المبكرة للتغير المناخي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/> أطلع عليه يوم: 2024/08/31، على الساعة: 09:30.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

المطلب الرابع: استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية

يشكل الوقود الحيوي أحد أبرز مصادر الطاقة المتجددة، نظرا لما يتيح من فرص هامة في تنمية القطاع الزراعي. وسيتم التعرف عليه في هذا المطلب وذكر أثره في انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الأول: تعريف الوقود الحيوي وأهم صفاته

أولا: تعريف الوقود الحيوي

يعرف الوقود الحيوي بأنه الطاقة المستمدة من الكائنات الحية (سواء النباتية أو الحيوانية)، ويتم الحصول عليه من المواد العضوية، بطريقة مباشرة من النباتات، أو غير مباشرة من المنتجات أو المخلفات الصناعية والزراعية والمنزلية والتجارية، وهو أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة¹. ويعرف أيضا على أنه ذلك الوقود الصلب أو السائل أو الغاز المستخرج من الكائنات الحية أو من بقاياها، سواء كانت نباتية أو حيوانية، وهذا النوع من الوقود ليس جديدا، فهو يُعد من أقدم أنواع الوقود بسبب استخدام الإنسان الحطب في التدفئة والطبخ منذ زمن بعيد، إلا أن الأمور تطورت في العقود الأخيرة، فأصبح بالإمكان استخراج سوائل يمكن استخدامها في محركات الاحتراق الداخلي بدلا من البنزين والديزل، واستخراج الغاز الحيوي لاستخدامه في التدفئة وتوليد الكهرباء².

ثانيا: صفاته

يتصف الوقود الحيوي بصفة التجدد واستدامة الإمداد، التي جعلته محل اهتمام المهتمين بشؤون الطاقة، وهذا بفضل إمكانية إنتاجه عن طريق إعادة زراعة محاصيل زراعية محددة³. كما يتميز أيضا بما يلي⁴:

- 1- إمكانية الحصول عليه من التحليل الصناعي للمزروعات والفضلات، والنفايات ومخلفات الأغذية القابلة للتحويل إلى الغاز الحيوي.
- 2- يعد من أفضل مصادر الطاقة البديلة للوقود الأحفوري، نظرا لاستعماله في كل المجالات.

¹ - الطيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في العالم، ص 502.

² - إيمان علي محفوظ العجوزة، الجدوى الاقتصادية لإنتاج الوقود الحيوي من نبات الجاتروفا كمصدر بديل للطاقة، ص 2088.

³ - عزمي محمد عبد الجليل العايش، تأثير التوسع في صناعة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، ص 456.

⁴ - بن عمر الأخضر، بوغزالة أحمد عبد الكريم، إنتاج الوقود الحيوي الفرص والمخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ص 152.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

3- إمكانية نقله وتخزينه واستخدامه بطرق متعددة، وهو مصدر نظيف ومتجدد، علاوة على رخص تكلفته مقارنة بمصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

4- إمكانية إنتاجه في أي وقت، وفي أي بقعة من الأرض، بسبب توافر مواده الأولية، وعدم تقيدها بأي عوامل جغرافية أو طبيعية.

إضافة إلى ذلك فإن الوقود الحيوي مادة يمكن دمجها بسهولة مع أنظمة الزراعة الحالية، التي تسهل عملية الإنتاج، اعتماداً على تقنيات متطورة في الزراعة والتصنيع.

الفرع الثاني: أنواع الوقود الحيوي ومراحل تشكله

للوقود الحيوي عدة أنواع ، وتشكله يمر بعدة مراحل، نذكرها فيما يأتي:

أولاً: أنواع الوقود الحيوي

يُصنف الوقود الحيوي وفقاً لمصدره ونوعه، إذ يمكن اشتقاقه من منتجات الغابات أو المحاصيل الزراعية، أو مصائد الأسماك، فضلاً عن مخلفات المدن والصناعات التحويلية الزراعية، والمنتجات الثانوية للخدمات الغذائية ونفاياتها، وقد يكون صلباً، مثل خشب الوقود والفحم النباتي والكريات الخشبية، أو سائلاً مثل الإيثانول، وزيت الديزل الحيوي، وزيتوت التحلل الحراري، أو غازياً مثل الغاز الحيوي¹. وبناءً على ذلك، يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الوقود الحيوي²:

1- الوقود الحيوي الأولي (غير مُصنع): مثل الخشب والرقائق والكريات، وهو نوع تستخدم فيه المادة العضوية بشكلها الطبيعي؛ أي كما حصدت، ويحرق مباشرة للإمداد بالاحتياجات الخاصة بإنتاج وقود الطهي والتدفئة، أو الكهرباء التي تحتاج إليها الأغراض الصناعية المختلفة.

2- الوقود الحيوي الثانوي (مُصنع): وهذا النوع يأخذ أحد الأشكال التالية، إما صلب مثل الفحم النباتي، أو سائلاً مثل الإيثانول وزيت الديزل الحيوي والنفط الحيوي، أو على شكل غازي

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي، الأفاق والمخاطر والفرص، ص 10-11.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص 10-11.

* زيت الإيثانول: هو زيت يصنع من المواد العضوية بما فيها الذرة والقمح وقصب السكر والأعشاب البحرية والسليلوز المكون الرئيسي لكثير من الأجزاء النباتية والذي يتم الحصول عليه من المخلفات الزراعية ومن بقايا تصنيع الورق. أجد قاسم، أربعة أجيال من الوقود الحيوي والتحديات لا تزال ضخمة، على الموقع الإلكتروني: <https://qafilah.com/ar/> أطلع عليه يوم:

2024/09/24، على الساعة: 18:30.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

مثل الغاز الحيوي والغاز التركيبي، والهيدروجين، إذ يمكن استعماله على نطاق واسع لتحقيق تلك الأغراض، من بينها دعم العمليات الصناعية ذات درجات حرارة عالية.

ثانياً: مراحل تشكّل الوقود الحيوي

لإنتاج الوقود الحيوي يتطلب المرور بسلسلة من المراحل المتتابعة، تبدأ بجمع الموارد الأولية اللازمة، تاليها عملية الإنتاج باستخدام المواد البسيطة، ثم مرحلة التصنيع، وصولاً في الأخير مرحلة التوزيع والاستهلاك، و يبين الشكل التالي بوضوح مراحل تشكّل الوقود الحيوي.

الشكل رقم 2-1: مراحل تشكّل الوقود الحيوي من المواد الوسيطة إلى الاستخدام النهائي



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي، الأفاق والمخاطر والفرص، روما، 2008، ص 10.

يستعرض الشكل أعلاه مراحل تشكّل الوقود الحيوي، بدءاً من المواد الوسيطة وصولاً إلى الاستخدام النهائي، ويتضح من خلاله أن عملية إنتاجه تعتمد على مواد أساسية تمثل في : الأراضي والمياه، واليد العاملة، البذور، المغذيات، الطاقة، أما المواد الوسيطة فتتمثل في: قصب السكر، وبنجر السكر، الذرة، القمح، وبذور اللفت، زيت النخيل، الجatroفا، العشب البوطي، والصفصاف.

* زيت الديزل الحيوي: هو زيت يستخرج من محاصيل البذور الزيتية، سواء من بذرة اللفت، وفول الصويا، أو ما يستخرج من النخيل وجوز الهند والجatroفا. أمجد قاسم، أربعة أجيال من الوقود الحيوي والتحديات لا تزال ضخمة، على الموقع الإلكتروني: <https://qafilah.com/ar/> أطلع عليه يوم: 2024/09/24، على الساعة: 18:30.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

وعقب ذلك: تأتي مرحلة التصنيع لتحويل هذه المواد إلى صور مختلفة من الوقود الحيوي، مثل: الإيثانول، وزيت الديزل الحيوي، وخشب الوقود، والفحم النباتي، والغاز الحيوي، وقصب السكر، وفي الأخير يوجه هذه المنتج للاستهلاك النهائي لتوليد كهرباء وعمليات التدفئة، والنقل.

الفرع الثالث: أثر استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الغذائية على الأمن الغذائي

على الرغم من المميزات الإيجابية التي يتمتع بها الوقود الحيوي كحل واعد لأزمة الطاقة، إلا أنه هناك آثار سلبية اقتصادية وبيئية، ناتجة عن الاعتماد على المحاصيل الزراعية كمادة الخام لإنتاجه، وتتلخص هذه الآثار في النقاط التالية¹:

1- تصاعد الصراع على الموارد المائية بسبب تزايد الحاجة للمياه، سواء لاستخدامها في ري محاصيل الذرة وقصب السكر المنتجة للطاقة، أو في عملية إنتاج الوقود الحيوي ذاتها، إلى جانب إعادة تخصيص زراعة الأراضي لصالح محاصيل الطاقة على حساب محاصيل الغذاء.

2- إن تغيير استخدامات الأراضي الزراعية والتزايد المتوقع في تحويل الأراضي الزراعية المنتجة للمحاصيل الغذائية إلى إنتاج محاصيل الطاقة، يهدد الإنتاج الزراعي الموجه للغذاء، ويخفض المعروض من المحاصيل الزراعية، مما ينعكس على الأسعار للسلع الغذائية، والأمن الغذائي على المديين المتوسط والبعيد، ومن ثم على الدول النامية بوصفها أكبر مستهلك للغذاء، وبسبب طبيعة المشكلات الغذائية لديها، وما يعنيه ذلك من تأثير في خططها التنموية.

3- سرعة تزايد الطلب على المواد الوسطية للوقود الحيوي تساهم في ارتفاع أسعار الأغذية، ما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي بالنسبة لمشتري الأغذية الصافين الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، فالكثير من فقراء العالم ينفقون أكثر من نصف دخلهم الأسري على الغذاء، وحتى في المناطق الريفية نجد أن غالبية الفقراء يكونون مشترين صافين للأغذية، وتلزم على وجه السرعة شبكات أمان لحماية أشد سكان العالم فقرا وأكثرهم ضعفا².

4- إن تحويل الحقول الزراعية المنتجة للمحاصيل الغذائية المخصصة للاستهلاك البشري، أو الحيواني إلى حقول لإنتاج الوقود الحيوي، يسبب خلل في التنوع الزراعي العالمي، واجتثاث كثير من الغابات

¹ - عزمي محمد عبد الجليل العايش، تأثير التوسع في صناعة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، ص 424-425.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي، الأفاق والمخاطر والفرص، روما، 2008، ص8.

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

والمحميات الطبيعية، وزيادة في معدلات انجراف التربة، إضافة إلى استهلاك كميات هائلة من المياه العذبة، وحسب بعض الدراسات قُدِّرَت أن إنتاج لتر واحد من الوقود الحيوي يحتاج إلى 5000 لتر ماء، وأن إنتاج 13 لتراً من الإيثانول يحتاج مثلاً إلى 231 كيلوغراماً من الذرة¹.

5- زيادة إنتاج الوقود الحيوي تؤدي إلى ارتفاع مستويات تلوث المياه والهواء، نتيجة الاستخدام المكثف للمبيدات، والأسمدة اللازمة لزراعية محاصيل الطاقة، كما أن هذا التوجه يؤثر سلباً على جودة التربة مما يؤدي إلى إنهاكها².

6- إن التوسع غير المدروس لإنتاج الوقود الحيوي يُهدد الأمن الغذائي لأكثر السكان فقراً في العالم، إذ ينفق العديد منهم أكثر من نصف دخل أسرهم على توفير الغذاء، وفي العديد من المناطق يموت الآلاف سنوياً بسبب الجوع وسوء التغذية³.

¹ - وفاء جاسم الرجب، الوقود الحيوي ومصادر الطاقة البديلة، على الموقع الإلكتروني:

<https://aawsat.com/home/article/1397831/> أطلع عليه يوم: 2024/09/23، على الساعة: 18:00.

² - وفاء جاسم الرجب، المرجع نفسه.

³ - أمجد قاسم، أربعة أجيال من الوقود الحيوي والتحديات لا تزال ضخمة، على الموقع الإلكتروني: <https://qafilah.com/ar/>

الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، حول مشكلات الأمن الغذائي على الصعيدين المحلي والدولي، نستخلص مايلي:

فالمشكلات على المستوى المحلي تتمثل في : المشكلات الطبيعية الناتجة بسبب فعل البشر أو بغير فعل البشر مثل التغيرات المناخية، وظاهرة التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الأرضية والمائية، التي تتعلق بتدهور وفقدان خصائص الأراضي الزراعية ونقص المياه، ومشكلات بشرية تتمثل في زيادة النمو السكاني، والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، وكذلك غياب المهارات الفنية ليد العاملة، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد مع تحسين المستوى المعيشي الذي يساهم في زياد الاستهلاك للسلع الغذائية وتنوعها، ومشكلات مالية تتمثل في ضعف التمويل الموجه للاستثمار الزراعي الذي يعد عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كمًّا وكيًّا، مع مساهمته في تنوع المنتجات الغذائية، ومشكلة ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، وفشل السياسات الزراعية. أما المشكلات على المستوى الدولي، فتتمثل في سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الغذاء وتجارة المواد الغذائية الأساسية في العالم، والأزمات العالمية والمتمثلة في أزمة الغذاء العالمية الواقعة بين عامي 2006-2008، والأزمة الصحية المتمثلة في فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وكثرة استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية.

فكل هذه المشكلات تخلف آثارا سلبية بدرجات متفاوتة في انعدام الأمن الغذائي، إذ تسبب نقص الإمدادات الغذائية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، وتدهور جودة المنتجات الزراعية، وبالإضافة إلى ذلك اتساع رقعة الجوع على مستوى العالم، وزيادة عدد الفقراء والجوعى في العالم.

الفصل الثالث

دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تمثل التجربة الماليزية إحدى أبرز التجارب الرائدة والناجحة في تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي يستدعي دراستها بهدف الاستفادة من معطياتها وتعميم تجربتها على سائر الدول الإسلامية، ولا سيما الجزائر. فعلى الرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز المجتمع الماليزي، فقد نجحت الدولة في توحيد مختلف مكونات مجتمعتها حول سياسة قومية واحدة، تهدف إلى الارتقاء بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

وقد أولت هذه التجربة اهتمامًا بالغًا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل بناء اقتصاد متين قادر على منافسة الاقتصاديات العالمية، مستندة في ذلك إلى مواردها الذاتية وقدراتها الوطنية، مع التمسك بالهوية الثقافية، كما ركزت على تنمية المهارات الفكرية وصقل المواهب الفردية بغية توظيفها في خدمة الاقتصاد والمجتمع، مع مراعاة قيم العدالة والمساواة بين مختلف فئات المجتمع، تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

وبناءً على ما انتهجته ماليزيا في مسار بناء اقتصادها، وما حقته من نجاح ملحوظ في نظامها المصرفي الإسلامي، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة شاملة حول النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية لتطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المبحث الأول: نظرة شاملة حول النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

تُعد ماليزيا من أبرز الدول الإسلامية في الشرق الأوسط التي تمكنت من تحقيق قفزة نوعية في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك بفضل امتلاكها على نظامًا ماليًا إسلاميًا متكاملًا، وتبنيها عددًا من الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة التي تلبي احتياجات السوق الحديثة، وتخضع في إصدارها وتداولها لعدة ضوابط شرعية وإقتصادية. ويُعزى هذا النجاح إلى توفر جملّة الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية الداعمة.

وفي هذا المبحث، سنتناول دراسة النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا انطلاقًا من تعريفه وخصائصه، وصولاً إلى أبرز العوامل التي أسهمت في تطوره. وذلك من خلال أربعة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بالنظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

المطلب الثالث: الأطر التشريعية والتنظيمية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

المطلب الرابع: عوامل نجاح النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الأول: التعريف بالنظام المصرفي الإسلامي الماليزي

لقد شهد النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا تطوراً ملموساً ضمن بيئة تتسم بمزيد من الحرية والتنافس، ويأتي هذا التطور تماشيًا مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي، والساحة المالية الإسلامية العالمية. وفي هذا المطلب، سيتم تناول تعريف النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، بدءًا من نشأة المصارف الإسلامية وتطورها، وصولاً إلى بيان هيكلها التنظيمي وتقييم أدائها.

الفرع الأول: مراحل نشأة وتطور المصارف الإسلامية بماليزيا

مرت المصارف الإسلامية بماليزيا أثناء نشأتها بعدة مراحل تُذكر على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة بواذر ظهور المصارف الإسلامية الماليزية (1962-1982)

بدأ الاهتمام بالتمويل الإسلامي والحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا عام 1963، عندما برز الاهتمام المتزايد لدى المسلمين في ماليزيا بوضع آلية لادخار أموالهم تمكنهم من أداء فريضة الحج، ففي نوفمبر 1962 تم تأسيس منظمة سميت "تابونغ حجي" وبدأت العمل رسمياً عام 1963، وتعود فكرة إنشاء هذه المنظمة إلى الاقتصادي "إنكو عزيز" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج، واستثمارها بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولا تدخل فيها الفوائد الربوية التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وقد حققت هذه المنظمة نظاماً ادخارياً خدمياً إسلامياً بعيداً عن مشكلات البنوك التقليدية الربوية¹.

وفي سنة 1997 تم إنشاء مجلس صندوق الحج الإسلامي، وهو عبارة عن مؤسسة مكلفة بجمع الودائع من الحجاج وتوفير إدارة المدخرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وإدارة الحج بكفاءة². وتتجلى الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها صندوق الحج الماليزي فيما يلي³:

1- إتاحة الفرصة للمسلمين لادخار أموالهم تدريجياً من أجل أداء فريضة الحج، مع تخفيف عبء الادّخار على الماليزيين من أجل الحج.

¹ - ابتسام ساعد، رابع خوني، تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، ص 344-345.

² - BANK NEGARA MALAYSIA, The Malaysian Islamic Financial Market Report, 2023, p 3.

³ - مروة يوسف، الاقتصاد الديني واستثمار المفاهيم: صندوق الحج الماليزي، 2024/01/15، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://hadaracenter.com/>، أطلع عليه يوم: 2024/08/08، على الساعة: 22:00.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

2- تمكين المسلمين من الاستثمار حسب الأسس الشرعية ، سواء كان استثمارًا في العقارات أو المشروعات الأخرى دون أي شبه ربحية في هذا الاستثمار أو تلك الأرباح.

3- توفير الرعاية للحجاج داخل الأراضي المقدسة، من سكن وصحة وانتقالات، إضافة إلى ذلك تقديم دورات إسلامية حول كيفية أداء الفريضة وشروطها وصحتها.

بعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بإنشاء بنوك إسلامية مستقلة، حيث ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا، ورفع النتائج للحكومة، وقد سجلت نتائج إيجابية، مما توجب عليهم عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية¹.

وبخصوص العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، فقد ظهرت بوادر ظهوره انطلاقاً من سنة 1981 عندما شكلت لجنة التوجه القومي لإنشاء البنك الإسلامي، وذلك عن طريق الحكومة الماليزية، حيث تولت هذه اللجنة المختصة دراسة مدى قابلية الصيرفة الإسلامية في ماليزيا على ضوء تجارب مصر والسودان وباكستان في إطار القانون المحلي².

ثانياً: مرحلة التأسيس الفعلي للمصارف الإسلامية (1983-1993)

كانت البدايات الأولى للتوجه نحو النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا سنة 1983، وذلك عند إصدار قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح للمصارف الإسلامية بالعمل تماشياً مع صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج³، وهو ما تم تجسيده فعلياً في 07 أبريل 1983، من خلال إصدار قانون المصارف الإسلامية الذي أعطى الصلاحية التامة للبنك المركزي الماليزي للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها، تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سُوِّطت أهدافه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية،

¹ - ابتسام ساعد، رباح خوني، تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، ص 344-345.

² - حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، ص 182.

³ - لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ص 4.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وذلك في ظل إستراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين وبعد الأداء المشجّع لبنك إسلام، رسمت الحكومة الماليزية هدفها في جعل ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية¹.

ثالثاً: مرحلة التوسع وتحرير السوق المالي الإسلامي (1993-2000)

ففي هذه المرحلة، والتي تسمى بمرحلة التوسع، وفي عام 1993 قدّم البنك المركزي الماليزي نظام مصرفي مزدوج سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية" أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، والسماح للبنوك التقليدية بالمشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنكاً تقليدياً في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية من خلال فروعها البالغ عددها 1663 فرعاً².

وفي سنة 1994 تم إنشاء سوق نقدي إسلامي في الجهاز المصرفي والمالي الماليزي، يغطي ما يلي³:

أ- التداول فيما بين المصارف الإسلامية في الأدوات المالية الإسلامية.

ب- الاستثمارات الإسلامية فيما بين المصارف الإسلامية.

ج- خضوع النظام الإسلامي لمقاصد الشيكات فيما بين المصارف.

وبعد الأزمة المالية لعام 1997 وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني عام 1999، سمي بـ "معاملات ماليزيا" من أجل تسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية⁴.

ومع حلول سنة 2000 كان هناك مصرفان إسلاميان بالكامل، و 18 نافذة إسلامية تابعة للبنوك التقليدية، وبعد بضع سنوات تم السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في مجال المصرفية الإسلامية، حيث تمكن مصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي ومصرف قطر الإسلامي في تحقيق

¹ - حسناوي بلال، دور الهندسة المالية في تفعيل الوظيفة التنموية للسوق المالية الإسلامية، دراسة حالة التجربة الماليزية - ص 241.

² - المرجع نفسه، ص 241.

³ - سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا، ص 120.

⁴ - ابتسام ساعد، رابع خوني، تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، ص 345-344.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الريادة في هذا القطاع خلال عامي 2006 و 2007، ما أدى ذلك إلى زيادة عدد المصارف الإسلامية ليصل عددها 11 مصرفاً إسلامياً، بالإضافة إلى 8 نوافذ إسلامية و 4 مصارف استثمارية إسلامية، و 5 مؤسسات تنموية تقدم خدمات ومنتجات إسلامية¹.

رابعاً: مرحلة اكتمال النظام المصرفي المزدوج (2001-2010)

بدأت ملامح اكتمال النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا تتشكل مع بداية عام 2001، وذلك عبر إطلاق مخطط القطاع المالي، ومنذ ذلك الوقت، اتخذ البنك المركزي الماليزي إجراءات حثيثة لتعزيز النظام المصرفي الإسلامي، حيث بدأ بإغلاق الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية وحثها على التحول إلى كيانات مصرفية إسلامية مستقلة وكاملة². وكل ذلك قصد تعزيز مكانة التمويل الإسلامي وضمان تقديم خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهكذا توالى الأحداث سنةً بعد سنة.

ففي سنة 2002 تعززت مكانة ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية بعد أن قررت مجموعة من السلطات النقدية لبعض الدول الإسلامية والبنك المركزي الماليزي على جعل ماليزيا المقر الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية³.

وفي سنة 2003 قام البنك المركزي الماليزي بتحويل النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية إلى فروع إسلامية⁴.

وفي سنة 2005 أطلقت شركة داو جونز مؤشر ماليزيا الإسلامي الذي يقيس أداء 45 من الشركات التي تعمل على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما وافق البرلمان على إنشاء إدارة تأمين الودائع في البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء⁵.

¹ - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، ص 35.

² - ينظر: ابتسام ساعد، رابع خوني، تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، ص 344-345.

³ - حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، ص 183.

⁴ - المرجع نفسه، ص 183.

⁵ - سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعار، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية، ص 121-122.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وفي سنة 2006 تم إطلاق برنامج المركز المالي الدولي بماليزيا لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية، وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة¹.

وفي إطار القرارات التي اتخذتها السلطات الماليزية لتعزيز النظام المصرفي الإسلامي، تقدمت عدة مصارف إسلامية عالمية بطلبات للحصول على تراخيص للعمل في ماليزيا، إلا أن البنك المركزي الماليزي قرر اتباع سياسة التحرير التدريجي، حيث تم اختيار ثلاثة مصارف فقط من بين هذه الطلبات، تعد من أكبر وأكثر المصارف الإسلامية تطوراً على المستوى العالمي، وهي: (بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي السعودي، ومصرف قطر الإسلامي الذي يمثل مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية يمثلها)، وقد باشر بيت التمويل الكويتي نشاطه سنة 2005 ثم تبعه كل من مصرف الراجحي ومصرف قطر الإسلامي سنة 2007².

وفي سنة 2009، تم تعديل قانون المصارف الإسلامية ليناسب التطورات الجديدة في صناعة المصرفية الإسلامية، ويعزز منافستها للمصرفية التقليدية في ظل ما أصبح يعرف بالنظام المصرفي المزدوج، وهدفه زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20% من إجمالي حصة السوق المصرفي³.

وفي سنة 2010، تم السماح بمنح رخص للمصارف الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبيت التمويل الكويتي وغيرها من المصارف في فتح فروع والعمل في ماليزيا، من جهة أخرى أسهم هذا التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي في تعزيز مكانة هذا القطاع، نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية، وارتكازه على ركائز أساسية التي تشمل النزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربات⁴.

¹ - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، ص 35.

² - سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعار، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية، ص 121-122.

³ - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، المرجع السابق، ص 35.

⁴ - المرجع نفسه، ص 35.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

خامسا: مرحلة التمكين والريادة العالمية: 2011- إلى يومنا هذا

ففي بداية هذه المرحلة تم وضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011-2020، إذ يعتبر هذا المخطط خطة إستراتيجية شاملة تهدف إلى رسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي في البلاد، مع تركيز على تعزيز تدويل التمويل الإسلامي¹، فكان هدف هذه المرحلة يتمحور حول الارتقاء بماليزيا لتصبح مركز دوليًا متميزًا في صناعة التمويل الإسلامي. وفي 2013، شهدت هذه المرحلة تطورًا في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي دخل حيز التنفيذ في جوان 2013، والذي يهدف إلى تمهيد الطريق لوضع إطار متكامل للامتثال الشرعي يحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا².

الشكل رقم 3-1: مراحل نشأة و تطور المصارف الإسلامية بماليزيا

امتازت هذه المرحلة بإنشاء صندوق الحج الإسلامي الذي تُجمع فيه الودائع من الحجاج، وتوفير إدارة المدخرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل إتاحة الفرصة للمسلمين لادخار أموالهم تدريجيًا لأجل أداء فريضة الحج، وتخفيف عبء الإذخار. وأما بؤادر الظهور للمصارف الإسلامية بدأت انطلاقًا من سنة 1981 عندما شكلت لجنة التوجه القومي لإنشاء البنك الإسلامي	مرحلة الظهور 1982-1962
امتازت هذه المرحلة بإصدار قانون المصارف الإسلامية، وأعطى الصلاحية التامة للبنك المركزي الماليزي للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها. وإقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.	مرحلة التأسيس 1993-1983
امتازت بتقديم البنك المركزي الماليزي نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية" والسماح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة،	مرحلة التوسع وتحرير السوق 2000- 1993
سمح البنك المركزي الماليزي بإعطاء تراخيص للمصارف الإسلامية الأجنبية في فتح فروع والعمل في ماليزيا. مع إغلاق الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية وحثها على التحول إلى كيانات مصرفية إسلامية مستقلة وكاملة	مرحلة اكتمال النظام المصرفي المزدوج 2010-2001
امتازت هذه المرحلة بوضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي الإسلامي سمي بمخطط القطاع المالي 2011-2020 كخطة إستراتيجية شاملة هدفها رسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي في البلاد.	مرحلة التمكين والريادة 2011- إلى يومنا هذا

¹ - هودة عبو، أهمية واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، ص 302.

² - ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجًا - ص 194.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: تقييم أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

يتجلى تطور الأداء المصرفي الإسلامي في ماليزيا، من خلال بنيتها الهيكلية المتينة، وحجم أصوله المتزايد، إضافة إلى تعدد وتنوع الصيغ التمويلية الإسلامية المطروحة، بهدف الوصول إلى الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا النظام.

أولاً: هيكل النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

يمتاز النظام المصرفي الإسلامي الماليزي بهيكل تنظيمي خاص يختلف عن باقي الأنظمة المصرفية الأخرى، يتصدره البنك المركزي الماليزي، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المالية والتمويلية الإسلامية التي تعمل بتنسيق تام لضمان تقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1- البنك المركزي الماليزي¹

البنك المركزي الماليزي ويسمى بـ: (بنك نيجارا ماليزيا) هو هيئة قانونية بدأت عملياتها في 26 يناير 1959. يخضع لقانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009. ويتمثل دوره في النقاط التالية:

أ- يعمل على تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، بهدف توفير بيئة مواتية للنمو المستدام للاقتصاد الماليزي.

ب- المحافظة على استقرار الأسعار مع الاستمرار في دعم النمو.

ج- تحمل مسؤولية استقرار النظام المالي، ويتحقق ذلك من خلال تطوير قطاع مالي سليم ومرن وتقدمي، ومتنوع، يعمل على دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

د- تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعميق وتعزيز الأسواق المالية، بما في ذلك سوق الصرف الأجنبي.

هـ- العمل على تطوير البنية الأساسية للنظام المالي في تعزيز أجندة الشمول المالي، من أجل ضمان حصول جميع القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع على الخدمات المالية.

و- الإشراف على البنية الأساسية لأنظمة الدفع في البلاد، التي تؤكد على كفاءة وأمن الأنظمة المالية.

¹ الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/introduction>، أطلع عليه يوم: 2024/07/12، على

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

ز- بصفته كبنك مركزي ومستشار للحكومة، فإنه يقدم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية وإدارة الدين العام.

ح- له السلطة الوحيدة في إصدار العملة الوطنية، وإدارة الاحتياطيات الدولية للبلاد.

2- المؤسسات المالية والتمويلية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي

يحتضن النظام المصرفي الإسلامي الماليزي منظومة متكاملة من المؤسسات التمويلية المحلية والدولية، حيث اتسم مسارها بنمو مستدام عبر السنين، مما جعلها تشكل المحرك الأساسي للمصرفية الإسلامية، والقوة الداعمة لمختلف الأنشطة التنموية، تخضع للتنظيم والإشراف من قبل البنك المركزي الماليزي الذي يتحكم في العمليات المصرفية بجميع صورها؛ وهذه المؤسسات تتمثل في: البنوك التجارية والإسلامية، وشركات التأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى مؤسسات استثمارية تنموية.

الجدول رقم 3-1: إحصائيات عدد المؤسسات المالية والتمويلية بماليزيا لسنة 2022

المؤسسات التمويلية	العدد	مؤسسات محلية	مؤسسات أجنبية
البنوك الإسلامية	16	11	05
البنوك الإسلامية الدولية	02	00	02
البنوك الاستثمارية	11	11	00
البنوك التجارية	26	08	18
شركات التأمين	36	10	26
شركات إعادة التأمين	07	02	05
شركات التأمين الإسلامية	15	11	04
شركات إعادة التأمين الإسلامية	03	00	03
المؤسسات المالية التنموية	06	06	00

SOURCE: Navigating Malaysia S Banking ,Financing And Foreign Exchange . P 74.

https://www.mida.gov.my/wp-content/uploads/2024/01/ENG-MIDA_Policy-Booklet_MK-2022_Updated_11_01_Chapter-6.pdf

ثالثا: حجم أصول النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

لقد شهدت أصول المصرف الإسلامي الماليزي تنوعًا واضحًا في أصنافها المختلفة، حيث تم توزيعها على عدة فئات من الأصول، وسيتم عرض حجم كل فئة عبر سنوات مختلفة كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الجدول رقم 3-2: تطور حجم أصول المصارف الإسلامية بماليزيا خلال الفترة (2018-2024)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

الأصول السنوات	الذهب والعملات الأجنبية	أوراق الحكومة الماليزية	الودائع لدى المؤسسات المالية	القروض والسلفيات	الأراضي والمباني	الأصول الأخرى	المجموع الكلي للأصول
2018	0.4195	0.0034	0.1320	0.0069	0.0042	0.0135	0.5795
2019	0.4241	0.0020	0.0026	0.0071	0.0042	0.0116	0.4516
2020	0.4322	0.0111	0.0030	0.0175	0.0042	0.0198	0.4878
2021	0.8468	0.0122	0.0009	0.0229	0.0042	0.0246	0.9116
2022	0.5033	0.0128	0.0029	0.0237	0.0041	0.0721	0.6189
2023	0.5208	0.0130	0.0012	0.0242	0.0041	0.0676	0.63.9
2024	0.5381	0.0130	0.00002	0.0248	0.0041	0.0524	0.6324

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي من الموقع:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-may-2024>، أطلع عليه يوم:

22:00، على الساعة: 2024/07/16

يوضح الجدول (3-2) أن حجم أصول المصرف الإسلامي الماليزي، والمتثلة في الذهب والعملات الأجنبية، وأوراق الحكومة الماليزية، والودائع لدى المؤسسات المالية، والقروض والسلفيات، والأراضي والمباني، بالإضافة إلى أصول أخرى موزعة بين المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، يُظهر نمواً تدريجياً في حجم الأصول عامًا بعد عام، حيث سُجلت أعلى قيمة في عام 2021 قدرت بـ: 0.9116 مليارا رينجت ماليزي، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الذهب والعملات الأجنبية، ومرونة النظام المصرفي الإسلامي وقدرته على التكيف، بالإضافة إلى فعالية الأطر التنظيمية والتشريعية المعمول بها في دعم هذا القطاع وتعزيز استقراره.

رابعاً- المنتجات المصرفية المتداولة في المصارف الإسلامية الماليزية

تتنوع المنتجات المصرفية الإسلامية في ماليزيا تبعاً لنوع المنتج والعقود الشرعية المعتمدة، وذلك وفقاً لوجهة الأموال سواء لتمويل الأفراد أو المؤسسات، ويمكن تصنيف هذه المنتجات إلى عدة أنواع كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الجدول رقم 3-3: المنتجات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية الماليزية

نوع المنتج	العقود المستخدمة
تمويل الإسكان	البيع بضمن مؤجل - المشاركة المتناقصة
التمويل الشخصي	المراجحة - البيع بضمن مؤجل
تمويل المركبات	البيع بضمن مؤجل
تمويل الموظفين	القرض الحسن
التمويل التجاري	الوكالة - المضاربة - المراجحة
التمويل على أساس الأصول	الإجارة - الاستصناع
الاستثمار	البيع بضمن مؤجل - الإجارة - الاستصناع - المضاربة - المشاركة

SOURCE: Nooraslinda Abdul Arsi and other, Islamic Banking Products: Regulations, Issues and Challenges, The Journal of Applied Business Research, Vol: 29, N: 04, 2013, p: 11

من خلال الجدول (3-3) يتبين أن المنتجات المصرفية المقدمة تتمثل في البيع بضمن مؤجل، المشاركة المتناقصة، المراجحة، القرض الحسن، الوكالة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، وأن أكثر المنتجات استعمالاً هي البيع بالضمن الآجل، والمراجحة، لما لهما من إمكانية توجيههما لمختلف أنواع التمويل.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الثاني: الخصائص والمبادرات المكملة للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي

يجمع النظام المصرفي الإسلامي الماليزي بين الخصائص الذاتية المتفردة والبيئة الشرعية المحفزة، لذا سنتناول في هذا المطلب أبرز خصائص هذا النظام، مع بيان المبادرات المكملة لنجاحه.

الفرع الأول: خصائص النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

تميز هذا النظام المصرفي الإسلامي الماليزي بعدة مميزات نوجزها فيما يأتي¹:

أولاً: الريادة في إقامة أول سوق نقدي إسلامي: يحسب لماليزيا فضل الريادة في الإقدام على إقامة أول سوق نقدي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية.

ثانياً: الدور الرئيسي للدولة في دعم العمل المصرفي: فالنظام المصرفي الإسلامي قام في ماليزيا بناء على مبادرة من الدولة، لامتلاكها مع الحكومة المحلية أسهم وأول بنك إسلامي تم إنشاؤه في سنة 1983 هو بنك إسلامي ماليزيا ببيرهاده، قبل أن تطرح أسهمه في التداول في سنة 1992.

ثالثاً: الحرفية المصرفية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي: توضح التجربة الماليزية ضرورة التعامل مع قضية العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها قضية شرعية ومصرفية في آن واحد، وليس باعتبارها قضية سياسية على غرار ما حدث في باكستان وإيران والسودان، فإلى جانب الناحية الشرعية نجد أن الفكر المصرفي هو الحاكم لكافة الخطوات التنظيمية لمسيرة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

رابعاً: ازدواجية النظام المالي: تتميز التجربة الماليزية بازدواجية نظامها المالي الذي يعطي مثالا يحتذى به لمعظم الدول الإسلامية التي تمتلك نظاما ماليا مزدوجا، كما تعطي أحسن مثال على إمكانية تعايش المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية ضمن نفس النظام المالي.

خامساً: المساهمة المشتركة في إنجاح العمل المصرفي الإسلامي:

وتظهر هذه المساهمة في إنجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال مايلي:

1- مساهمة فاعلة من طرف الدولة وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية، وتوفير الدعم اللازم لها، ومن قبل ذلك السماح بالازدواجية المصرفية.

¹ - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامية لرأس المال - التجربة الماليزية أمودجا-، ص 261.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

2- مساهمة فاعلة جدا للسلطات النقدية للعمل بإتاحة الفرصة له واسعة، من خلال خضوعه لقوانين خاصة غير تلك التي تسير النظام التقليدي.

3- مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها من خلال أخذها على عاتقها نجاح التجربة الماليزية من إنشاء أول مصرف إسلامي.

سادسا: تكامل الهياكل التنظيمية: من حيث الهياكل التنظيمية في ماليزيا نجدتها تقريبا مكتملة مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى، كل ذلك تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال الصناعة المالية، والصيرفة الإسلامية، وأسواق المال الإسلامية.

سابعا: الاهتمام بالنواحي التشريعية والتنظيمية: من خلال تأسيس مجموعة من المؤسسات والمراكز البحثية المتطورة بهدف دعم صناعة التمويل الإسلامي لتكوين الكوادر التي تحتاج إليها وإكسابهم المهارات والمعارف المتخصصة في هذا المجال¹.

إضافة إلى ما سبق ذكره، تعد ماليزيا من الدول السبّاقة في تطوير السوق المالية الإسلامية، حيث تمثل الإصدارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ما يزيد عن ثلثي إجمالي الأنشطة التمويلية في السوق المالي، ولم يكن هذا النمو عشوائياً، بل جاء نتيجة التزام البلاد بتطبيق المبادئ الشرعية الإسلامية في جميع معاملاتها المالية، تحت إشراف هيئات رقابة شرعية تضمن الامتثال للأحكام الشرعية، فضلاً عن تقييد المصارف بالمبادئ التوجيهية التي أصدرها البنك المركزي فيما يتعلق بحوكمة الشركات في المصارف الإسلامية المرخصة التي تم إقرارها سنة 2007.

الفرع الثاني: المبادرات والإجراءات المكتملة للقطاع المصرفي الماليزي

إلى جانب الخصائص المميزة للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، قامت ماليزيا بعدة مبادرات تعزز وتكمل القطاع المصرفي، تُذكر على النحو الآتي²:

أولاً: العدالة الاجتماعية : تولى الحكومة الماليزية أهمية كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الاقتصادية، كما تعمل أيضاً على تعزيز استقرار الأنظمة المالية مما يساهم في ضمان النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: تطوير التعليم العالي والتدريب والابتكار

¹ - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ص 164.

² - خليفة أسياء، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري - دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي-، ص 547-548.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

لقد احتلت ماليزيا المرتبة 30 من أصل 141 دولة عالمياً سنة 2019 بحسب مؤشر المهارة وهذا راجع إلى التحسن الملحوظ في المؤشرات الفرعية المكوّنة لهذا المؤشر، والمتمثلة أساساً في القدرة على الابتكار، وجودة مؤسسات التعليم العالي، والتعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، كما أنه قد شهد قطاع خدمات التعليم الخاص في ماليزيا نمواً قوياً بعد رفع القيود عليه في أواخر 1990، وقد ساهم قطاع التعليم العالي في التأثير على القطاعات الأخرى مثل القطاع الاقتصادي وزيادة إنتاجيته، ما أدى إلى زيادة الطلب على مؤسسات التعليم العالي من الطلبة المحليين والدوليين.

ثالثاً: الجاهزية التكنولوجية

استطاعت ماليزيا أن تقدم نهضة تنموية متميزة اعتمدت على الجمع بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة، مع رفض تطبيق المفاهيم الغربية التي لا تتماشى مع خصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الفعالة فكانت سياسة الاتجاه شرقاً إلى اليابان¹، فمنذ سنة 1970 اعتمدت على النموذج الياباني في أخذ التجارب، والتكنولوجيا والتدريب على استعمالها من طرف مدربين يابانيين لنقل التقنية ليد العاملة الماليزية ومحاوله تطويرها، سعياً منها لتطويعها لا لاستيراد التكنولوجيا فقط، فوجدت ماليزيا سوقاً خصبة ومكاناً ملائماً لاستثمار هذه التكنولوجيا، مع توفير مدربين لتعليم اليد العاملة الماليزية لما لها من دور مهم في التنمية العلمية، وخلق تنمية اجتماعية واقتصادية².

رابعاً: تنوع المنتجات المالية الإسلامية

يوفر النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومساهمتها في دائرة تنوع المشاريع الاستثمارية، والمتمثلة في التمويل العقاري والتمويل الشخصي والتمويل التجاري، والصكوك الإسلامية عن طريق صيغ تمويلية متنوعة تعتمد عقود شرعية، مثل المشاركة والمضاربة والمراجحة والإجارة وغيرها من الصيغ التمويلية الإسلامية.

¹ - خليفة أسياء، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري - دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي -، ص 547-548.

² - محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، ص 56.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي

تمتلك ماليزيا منظومة مؤسساتية وتشريعية متكاملة، صُممت خصيصاً لضمان نجاح الصناعة المالية الإسلامية، ويتجسد هذا الاهتمام في التركيز على الأطر التشريعية والتنظيمية التي تساهم في تعزيز النظام المصرفي الإسلامي، الأمر الذي جعل منها نموذجاً رائداً يُحتذى به في هذا المجال.

الفرع الأول: الإطار التشريعي للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي

لضمان نجاح النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا سنّت الحكومة الماليزية مجموعة من القوانين التشريعية والقواعد التي تحكم تطوره، وسأفصل في هذه الأطر التشريعية فيما يلي:

أولاً: قانون المصارف الإسلامية 1983

يعد هذا القانون من أهم الأطر التشريعية التي يُركز عليها لإقامة المصارف الإسلامية، حيث يعطي للبنك المركزي الماليزي الصلاحية لمراقبة وضبط عمل المصارف الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى المجازة في ماليزيا، وينفرد بصلاحيته بمنح الإجازات لتأسيس المصارف الإسلامية¹، والعمليات التي تحرص على تنظيم المعاملات المالية وفق ما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ودخل حيز التنفيذ في 07 أبريل 1983، وعدل ست مرات لكي يتلاءم مع متطلبات الصناعة المالية ونمو المصارف الإسلامية في ماليزيا، هدفه منح التراخيص وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا توافقا مع قيم الشريعة الإسلامية، وتجسيد قانون الرقابة على المصارف الذي صدر لأول مرة في عام 1953 ونص على أن البنك المركزي الماليزي هو المسؤول الوحيد عن إدارة وتنفيذ أحكام هذا القانون الممثل من طرف محافظ البنك².

ثانياً: قانون الاستثمار الحكومي 1983

ويسمى أيضاً قانون الأموال الحكومية، وقد صدر هذا القانون بغية تمكين الحكومة من إصدار شهادات استثمار على أسس شرعية، والتي تعد أصولاً سائلة يمكن للبنك الإسلامي الاستثمار فيها ليفي بمتطلبات السيولة القانونية فضلا عن توظيف موارده المالية العاطلة³.

ثالثاً: قانون نظام التكافل 1984

¹ - سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية، ص 84-85.

² - ينظر: لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ص 92.

³ - بولجال زوبير، النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا - مراحل التنمية وعوامل النجاح، ص 5.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تم تأسيس هذا القانون سنة 1984، يعتمد على نظام التأمين التقليدي مع مراعاة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم بموجبه تنظيم إجراءات وعمليات نظام التكافل وفق ضوابط محددة يقرها هذا القانون، ويتم الإعلان عنها من قبل البرلمان الماليزي¹، ويؤكد على ضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع المعاملات، على سبيل المثال عقد التأسيس النظام الأساسي لشركة "تكافل ماليزيا" التي تركز أنشطتها الرئيسية على توفير وإدارة التكافل العائلي والتكافل العام، وعلى هذا الأساس أقامت "تكافل ماليزيا" بتطوير أدوات مالية مناسبة لضمان إدارة عوائد الاستثمار ومشاركتها مع المساهمين، حيث تدير أموال صندوق التكافل العائلي في إطار أعمال التكافل العائلي، وأموال صندوق التكافل العام في إطار تكافل الأعمال العامة².

رابعاً: قانون المصارف والمؤسسات المالية 1989

صدر هذا القانون بهدف تقديم قوانين جديدة لترخيص وتنظيم واستمرارية عمل المصارف والمؤسسات المصرفية، وتنظيم عمل المؤسسات التي تقوم على أسس تجارية ومالية أخرى، والمسائل المرتبطة بها، ويوفر هذا القانون إطاراً للإشراف المتكامل من قبل النظام المالي الماليزي على هذه المؤسسات، كما يمنح للبنك المركزي سلطة التحقيق والمحاكمة الفورية في حال اكتشاف أي أنشطة غير مشروعة³.

خامساً: قانون التأمين 1996

أصدر هذا القانون بهدف توفير قوانين جديدة تعمل على ترخيص وتنظيم أعمال التأمين وأعمال السمسرة التأمينية وأعمال التعديل وأعمال الاستشارات المالية، ولأغراض أخرى ذات صلة، وقد ألغي هذا القانون بعد صدور قانون الخدمات المالية باستثناء الأقسام 147(4)، 147(5)، 150، 151، 144، 224⁴.

¹ - سناء عبد الكريم الخناق، الاطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية، ص 84-85.

² - ينظر: لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ص 92.

³ - سناء عبد الكريم الخناق، المرجع السابق، ص 84-85.

⁴ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/legislation> - أطلع عليه يوم: 2024/07/13، على

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

سادسا: قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير القانونية 2001

وهو قانون ينص على مكافحة جرائم غسل الأموال واتخاذ التدابير الاحترازية التي يجب اتخاذها لمنع جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وصلاحيات التحقيق ومصادرة الممتلكات المتورطة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو المستمدة منها، فضلاً عن ممتلكات الإرهابيين وعائدات الأنشطة غير القانونية وأدوات الجريمة، حيث عين وزير المالية للبنك المركزي الماليزي في هذا الإطار كسلطة مختصة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتولى قسم الاستخبارات المالية وإنفاذ القانون في البنك المركزي الماليزي هذه المهام¹.

سابعا: قانون تنمية المؤسسات المالية 2002

يركز هذا القانون، الذي دخل حيز التنفيذ في 15 فبراير 2002 على تعزيز تنمية المؤسسات المالية التنموية الفعّالة، والكفاءة لضمان اتساق أدوار وأهداف وأنشطة المؤسسات المالية التنموية مع سياسات الحكومة وتنفيذ الأدوار المفوضة بفعالية وكفاءة، كما يؤكد أيضاً على الإدارة الفعّالة والحوكمة الفعّالة للشركات، ويوفر آلية إشراف شاملة وآلية لتعزيز الوضع المالي للمؤسسات المالية التنموية من خلال تحديد متطلبات الحصيفة².

ثامنا: قانون الأسواق والخدمات المالية 2007

وهو القانون الرئيسي الذي يحكم أنشطة الأوراق المالية وعملياتها، وتم تأسيسه سنة 2007 من قبل مجلس البرلمان الماليزي، ومن أبرز أهدافه ضمان حماية المستثمرين، وتعزيز ثقة الوكلاء أمام حملة السندات وتقوية هيئة الأوراق المالية الماليزية³.

تاسعا: قانون أعمال الخدمات المالية 2011

دخل قانون أعمال الخدمات المالية حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2011، وينص على ترخيص وتنظيم وإشراف قطاع خدمات الأموال الذي يتألف من شركات تغيير الأموال والتحويلات وتجارة العملات بالجملة وغيرها من الأمور ذات الصلة⁴.

¹ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/legislation> - أطلع عليه يوم: 2024/07/13، على

الساعة: 18:00

² - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/legislation> .

³ - سعيد عبد الكامل ميكائيل، المنظومة القانونية والرقابية وأثرها في تحقيق حماية حملة الصكوك - تجربة ماليزية، ص 102.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

عاشرا: قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013

أسس هذا القانون بهدف تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية والإشراف عليها، وأنظمة الدفع وغيرها من الكيانات ذات الصلة، وكذلك الإشراف على سوق المال الإسلامية وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار المالي والامتثال للشريعة الإسلامية¹، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى، من بينها: قانون البنوك الإسلامية 1983، وقانون التكافل 1984، وقانون أنظمة الدفع 2003، وقانون الرقابة على النقد 1953، ويتميز هذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية، لضمان توافق أهدافها وأنشطتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا².

حادي عشر: قانون العملة 2020

وقد أسس هذا القانون بهدف إدارة العملة في ماليزيا، وتنظيم أعمال معالجة العملة والمتمثلة في جمع الأوراق النقدية أو العملات المعدنية، وأنشطة معالجة العملة، والأمور ذات الصلة³.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للنظام الإسلامي المالي

لقد بذلت الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لدعم المصرفية الإسلامية، سعيا منها إلى تحويل ماليزيا إلى مركز عالمي رائد في مجال التمويل الإسلامي؛ وقد تجسد هذا الدعم في إرساء منظومة متكاملة من المؤسسات المرجعية بإشراف البنك المركزي الماليزي، وفيما يلي بيان تفصيلي لتلك المؤسسات وأدوارها الجوهرية في المنظومة المصرفية:

أولا: رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية الماليزية⁴

⁴ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/legislation> - أطلع عليه يوم: 2024/07/13، على الساعة: 18:00.

¹ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/legislation>

² - ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً -، ص 194.

³ - LAWS OF MALAYSIA, ACT 827, CURRENCY ACT 2020, P: 7.

⁴ - الموقع الرسمي لرابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا: <https://aibim.com/about-us LK HGL.RU> - أطلع عليه يوم: 2024/07/08، على الساعة: 19:20.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تأسست هذه الرابطة في ماليزيا عام 1995، باعتبارها جمعية المؤسسات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية في ماليزيا، وتضم هذه الجمعية حاليًا 26 بنكًا عضوًا و 12 بنكًا محليًا و 3 مؤسسات مالية تموية و 10 بنوك أجنبية مسجلة محليًا وبنك رقمي إسلامي واحد. وما تقوم به:

- 1- تعزيز النظام والممارسات المصرفية الإسلامية السليمة في ماليزيا.
- 2- تمثيل مصالح الأعضاء محليًا ودوليًا.
- 3- تقديم المشورة والمساعدة للأعضاء فيما يتعلق بتطوير الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- 4- تنسيق مبادرات تنمية رأس المال البشري للأعضاء.
- 5- تعزيز الوعي العام.

إضافة لما تقدمه فهي تهدف إلى تشجيع العمل على إنشاء بنوك بنظام إسلامي، وممارسته في ماليزيا بالتعاون والتشاور مع البنك المركزي الماليزي، والهيئات التنظيمية الرقابية بماليزيا¹.

ثانيا: المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي

أسس هذا المعهد في عام 2001 بهدف تعزيز تنمية رأس المال الفكري، وتوعية المستهلكين لتطوير صناعة مصرفية إسلامية ديناميكية ومتنافسة، من خلال إيجاد مجموعة كبيرة من المصرفيين المؤهلين²، وتمثل مهمته تعزيز تجربة التعلم ذات الصلة بالصناعة المصرفية، من خلال الأساليب المبتكرة لتطوير المعرفة وتعزيز المهارات، وتسهيل نمو المواهب العالمية في مجال التمويل الإسلامي³، والخدمات التي يركز عليها المعهد مقسمة إلى ثلاثة أقسام⁴:

- 1- تدريب وتنمية المحترفين: ويتم من خلال برامج التدريبات الداخلية والخارجية مثل برنامج تدريب المدربين، وبرنامج تعريفى لدور المستشارين الشرعيين وغيرهم.
- 2- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية: يقدم استشارات عامة في المجالات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وتأييد منتجات وعملية المصرفية الإسلامية، والتكافل الإسلامي، والأسواق المالية.

¹ - حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ص 156-157.

² - المرجع نفسه، ص 156-157.

³ - الموقع الرسمي للمعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي: <https://ibfimonline.com/programmes-2/about-us>، أطلع عليه يوم: 2024/07/08، علي الساعة: 19:50.

⁴ - زاهر الدين محمد، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، ص 16.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

3- إدارة المعلومات: تتم إدارة المعلومات من خلال إيجاد وإدارة مركز المعلومات والبحوث المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتجهيز تسهيلات من خلال إنشاء مركز إدارة المعرفة المعروف ب: Knowledge Management Centre) وتقديم خدمات الترجمة في اللغات الثلاث: العربية والمالايوية والإنجليزية، ويقوم بإصدار الكتب والمجلات المتعلقة بالمالية الإسلامية.

ثالثاً: مجلس الخدمات المالية الإسلامية

هو هيئة دولية مقرها في كوالالمبور، تم تأسيسها عام 2002، من أجل وضع المعايير للهيئات التنظيمية والإشرافية التي تعمل على ضمان سلامة واستمرارية صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تُعرّف على نطاق واسع لتشمل البنوك وسوق رأس المال والتأمين التكافلي، ويعمل هذا المجلس على تعزيز تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بشكل حكيم وشفاف من خلال تقديم معايير دولية جديدة أو تعديل المعايير الحالية لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتوصية بتبنيها¹. ومن أهدافه²:

- 1- العمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة أو تطوير معايير دولية قائمة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2- تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 3- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال الرقابة والإشراف.
- 4- تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير آليات وإجراءات إدارة المخاطر.
- 5- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- 6- تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية في مجال الرقابة الفعالة للصناعة المالية الإسلامية.
- 7- إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- 8- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات.

رابعاً: الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية

¹ - الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: <https://www.ifsb.org/establishment>، أطلع عليه يوم: 2024/07/08، على الساعة: 21:30.

² - رقية بوحيزر، دور معايير مجلس الخدمات المالية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية، ص 34-35.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

هي هيئة دولية تأسست في عام 2010 بماليزيا، تهدف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود والروابط الدولية، وتعزيز الاستقرار المالي من خلال إنشاء أدوات مالية أكثر سيولة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وتضم عضويتها مجموعة متنوعة تشمل البنوك المركزية لعدد من الدول، وهي إندونيسيا والكويت وماليزيا وموريشيوس ونيجيريا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، تمهد للهيئة الطريق لإيجاد حل تعاوني عبر الحدود وفريد من نوعه لمشكلة مشتركة عابرة للحدود، وقد صممت هذه الهيئة لتكون في طليعة التطور ودعم البنوك الإسلامية في حالة حدوث أزمة سيولة، وتمكين المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية من الحصول على أدوات سيولة عالية التصنيف¹.

خامسا: مركز تنمية صناعة الأوراق المالية

هي شركة رائدة تعمل على توفير حلول التعلم والتطوير في سوق رأس المال موجهة إلى المشاركين في الصناعة المالية، والأسواق الناشئة والنامية، بما يشمل محترفي السوق ومديري الشركات والجهات التنظيمية، وقد تأسست عام 1994 بوصفها الذراع التعليمي والتطويري لهيئة الأوراق المالية الماليزية، وتم دمجها عام 2007، وتعمل جنباً إلى جنب مع صناعة الأوراق المالية من خلال المشاورات والتعاون، لتصميم وتطوير وتقديم برامج تدريبية تهدف إلى رفع كفاءة المشاركين ودعم نمو السوق، كما تقدم خدمات استشارية إستراتيجية ورؤى صناعية، وتتعاون بشكل متكرر مع الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية لتنفيذ مبادرات بناء القدرات الموجهة للهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق².

سادسا: المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي

تأسس هذا المركز من قبل البنك المركزي الماليزي في عام 2005، وتم تكليفه بمهمة تطوير ورعاية المواهب والخبراء في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويهدف إلى تكوين قاعدة واسعة من

¹ - الموقع الرسمي للهيئة العالمية لإدارة الإسلامية: <https://iilm.com/ar/about-the-iilm-%D8%B9%D9%86>، أطلع عليه يوم 2024/07/08، على الساعة: 21:00.

² - الموقع الرسمي لمركز التنمية صناعة الأوراق المالية: <https://www.sidc.com.my/about-us/who-we-are>، أطلع عليه يوم 2024/07/08، على الساعة: 22:00.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الخبراء العالميين والمحترفين في مجال الصيرفة الإسلامية، بما يلي احتياجات الصناعة على الصعيدين المحلي والدولي¹. ومن برامجه الرئيسية²:

1- يقوم المركز بمنح الشهادات الاحترافية المعروفة بشهادة الاحتراف المالي الإسلامي لموظفي قطاع التمويل الإسلامي المؤهلين.

2- يقدم برامج دراسات العليا في التمويل الإسلامي الماجستير والدكتوراه لتوفير جامعيين لديهم الإمام الجيد بمجال التمويل الإسلامي وقدرات كبيرة في مجال الأبحاث والتنمية.

3- يقدم برامج الأبحاث ونشر الكتب والمجلات العلمية وأوراق العمل التي تساعد برامج الشهادة والدراسات العليا على تعزيز هذا البرنامج، وذلك بتزويده بالأبحاث والمطبوعات ذات علاقة به كمراجع أكاديمية، كما يقوم بإعداد قاعدة شاملة للمعلومات المالية المحلية والدولية.

سابعاً: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

تأسست في عام 2008 من قبل البنك المركزي الماليزي، كمؤسسة متخصصة في مجالي التمويل الإسلامي وبحوث الشريعة، وهي مُعترف بها عالمياً، وتمتلك خبرة لأكثر من عقد في تقديم بحوث رائدة في مجال التمويل الإسلامي، بما يخدم كبرى المؤسسات على مستوى العالم³. ومن أهدافها⁴:

1- الريادة في إجراء البحوث الشرعية التطبيقية في المالية الإسلامية، من خلال إعداد البحوث الشرعية التطبيقية في مجال المالية الإسلامية.

2- إثراء موارد المعرفة في المالية الإسلامية، من خلال تطوير مجموعة بحثية متكاملة تتكون من بحوث العلماء والخبراء في المالية الإسلامية.

3- توفير الوسائل لتنمية ممارسات الشريعة في المالية الإسلامية من خلال تنمية القدرات العلمية بالقيام بالبرامج الخاصة في الشريعة والمالية الإسلامية.

¹ - الموقع الرسمي للمركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي: <https://inceif.edu.my>، أطلع عليه يوم: 2024/07/08، على الساعة، 22:22.

² - ينظر: زاهر الدين محمد، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، ص 22.

³ - ينظر: الموقع الرسمي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية: <https://zakat.unhcr.org/blog/ar-fatwa/international-shariah-research-academy-isra-ar>، أطلع عليه يوم: 2024/07/09، على الساعة 10:00.

⁴ - ينظر: زاهر الدين محمد، المرجع السابق، ص 33-34.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

4- تشير مفاهيم التفاهم والاحترام المتبادل بين الآراء الفقهية المختلفة، ويتم ذلك بالعمل على تزويد الهيئات الدولية المعنية بتطوير المعايير الدولية في مجال المالية الإسلامية.

تاسعا: المركز الدولي للقيادة المالية¹

تم إطلاق هذه المركز رسميًا في 28 أكتوبر 2003 ، كشركة محدودة بضمان مع صندوق استثماري قدره 500 مليون رينجت ماليزي، تستخدم إيراداته المتأتية من الصندوق لتمويل عملياته، ويعد إنشاء هذا المركز الدولي إحدى مساهمات البنك المركزي الماليزي في توفير منصة تمكن القيادات العليا في المؤسسات والشركات المالية من متابعة التعلم المستمر، إلى جانب إتاحة فرص التواصل على وتبادل الخبرات من خلال تجارب تعليمية مشتركة، وبناء شبكة قوية من علاقات الخريجين. ومن أهدافه:

- 1- التعجيل بتنمية رأس المال الفكري والقدرات الإدارية لكبار السن.
- 2- إدارة المؤسسات والشركات المالية، وتعتمد نهجا وعروضا متعددة التخصصات بشأن الإدارة الإستراتيجية فضلا عن البرامج ذات الصلة على نطاق كامل صناعة الخدمات المالية، التي تغطي الأعمال المصرفية والتأمين والصناعة المالية الإسلامية.
- 3- إتباع نهج استباقي في تحديد احتياجات الصناعة، واعتمادها كمدخلات في تصميم البرامج.

تاسعا: هيئة الأوراق المالية الإسلامية

أنشئت هذه الهيئة بموجب قانون الأوراق المالية سنة 1993، بهدف تعزيز وتطوير أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة في ماليزيا، وحماية المستثمرين، كما تعمل على قيادة وتنمية سوق رأس المال الإسلامي، وهي هيئة قانونية تتمتع بتمويل ذاتي، وتمتلك صلاحيات التحقيق والإنفاذ، وتلتزم كذلك ببناء نظام سوق رأس مال فعال ومتنوع ومتكيف، يتماشى مع الرؤية المستقبلية التي حددتها في مخططها الرئيسي لسوق رأس المال².

عاشرا: مكتب التوسط المالي

¹ - The International Centre For Leadership In Finance, P 110, https://www.bnm.gov.my/documents/20124/830679/cp04_003_whitebox_iclif.pdf.09/07/2024, at: 22:00

² - Navigating Malaysia's Banking, Financing And Foreign Exchange. P: 74. <https://www.mida.gov> .

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تم تأسيس هذا المكتب كمركز للوساطة يغطي كلا قطاعي الصيرفة والتأمين، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، وقد حلّ هذا المكتب محل جميع مكاتب الوساطة القائمة في صناعة الصيرفة والتأمين¹.

يتمتع هذا المكتب بهيكل مستقل، ويعمل كجهة صلح تهدف إلى المساعدة في حل النزاعات والمشكلات التي تنشأ بين العملاء والمؤسسات المالية المقدمة لمختلف الخدمات المالية، والمنضوية تحت عضويته، والبالغ عددها 96 مؤسسة عاملة في القطاع المالي، وذلك دون اللجوء إلى المحاكم، وتعد قراراته ملزمة لأعضائه، كما يقدم خدماته للعملاء مجاناً، مع التزامه بحل النزاعات القائمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الشكوى، وفق شروط محددة يضعها المكتب، تتعلق بنوعية المشكلات المقبولة، وحجم الأموال المعنية، وطبيعة الخلاف².

حادي عشر: هيئة المعايير المحاسبية الماليزية³

تأسست هذه الهيئة بموجب قانون التقارير المالية لعام 1997، وتعد الجهة المسؤولة عن وضع المعايير لمؤسسة التقارير المالية المكلفة بتحديد وإصدار معايير المحاسبة لإعداد البيانات المالية التي يتعين إعدادها أو تقديمها بموجب أي قانون تشرف عليه هيئة الأوراق المالية الماليزية أو البنك المركزي الماليزي أو مسجل الشركات.

وتتمثل مهمتها في تطوير وتعزيز معايير محاسبية للإبلاغ المالي عالية الجودة، تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما يخدم المستخدمين والمعددين والمراجعين والجمهور في ماليزيا، كما تسعى إلى الإسهام في تطوير مجموعة موحدة من معايير الإبلاغ المالي للاستخدام الدولي، وتعزيز دعم البحوث في مجال التقارير المالية، لا سيما في الأسواق الناشئة والإسلامية، إضافة إلى مراقبة تطبيق معايير المحاسبة المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

¹ - زاهر الدين محمد ، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، ص 23.

² - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، ص 54.

³ - الموقع الرسمي لهيئة المعايير المحاسبية الماليزية: <https://www.masb.org.my/pages.php?id=10> أطلع عليه يوم

2024/07/09، على الساعة: 19:20.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الرابع: عوامل نجاح نظام المصرفية الإسلامية الماليزية

تحتل الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا مكانة رائدة على المستوى العالمي، ويعزى نجاحها إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي أسهمت في نموها وتطورها، وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل في سياق هذا المطلب.

الفرع الأول: العوامل السياسية المساعدة على نجاح التجربة الماليزية

تتمثل العوامل السياسية التي ساهمت في نجاح المصرفية الإسلامية الماليزية فيما يلي¹:

أولاً: المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بدول الجوار، بل ويتفوق في تباينه على الكثير من الدول النامية، إذ يتميز بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدم تعرض ماليزيا لانقلابات عسكرية أو استيلاء العسكريين على السلطة.

ثانياً: يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

ثالثاً: تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، والحملات التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في (تجمع الآسيان)^{*} في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، وهذا الأمر ساعد على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: ويعود نجاح النظام السياسي في ماليزيا إلى توفير آليات مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية داخل المجتمع الماليزي، إضافة إلى التعامل بواقعية مع الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وقد تمكن الماليزيون من تطوير نموذج سياسي أدار هذه الاختلافات بقدر كبير من المهارة،

¹ - عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامية لرأس المال - التجربة الماليزية أمودجا-، ص 231.

^{*} تجمع الآسيان: يطلق مصطلح الآسيان على رابطة دول جنوب شرق آسيا وهي منظمة دولية بين الحكومات تأسست عام 1967 تضم إندونيسيا والفيتنام ولاوس وبروناي وتايلاند وميانمار والفلبين وكمبوديا وسنغافورة وماليزيا. وقد تأسست بهدف تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي الإقليمي من خلال الحوار. من الموقع الإلكتروني: https://en.mofa.gov.tw/News_Content.aspx?n=1575&s=95694، أطلع عليه يوم: 2025/02/20، على الساعة:

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

واستثمر التنوع بوصفه عامل إغناء وإثراء، لا حالة تضاد وصراع. ورغم أن هذا النظام لم يكن مثالياً، فإنه نجح إلى حد كبير في تجنب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وفي تحقيق معدلات تنمية واقتصادية مرتفعة¹.

خامساً: تبني سياسات عامة تهدف إلى معالجة أحداث 1969 ومنع تكرارها، فقاموا بتعديل الدستور بشكل يمنع النقاش حتى داخل البرلمان حول القضايا الحساسة جداً، والمتمثلة في الوضع الخاص للمالايين والمجموعات العرقية الأخرى، بالإضافة إلى سعي هذه السياسات إلى ضمان الاستقرار السياسي للدولة، من خلال إبعاد المؤسسة العسكرية عن السلطة على عكس ما يحدث في العديد من الدول المجاورة².

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المساعدة على نجاح التجربة الماليزية

تتجلى العوامل الاقتصادية التي تسهم في نجاح عمل المصرفية الإسلامية الماليزية في النقاط التالية³:

أولاً: رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، كونها الركيزة الأساسية التي تدفع عجلة الاقتصاد نحو نمو مستدام ومستقر، لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

ثانياً: انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.

ثالثاً: اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، ما أدى إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % وزيادة الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1993، ويرى د. محمود عبد

¹ - فاروق طيفور، التجارب التنموية في الدول الصاعدة دراسة الحالتين الماليزية والاندونيسية، ص 294-295.

² - فاروق طيفور، أسرار النجاح في النموذج التنموي الماليزي الدروس المستفادة عربياً وإسلامياً، مداخل في المؤتمر السنوي الثاني لمنتدى كوالالمبور، "دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الاستقرار والأمن"، 27-28 نوفمبر 2015، كوالالمبور-ماليزيا، على الموقع: <https://kl-forum.org/ar/kl2552>: أطلع عليه يوم: 2024/08/03، على الساعة: 22:30.

³ - عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمنتدى العربي لغدارة الموارد البشرية في 2010/05/29، <https://hrdiscussion.com/hr13152.html> اطلع عليه يوم: 2024/05/01، على الساعة: 12:00.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات، وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية، وبين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة المتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

ويضيف عبد الفضيل عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

1- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

✓ ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

✓ أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.

✓ الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

2- تمتلك ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي، وذلك بفضل خطط خماسية متتابعة ومتكاملة وضعت منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إضافة إلى الاستعداد المبكر لتهيئة اقتصادها لدخول القرن الحادي والعشرين، وفق أدوات استراتيجية تضمن تنفيذ ما تم التخطيط له.

3- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه¹.

4- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم².

¹ - أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، 2019، ص 69. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://esalexu.journals.ekb.eg/article>، أطلع عليه يوم: 2025/02/14، على الساعة: 22:30.

² - نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، ص 176.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

5- تطوير الاقتصاد الماليزي من اقتصاد يعتمد على الزراعة وتصدير المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي، حيث تضمنت الصادرات الرئيسية: (المنتجات الكهربائية والإلكترونية، المواد الكيماوية، الأطعمة المصنّعة، المنسوجات والخشب المصنّع والمنتجات المطاطية إضافة إلى الفولاذ، والسيارات والصناعات الثقيلة¹).

¹ - فاروق طيفور، أسرار النجاح في النموذج التنموي الماليزي الدروس المستفادة عربيا وإسلاميا، المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المبحث الثاني: قراءة تحليلية لتطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا

يُعدّ التمويل الإسلامي من أفضل الحلول التي تتبناها دولة ماليزيا حاليًا لتغطية العجز المالي الاستثماري، وذلك عبر توظيف صيغ تمويلية إسلامية مبتكرة تتنوع بين المراجعة والإجارة والمشاركة والمضاربة. هدفها الاستجابة لمتطلبات المستثمرين الراغبين في تمويل مشاريعهم الاستثمارية بالطرق الشرعية، تجنبًا للأساليب التقليدية القائمة على الفوائد الربوية المحرمة.

ونظرًا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الصيغ، سيتم التركيز في هذا المبحث على دراسة تحليلية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي وتطوراتها، مقسمة إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع.

المطلب الثاني: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة.

المطلب الثالث: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على الإجارة.

المطلب الرابع: قراءة وتحليل لمختلف صيغ التمويل الإسلامية الأخرى.

المطلب الخامس: تحليل مقارنة ونمذجة تطورات التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة

2007-2022.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الأول: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع

يُقصد بصيغ التمويل الإسلامي المبنية على البيوع تلك الصيغ التي تركز في مضمونها على عقد البيع، سواء تعلّق الأمر بسلع عينية أو أصول يتم تداولها بين المصرف وطالب التمويل.

الفرع الأول: تحليل تطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا

وفقا للبنك المركزي الماليزي، فإن المراجعة المطبقة تُمثل بيع أصل يُفصح فيه للمشتري عن تكلفة الاستحواذ وهامش الربح. أما المراجعة للآمر بالشراء فهي اتفاق يتعهد بموجبه أمر الشراء (المشتري) بشراء أصل محدد من بائع بشروط المراجعة عند استحواذ الأخير على الأصل¹.

فيما يلي يُبين الجدول تطورات صيغة المراجعة في ماليزيا خلال الفترة 2007 إلى غاية 2022

الجدول رقم 3-4: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
806588.10	1739604.90	421811.00	320134.40	277457.10	241191.90	170172.30	80782.10	المراجعة
-54%	312%	32%	15%	15%	42%	111%		نمو التمويل بالمراجعة
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
12%	41%	16%	6%	16%	17%	15%	9%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2031230.30	3720422.00	3344512.50	2902449.10	2515033.60	2117697.70	152885.20	1295227.90	المراجعة
-45%	11%	15%	15%	19%	1285%	-88%	61%	نمو التمويل بالمراجعة
6793125.8	8273932.3	13525680	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
30%	45%	25%	41%	39%	27%	5%	29%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

¹ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي:

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

من خلال تحليل الأرقام المرتبطة بتطور حجم التمويل بصيغة المراجعة (2007-2022) يتبين أن صيغة المراجعة شهدت مراحل من النمو وحالات من التراجع والانكماش في صيغة التمويل هذه، فمن خلال الجدول يتبين أن الاعتماد على صيغة التمويل بالمراجعة شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2007 إلى 2022، بدأ هذا التطور بمرحلة نمو تدريجي بين عامي 2007 و2012، حيث ارتفع الحجم من 80.8 مليار رينجت إلى 421.8 مليار رينجت، مما يعكس ثقة متزايدة في هذه الصيغة، ويرجع ذلك إلى وضوحها في التسعير وتناسبها مع البنية التقليدية للمصارف.

يُشير (Gedikli, Ardoğan)¹ أن الحكومة الماليزية دعمت نمو التمويل الإسلامي من خلال التغييرات التشريعية والحوافز الضريبية مما يجعل البلاد نموذجاً للخدمات المصرفية الإسلامية، كما سهل هذا الدعم اعتماد المراجعة على نطاق واسع، وساهم أيضاً في تنصيب ماليزيا كقائد في السوق المالية الإسلامية.

وبحسب (Бурвина)² (Waheed)³ فإن صيغة التمويل بالمراجعة في ماليزيا ساهمت في نمو الخدمات المصرفية الإسلامية، إذ تمثل جزءاً كبيراً من المعاملات المالية الإسلامية، وتعتبر من الصيغ المفضلة بشكل خاص لجانب من الاعتبار أنها صيغة منخفضة المخاطر مقارنة بالصيغ المرتكزة على المشاركة في الربح والخسارة، والتي تعتبر أكثر عرضة لمشاكل المخاطر.

وتجدر الإشارة أنه في عام 2013 قد شهدت قفزة غير طبيعية، حيث ارتفع التمويل إلى 1.74 تريليون رينجت ماليزي، بزيادة 312% مقارنة بعام 2012، وقد يُسند هذا الارتفاع للتغيير في منهجية التصنيف أو تبني المراجعة على نطاق واسع، ومع ذلك، تلا ذلك تراجع حاد في عام 2014، حيث انخفض الحجم إلى 806.6 مليار رينجت ماليزي، مما يشير إلى أن القفزة السابقة كانت استثنائية وغير مستدامة، بعد ذلك، دخل التمويل مرحلة نمو غير مستقر بين عامي 2015 و 2022، حيث عاد للارتفاع إلى 1.3 تريليون رينجت ماليزي في 2015، ثم تراجع بشكل كبير في

¹- Gedikli, A., Erdoğan, S. *Malezya'da İslami Finans ve İslami Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme*. pp: 251-287. <https://doi.org/10.28949/BILIMNAME.604791>

²- Waheed, K. *A critical study of Murabahah as an Islamic mode of financing*, 2008. <https://shodhganga.inflibnet.ac.in/handle/10603/241907> .

³- Бурвина, И. М. *Murabaha is One of the Methods of the Islamic Financing Model.*, p:(174). <https://doi.org/10.34773/eu.6.28>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

2016، قبل أن يقفز مجددًا بشكل كبير في 2017، استمر النمو بوتيرة معتدلة حتى عام 2021، ثم انخفض التمويل في عام 2022 بنسبة -45% ليصل إلى 2.03 تريليون رينجت ماليزي.

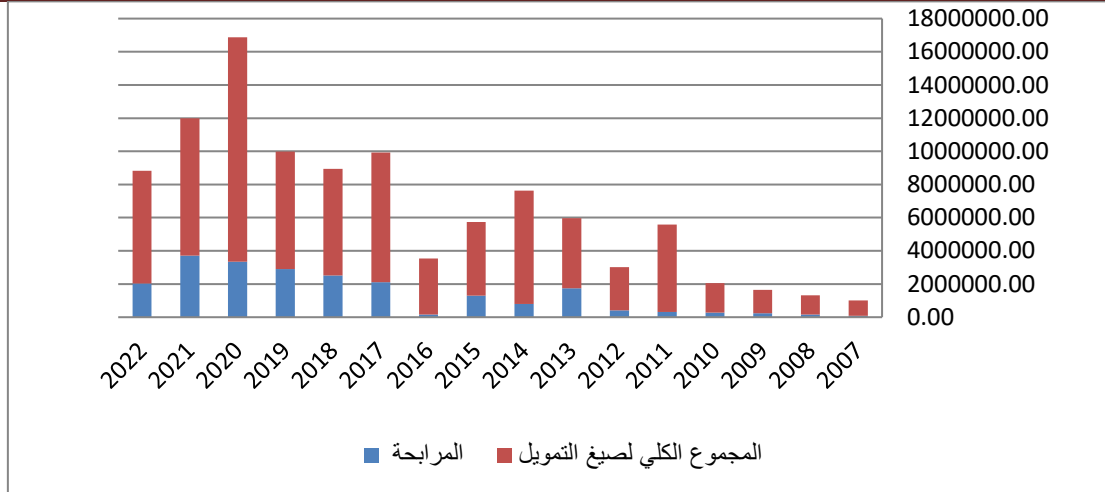
شهد التمويل بصيغة المراجعة مسارًا غير مستقر، حيث اتسم بتقلبات واضحة بين فترات من النمو القوي والانكماش الحاد، وهو ما يعكس تأثير مجموعة من العوامل المحتملة، من بينها التغيرات المؤسسية أو التنظيمية داخل البنوك، والتحول في سياسات التمويل الإسلامي أو تفضيلات السوق، بالإضافة إلى إعادة التصنيف الداخلي لصيغ التمويل ضمن النظام المصرفي، ويلاحظ على وجه الخصوص حدوث قفزة غير طبيعية في حجم التمويل بصيغة المراجعة خلال عام 2013، يمكن تفسيرها إلى عدة عوامل:

- 1- قد يكون هناك تغيير في منهجية التصنيف أو في طريقة تجميع البيانات الإحصائية، ما أدى إلى تسجيل زيادة ملحوظة في الأرقام.
 - 2- وقد تُعزى الزيادة بالنظر إلى الاعتماد المتنامي لصيغة المراجعة ضمن العقود التمويلية الجديدة، الأمر الذي انعكس في ارتفاع حجم التمويل، كما أن إعادة تصنيف بعض صيغ التمويل السابقة واحتسابها ضمن المراجعة قد يكون ساهم في هذا الارتفاع المسجل.
- إلى جانب ذلك، يُحتمل أن تكون الأحداث الاقتصادية العالمية في العام 2013، مثل ما يُعرف بـ "نوبة تقليص التحفيز" (Taper Tantrum)¹ قد خلقت حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية ما دفع بعض القطاعات إلى إعادة النظر في قراراتها التمويلية، كما لا يمكن إغفال دور السياسات المحلية أو التغيرات الاقتصادية الداخلية التي تؤثر في حجم التمويل بالمراجعة، والتأثيرات المرتبطة بالقطاع الصناعي والزراعي والسياسات التنظيمية التي تؤثر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي قطاعات تعتمد بشكل عميق على التمويل بالمراجعة.

الشكل رقم 3-2: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)

¹- See: Thomas Brock, Taper Tantrum of 2013: What It Is and What Caused It, The Investopedia Team Updated October 12, 2020. <https://www.investopedia.com/terms/t/taper-tantrum.asp>.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-4.

شهدت أهمية التمويل بصيغة المربحة ضمن إجمالي التمويل الإسلامي تحولات ملحوظة على مدار الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022، ما يعكس ديناميكية الصناعة المصرفية الإسلامية وتغير توجهاتها الإستراتيجية، ففي الفترة 2007-2010 قد عرفت بمرحلة التوسع والنضج حيث ارتفعت النسبة من 9% إلى 16%، وهو ما يشير إلى تنامي الاعتماد على صيغة المربحة كخيار تمويلي خلال البدايات التوسعية للصناعة.

ومع حلول عام 2011 شهدت النسبة تراجعاً حاداً إلى 6%، تبعته قفزة غير مسبقة في عام 2013 لتصل إلى 41%، وهو ما يعكس التأثير المباشر للتغيرات المفاجئة في حجم التمويل بصيغة المربحة خلال تلك الفترة، كما سبق تحليله، وقد مثل عام 2013 ذروة الاعتماد على المربحة كجزء من إجمالي أدوات التمويل الإسلامي.

وخلال الفترة بين 2015 و 2022 اتسمت النسبة بتقلبات واضحة، حيث تراوحت بين 5% في عام 2016 وبلغت ذروتها مرة أخرى عند 45% في عام 2021، مما يدل على استمرار التذبذب في استخدام هذه الصيغة، أما في عام 2022 انخفضت النسبة إلى 30%، وهو ما قد يعكس تحولاً في استراتيجيات المصارف الإسلامية نحو صيغ تمويل تشاركية مثل المضاربة والمشاركة، إضافة إلى محاولات لتنويع أدوات التمويل بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالمربحة، لا سيما تلك المتعلقة بثبات العائد والائتمان.

مما سبق، يجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الأهمية البارزة لصيغة المربحة في النظام المصرفي الإسلامي، إلا أن نسبتها في إجمالي التمويل الإسلامي تتسم بعدم الاستقرار، مما يشير إلى وجود حالة

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

من التفضيل المتقلب لصيغ التمويل الإسلامي، والاعتماد على صيغ تمويل إسلامية بديلة، ويُمكن أن تعزى كذلك إلى تغيرات مؤثرة في البيئة التنظيمية والاقتصادية التي تحكم قطاع التمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة البيع بضمن الآجل وتطوراتها في ماليزيا

يشير مصطلح "الشراء بآجل" إلى البيع المؤجل، وهو ممارسة شائعة في التمويل الإسلامي، لا سيما في سياق البيع بضمن آجل ((Bai' Bitsaman Ajil (BBA)). البيع بضمن الآجل هو معاملة بيع وشراء، حيث يكون البنك بائعاً والعميل مشترياً، مع زيادة السعر الأصلي للسلع أو الخدمات بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين، صُممت هذه المعاملة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، التي تُحرم الربا، وتُتيح الربح من خلال التجارة، يجوز فرض غرامات في معاملات البيع بضمن الآجل في ظل شروط معينة، كما هو موضح في فتوى المجلس الوطني للشريعة ومجلس علماء إندونيسيا - DSN- (MUI)، لحماية حقوق الممولين عندما يتأخر المستفيدون عن الوفاء بالتزاماتهم رغم قدرتهم على ذلك¹.

يوضح الجدول (3-5) تطورات التمويل بصيغة البيع بضمن الآجل في ماليزيا بين عامي 2007 و2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي:

الجدول 3-5: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة البيع بضمن الآجل وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
986088.90	964523.40	832684.30	714372.90	590890.70	459142.90	387421.50	367671.20	البيع بضمن الآجل
2%	16%	17%	21%	29%	19%	5%		نمو التمويل بالبيع بضمن الآجل
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
14.44%	22.77%	32.12%	13.57%	33.22%	32.64%	33.88%	39.31%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
367164.50	742670.00	745002.20	765749.60	780994.40	805283.60	854464.10	930591.50	البيع بضمن الآجل
-51%	0%	-3%	-2%	-3%	-6%	-8%	-6%	نمو التمويل بالبيع بضمن الآجل
4352141.8	8273932.3	13525679.7	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
8.44%	8.98%	5.51%	10.80%	12.14%	10.31%	25.29%	20.98%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

¹- Achruh, A. Denda dalam Pembiayaan Bai' Bitsaman Ajil Menurut Perspektif Fiqh Muamalah. *Jurnal Informatika Ekonomi Bisnis*, 2023, p: 491.
<https://doi.org/10.37034/infeb.v5i2.249>.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

شهدت صيغة البيع بضمن الآجل تطوراً لافتاً خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022، ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة النمو المطرد والتوسع القوي (2007-2014)، مرحلة الذروة والانكماش التدريج (2015-2019) ومرحلة التراجع الحاد (2020-2022)

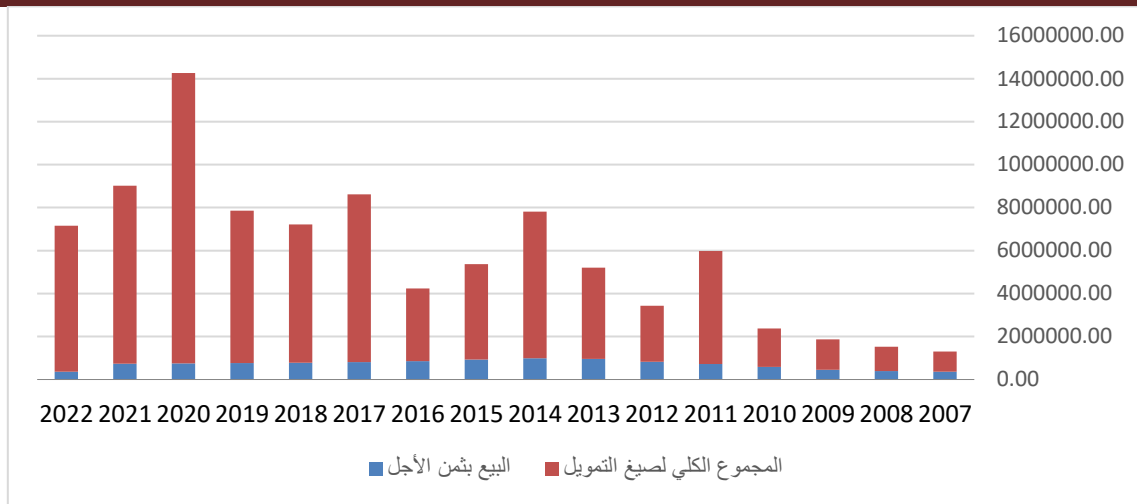
ففي المرحلة الأولى، عرفت الصيغة نمواً سنوياً متسارعاً بلغ ذروته في 2010 بنسبة 29%، وارتفع حجم التمويل خلالها من 367.6 مليار رينجت في 2007 إلى ما يقارب 986.1 مليار رينجت في 2014، بمعدل نمو إجمالي تجاوز 168%، هذا التوسع القوي يعكس تبني السوق المالي الإسلامي لهذه الصيغة، مدعوماً بسياسات حكومية محفزة بعد الأزمة المالية العالمية، وتزايد الطلب على التمويل المؤجل لدى الأفراد والمؤسسات.

أما المرحلة الثانية، فتميّزت بدخول الصيغة في منحنى انكماش تدريجي، حيث بدأت القيم المطلقة بالتراجع من 930.6 مليار رينجت ماليزي في 2015 إلى 765.7 مليار رينجت ماليزي في 2019، بنسبة تراجع إجمالية تقارب -18%، يرجع ذلك إلى تحوّل السوق نحو أدوات تمويل مستدامة وأقل اعتماداً على الدين، وتطبيق ضوابط تنظيمية أكثر صرامة من قبل السلطات النقدية، إضافة إلى صعود صيغ المشاركة كمنافس قوي في تمويل الشركات.

وفي المرحلة الثالثة فقدت الصيغة زخمها بشكل ملحوظ، إذ بلغ التراجع في 2022 وحدها -51%، لينخفض حجم التمويل إلى 367.1 مليار رينجت ماليزي، وهو أدنى مستوى منذ 2007، هذا التراجع الحاد يعكس آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، وما صاحبها من ضعف في الطلب الاستهلاكي، وتشدد ائتماني من قبل البنوك، إلى جانب التوجه نحو أدوات أكثر مرونة في السداد، وبهذا، فإن الصيغة التي كانت في السابق محركاً رئيسياً للتمويل الإسلامي فقدت مكانتها تدريجياً، مما يفرض على المؤسسات المالية الإسلامية إعادة تقييم دورها ضمن منظومة التمويل المعاصر، والعمل على تكييفها مع متطلبات التمويل المسؤول والابتكار التكنولوجي.

الشكل 3-3: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة البيع بضمن الآجل وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة: مليون رينجت ماليزي)

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-5

أما فيما يتعلق بأهمية صيغة البيع بئمن الآجل في تكوين إجمالي التمويل الإسلامي في ماليزيا، فيمكن تقسيم مسار تطور هذه الصيغة إلى ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الصعود (2007-2010)، تلتها مرحلة الانخفاض الحاد والتذبذب (2011-2016)، ثم مرحلة التراجع المتسارع وإعادة التمويع (2017-2022). ففي المرحلة الأولى، شكّلت صيغة البيع بئمن الآجل الركيزة الأهم في التمويل الإسلامي، حيث تجاوزت نسبة مساهمتها ثلث إجمالي التمويل الإسلامي خلال تلك السنوات، بدءًا من 39.31% في 2007 إلى 33.22% في 2010، مما عكس شعبيتها الكبيرة في تمويلات الأفراد والشركات، خاصة في مجالات مثل العقارات والمركبات، ورغم النمو الكمي، فإن تراجع الطفيف في نسبتها يرجع إلى الارتفاع السريع في إجمالي التمويل وتوسع استخدام صيغ بديلة.

أما المرحلة الثانية، فقد شهدت تقلبات حادة، بدأت بانخفاض لافت في 2011 إلى 13.57%، نتيجة النمو الكلي الكبير في التمويل الإسلامي، إلا أن الصيغة استعادت بعض حضورها لاحقًا لتبلغ 32.12% في 2012، قبل أن تعود للتذبذب مجددًا، وتنتهي المرحلة بنسبة 25.29% في 2016، تعكس هذه التغيرات اتجاهات البنوك نحو تنويع صيغها التمويلية استجابة للمتطلبات الشرعية والتنظيمية، فضلًا عن تأثير السياسات الرقابية التي دفعت نحو تقليل الاعتماد المفرط على التمويل المؤجل.

وفي المرحلة الثالثة، اتسمت النسبة باتجاه انكماش مستمر رغم بعض التذبذبات الطفيفة، حيث تراجعت من 10.31% في 2017 إلى 8.44% في 2022، ويُعزى ذلك إلى تحوّل السوق

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

نحو صيغ تشاركية أكثر مرونة وتوازنًا في توزيع المخاطر، مثل المشاركة والمضاربة، إلى جانب تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي دفعت المصارف والعملاء للابتعاد عن الصيغ القائمة على الدين المباشر، وعليه، فإن الصيغة فقدت موقعها الريادي الذي حافظت عليه حتى عام 2010، وبات من الضروري إعادة التفكير في سبل تفعيلها، خصوصًا عبر ابتكار منتجات جديدة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية، وتلبي احتياجات التمويل في قطاعات التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت المؤشرات الإحصائية لتحليل نسبة مساهمة صيغة البيع بضمن الآجل من إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة 2007-2022 نمطًا واضحًا من التراجع والتذبذب، فقد بلغ المتوسط العام للنسبة نحو 20.28%، ما يعكس في المجمل وزنًا مهمًا نسبيًا لهذه الصيغة على مدى السنوات، ومع ذلك، فإن التباين المرتفع (116.25) والانحراف المعياري (10.78%) يدلان على تذبذب كبير في النسب المسجلة من سنة إلى أخرى، بما يشير إلى غياب الاستقرار وثبات الأداء. أما على مستوى الاتجاه العام، فقد أظهر تحليل الميل الزمني انحدارًا بمعدل -2.05 نقطة مئوية سنويًا، وهو ما يعكس انخفاضًا منتظمًا في النسبة مع مرور الوقت، من هذه المؤشرات، يمكن استخلاص أن التراجع في مساهمة صيغة البيع بضمن الآجل يمثل توجهًا هيكليًا طويل الأجل، وليس مجرد تقلب عابر، فرغم أن النسبة كانت تدور حول متوسط مرتفع نسبيًا في المرحلة الأولى وبدايات المرحلة الثانية، إلا أن التوجه العام يظهر انحدارًا مستمرًا، ما يعني فقدان تدريجي للهيمنة لصالح صيغ تمويلية أخرى. ويُعد هذا النمط الإحصائي مؤشرًا على تحول استراتيجي في بنية التمويل الإسلامي، نحو نماذج تشاركية أكثر توازنًا في توزيع المخاطر، وتوافقًا أكبر مع المتطلبات الرقابية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

وبحسب الدراسات التجريبية التي سلطت الضوء على البيع بضمن الآجل، فإن تطور وتغير الاعتماد على صيغة التمويل البيع بالأجل في ماليزيا، وبحسب (Dahlan)¹ و (Nakagawa)² يُعزى إلى عدة عوامل، منها التأثيرات التاريخية والاقتصادية والتنظيمية، بدأ تطبيق "البيع بالأجل" مع تأسيس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhad) عام 1983، وأصبح نموذجًا

¹ - Dahlan, N. H., Noor, F., Shuib, M. S. Is Malaysian Islamic Home Financing Bay' Bithaman Al-Ajil ('BBA') Compatible with Islamic Law? A Critical Examination On The Issue of 'Beneficial Ownership. p: 27. https://doi.org/10.5901/MJSS.2017.V8_N_2 P27

² - Nakagawa, R. The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia. p: 111. <https://doi.org/10.19030/JABR.V25I1.1053>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

سائداً للتمويل الإسلامي نظراً لامتناله لمبادئ الشريعة الإسلامية، مقدماً بديلاً عن القروض التقليدية القائمة على الفائدة.

وقد ساهمت المبادرة القوية للحكومة الماليزية، كما هو موضح في الخطة الرئيسية للقطاع المالي، في تعزيز النظام المالي الإسلامي، بما في ذلك "البيع بالأجل"، كجزء من استراتيجية أوسع لتطوير قطاع مالي إسلامي شامل¹. ومع ذلك، واجه الاعتماد على "البيع بالأجل" انتقادات وتحديات، لا سيما فيما يتعلق بمدى توافقه مع الشريعة الإسلامية، وقد سُلِّط الضوء على قضايا مثل الملكية الانتفاعية والغرر (عدم اليقين)، لا سيما في سياق مشاريع الإسكان المهجورة، حيث وُجد أن شروط اتفاقية التمويل الإسلامي غير كافية، مما أدى إلى دعوات للإصلاح لضمان الامتثال الكامل للشريعة الإسلامية².

وبحسب (Rajak, Halim)³ و (Shamsudin)⁴ فقد انتقدت هذه الصيغة التمويلية ارتباطها بطبيعة سعر الفائدة الثابت لاتفاقية التمويل الإسلامي لتشابهها مع أنظمة المعاشات التقليدية، مما أثار مخاوف بشأن صحتها كمنتج مالي إسلامي، وينحى (Osmani, Abdullah) إلى أنه وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال اتفاقية التمويل الإسلامي مستخدمة على نطاق واسع بسبب وجودها الراسخ وعدم اعتماد نماذج بديلة لتقاسم الأرباح على نطاق واسع مثل المشاركة المتناقصة، والتي تقل شعبيتها على الرغم من كونها أكثر توافقاً مع مبادئ تقاسم الأرباح الأساسية للتمويل الإسلامي⁵. كما تجدر الإشارة إلى أن النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا يُؤثر أيضاً على الاعتماد على التمويل الإسلامي، إذ غالباً ما يتنقل العملاء غير المسلمين بين البنوك الإسلامية والتقليدية بناءً على

¹ Nakagawa, R. 2011. Op.Cit

² See: Dahlan, N. H., Shuib, M. S., Noor, F. Issues in Bay' Bithaman Al-Ajil Islamic Home Finance ('BBA') in Abandoned Housing Projects In Malaysia: An Examination of 'Gharar' 57,pp: 122-132.

<https://www.iiste.org/Journals/index.php/JLPG/article/download/35179/36183> .

Dahlan, N. H., Noor, F., Solehudin Shuib, M. Is Malaysian Islamic Home Financing Bay' Bithaman Al-Ajil ('BBA') Compatible with Islamic Law? A Critical Examination on The Issue of 'Beneficial Ownership, p: 27. <https://doi.org/10.5901/MJSS.2017.V8N2P27> .

³ Rajak, A. A. A., Halim, N. *The modification of existing Bai Bithaman Ajil (BBA) instrument by using the concept of qardhulhassan and flexible sharing ratio*, 2017. 1870, 040044. <https://doi.org/10.1063/1.4995876> .

⁴ Shamsudin, M. Y., Salamon, H. Abu-Hussin, M. F. *Form And Substance In Islamic Finance: Analysis of Deferred Payment Sales*.<https://doi.org/10.11113/UMRAN2014.1N1.13>

⁵ Osmani, N. M., Abdullah, Md. F. *Musharakah Mutanaqisah home financing: a review of literatures and practices of Islamic banks in Malaysia* 2010. <http://irep.iiium.edu.my/2443/>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الحوافز الاقتصادية، مما يؤثر على أداء البنوك الإسلامية وجاذبيتها خلال فترات تقلب أسعار الفائدة¹. علاوة على ذلك، يشير التباين في وجهات النظر بين مستشاري الشريعة والممارسات المصرفية إلى جدل مستمر حول مدى ملائمة التمويل الإسلامي، مما يشير إلى ضرورة التقييم المستمر للمنتجات المالية الإسلامية وتكييفها للحفاظ على ملائمتها وامتثالها².

الفرع الثالث: تحليل تطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا

وفقاً للبنك المركزي الماليزي، يشير مصطلح الاستصناع إلى عقد يبيع فيه البائع للمشتري أصلاً لم يتم بناؤه أولم ينشأ بعد وفقاً للمواصفات المتفق عليها ويتم تسليمه في تاريخ مستقبلي محدد متفق عليه بسعر محدد مسبقاً³.

يوضح الجدول (3-6) تطورات التمويل بصيغة الاستصناع في ماليزيا بين عامي 2007 و2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي: الجدول رقم: 3-6: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
20339.30	17728.00	20376.60	17993.10	18663.00	17637.80	16339.80	7536.00	الاستصناع
15%	-13%	13%	-4%	6%	8%	117%		نمو التمويل بالاستصناع
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
0.30%	0.42%	0.79%	0.34%	1.05%	1.25%	1.43%	0.81%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
5969.00	12729.90	15115.90	20014.00	28800.10	23255.80	22238.60	24402.50	الاستصناع
-53%	-16%	-24%	-31%	24%	5%	-9%	20%	نمو التمويل بالاستصناع
6793125.8	8273932.3	13525680	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
0.09%	0.15%	0.11%	0.28%	0.45%	0.30%	0.66%	0.55%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

¹- Rosly, S. A. Al-Bay' Bithaman Ajil financing: Impacts on Islamic banking performance., pp: 461-480. <https://doi.org/10.1002/TIE.4270410410>

²- Ismail, S., Abidin, Z., Badak, K. G., Endut, W. A. Baibithamanajil home financing in malaysia: an evaluation. <https://ijern.com/journal/2015/January-2015/53.pdf>

³ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تُعد صيغة الاستصناع من أدوات التمويل الإسلامي المتخصصة، وتُستخدم بشكل رئيسي في تمويل المشاريع الصناعية والإنشائية، وكذلك العقود المستقبلية للبضائع المصنعة أو المبنية، وعلى الرغم من كونها أداة واحدة لدعم التنمية المستدامة والبنية التحتية، فإن تطورها في ماليزيا اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويظهر تحليل بيانات التمويل بصيغة الاستصناع خلال الفترة من 2007 إلى 2022 ثلاثة مراحل رئيسية:

تُشير البيانات إلى أن حجم التمويل بصيغة الاستصناع قد ارتفع من 7.5 مليار رينجت ماليزي إلى نحو 17.9 مليار رينجت ماليزي، ورغم تسجيل نمو قوي في 2008 بنسبة 117%، إلا أن معدلات النمو بدأت بالتراجع تدريجيًا لتصل إلى -4% بحلول 2011، مما يعكس اعتمادًا حذرًا على هذه الصيغة نتيجة لطبيعتها التعاقدية الخاصة وتعقيدات تنفيذها مقارنة بالصيغ الأكثر مباشرة مثل المراجعة، ومن ثم فقد شهد حجم التمويل اتساعًا متذبذبًا وتحسنًا نسبيًا، إذ بلغ التمويل ذروته عند 24.4 مليار رينجت ماليزي في 2015 قبل أن يتراجع قليلًا في 2016، وعلى الرغم من تسجيل بعض النمو الإيجابي، فإن متوسط نسبة الاستصناع من إجمالي التمويل الكلي خلال هذه المرحلة بلغ 0.53% خلال الفترة 2012-2016، مقارنة بـ 0.98% في المدة الممتدة بين 2007-2011، ما يشير إلى نمو أبطأ نسبيًا للاستصناع مقابل باقي أدوات التمويل.

وبعد العام 2016 فقد تم تسجيل انكماشًا حادًا وانخفاضًا عميقًا في الاعتماد على صيغة الاستصناع، حيث تراجع التمويل من 23.2 مليار رينجت ماليزي إلى 5.9 مليار رينجت ماليزي، وسُجلت خلال هذه الفترة معدلات انكماش سنوية متتالية، أبرزها في 2022 بنسبة -53%، كما هبطت نسبة الاستصناع إلى إجمالي التمويل إلى أدنى مستوياتها، حيث وصلت إلى 0.09% في 2022 بعد أن كانت في ذروتها عند 1.43% في عام 2008.

وعليه، يُمكن تقسيم السلسلة الزمنية للبيانات المتعلقة بصيغة الاستصناع في ماليزيا خلال الفترة من 2007 حتى 2022 مسارًا متقلبًا إلى أربع مراحل رئيسية تعكس تحولات اقتصادية ومؤسسية محلية وعالمية. ففي المرحلة الأولى (2007-2008) شهدت الصيغة نموًا تصاعديًا قويًا، حيث ارتفع حجم التمويل من نحو 7.5 مليار رينجت ماليزي إلى أكثر من 16.3 مليار رينجت ماليزي بمعدل نمو بلغ 117%، ويُعزى هذا الارتفاع اللافت إلى انخراط البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع إنشائية وصناعية ضخمة في ظل بيئة داعمة تقودها الحكومة عبر خطة التنمية الماليزية التاسعة، والتي ركزت

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

على تطوير البنية التحتية والإنتاج المحلي، إلا أن هذا الزخم تباطأ لاحقاً في المرحلة الثانية (2009-2012) التي اتسمت بالاستقرار والنضوج النسبي، مع تسجيل معدلات نمو أكثر تحفظاً تراوحت بين -4% و +13%. وقد ارتبط هذا الاستقرار بتداعيات الأزمة المالية العالمية ومحاولات الحكومة تحفيز الاقتصاد من خلال حزم إنفاق عام، لا سيما ضمن خطة التحول الاقتصادي، مما أعاد الثقة تدريجياً إلى أدوات التمويل التعاقدية مثل الاستصناع.

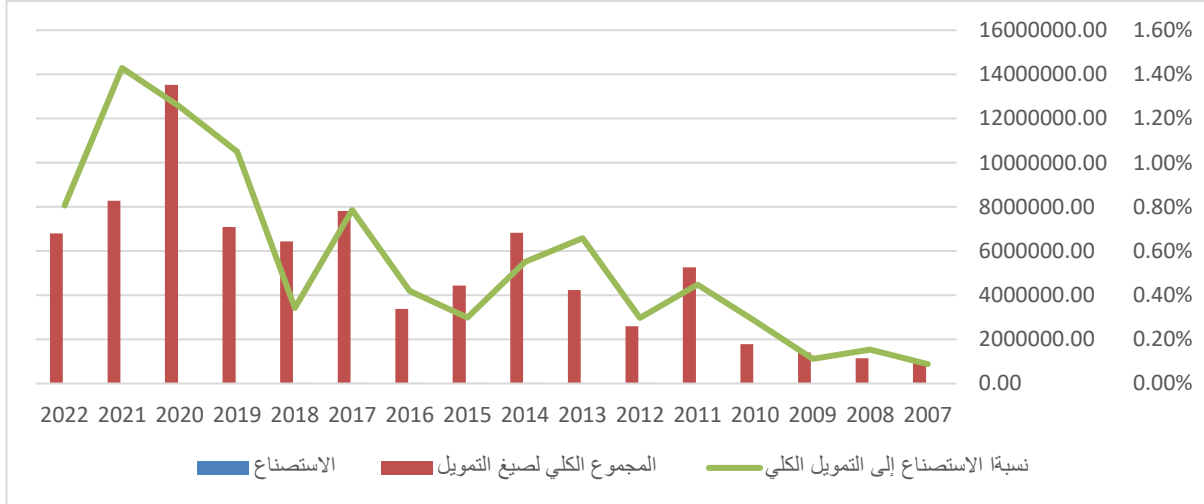
في المرحلة الثالثة (2013-2015) عاد التمويل إلى مسار التوسع التراكمي، وبلغ ذروته عند 24.4 مليار رينجت ماليزي في 2015 على الرغم من بعض التراجعات الطفيفة في 2013، ويمكن تفسير هذا التوسع بانخراط مالي أوسع لمشاريع البنية التحتية الكبرى ضمن خطة التنمية الماليزية العاشرة، تزامناً مع بروز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص واعتماد الاستصناع من قبل جهات تمويل غير تقليدية، مثل صناديق التقاعد والمؤسسات الإنشائية، غير أن هذا المسار التصاعدي انقلب بشكل ملحوظ خلال المرحلة الرابعة (2016-2022)، التي تميزت بانكماش تدريجي بلغ ذروته في تراجع حاد بنسبة -53% في عام 2022، حينما انخفض حجم التمويل إلى 5.9 مليار رينجت ماليزي، هذا الانكماش عكس تأثيرات متعددة، أبرزها السياسات التقشفية ما بعد الانتخابات العامة لعام 2018، وإلغاء عدد من المشاريع الكبرى مثل مشروع القطار فائق السرعة، فضلاً عن تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي جمدت أنشطة البناء والمشاريع المؤجلة، إضافة إلى ذلك، يشير التراجع الحاد في هذه المرحلة إلى تحول استراتيجي في تفضيلات البنوك الإسلامية نحو أدوات أقل تعقيداً وأعلى سيولة مثل المراجحة والإجارة.

وتُظهر هذه الديناميكية تحولاً هيكلياً في مكانة الاستصناع داخل النظام المالي الإسلامي في ماليزيا. ففي حين سجل التمويل بصيغة الاستصناع نمواً تراكمياً بلغ نحو 224% خلال الفترة من 2007 حتى 2015، عاد ليسجل انكماشاً تراكمياً بنسبة -73% في الفترة الممتدة من 2016 حتى 2022. ويعكس هذا التحول عوامل اقتصادية وسياسية متعددة، من بينها تغيير أولويات التمويل الحكومي، وتراجع الإنفاق على البنية التحتية، وغياب سوق ثانوي نشط أو معايير معيارية لتطبيق صيغ مبتكرة مثل الاستصناع الموازي، كما أن الطبيعة التعاقدية المعقدة لعقد الاستصناع، وارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة به، إلى جانب محدودية إمكانيات البنوك في إدارة مخاطر التنفيذ، كلها ساهمت في تقليص جاذبيته مقارنة بالصيغ التمويلية الأخرى. بالتالي، يُنظر إلى تجربة الاستصناع

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

في ماليزيا باعتبارها مثالاً حيّاً على التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي المتخصص في بيئة مصرفية تبحث عن التوازن بين الامتثال الشرعي والكفاءة التشغيلية.

الشكل 3-4: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة: مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 6-3

تعكس نسبة مساهمة الاستصناع في إجمالي التمويل الإسلامي في ماليزيا بين عامي 2007 و2022 مساراً متقلباً يعكس التحولات العميقة في توجهات المصارف الإسلامية واحتياجات السوق المحلي، ففي المرحلة الأولى والممتدة من 2007 إلى 2009 برز الاستصناع كأداة تمويل واعدة حيث ارتفعت مساهمته من 0.81% إلى 1.25%، بمتوسط نسبته 1.16%. هذا الارتفاع النسبي يُعزى إلى تنامي الاعتماد على الاستصناع في تمويل مشاريع عقارية وصناعية، مدفوعاً بدعم حكومي واسع لتطوير البنية التحتية ضمن خطط تنمية طموحة، إلا أن هذه المساهمة سرعان ما شهدت تراجعاً حاداً خلال المرحلة الثانية (2010-2011)، حيث انخفضت النسبة من 1.05% إلى 0.34%، نتيجة نمو إجمالي التمويل الإسلامي بوتيرة أسرع من نمو التمويل بالاستصناع، ما أدى إلى تراجع وزنه النسبي رغم استقرار قيمته المطلقة.

وفي الفترة (2012-2016)، اتسم أداء الاستصناع بتذبذب نسبي، إذ تراوحت نسبة مساهمته في إجمالي صيغ التمويل الإسلامي بين 0.30% و0.79%. وعلى الرغم من بعض المحاولات لتوظيفه في مشاريع طويلة الأجل، فإن المصارف الإسلامية واصلت تفضيل صيغ أكثر مرونة وسرعة، مثل المراجعة والإجارة، مما انعكس في هذا التذبذب المستمر. أما الفترة (2017-2022)، فقد مثّلت تراجعاً هيكلياً مستمراً في دور الاستصناع، حيث انخفضت نسبته من 0.30% إلى 0.09%، ما يعني تراجعاً بنسبة 70% خلال هذه الفترة، وهي أدنى نقطة تسجلها الصيغة منذ

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

بداياتها، ويُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل محتملة، من أبرزها تعقيدات التوثيق والتنفيذ، وبطء دورة العائد المالي، وضعف الجهود التسويقية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى غياب أدوات داعمة مثل الأسواق الثانوية أو نماذج التمويل المبتكرة (كالاستصناع الموازي).

وتشير القراءة الكمية العامة إلى أن متوسط نسبة مساهمة الاستصناع خلال الفترة الكاملة بلغ نحو 0.52%، مع انحراف معياري يقدر بحوالي 0.35 نقطة مئوية، مما يعكس تبايناً واضحاً في الاعتماد على هذه الصيغة بمرور الزمن. ومن الواضح أن الاتجاه العام بعد عام 2015 كان تنازلياً، مع تسجيل ذروة نسبية في عام 2008 (1.43%)، وأدنى مستوى في عام 2022 (0.09%). وتؤكد هذه البيانات أن التمويل بالاستصناع رغم فترات الانتعاش المحدودة، لم يتمكن من الحفاظ على مكانته ضمن محفظة التمويل الإسلامي في ماليزيا، وربما يشير ذلك إلى ضعف التكامل بين المصارف الإسلامية والقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والإنشاءات. ورغم هذا التراجع، فإن الأفق الاستراتيجي لا يزال مفتوحاً لإعادة هيكلة الاستصناع ودمجه في نماذج تمويل جديدة، خاصة تلك المرتبطة بالمشاريع الكبرى أو المبادرات البيئية، كتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في إطار ما يُعرف بـ: "التمويل الأخضر الإسلامي".

وتشير الدراسات التجريبية حول التمويل بالاستصناع إلى جملة من الإشكالات التي تحول دون التوسع الكبير في هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي. حيث يتأثر الاعتماد على صيغة التمويل الإسلامي "الاستصناع" في ماليزيا بعدة عوامل محددة. فبحسب (Ibrahim. Kamarudi) فإن الاستصناع يُعتبر عقداً للتصنيع أو البناء حيث يتم الدفع تدريجياً، وتُعدّ هذه الصيغة من التمويل بديلاً عملياً لطرق التمويل الإسلامي الأخرى مثل البيع بثمن عاجل والمشاركة المتقطعة، وخاصة في قطاع الإسكان¹. وعلى الرغم من إمكاناته فإن التمويل بالاستصناع غير مستغل بشكل كامل بسبب المخاطر العالية المتصورة، مثل مخاطر التخلف عن السداد، والمسائل القانونية، والتحديات في المعالجة المحاسبية، مما يخلق فجوة بين الجاذبية النظرية والتطبيق العملي². ويُشير كل من (Billah)³ و

¹- Ibrahim, M. H., Kamarudin, R. *The islamic home financing in Malaysia istisna' base on debt: qualitative approach*, 2014.

²- Hasmawati, A., Mohamad, A. Potential application of Istisna' financing in Malaysia. *Qualitative Research in Financial Markets*, pp: 211–226. <https://doi.org/10.1108/QRFM-07-2018-0083>.

³- Billah, M. M. *Islamic Manufacture Financing Contract (Aqd al-Istisna')*, (pp: 279–289). Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-17624-2_21.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

(Mujiatun)¹ إلى أن السمات الفريدة للعقد، مثل القدرة على تحديد وطلب سلع غير موجودة بعد، تجعله مناسباً لمشاريع التصنيع والبناء، ولكن تنفيذه يعوقه مجموعة من التحديات التشغيلية، علاوة على ذلك فإن الاعتماد المفرط على عقود التورق في قطاع التمويل الإسلامي المالي يثير مخاوف بشأن صحتها وامتنالها لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يشير إلى الحاجة إلى التنوع نحو عقود مثل الاستصناع لتعزيز المشاركة الاقتصادية الحقيقية².

كما تلعب الاعتبارات الاقتصادية والقانونية دوراً حاسماً في اعتماد التمويل بالاستصناع لتمويل المشاريع، حيث تؤثر هذه العوامل على تطويره وتنفيذه في مشاريع البناء والبنية التحتية³.

بالإضافة إلى ما سبق، تؤثر مواقف العملاء والتأثير الاجتماعي والالتزامات الدينية بشكل كبير على نية استخدام منتجات التمويل الإسلامي، بما في ذلك التمويل بالاستصناع، مما يشير إلى أن تصور المستهلك وطلب السوق من العوامل الحاسمة⁴، تؤثر سمعة المؤسسات المالية الإسلامية وجودة الخدمة التي تقدمها بشكل أكبر على اختيار خيارات تمويل المساكن الإسلامية، مما يشير إلى أن تحسين هذه الجوانب يمكن أن يزيد من اعتماد التمويل بالاستصناع⁵.

وبشكل عام، ورغم أن عقد التمويل بالاستصناع يتمتع بإمكانات كبيرة في سوق التمويل الإسلامي في ماليزيا، فإن توسيع نطاق تطبيقه يتوقف على معالجة التحديات التشغيلية، ومواءمة المنتج مع توقعات المستهلكين والأطر التنظيمية.

¹- Mujiatun, S. *Jual Beli dalam Perspektif Islam : Salam dan Istisna*. 2014,13(2).

<https://doi.org/10.30596/JRAB.V13I2.149>.

²- Badeeu, F. N., Muneeza, A. Striving for authenticity: enhancing shariah-compliance in home financing products within malaysia's islamic finance industry p:48–62.

<https://doi.org/10.53840/ijiefer112>

³- Nasucha, M. N., Ahmed, R., Barre, G. Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective. pp: 259–270. <https://doi.org/10.18646/2056.64.19-019>

⁴- Amin, H., Abdul Rahman, A. R., Sondoh, S. L., Chooi Hwa, A. M. Determinants of customers' intention to use Islamic personal financing: The case of Malaysian Islamic banks. p: 22–42. <https://doi.org/10.1108/17590811111129490>

⁵- Ismail, S., Azmi, F. Thurasamy, R. Selection criteria for islamic home financing in malaysia, p:97. <https://www.questia.com/library/journal/1P3-3272345761/selection-criteria-for-islamic-home-financing-in-malaysia>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الثاني: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في نوعين رئيسيين هما: المشاركة والمضاربة.

الفرع الأول: تحليل تطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا

وفقا للبنك المركزي الماليزي فإن التمويل بالمشاركة هو تمويلٌ باستخدام عقد مشاركة مُصمَّم ليعكس ملف مخاطر التمويل القائم على الديون، والذي يتوافق مع مفهوم شركة المال (الشراكة في الملكية المشتركة) في الشريعة الإسلامية¹. وتجسد صيغة المشاركة، وهو وضع تمويل قائم على مبدأ المشاركة في تقاسم الأرباح والخسارة. على الرغم من جاذبيتها النظرية، إلا أن تطبيقه العملي في الخدمات المصرفية الإسلامية محدود مقارنة بالأدوات القائمة على الديون.

فيما يلي يُبين الجدول تطورات صيغة المشاركة في ماليزيا خلال الفترة 2007 إلى غاية 2022

الجدول رقم: 3-7: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة: مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
235,424.5	154,480.7	121,089.5	3,059.5	3,562.4	4,602.2	2,599.4	1,967.8	المشاركة
52%	28%	3858%	-14%	-23%	77%	32%		نمو التمويل بالمشاركة
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
3.45%	3.65%	4.67%	0.06%	0.20%	0.33%	0.23%	0.21%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
412,197.1	769,350.7	711,205.8	667,355.5	613,536.8	536,613.6	420,053.4	309,095.3	المشاركة
-46%	8%	7%	9%	14%	28%	36%	31%	نمو التمويل بالمشاركة
6793125.8	8273932.3	13525680	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
6.07%	9.30%	5.26%	9.41%	9.53%	6.87%	12.43%	6.97%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

لقد شهد حجم التمويل بصيغة المشاركة في الفترة من 2007 إلى 2022 تطورا لافتا، يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين، تعكسان تحولات جوهرية في استراتيجيات التمويل الإسلامي وتوجهات السوق.

¹ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تميزت المرحلة الأولى الممتدة بين (2007-2011) بنمو محدود وتقلبات حادة ومعدلات نمو غير مستقرة، حيث بدأ التمويل بصيغة المشاركة عند مستوى 1.97 مليار رينجت ماليزي في عام 2007 وارتفع بشكل تدريجي ليصل إلى 3.05 مليار رينجت في عام 2011، وقد شهدت هذه الفترة نمواً إيجابياً في عامي 2008 (بنسبة 32%) و كذلك في 2009 (بنسبة 77%)، إلا أن هذا النمو سرعان ما تراجع في عامي 2010 و 2011 بنسبة -23% و -14% على التوالي، ما يعكس هشاشة الاعتماد على هذه الصيغة خلال المراحل المختلفة من تطور التمويل الإسلامي في السوق الماليزي.

أما مرحلة التغير الثانية الممتدة بين (2012-2021)، فقد شهدت قفزات نوعية وتوسع يُشير إلى حالة من التحول، حيث شهد عام 2012 قفزة نوعية في حجم التمويل بصيغة المشاركة، إذ ارتفع إلى 121 مليار رينجت ماليزي، مسجلاً زيادة استثنائية بنسبة 3858% مقارنة بالعام السابق. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات اللاحقة وصولاً إلى ذروة غير مسبوقة في عام 2021، حيث بلغ حجم التمويل 769.3 مليار رينجت ماليزي، ما يعكس تحولاً استراتيجياً واسع النطاق نحو اعتماد صيغ التمويل التشاركية، لا سيما في سياق توجهات المصارف الإسلامية لتنويع أدوات التمويل وتقاسم المخاطر.

ومع ذلك، شهد عام 2022 تراجعاً حاداً بنسبة 46%، حيث انخفض حجم التمويل بصيغة المشاركة إلى 412 مليار رينجت، وهو ما قد يُعزى إلى عوامل اقتصادية كلية، أو تحولات في السياسات التمويلية، أو حتى مراجعة للمخاطر المرتبطة بهذه الصيغة في ظل تقلبات الأسواق. ويُمكن الاستنتاج من خلال الاتجاه العام للنمو من 2013 حتى 2021 أنه كان موجباً ومستقرًا (بين 7% و 36%)، ما يشير إلى نضج السوق وتوسع استخدام المشاركة. مع ضرورة التأشير على حالة الانكماش المسجلة العام 2022.

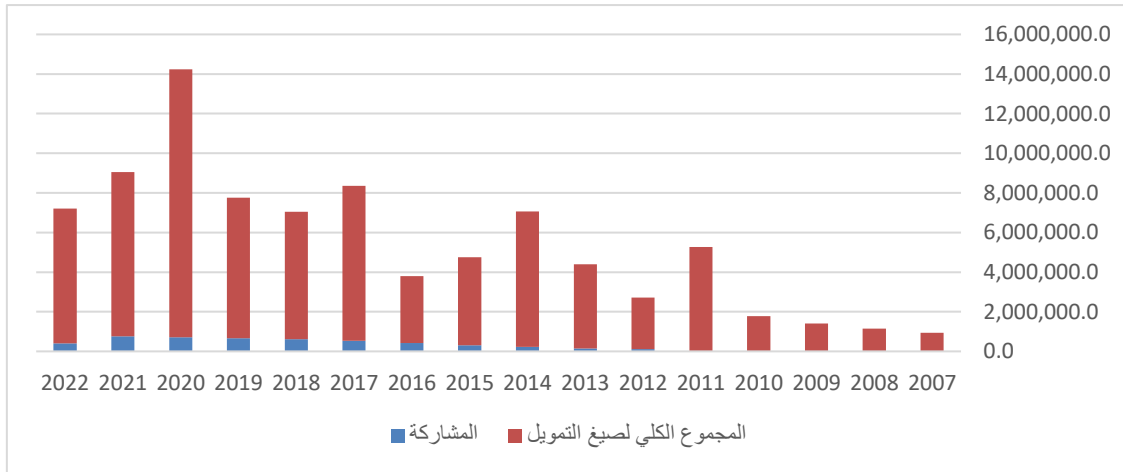
من خلال تحليل البيانات السابقة، يتضح أن البيانات تُظهر نمطاً زمنياً غير خطي (non-linear trend)، يتميز بقفزات فجائية في بعض الفترات يتبعها استقرار نسبي، مما يدل على أن التغيرات في حجم التمويل بصيغة المشاركة لم تكن ناتجة فقط عن ديناميكيات اقتصادية عامة، بل تأثرت بصورة جوهرية بالسياسات النقدية والمالية والتنظيمية، وتوجهات المؤسسات المصرفية نحو تنويع أدوات التمويل ورفع كفاءة إدارة المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وفي الأخير يُمكن الاستنتاج أن تطور التمويل بصيغة المشاركة يعكس تحولاً استراتيجياً من التجريب المحدود إلى التوسع الكبير، ما يؤكد على مرونتها وإمكاناتها في التمويل الإسلامي، رغم ما يواجهها من تحديات مرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وطبيعة المخاطر المشتركة.

وفقاً لـ Dusuki و Abdullah¹، أن المشاركة تعتبر آلية تمويل أكثر إنصافاً ولكنها تواجه حواجز تنفيذ مثل كثرة المخاطر والقيود التنظيمية، وينحى (Chong, B. S., Liu)² أن المصارف الإسلامية في ماليزيا تميل إلى تقليد الممارسات التقليدية لصالح عقود منخفضة المخاطر الثابتة مثل المراجعة مقارنة بالعقود القائمة على الأسهم، علاوة على ذلك، أبرزت دراسة (HANIF)³ عدم التناسق المعلوماتية ومشاكل الوكالة التي تثبط البنوك على الاعتماد على صيغة المشاركة، وبالمثل، أكد (Ahmed)⁴ على الحاجة إلى هياكل الحوكمة والأطر القانونية بشكل أفضل لدعم التمويل القائم على المشاركة.

الشكل رقم 3-5: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-7.

تشير السلسلة الزمنية إلى تغيرات مهمة في نسبة التمويل بصيغة المشاركة إلى إجمالي التمويل الإسلامي، مع تسجيل تقلبات حادة ونقاط تحول هيكلية واضحة، يمكن رصدها وتحليلها إحصائياً وقياسياً.

¹- Dusuki, A. W, Abdullah, N. I. "Why Do Malaysian Customers Patronize Islamic Banks?", p: 142-160.

²- Chong, B. S., Liu, M.-H. "Islamic Banking: Interest-Free or Interest-Based?" Pacific-Basin p: 125-144.

³- Hanif, M. "Differences and Similarities in Islamic and Conventional Bankin", p: 166-175.

⁴- Ahmed, H. "Product Development in Islamic Banks." Edinburgh: Edinburgh University Press. 2010.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

من خلال تحليل الاتجاهات الزمنية للسلسلة قسمت إلى مراحل، فالمرحلة الأولى والتي تمتد ما بين (2007-2011) وخلال هذه الفترة ظل متوسط النسبة عند مستوى منخفض بلغ 0.21%، مع انخفاض واضح في 2010 و 2011، ما يشير إلى أن الاعتماد الفعلي على صيغة المشاركة كان محدودًا للغاية، ويُحتمل أن ضعف البنية المؤسسية وغياب آليات فعالة لتقاسم المخاطر كانا من العوامل الرئيسية وراء هذا الأداء الضعيف.

يعتبر العام 2012 نقطة التحول، إذ شهدت هذه السنة نموًا استثنائيًا لصيغة المشاركة من 0.06% إلى 4.67% (أي بزيادة قدرها 4.61 نقطة مئوية)، ويُمكن تداخل العوامل الخاصة بالسوق.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من 2012 إلى 2016 فتؤشّر على الانفجار والنمو الهيكلي حيث بلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة 6.63%، مع سلوك تصاعدي واضح بلغ ذروته في عام 2016 عند 12.43%، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال السلسلة الزمنية. وقد يعكس هذا التوسع فورة في تمويل مشاريع مشتركة أو توسع في استخدام المشاركة في القطاع العقاري والبنية التحتية. ويُمكن أن يُعزى ذلك لانخراط مؤسسات جديدة إلى السوق مثل بنوك استثمار إسلامية أو شركات تمويل تعتمد على عقود المشاركة، كما يُحتمل أن يكون هناك دعم مؤسسي من قبل الجهات التنظيمية والرقابية لتوسيع نطاق استخدام صيغة المشاركة، سواء من خلال سياسات تحفيزية أو تيسير بيئة تشريعية أكثر ملائمة، هذا التوجه قد أسهم في تعزيز جاذبية الصيغة وزيادة حضورها داخل المحافظ التمويلية للمؤسسات المالية الإسلامية، خاصة في ظل السعي نحو تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والامتثال للمبادئ الشرعية.

وخلال المرحلة الثالثة (2017-2022) بلغ متوسط نسبة مساهمة صيغة المشاركة في إجمالي التمويل الإسلامي في هذه المرحلة 7.24%، أي أعلى بكثير من المرحلة الأولى رغم وجود بعض التراجعات في 2017، 2020 و 2022، هذا التذبذب حول متوسط مستقر يشير إلى نضج نسبي في اعتماد الصيغة، ولكن مع مراجعة دورية لاستراتيجيات التمويل بما يتماشى مع ظروف السوق والمخاطر النظامية.

وعليه يُمكن أن تُظهر هذه المرحلة دلائل على إعادة تقييم استراتيجية لاستخدام صيغة المشاركة، نتيجة لعدد من التحديات، من أبرزها المخاطر التشغيلية المرتفعة، وصعوبة إدارة تقاسم

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الأرباح والخسائر، فضلاً عن الحاجة المتزايدة إلى كفاءة أعلى في تخصيص الموارد المالية، هذه العوامل قد دفعت المؤسسات المالية إلى اعتماد نهج أكثر حذرًا وتوازنًا في توظيف الصيغة، ضمن إطار تنويع أدوات التمويل وتقليل الانكشاف للمخاطر النظامية.

في الأخير بإسقاط خط الاتجاه الخطي على السلسلة الزمنية، يمكن استنتاج أن الاتجاه العام تصاعدي، وإن كان غير خطي، ويشوبه عدد من القمم المؤقتة والانخفاضات الدورية، مما يعكس وجود تأثيرات تنظيمية أو استراتيجية خارجية على نمط النمو، وعليه، تشير هذه الأرقام إلى أن الزيادة الكبيرة في حجم التمويل بالمشاركة لا تقابلها دائمًا زيادة مماثلة في نسبته من الإجمالي، وهو ما يدل على أن الصيغ التمويلية الأخرى – مثل المراجعة، والإجارة، وغيرها – كانت تنمو أيضًا بمعدلات مرتفعة خلال نفس الفترة، وبالتالي، فإن نمو التمويل بالمشاركة لم يحدث على حساب الصيغ الأخرى، بل جاء بالتوازي معها، ما يعكس اتساع القاعدة التمويلية في النظام المصرفي الإسلامي، وتنويع الأدوات المستخدمة، واستجابة البنوك لتغيرات السوق من خلال توزيع مرّن للمحفظة التمويلية.

يعد النمو في التمويل بصيغة المشاركة مؤشراً إيجابياً على توسّع استخدام هذه الأداة، إلا أن ثبات نسبتها أو تراجعها نسبياً يُبرز المنافسة المستمرة بين الصيغ التمويلية المختلفة، ويؤكد على أن البيئة التمويلية الإسلامية تتجه نحو التعدد والتكامل، لا نحو الاستبدال أو الانفراد بصيغة واحدة.

الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا

تُعد المضاربة إحدى أهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على تقاسم الربح والخسارة، حيث يقدم أحد الطرفين (عادةً البنك) التمويل، بينما يقدم الطرف الآخر (العميل) العمل والخبرة. وعلى الرغم من جاذبيتها من منظور الشريعة الإسلامية باعتبارها من أقدم أدوات التمويل وأكثرها توافقاً مع مبادئ العدالة، إلا أن تطبيقها العملي في النظام المصرفي الإسلامي ظل محدوداً، وذلك بسبب تحديات تتعلق بالمخاطر والرقابة والمعلومات غير المتكافئة.

وقد أكد كل من (Rudnycky) و (Hachicha) أن التمويل الإسلامي بما في ذلك المضاربة، قد شكّل جزءاً من استراتيجية ماليزيا لدمج المسلمين الملايو في الاقتصاد، وتعزيز الطبقة المتوسطة، وتعزيز النمو الاقتصادي¹. ويُنظر إلى التمويل القائم على الأسهم، مثل المضاربة، كوسيلة للحد من

¹- Rudnycky, D.. Subjects of Debt: Financial Subjectification and Collaborative Risk in Malaysian Islamic Finance. *American Anthropologist*, p:269-283.
<https://doi.org/10.1111/AMAN.12861>.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المخاطر المالية لرواد الأعمال، إذ يُركز على تقاسم المخاطر، حيث أظهر أصحاب المشاريع الصغيرة في ماليزيا تصوراً إيجابياً تجاه نماذج التمويل القائمة على الأسهم مثل المضاربة، وتقدير جوانب العدالة والشراكة المتضمنة في صيغتها وعقودها¹.

وفقاً للبنك المركزي الماليزي، يشير مصطلح "مشروع المضاربة" إلى عقد بين مُقدّم رأس المال (رب المال) ورائد أعمال (مضارب)، يُقدّم بموجبه رب المال رأس مال يُديره المضارب، ويُقسّم أي ربح مُتأتي من رأس المال بين رب المال والمضارب وفقاً لنسبة تقاسم أرباح مُتفق عليها بينهما، بينما يتحمّل رب المال الخسائر المالية شريطة ألا تكون هذه الخسائر ناتجة عن سوء سلوك المضارب (التعدي) أو التقصير أو مخالفة الشروط. يُسترشد القياس بمعاملة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للبنوك الفردية².

يوضح الجدول (3-8) تطورات التمويل بصيغة المضاربة في ماليزيا بين عامي 2007-2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي: الجدول رقم: 3-8: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1094.90	1737.60	2641.40	209780.40	41008.90	20542.80	9131.60	2533.90	المضاربة
-37%	-34%	-99%	412%	100%	125%	260%		نمو التمويل بالمضاربة
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
0.02%	0.04%	0.10%	3.98%	2.31%	1.46%	0.80%	0.27%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2443.427	2430.90	624.50	524.40	643.00	798.80	879.30	941.20	المضاربة
1%	289%	19%	-18%	-20%	-9%	-7%	-14%	نمو التمويل بالمضاربة
6793125.8	8273932.3	13525680	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
0.04%	0.03%	0.00%	0.01%	0.01%	0.01%	0.03%	0.02%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

Hachicha, N., Amar, A.. Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case, p: 349-368. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2014-0063>.

¹- Khar, S., Isa, M., Marimuthu, M., Jan, A. The Perception of Micro-Entrepreneurs towards the Adoption of an Islamic Equity-Based Financing: Evidence from Malaysia. *Business Management and Strategy*, 2019. <https://doi.org/10.5296/bms.v10i2.15586>.

²- <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تتسم المرحلة الأولى الممتدة من (2007-2011) بصعود متسارع واستخدام تجريبي، حيث شهدت هذه المرحلة نموًا ملحوظًا في التمويل بصيغة المضاربة، حيث ارتفع حجمه من حوالي 2.5 مليار رينجت ماليزي في عام 2007 إلى ذروة غير مسبقة بلغت نحو 209.8 مليار رينجت ماليزي في عام 2011، وقد تميز هذا النمو بوتيرة استثنائية، حيث سُجلت معدلات زيادة سنوية بلغت 260% في 2008، و125% في 2009، و100% في 2010، وقد تعكس هذه المؤشرات تبنياً مؤسسياً أو تجريبياً مكثفًا لهذه الصيغة، ربما في إطار تمويل مشاريع استثمارية كبيرة أو كنتيجة لتوجه استراتيجي من قبل الجهات المالية نحو تنويع أدوات التمويل الإسلامي. كما ارتفعت نسبة التمويل بالمضاربة إلى إجمالي التمويل الإسلامي من 0.27% في 2007 إلى 3.98% في 2011، وهو ما يدل على نمو سريع في الثقة المؤسسية بهذه الصيغة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا.

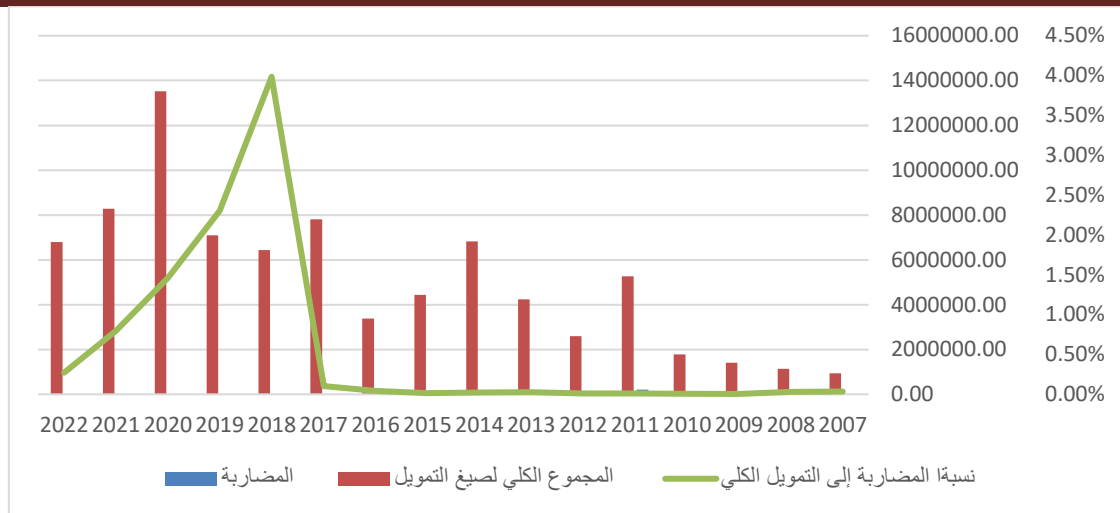
أما التغير الثاني في السلسلة الزمنية للبيانات فيُشكّل المرحلة الثانية (2012-2021): تراجع حاد وتحميد شبه كامل ابتداءً من عام 2012، سُجل تحول جذري في حجم التمويل بصيغة المضاربة، حيث انخفض إلى 2.6 مليار رينجت فقط، أي بتراجع يقارب 99% مقارنة بالعام السابق، استمر هذا الاتجاه التراجعي في السنوات اللاحقة، إذ لم تتجاوز قيمة التمويل خلال عامي 2013 و 2014 حاجز 2 مليار رينجت، وشكلت نسبة هامشية من إجمالي التمويل (أقل من 0.04%).

أما خلال الفترة من 2015 إلى 2022، فقد تراوحت قيمة التمويل بين 524 مليون و 2.4 مليار رينجت ماليزي، وظلت النسبة إلى الإجمالي ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 0.01% و 0.03%، أما العام 2022 فإن نسبة التمويل بالمضاربة إلى إجمالي التمويل لم تتجاوز 0.04%، وهو ما يعكس تراجعًا هيكليًا لصيغة المضاربة في النظام المالي الإسلامي الماليزي.

تُعزى هذه التحولات في الغالب إلى الاعتبارات المرتبطة بالمخاطر الأخلاقية، وصعوبة مراقبة نشاطات المضارب، بالإضافة إلى تحديات انعدام التماثل في المعلومات بين الطرفين، وهي قضايا موثقة على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية (مثل ما أشار إليه (Hanif, Ahmed, 2010)).

الشكل رقم: 3-6: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-8.

يُبرز تحليل السلسلة الزمنية للتمويل بصيغة المضاربة خلال الفترة 2007-2022 نمطاً غير خطي، يتسم بذروة حادة في عام 2011، أعقبها تراجع حاد وتقلص طويل الأمد في حجم التمويل ونسبته إلى إجمالي التمويل الإسلامي، فمن نسبة بلغت 3.98% في عام 2011، تراجعت مساهمة هذه الصيغة إلى مستويات هامشية تقل عن 0.03% في معظم سنوات ما بعد 2012، مما يدل على خروج شبه كامل لصيغة المضاربة من المحفظة التمويلية للمؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، باستثناء مرحلة تبني قصيرة الأجل في المرحلة الأولى.

هذا التوجه الانحداري يعكس نمطاً تنازلياً وغير منتظم، ويرجع وجود تحول مؤسسي في أولويات التمويل الإسلامي، يُعزى إلى عدة عوامل سياقية، أولاً، قد يكون الانخفاض المفاجئ بعد عام 2011 مرتبطاً بانتهاء مبادرة محددة أو تعليق برنامج تمويل واسع النطاق اعتمد على المضاربة، ما أدى إلى هبوط مفاجئ في حجم استخدامها.

ثانياً، يمكن تفسير هذا التراجع بتحول استراتيجي داخل المصارف الإسلامية نحو صيغ أكثر تحفظاً وأماناً مثل المراجعة أو الإجارة، نتيجةً لاعتبارات تتعلق بالمخاطر التشغيلية وضعف القدرة على الرقابة في عقود المضاربة، لا سيما في ظل غياب إطار قانوني قوي لضمان الالتزام بتقاسم الأرباح والخسائر.

بناءً على ذلك، فيمكن القول أن صيغة المضاربة لم تُشكّل آلية تمويل مستدام داخل النظام المصرفي الإسلامي الماليزي ارتباطاً بتفاعل معقد بين اعتبارات مؤسسية، ومتغيرات تنظيمية، وأولويات استراتيجية للقطاع المالي الإسلامي في بيئة تتسم بالحذر والميل نحو تقليل التعرض للمخاطر.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وتُشير الدراسات التجريبية إلى أن التمويل الإسلامي القائم على المضاربة يُشكّل في ماليزيا من آفاق واعدة ومخاطر كبيرة، وبحسب (Bacha)¹ فإن المضاربة تعتبر آلية أساسية في التمويل الإسلامي حيث تتوافق مع مبادئ الشريعة من خلال تجنب المعاملات القائمة على الفائدة. ومع ذلك، فقد تضاعف تطبيقها في ماليزيا لارتباطها بمشاكل الوكالة المتأصلة وتوزيع غير متكافئ للمخاطر والعوائد، حيث يتحمل الممولون جميع الخسائر مع مشاركتهم في الأرباح، مما يجعلها أقل جاذبية مقارنة بتمويل الديون، ويتمشى هذا الانسحاب التدريجي من المضاربة مع ما ورد في الأدبيات ذات الصلة؛ فقد أشار كل من (Abdullah و Dusuki) إلى التحديات التطبيقية المرتبطة بصيغة المضاربة، خصوصاً النفور المؤسسي من المخاطرة، في حين أكد (Liu و Chong) على ميل البنوك الإسلامية نحو أدوات تمويل تحاكي نماذج الإقراض التقليدي منخفض المخاطر، أما (Ahmed) ، فقد أبرز الحاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية صارمة لتأمين فعالية المضاربة وضمان الالتزام بمعايير الشفافية وتقاسم المعلومات بين الأطراف.

كما يُمكن تفسير النسبة المنخفضة لصيغة التمويل بالمضاربة إلى التردد في المصارف الإسلامية عن تبني التمويل القائم على الأسهم مثل المضاربة، ارتباطاً بالتعقيد والمخاطر العالية المتصورة مقارنة بالمنتجات القائمة على الديون، والتي هي أكثر انتشاراً³، وهو ما أكدتها نتائج دراسة (Abdul- Rahman, A. Nor)⁴ حيث أشار الباحثون إلى أن مخاطر استثمارية عالية ترتبط بعقود المضاربة نظراً لعدم اليقين بشأن العوائد وتحمل المستثمر وحده مسؤولية أي خسائر، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة باختيار الشريك، حيث أن اختيار الشركاء المناسبين لعقود المضاربة يعد أمراً صعباً، ما يُشكل تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية. بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسيولة، وبحسب

¹- Bacha, O. I. Adapting Mudarabah Financing to Contemporary Realities: A Proposed Financing Structure, 1996. *Research Papers in Economics*.

<https://EconPapers.repec.org/RePEc:pra:mpapa:12732>

²- Bacha, O. I. Adapting mudarabah financing to contemporary realities: a proposed financing structure, 1997. <http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/Adapting-Mudarabah-Financing-to-Contemporary-Realities-A-Proposed-Financing-Structure.pdf>

³- Ariffin, N. M. Kassim, S. Razak, D. A, Exploring application of equity-based financing through musharakah mutanāqishah in islamic banks in malaysia: perspective from the industry players, p: 241–261.

<https://journals.iium.edu.my/enmjurnal/index.php/enmj/article/download/338/200> .

⁴- Abdul-Rahman, A, Nor, S. Challenges of profit-and-loss sharing financing in Malaysian Islamic banking. *Geografia*: ,2017, 12.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

(Sari)¹ ففي حين تعاني المصارف الإسلامية في ماليزيا من مخاطر ائتمان وسيولة أقل مقارنةً بالبنوك التقليدية، إلا أنها تواجه مخاطر أعلى تتعلق بأسعار الفائدة، مما قد يؤثر على استقرار تمويل المضاربة². ومع ذلك هناك مقترحات لتكييف المضاربة من خلال دمج عناصر من تمويل رأس المال الاستثماري لإنشاء بنية أكثر توازناً للمخاطر، وربما تنشيط استخدامها. حيث تشير إمكانية استخدام المضاربة في التمويل الأصغر، وخاصة بالنسبة للنساء المحرومين، إلى مسار قابلية نجاح هذه الصيغة خاصة إذا تم تعزيز المعرفة والمهارات³.

كما يُشكل غياب إطار قانوني شامل ومخاطر عدم الامتثال للشرعية تحديات كبيرة للتمويل الإسلامي في ماليزيا⁴، فبحسب (Gedikli, Ardoğan) فإن قطاع التمويل الإسلامي الأوسع في ماليزيا يواجه تحديات مثل الحاجة إلى إطار قانوني موحد والتغلب على الاختلافات الطائفية، والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المضاربة وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية، وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل ماليزيا رائدة في التمويل الإسلامي، مدفوعاً بنظام اقتصادي ومالي متطور ودعم حكومي، والذي يتضمن حوافز ضريبية ومنتجات مبتكرة⁵.

وعليه، نستنتج أنه على الرغم من أن تمويل بالمضاربة في ماليزيا محفوف بالتحديات والتكيفات الإستراتيجية والسياسات الداعمة يمكن أن يعزز آفاقه، مما يساهم في تحقيق النمو المستدام للتمويل الإسلامي في ماليزيا.

1-Sari, N., Ibrahim, A., Muzammil, M., Muksal, M. MANAGING FINANCING RISK OF ISLAMIC BANKING PRODUCTS IN INDONESIA: A VALUE AT RISK APPROACH , 2024. <https://doi.org/10.22373/jiif.v24i1.17693>.

2-How, J, Karim, M.,Verhoeven, P. Islamic financing and bank risks: The case of Malaysia , p: 75-94. <https://doi.org/10.1002/TIE.20041>.

3- Islam, R., Ahmad, R. Applicability of Mudarabah and Musharakah as Islamic Micro-equity Finance to Underprivileged Women in Malaysia. p:176–197. <https://doi.org/10.1057/S41287-019-00225-3>

4- Ilias, I, Nasrun, M, Muhamed, N. Unveiling the terrain of non-bank Islamic personal financing: current practices, challenges, and future prospects, 2024. <https://doi.org/10.1108/jiabr-07-2023-0221>.

5- Gedikli, A., Erdoğan, S. *Malezya’da İslami Finans ve İslami. Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme* p:251–287. <https://doi.org/10.28949/BILIMNAME.604791>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الثالث: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامية القائمة على الإجارة

تتمثل صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الإجارة، في صيغة الإجارة ثم البيع، والإجارة.

الفرع الأول: تحليل تطور تطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا

وفقا للبنك المركزي الماليزي، يشير مصطلح الإجارة إلى عقد إيجار يُنقل بموجبه المؤجر حق الانتفاع بالأصل المؤجر إلى المستأجر، لمدة متفق عليها مقابل أجر معلوم متفق عليه¹.

وأما الإجارة ثم البيع فتعرف على أنها صيغة تعاقدية تجمع بين عقدي الإجارة والبيع في وثيقة تجارية واحدة، مع بقاء كل عقد مستقل في آثاره وأحكامه، ففي المرحلة الأولى يبرم عقد إجارة يطبق بموجبه نظام التأجير، حيث يلتزم المستأجر بدفع الأجرة شهريا للمؤجر طوال مدة محددة، وعند انتهاء هذه المدة يكون للمستأجر خيار إبرام عقد ثان لشراء العين المؤجرة من مالكة بثمن متفق عليه².

وهذه الصورة تبين مفهوم الإجارة ثم البيع بوصفها معاملة تشتمل على عقدين مستقلين، بحيث يتوقف ثبوت خيار البيع للمستأجر عند اكتمال عقد الإجارة، وتدل "ثم" في هذا السياق على الترتيب والتعاقب، بما يفيد عدم قيام العقد اللاحق قبل تمام العقد السابق، فلا يثبت البيع إلا بعد انتهاء مدة الإجارة³.

وصيغة الإجارة ثم البيع تشبه الإجارة المنتهية بالتملك في إحدى صورها، ألا وهي الإجارة المنتهية بالتخيير، حيث يكون فيها للمستأجر خيارا بين إعادة العين المؤجرة إلى المالك أو شرائها بثمن يحدده العقد نفسه⁴. وتختلف عنها في أن الإجارة المنتهية بالتملك تتضمن نوعاً واحداً من عقود المعاوضات وهو عقد الإجارة، وعقد البيع لا يعد جزءاً منها بخلاف الإجارة ثم البيع فإنها تتضمن عقدين من هذه العقود وهما الإجارة والبيع، غير أنه هدفهما واحد وهو تملك العين⁵.

¹ - الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي: <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

² - See, Tag El-Din, Seif I. N. Irwani Abdullah Issues of Implementing Islamic Hire Purchase in Dual Banking Systems: Malaysia's Experience. P.227-228

³ - ينظر: مصطفى محمد جيري، مسيزي ستيريس، التطبيق المصرفي لعقد الإجارة ثم البيع في ماليزيا - دراسة فقهية ونقدية، ص 62.

⁴ - ينظر: منذر فحف، الإجارة المنتهية بالتملك وصكوك الأعيان المؤجرة، ص 8.

⁵ - ينظر: مصطفى محمد جيري، مسيزي ستيريس، المرجع السابق، ص 64.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

يوضح الجدول (3-9) تطورات التمويل بصيغة الإجارة ثم البيع في ماليزيا بين عامي 2007 و 2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي: الجدول رقم: 3-9: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة: مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
795241.10	705919.60	623423.30	562151.60	498545.70	431934.70	347902.70	280468.10	الإجارة ثم البيع
13%	13%	11%	13%	15%	24%	24%		نمو التمويل بالإجارة ثم البيع
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
11.65%	16.67%	24.04%	10.68%	28.02%	30.70%	30.42%	29.98%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
412909.00	936996.00	881049.60	887380.90	875337.60	849232.50	836615.70	858825.70	الإجارة ثم البيع
-56%	6%	-1%	1%	3%	2%	-3%	8%	نمو التمويل بالإجارة ثم البيع
6793125.8	8273932.3	13525679.7	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
6.08%	11.32%	6.51%	12.51%	13.60%	10.87%	24.76%	19.36%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

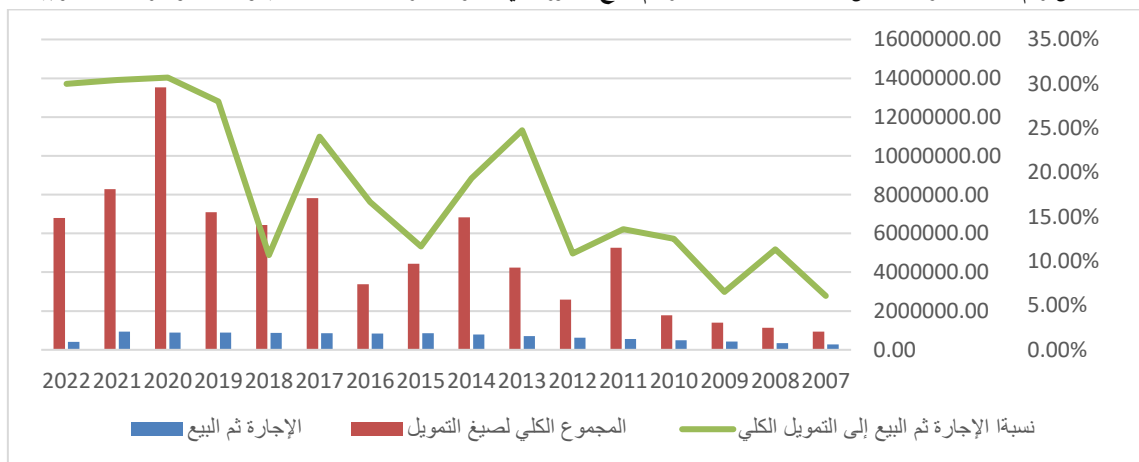
شهدت صيغة الإجارة ثم البيع في ماليزيا تطوراً لافتاً على مدى خمسة عشر عاماً، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية تُبرز طبيعة العلاقة بين الاتجاهات الاقتصادية والتحولات الإستراتيجية في الصناعة المصرفية الإسلامية، خلال المرحلة الأولى (2007-2014) سُجل صعود قوي ومستدام في حجم التمويل بهذه الصيغة، حيث ارتفع من 280,468.1 مليون رينجت ماليزي في 2007 إلى 795,241.1 مليون رينجت ماليزي في 2014، بمعدل نمو مركب بلغ نحو 16.4% سنوياً. وقد عكس هذا النمو الديناميكي تنامي ثقة المؤسسات المصرفية بصيغة الإجارة نظراً لبساطتها وتوافقها مع متطلبات التمويل طويل الأجل، خاصة في قطاعات العقارات والسيارات، إلى جانب الدعم التنظيمي من قبل البنك المركزي الماليزي الذي حرص على تعزيز تنويع الصيغ التمويلية الإسلامية، كما استفادت هذه الصيغة من مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، حيث فضّل المستثمرون والمستهلكون خيارات تمويلية أكثر أماناً واستقراراً. ومع بداية المرحلة الثانية (2015-2019)، برز تحوّل في مسار النمو نحو الاستقرار والبطء النسبي، إذ تراوح معدل النمو السنوي بين -3% إلى 8%، ووصل حجم التمويل إلى

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

887,380.9 مليون رينجت ماليزي بحلول عام 2019، هذا التباطؤ يعكس تغييراً في أولويات المصارف الإسلامية التي بدأت بتوسيع نطاق منتجاتها نحو صيغ المشاركة والمراجعة، كما ارتبط أيضاً بتشبع بعض الأسواق التمويلية، لا سيما قطاع السيارات، إلى جانب بروز نماذج تمويل هجينة مثل الإجارة المنتهية بالتمليك، والتي بدأت تكتسب شعبية كمنافس مباشر لصيغة الإجارة ثم البيع. أما المرحلة الثالثة (2020-2022) فقد اتسمت بتقلبات حادة وانكماش كبير نتيجة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. فرغم تسجيل ارتفاع طفيف في 2021 إلى 936,996 مليون رينجت (+6%)، إلا أن العام 2022 شهد انهياراً مفاجئاً في التمويل بصيغة الإجارة ثم البيع، حيث هبط إلى 412,909 مليون رينجت، بنسبة تراجع حاد بلغت -56%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض الصادم بأنه انعكاس مباشر لتراجع النشاط الاقتصادي الكلي وتقلص الطلب الاستهلاكي، إلى جانب توجه المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة محافظها التمويلية وتفضيل صيغ أكثر مرونة وتوافقاً مع ظروف عدم اليقين، مثل التورق أو التمويلات التشاركية، كما أن ارتفاع تكلفة التمويل وإعادة تقييم المخاطر ساهم في تقليص اعتماد المؤسسات على هذه الصيغة بشكل ملحوظ.

وعليه، يتضح من خلال التحليل الزمني أن صعود حجم التمويل بالإجارة ثم البيع كان مدفوعاً بثقة السوق واستقرار السياسات، بينما مثل تباطؤه نتيجة لتغيرات العرض والطلب وتنوع الأدوات التمويلية، أما الانكماش الأخير فهو نتيجة ظرفية مرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية، مما يفتح المجال أمام مراجعة استراتيجية لإعادة تموضع هذه الصيغة ضمن مستقبل التمويل الإسلامي في ماليزيا.

الشكل رقم: 3-7: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-9

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

عند تتبع الاتجاه الزمني لمساهمة صيغة الإجارة ثم البيع ضمن إجمالي التمويل الإسلامي في ماليزيا، يمكن ملاحظة تباين واضح يعكس تطورات هيكلية وتنظيمية في القطاع المصرفي الإسلامي. ففي المرحلة الأولى (2007-2010)، شكّلت هذه الصيغة ركيزة أساسية في المنظومة التمويلية، حيث تجاوزت مساهمتها نسبة 28% من إجمالي التمويل الإسلامي، ما يؤكد هيمنتها الواضحة خلال هذه الفترة. وقد ارتبط هذا الصعود بتفضيل المؤسسات المالية للصيغ المضمونة بعوائد واضحة ومنخفضة المخاطر، فضلاً عن ملائمة صيغة الإجارة ثم البيع لتمويل القطاعات الاستهلاكية والعقارية، في ظل محدودية انتشار صيغ بديلة كالمراجحة أو التورق آنذاك. ولذا، فقد أدت دوراً محورياً في تمويل الأفراد والمشروعات متوسطة الحجم، وهو ما جعلها الخيار الأول لكثير من البنوك الإسلامية.

ومع دخول المرحلة الثانية (2011-2014)، بدأت نسبة مساهمة الإجارة ثم البيع في التراجع بشكل ملحوظ، حيث انخفضت إلى 10.68% في عام 2011، ثم تقلبت بين 11% و 24% في السنوات التالية، ورغم أن حجم التمويل المطلق بهذه الصيغة استمر في النمو، فإن الزيادة الحادة في إجمالي التمويل الإسلامي - الذي قفز من 1.7 تريليون رينجت ماليزي إلى أكثر من 5.2 تريليون رينجت ماليزي في عام 2011 - أدت إلى تراجع النسبة النسبية للإجارة. وقد ساهم في ذلك أيضاً الانتشار السريع لصيغ تمويلية بديلة مثل التورق والمراجحة، التي لاقت دعماً تنظيمياً وبدأت تهيمن على المنتجات المصرفية الإسلامية الجديدة، ما غير من تركيبة المحفظة التمويلية.

ثم جاءت المرحلة الثالثة (2015-2016) التي شهدت عودة نسبية لمكانة الإجارة ثم البيع، حيث بلغت نسبة المساهمة 19.36% في عام 2015، وارتفعت إلى 24.76% في عام 2016، وهي أعلى نسبة تسجلها الصيغة بعد عام 2010، ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الطلب على التمويل العقاري وتمويل الأصول طويلة الأجل، بالإضافة إلى تحسّن مؤشرات الاقتصاد الماليزي بعد فترة من التقلبات، ما أعاد الثقة في صيغ التمويل المستقرة مثل الإجارة ثم البيع. كما أعادت بعض المؤسسات المالية تبني هذه الصيغة نتيجة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية وقلة تعرضها لمخاطر المشاركة أو الربح المتقلب.

لكن المرحلة الرابعة (2017-2022) كشفت عن تراجع تدريجي في نسبة مساهمة الإجارة ثم البيع، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في عامي 2020 و 2022 بنسبة 6.51% و 6.08% على التوالي، رغم تسجيل تحسن طفيف في عام 2021. وقد تضافرت عدة عوامل لتفسير هذا

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الاتجاه، أبرزها التوسع الكبير في استخدام التورق كصيغة تمويل أقرب وظيفيًا للإجارة وأكثر مرونة في التطبيق، إضافة إلى تشدد الجهات الرقابية في تنظيم عقود الإجارة، خاصة تلك المنتهية بالتمليك. كما كان لجائحة كوفيد-19 أثر بالغ على الإقراض طويل الأجل، ما دفع المصارف إلى تفضيل أدوات تمويلية أكثر مرونة وسرعة في التسييل.

وتشير القراءة الكمية العامة للمؤشرات الإحصائية إلى أن المتوسط الحسابي لمساهمة صيغة الإجارة ثم البيع في إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة 2007-2022 بلغ نحو 18.5%، مما يعكس حضورًا بارزًا نسبيًا للصيغة، رغم التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد بلغ التباين نحو 61.13 نقطة مئوية مربعة، فيما بلغ الانحراف المعياري قرابة 7.82%، وهو معدل مرتفع نسبيًا، ما يدل على وجود تذبذب كبير في نسبة المساهمة عبر السنوات، نتيجة تعرض الصيغة لصدمات تنظيمية وهيكلية أثرت على استقرار استخدامها، أما من حيث الاتجاه العام، فقد سجلت الصيغة مسارًا تنازليًا واضحًا منذ عام 2010، حيث انخفضت نسبة المساهمة من 28.1% إلى 6.08% في 2022، بما يعادل معدل انخفاض مركب سنوي يقارب -9.1%. وعند تحليل المراحل الزمنية، يتضح أن الفترة 2007-2010 اتسمت بهيمنة واضحة ومتوسط النسبة بلغ 29.03%، بينما شهدت المرحلة 2011-2014 تقلبًا حادًا وتراجعًا إلى متوسط 13.30%، تلتها استعادة مؤقتة للمكانة بين 2015-2016 بمتوسط 22.06%، ثم تراجع مستمر خلال 2017-2022 بمتوسط 8.60%. هذه الفجوة بين المتوسطات تعكس تحولًا هيكليًا في السوق، وتغيرًا استراتيجيًا في توجهات المؤسسات التمويلية.

وعليه، يمكن القول إن مساهمة الإجارة ثم البيع في بدايتها كانت تمثل أكثر من ثلث التمويل الإسلامي، إلا أنها تراجعت تدريجيًا لصالح صيغ أخرى، مما يعكس تحولًا هيكليًا في البنية التمويلية الإسلامية في ماليزيا، غير أن هذا التراجع لا يُعبر بالضرورة عن ضعف في الصيغة، بل قد يُفهم في إطار ديناميكيات السوق التي تفرض تبني صيغ أكثر ربحية أو مرونة، ومع ذلك، تبقى الإجارة ثم البيع خيارًا تمويليًا مستقرًا وفعّالًا، خاصة في سياقات التمويل العقاري والاستهلاكي متوسط الأجل.

وقد تناولت الدراسات التجريبية العوامل التي تُؤثر على صيغة التمويل الإسلامي بالإجارة ثم البيع في ماليزيا، إذ يرى (Saleem, Mansor) أنها شكل من أشكال التمويل الإسلامي الذي

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

يستند إلى عقد الإجارة، وهو اتفاق إيجار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغالبًا ما تعقبه اتفاقية بيع.

تُعد طريقة التمويل هذه ملائمة بشكل خاص في ماليزيا نظرًا لتوافقها مع المبادئ الإسلامية التي تحظر الفائدة (الربا) وتؤكد على الممارسات المالية الأخلاقية¹. وبحسب (Amin) كما أن الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مدفوع بكل من الالتزامات الدينية والرغبة في التعاملات المالية الأخلاقية، وهما عاملان مهمان يؤثران على تفضيلات العملاء في ماليزيا².

بالإضافة إلى ذلك، تلعب سمعة البنوك الإسلامية وجودة خدماتها دورًا حاسمًا في اختيار خيارات التمويل الإسلامي، إذ يميل العملاء إلى الثقة في المؤسسات ذات السمعة الطيبة التي تلتزم بالمبادئ الإسلامية³.

ويرى (Gedikl, Erdoğan)⁴ أن دعم الحكومة الماليزية للتمويل الإسلامي، من خلال الحوافز الضريبية والأطر التنظيمية، يعزز من جاذبية صيغة الإجارة كخيار تمويل قابل للتطبيق. وعليه وبحسب الدراسات التجريبية السابقة فإن الاعتماد على التمويل الإسلامي في ماليزيا يتشكل من خلال مجموعة من العوامل الدينية والقانونية والتنافسية والسمعة، والتي تساهم جميعها في شعبيتها المتزايدة في السوق المالية الإسلامية.

من جانب آخر توصل (Nor M. Z. Mohamad) أن الإطار القانوني في ماليزيا يدعم اعتماد الإجارة من خلال ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالامتثال للشريعة الإسلامية، وفقًا لما ينظمه بنك نيجارا بماليزيا، الذي أصدر إرشادات لضمان الامتثال للشريعة لمثل هذه المخططات⁵.

¹ Saleem, S., Mansor, F. *Exploring Compliance of AAOIFI Shariah Standard on Ijarah Financing: Analysis on the Practices of Islamic Banks in Malaysia*, 2020, 13(2), p: 29. <https://doi.org/10.3390/JRFM13020029>

² Amin, H., Abdul Rahman, A. R., Sondoh, S. L., Chooi Hwa, A. M. Determinants of customers' intention to use Islamic personal financing: The case of Malaysian Islamic banks. pp: 22–42. <https://doi.org/10.1108/17590811111129490>

³ Ismail, S., Azmi, F., Thurasamy, R. Selection criteria for islamic home financing in Malaysia, p: 97. <https://www.questia.com/library/journal/1P3-3272345761/selection-criteria-for-islamic-home-financing-in-malaysia>.

⁴ Gedikli, A., Erdoğan, S. *Malezya'da İslami Finans ve İslami Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme*.), p:251–287. <https://doi.org/10.28949/BILIMNAME.60479> .

⁵ Nor, M. Z., Mohamad, A. M., Arshad, A. H., Jalil, N. I. Legal Issues of Ijarah Contract and Rent-To-Own Scheme: An Analysis. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, 2021, p:24. <https://www.abacademies.org/articles/Legal-issues-of-ijarah-contract-and-rent-to-own-scheme-1544-0044-24-S5-774.pdf>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

علاوة على ذلك، ينحى كل من (Niyomwittayanont)¹ (Gedikli, Erdoğan)² إلى القول أن البيئة المصرفية الإسلامية التنافسية في ماليزيا، والتي تتميز بنظام مصرفي مزدوج حيث تعمل كل من البنوك التقليدية والإسلامية، على تعزيز الابتكار وتنويع المنتجات المالية الإسلامية، بما في ذلك صيغة الإجارة.

الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا

يوضح الجدول (3-10) تطورات التمويل بصيغة الإجارة في ماليزيا بين عامي 2007 و2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي: الجدول رقم: 3-10: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
89677.40	69161.90	52802.80	47932.80	47639.70	39238.70	24105.20	11711.00	الإجارة
30%	31%	10%	1%	21%	63%	106%		نمو التمويل بالإجارة
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
1.31%	1.63%	2.04%	0.91%	2.68%	2.79%	2.11%	1.25%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
45744.50	96705.60	104594.10	106311.10	119854.40	123896.00	117944.10	108633.00	الإجارة
-53%	-8%	-2%	-11%	-3%	5%	9%	21%	نمو التمويل بالإجارة
4352141.8	8273932.3	13525679.7	7090676.1	6435003.6	7814043.3	3378526	4435517.3	المجموع الكلي
1.05%	1.17%	0.77%	1.50%	1.86%	1.59%	3.49%	2.45%	نسبة إلى التمويل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

شهدت صيغة الإجارة في ماليزيا تطورات ملحوظة على مدى الفترة بين 2007 و2022، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل تحليلية بحسب الاتجاه العام للسلسلة الزمنية. ففي المرحلة الأولى (2007-2014)، برزت الإجارة كأداة تمويلية متنامية الاعتماد، حيث ارتفع حجم التمويل من نحو 11.7 مليار رينجت ماليزي إلى 89.6 مليار رينجت ماليزي، مدفوعاً بمعدلات نمو سنوية قوية، بلغت 106% في 2008 و 63% في 2009 رغم الأزمة المالية العالمية، مما يعكس مرونة الصيغة

¹- Niyomwittayanont, C. *Islamic banking and finance in south eastasia _ a case study of Malaysi*. 2001. <https://shodhganga.inflibnet.ac.in/handle/10603/52874> .

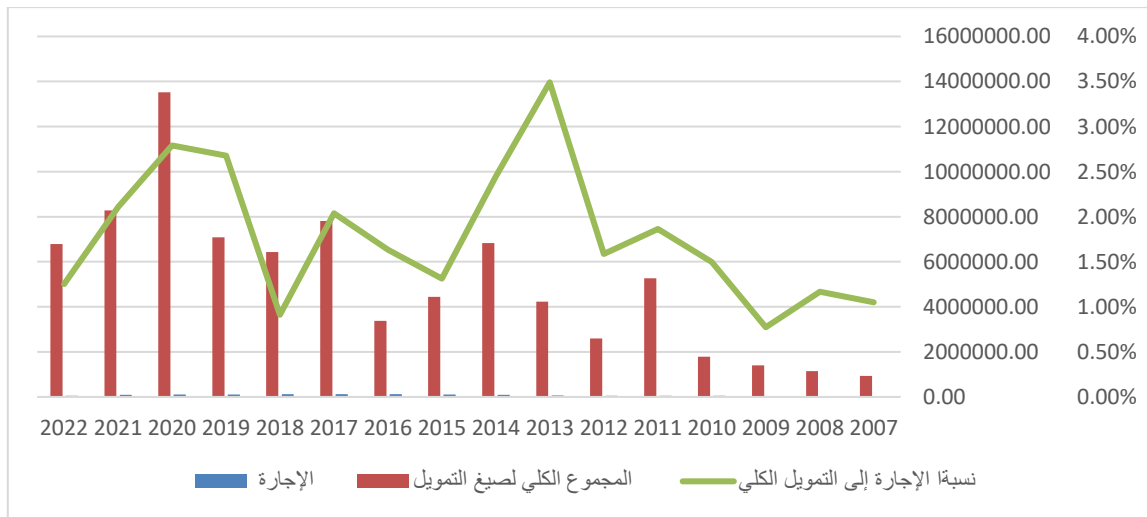
²- Gedikli, A., Erdoğan, S. *Malezya'da İslami Finans ve İslami Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme*, . Op.Cit.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وثقة السوق بها، كما سجلت الصيغة نمواً لافتاً في 2013 و2014 بنسبة 30% سنوياً، في دلالة على تعمق استخدام الإجارة في تمويل الأصول طويلة الأجل، لاسيما في المشروعات والمؤسسات. أما المرحلة الثانية (2015-2019) فقد اتسمت بالاستقرار النسبي ثم الانكماش التدريجي، إذ بلغت القيمة ذروتها في 2017 عند 123.9 مليار رينجت، قبل أن تبدأ بالانخفاض الطفيف بنسبة 3%- في 2018 و-11% في 2019، يعكس هذا التراجع تحول البنوك الإسلامية نحو صيغ تمويل أكثر مرونة وسرعة في التسييل، مثل المراجعة أو التورق، بالإضافة إلى تغير تفضيلات العملاء نحو أدوات أبسط من حيث التشغيل والصيانة.

أما المرحلة الثالثة (2020-2022)، فقد تميزت بانكماش حاد، حيث انخفض التمويل من 104.6 مليار رينجت ماليزي في 2020 عام إلى 45.7 مليار رينجت فقط في 2022، بتراجع كبير بلغ 53% في عام واحد، ويُعزى هذا التراجع إلى الآثار المتأخرة لجائحة كوفيد-19، خاصة على العقود التمويلية طويلة الأجل، إلى جانب تبدل الأولويات البنكية نحو صيغ أكثر تكيفاً مع ظروف عدم اليقين، وربما أيضاً نتيجة تعديلات تنظيمية أو محاسبية أثرت على تفضيل هذه الصيغة داخل القطاع المصرفي.

الشكل رقم: 3-8: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-10

عند تتبع تطور مساهمة صيغة الإجارة ضمن إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022، يمكن تمييز ثلاثة مراحل تحليلية رئيسية تعبر عن تحولات عميقة في بنية السوق واتجاهات الطلب والتمويل.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تميّزت الفترة 2007-2010 بالتوسع والنمو التدريجي في أهمية صيغة الإجارة ضمن إجمالي صيغ التمويل، وذلك بتسجيل تنام مطّرد في نسبة مساهمة الإجارة، إذ بدأت من 1.25% في 2007 وبلغت 2.68% في 2010، وقد تضاعفت النسبة خلال أول ثلاث سنوات، ما يعكس اتساع الاعتماد على الإجارة في تمويل الأصول الرأسمالية، لا سيما في القطاع العقاري والتجاري. ساعد على ذلك تزايد الطلب على منتجات تمويل مرنة تركز على الانتفاع بدلاً من التملك المباشر، مع التزام بالشرعية وتفاعل إيجابي مع الأطر التنظيمية الناشئة.

أما الفترة الممتدة ما بين (2011-2016) فقد شهدت هذه المرحلة تذبذباً في نسب المساهمة وسط تحولات تنظيمية وظهور صيغ تمويل جديدة، فقد تراجعت النسبة بشكل حاد إلى 0.91% في 2011، لكنها عاودت الارتفاع لتصل إلى ذروتها في 2016 عند 3.49%، ويُعزى هذا التحسن إلى مرونة صيغة الإجارة وإمكانية تعديلها لتناسب مشاريع البنية التحتية والبرامج الحكومية، ما أتاح لها استعادة جزء من جاذبيتها التنافسية.

وقد دخلت صيغة الإجارة في طور تراجع نسبي واضح خلال الفترة (2017-2022)، رغم ثبات القيم المطلقة للتمويل عند مستويات معتبرة، فقد انخفضت النسبة إلى 1.59% في 2017، وبلغت أدنى مستوياتها في 2020 عند 0.77%، قبل أن ترتفع قليلاً إلى 1.05% في 2022. ويفسر هذا الانكماش النسبي بتوسع صيغ بديلة مثل المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك، بالإضافة إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19، وتفضيل المستثمرين لصيغ تمويل أقل التزاماً من حيث الأمد ومتطلبات الصيانة.

تكشف المؤشرات الإحصائية عن نمط تغير ديناميكي غير مستقر في مساهمة صيغة الإجارة، يتأثر بعوامل خارجية وتنظيمية، مع ميل نحو التراجع المستمر في الحصة السوقية، حيث يعكس التحليل الإحصائي لنسبة مساهمة صيغة الإجارة في إجمالي التمويل الإسلامي نمطاً متقلباً يبرز تغيراً هيكلياً عميقاً في بنية السوق، فقد بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة نحو 18.52%، وهو ما يشير إلى حضور قوي نسبياً لصيغة الإجارة في المشهد التمويلي الإسلامي، خاصة في سنوات الذروة بين 2007 و 2010. ومع ذلك، فإن التباين المرتفع (61.13 ≈) والانحراف المعياري الكبير (≈ 7.82 نقطة مئوية) يؤكدان وجود تذبذب حاد في نسبة المساهمة، ما يعكس هشاشة استقرار هذه الصيغة وتأثرها بالتقلبات التنظيمية والاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وعليه، فرغم حفاظ صيغة الإجارة على حضور دائم في السوق المالي الإسلامي، إلا أنها لم تنجح في فرض نفسها كصيغة مهيمنة. ويظهر التحليل أن نمو التمويل بصيغ أخرى فاق وتيرة نمو الإجارة، مما حدّ من أهميتها النسبية. ومع ذلك، تظل هناك فرص مستقبلية لاستعادة الحصة السوقية، خصوصاً من خلال تطوير منتجات إجارة مبتكرة تتماشى مع التمويل الأخضر، أو موجهة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تعزيز الربط بينها وبين أدوات التمويل الجماعي أو الصكوك الاستثمارية. وعليه، من المهم إعادة تقييم موقع الإجارة ضمن السياسات التمويلية للمؤسسات الإسلامية، مع ضرورة تطويرها لتواكب التحديات الجديدة وتنافس الصيغ البديلة.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الرابع: قراءة وتحليل لمختلف صيغ التمويل الإسلامية الأخرى

تتمثل صيغ التمويلات الأخرى في ماليزيا، بيع الدين*، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة. يوضح الجدول (3-11) تطورات التمويل صيغ التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة) في ماليزيا بين عامي 2007 و2022، من حيث القيم المطلقة ومعدلات النمو ونسبتها إلى إجمالي التمويل الإسلامي.

الجدول رقم: 3-11: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة)

وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
737081.50	580096.80	515928.90	407191.20	301197.70	192584.70	185877.10	182720.20	صيف التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة)
27%	12%	27%	35%	56%	4%	2%		نمو التمويل بصيف التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة)
6828036	4235265.9	2592770	5264781	1778965	1406876	1143550	935390.3	المجموع الكلي
10.79%	13.70%	19.90%	7.73%	16.93%	13.69%	16.25%	19.53%	نسبة إلى التمويل الكلي
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1072462.00	1990606.20	1883908.80	1738872.50	1498785.70	1044342.40	971429.60	905785.20	صيف التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة)

* بيع الدين: يعرف الدين بالمعنى العام "بأنه كل حق ثابت في الذمة، سواء أكان حقا ماليا أم غير مالي. وبيع الدين "هو بيع ما في الذمة لمن هو في ذمته وبيعه لغيره"، (أسامة بن حمود، بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، 1/53-99). قد جاء بحث مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره السادس عشر بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، من 21. 26 شوال 1423 هـ، الموافق 5 - 10 يناير/كانون الثاني 2002 في شأن بيع الدين. وله صور عديدة منها ما هو جائز، ومنها ما هو ممنوع، ويجمع الصور الممنوعة وجود أحد نوعي الربا: ربا الفضل، وriba النساء، في صورة ما، مثل بيع الدين الربوي بجنسه، أو وجود الغرر الذي يفسد البيع، كما إذا ترتب على بيع الدين عدم القدرة على التسليم ونحوه، لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ. ولكن حكم بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل فقد جاء قرره في دورته انعقاد مؤتمر الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من 25 - 30 رجب 1419 هـ (14 - 19 نوفمبر 1998 م) بأنه لا يجوز نوع هذا البيع سواء أكان من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعا، ولا فرق ذلك بين كون الدين ناشئا عن قرض أو بيع آجل.

<https://ketabonline.com/ar/books> أطلع عليه يوم: 2026/05/03، على الساعة: 22:00.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

والوكالة)								
نمو التمويل بصيغ التمويل الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والوكالة)	23%	7%	8%	44%	16%	8%	6%	-46%
المجموع الكلي	4435517.3	3378526	7814043.3	6435003.6	7090676.1	13525679.7	8273932.3	4352141.8
نسبة إلى التمويل الكلي	20.42%	28.75%	13.36%	23.29%	24.52%	13.93%	24.06%	24.64%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي.

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

شهدت فترة الدراسة أربع مراحل متميزة من حيث النمو والتراجع في حجم التمويل، تعكس تحولات بنوية في السوق المالي الإسلامي، ومدى تبني الصيغ التمويلية غير التقليدية مثل الوكالة والكفالة وبيع الدين والسلم والحوالة.

تميزت المرحلة الأولى الممتدة بين العام 2007-2010 بنمو تصاعدي معتدل أعقبه قفزة كبيرة في اعتماد صيغ التمويل المشار إليها، حيث كان حجم التمويل بهذه الصيغ في العام 2007 بحجم قدره 182.7 مليار رينجت ماليزي، محققة معدلات نمو ضعيفة نسبياً في (2%) 2008 و 2009 (4%)، وهو ما يدل على حالة من الاستقرار المحدود في الطلب، ربما نتيجة ضعف الترويج أو محدودية انتشار هذه الصيغ في السوق. إلا أن عام 2010 شكّل نقطة تحول بارزة، إذ قفز حجم التمويل إلى 301.2 مليار رينجت ماليزي بنسبة نمو بلغت 56%، ما يشير إلى دخول فاعلين جدد للسوق، أو توسع في استخدام الأدوات غير التقليدية، مع إطلاق منتجات مبتكرة واعتماد أكبر من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة انطلقت ضمن سياق اقتصادي عالمي مضطرب نتيجة الأزمة المالية العالمية في 2008، والتي لم تكن ماليزيا بمنأى عنها، رغم تأثيرها المحدود مقارنة بدول الغرب الرأسمالي خلال عامي 2008 و 2009، ورغم محاولات التحفيز لم تتجاوز معدلات النمو في التمويل الإسلامي المتقدم 2% و 4% على التوالي، وهو ما يشير إلى حالة من الحذر في السوق، نتيجة عدم استقرار البيئة الاقتصادية، وتباطؤ الطلب المحلي والخارجي. لكن عام 2010 قد شهد تحسناً ملحوظاً في مناخ الأعمال والاستثمار، بفضل حزمة التحفيز المالي التي أطلقتها الحكومة الماليزية، وتوجهها لدعم القطاع المالي الإسلامي كجزء من إستراتيجيتها الوطنية، هذا ما يفسر القفزة الكبيرة في حجم ونموه بمقدار 56% مقارنة بالعام 2009. هذه الطفرة تعكس دخول فاعلين ماليين

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

جدد وتوسيع نطاق المنتجات التمويلية المبتكرة، مثل التمويل بالوكالة والكفالة، والسلم بالإضافة إلى تحسن ثقة المستثمرين في الصيغ الإسلامية كبديل آمن وشرعي في ظل الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

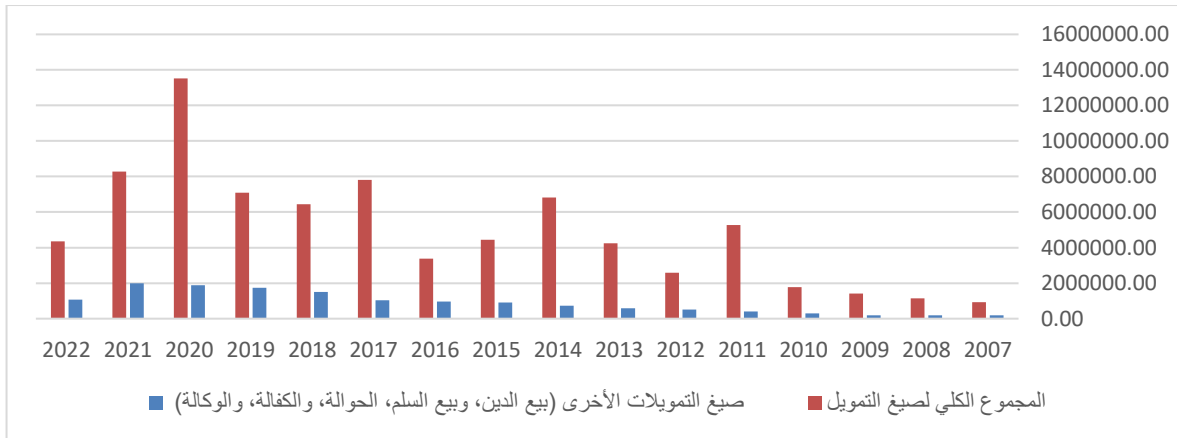
وقد تميزت المرحلة الثانية بنمو متسارع ثم استقرار نسبي، حيث تميزت الفترة 2011-2014 بنمو قوي ومتواصل، تراوحت معدلاته بين 12% و 35%، ليصل حجم التمويل إلى 737.1 مليار رينجت في 2014، أي أكثر من أربعة أضعاف حجمه في 2007، وقد كان هذا النمو مدفوعاً بتطوير منتجات تمويلية أكثر مرونة مثل الوكالة والكفالة، وبدخول بنوك جديدة ركزت على الصيغ التمويلية المتقدمة، كما أن تصاعد الثقة لدى المستثمرين والأفراد بهذه الأدوات يعكس تحولاً تدريجياً نحو الاعتماد على نماذج تمويل متوافقة مع الشريعة وتراعي اعتبارات المخاطر بشكل أفضل. كما يعكس هذا النمو استجابة القطاع المالي الإسلامي لمتطلبات السوق، وتزايد استخدام الصيغ المتقدمة في تمويل الشركات والمشاريع العقارية، خاصة مع إطلاق برنامج التحول الاقتصادي (ETP) الذي شجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما ساهمت جهود البنك المركزي الماليزي في وضع إطار تنظيمي متطور يدعم الابتكار المالي الإسلامي، بما في ذلك ترخيص البنوك الإسلامية الرقمية وتعزيز الشفافية في العقود الشرعية.

كما استمرت وتيرة النمو خلال السنوات الممتدة بين 2015 إلى 2019، حيث بلغ حجم التمويل في 2015 نحو 905.8 مليار رينجت بمعدل 23%، وتواصل النمو بوتيرة أبطأ في 2016 (7%) و 2017 (8%)، أما 2018 فقد شهدت قفزة نوعية، حيث بلغ التمويل 1.5 تريليون رينجت بنمو كبير بلغ 44%، لتصل الذروة في 2019 عند 1.74 تريليون رينجت ماليزي بمعدل نمو 16% وترتبط هذه القفزات إلى تمويل مشاريع بنية تحتية كبيرة باستخدام أدوات إسلامية، أو توسيع استخدام أدوات مثل الوكالة والحوالة وبيع الدين، مما وفر مرونة أكبر للبنوك والمستثمرين على حد سواء. كما يرتبط هذا النمو بمرحلة ما قبل الانتخابات العامة في 2018، حيث زادت الحكومة من الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل مشروع السكك الحديدية (ECRL) ومبادرات الإسكان المدعوم، من جانب آخر، سهلت البنوك الإسلامية منح التمويل باستخدام أدوات مثل الوكالة، والحوالة، وبيع الدين، التي وفرت بدائل تمويل مرنة تلائم احتياجات المشاريع الكبرى والشركات المتوسطة.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وقد اتسمت الفترة 2020-2022 بتشبع نسبي ثم انكماش حاد، حيث استمر النمو في هذه الصيغ بمعدل (8%) 2020 ثم تباطأ إلى (6%) في عام 2021، قبل أن يشهد التمويل انكماشاً حاداً في 2022 بنسبة -46%، حيث انخفض إلى 1.07 تريليون رينجت ماليزي، هذا التراجع الكبير قد يُعزى إلى تأثيرات ما بعد الجائحة، حيث أعادت البنوك الإسلامية هيكله محافظتها التمويلية مع التركيز على الصيغ الأكثر أماناً، إضافة إلى تغيرات تنظيمية أو رقابية قد تكون أثرت على انتشار بعض الصيغ. كما أن التقلبات الاقتصادية وعدم اليقين المرتبط بالأسواق العالمية قد أثرا سلباً على الأدوات المعقدة أو الطويلة الأجل، وهذا التراجع يشير إلى تصحيح هيكلي في السوق، بالإضافة إلى إعادة تقييم مخاطر هذه الصيغ، ارتباطاً بارتفاع المخاطر الائتمانية، وشح السيولة، وازدياد تحفظ البنوك بعد فترة طويلة من التوسع، إضافة إلى دخول متطلبات تنظيمية أكثر صرامة تركز على معايير كفاية رأس المال وتمويل الأنشطة المرتبطة بالأصول الحقيقية.

الشكل رقم: 3-9: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة) وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول 3-11

أما فيما تعلق بأهمية صيغ التمويل المرتبطة بـ: بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة في تكوين إجمالي التمويل الإسلامي في ماليزيا، خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2022، فقد شهدت تطورات لافتة تعكس مرونتها ودورها التكاملي في بنية السوق المالي الإسلامي. ففي المرحلة الأولى (2007-2010)، بدأت هذه الصيغ بنسبة مساهمة قوية بلغت 19.53% في 2007، لكنها تراجعت تدريجياً إلى 13.69% في 2009، قبل أن تسجل ارتداداً في 2010 إلى 16.93%. هذا النمط يعكس وجود هذه الصيغ ضمن الخيارات التمويلية الرئيسية، رغم التحديات والمنافسة

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

القوية من صيغ أكثر شيوعًا كالمراجحة والبيع الآجل. ويبدو أن القفزة في حجم التمويل الكلي في 2010 قد أعادت تعزيز موقع هذه الصيغ جزئيًا، ما يشير إلى مرونتها في مواكبة التغيرات. في المرحلة الثانية (2011-2014)، اتسمت النسب بالتذبذب، إذ شهد عام 2011 تراجعًا حادًا في مساهمتها إلى 7.73%، ما قد يرتبط بتحول تركيبة المحافظ التمويلية نحو صيغ ذات ارتباط أكبر بالأصول، في ظل طفرة في التمويلات الإجمالية. غير أن هذه الصيغ عادت بقوة في 2012 لتسجل 19.90%، ثم تراجعت نسبيًا في 2013 و2014 إلى حوالي 13.70% و10.79% على التوالي. هذا التفاوت يشير إلى أن استخدامها كان مرتبطًا بطبيعة المشاريع وتوجهات المصارف، لا باعتبارها صيغًا أساسية دائمة بل أدوات انتقائية تكمل الاستراتيجيات التمويلية.

أما المرحلة الثالثة (2015-2019)، فقد شهدت ترسيخًا أقوى لدور هذه الصيغ، حيث سجلت مساهمات مرتفعة نسبيًا تراوحت بين 20.42% و28.75%، مع ذروة في 2016. هذا يعكس اعتمادًا متزايدًا عليها في تمويل المشاريع المشتركة، خاصة عبر أدوات مثل الوكالة والكفالة، أو ضمن حلول السيولة المتوافقة مع الشريعة. النمو المطرد في هذه المرحلة يرتبط أيضًا بتوسع الأسواق الثانوية الإسلامية، وتوجه البنوك الإسلامية لتقديم أدوات مركبة تناسب القطاعات الاستثمارية.

في المرحلة الأخيرة (2020-2022)، وعلى الرغم من الانكماش الكبير في حجم التمويل في 2022 بنسبة -46%، فإن مساهمة هذه الصيغ استمرت بالارتفاع، من 13.93% في 2020 إلى 24.64% في 2022. هذا يشير إلى استدامة دورها رغم التحديات، ويعكس مرونة عالية مكنتها من التكيف مع ظروف ما بعد الجائحة، مثل تقلبات السوق، وارتفاع المخاطر، وتغير سلوك المؤسسات المالية نحو أدوات أكثر مرونة وأقل ارتباطًا بالأصول المادية المباشرة. وقد يكون استخدامها قد ازداد في تمويل العقود المركبة والمشاريع ذات المخاطر المتوسطة، ما يجعلها أدوات فعالة في إدارة التحديات بدلًا من مجرد أدوات توسعية.

وبذلك، يمكن القول إن صيغ التمويل الأخرى لعبت دورًا مرئيًا وتكميليًا على مدار 16 عامًا، حيث لم تكن دائمًا في الصدارة من حيث الحجم، لكنها أثبتت قدرتها على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية والتنظيمية، مما جعلها خيارًا استراتيجيًا في إدارة المحافظ التمويلية، خصوصًا في فترات الأزمات وعدم اليقين الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وتؤكد الدراسات التجريبية على مجموعة من العوامل التي أدت إلى تشكيل ملامح التمويل الإسلامي في ماليزيا وتنمط أهميته، ويرى (Nakagawa) أن الخطة الرئيسية للقطاع المالي لعام 2001 شكّلت نقطة تحول مهمة، حيث عززت الحكومة بنشاط نمو الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين وأسواق رأس المال¹. وقد خلق النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا، حيث تقدم البنوك التقليدية أيضًا خدمات إسلامية، بيئة تنافسية تشجع على الابتكار وتنوع المنتجات المالية الإسلامية.² وقد أشار مجموعة من الباحثين منهم (Nor, Rizal) أن تطبيق بعض العقود الإسلامية، مثل بيع العينة* وبيع الدين، شكل مجالا ومدخلا ومنحى لنقد بعض الممارسات التطبيقية لصيغ التمويل الإسلامي نظرًا لاختلاف آراء العلماء حول توافقها مع الشريعة الإسلامية³. وعلى الرغم من هذه الخلافات، وقد تم تكييف استخدام عقود إسلامية محددة في منتجات مالية متنوعة، بما في ذلك استخدام بيع الدين في تمويل التجارة الدولية والتمويل الشخصي، نظرًا لقبولها في ظل المذهب الشافعي السائد في ماليزيا⁴. وبالمثل، فإن بيع العينة، على الرغم من قبوله في ظل المذهب الشافعي السائد في ماليزيا، يواجه انتقادات لتعارضه المحتمل مع أهداف الشريعة الأوسع، مما أدى إلى دعوات لإعادة تقييمه⁵.

¹- Nakagawa, R. The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia. p:111. <https://doi.org/10.19030/JABR.V25I1.1053>

²- Gedikli, A., Erdoğan, S. *Malezya'da İslami Finans ve İslami Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme*. . Op.Cit, p: 251–287.

* **بيع العينة:** تعريفه عند الفقهاء : **الحنفية:** "هو أن يستقرض من تاجر عشرة فيتأبى عليه ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في نيل الزيادة لبيعه المستقرض بعشرة ويتحمل عليه خمسة". (أبو محمد العيني، البناية شرح الهداية، 460/8). **المالكية:** هو بيع السلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم شراؤها منه بأقل منه نقداً، (أبو عبد الله المالكي، منح الجليل شرح مختصر خليل، 102/5). **الشافعية:** يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل، ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً. (النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، 419/3). **الحنابلة:** يطل على كل من باع سلعة بثمن مؤجل ثم اشتراها بأقل منه نقداً، (ابن قدامة، المغني، 277/4). وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والحنابلة، إلى عدم جواز بيع العينة: وجوز ذلك الشافعي، وأصحابه. (بن حسن القنوجي، الروضة الندية، 406/2). في قوله رحمه الله: من باع سلعة من السلع إلى أجل وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها من الذي اشتراها منه بأقل من الثمن أو أكثر أو دين أو نقد لأنها بيعة غير البيعة الأولى. (الرتاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، مجلة البحوث الإسلامية، 265/14).

³- Nor, M. R., Mohamed, N. *Bay' al- 'Inah : hukum dan pelaksanaannya dalam perbankan Islam di Malaysia*, 2009. <http://studentsrepo.um.edu.my/5259/>

⁴- Abdul Rahim, A. K., Naim, A., Zainol, Z. *APLIKASI BAY' AL-DAYN DALAM PRODUK-PRODUK PEMBIAYAAN PERDAGANGAN ANTARABANGSA ISLAM: The Application of Bay' al-Dayn in the Islamic International Trade Finance Products*, 2013, 21(3), p:289–310. <https://ajba.um.edu.my/index.php/JS/article/view/22458>

⁵- Jusoh, A. F., Zain, M. N. *Maqasid pengharaman pembiayaan peribadi berlandaskan bay' al- 'inah di Malaysia* 2017.. <http://journalarticle.ukm.my/11931/>

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

وقد عزّز تنويع المنتجات المالية الإسلامية، بما في ذلك الأدوات المبتكرة مثل الصكوك والصكوك الخضراء، مكانة ماليزيا كدولة رائدة في مجال التمويل الإسلامي، وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الحوافز الضريبية ودعم المشاريع المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، مثل الحاجة إلى إطار قانوني موحد، ومعالجة الاختلافات في الممارسات التطبيقية للتمويل الإسلامي¹، ومن جانب آخر، يتأثر الاعتماد على هذه الصيغ التمويلية أيضاً بضرورة مواكبة المعايير العالمية ومعالجة القضايا التشغيلية، مثل خطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في المنتجات المعقدة مثل التورق².

في الأخير، فإن قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا يواصل تطوره، محافظاً على التوازن بين المبادئ الإسلامية التقليدية والمتطلبات المالية والتنظيمية الحديثة.

¹- Gedikli, A., Erdoğan, S. (2019). *Op.Cit.*

²- Ali, M., Hassan, R. Determinants of shariah non-compliant events in islamic banks in malaysia: with special reference to tawarruq-based financing. *Institute of Islamic Thought* 2016, 21(3). <https://journals.iium.edu.my/shajarah/index.php/shaj/article/view/419> .

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

المطلب الخامس: تحليل مقارنة ونمذجة تطورات التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال

الفترة 2007-2022

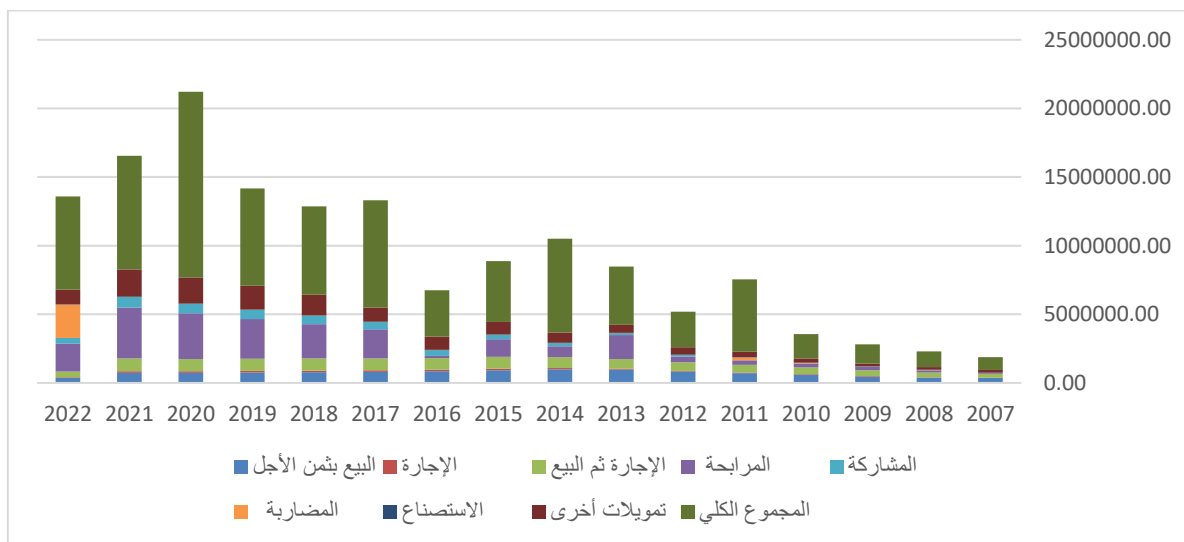
كمحصلة للتحليل التفصيلي السابق، يجدر التأشير أن هيكل التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة من 2007 إلى 2022، قد شهد تحولات جذرية في الاتجاهات والأوزان النسبية للصيغ التمويلية المختلفة، ما يعكس انتقال السوق من الاعتماد شبه الحصري على أدوات الدين إلى توزيع أكثر تنوعاً واتزاناً بين الصيغ التمويلية، مع بروز واضح لصيغ المشاركة والمضاربة، وتراجع تدريجي للصيغ القائمة على المديونية. ولمقارنة ونمذجة تطورات التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2007-2022 تنطلق من قراءة وتحليل صيغ التمويلات الإسلامية الكلية بماليزيا وصولاً إلى أثرها في التمويل الإسلامي بماليزيا باستخدام طريقة الانحدار التلافي.

الفرع الأول: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الإسلامية وتطوراتها في ماليزيا

وتشمل هذه القراءة التحليلية لجميع الصيغ التمويلية الإسلامية ومعرفة مدى مساهمة كل صيغة بالنسبة للمجموع الكلي للتمويل الإسلامي الماليزي للفترة 2007-2022.

الشكل 3-10: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الإسلامية الكلية وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022

(الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات السابقة للجدول من 3-11

في بدايات الفترة، كانت صيغة البيع بضمن الأجل تمثل مرتكزا للتمويل الإسلامي، إذ بلغت مساهمتها 39.3% من إجمالي التمويل الإسلامي في 2007، محققة نموًا تدريجيًا حتى بلغت ذروتها في عام 2013 بحجم 964.5 مليار رينجت ماليزي، غير أن هذه الصيغة شهدت منذ 2015 تراجعًا متواصلًا، لتهبط بشكل حاد إلى 367.1 مليار رينجت ماليزي في عام 2022، أي

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

بانخفاض يقارب الثلثين، لتتخفض مساهمتها النسبية إلى 5.4 %، ويعكس هذا الانحسار تخلي البنوك عن هذه الصيغة لصالح بدائل أكثر مرونة وكفاءة من حيث التكلفة والمخاطر.

وبالمثل، شهدت الإجارة نموًا مطردًا بين 2007 و 2015، من 11.7 مليار إلى 108.6 مليار رينجت، ثم بلغت ذروتها سنة 2016 حيث بلغت 117.9 مليار، قبل أن تدخل في مسار تنازلي تدريجي لتصل إلى 45.7 مليار رينجت في 2022، وهو ما خفض نسبتها من التمويل الإسلامي من 1.25% إلى 0.7 % ويشير هذا التراجع إلى أن نموذج الإجارة، رغم مرونته، لم يستطع مواكبة التغيرات البنكية والتنظيمية والطلب المتنامي على أدوات تمويل أكثر تعقيدًا وابتكارًا.

أما الإجارة ثم البيع، فقد برزت كصيغة هجينة مرنة، حيث بدأت بحجم 280.4 مليار في 2007، وارتفعت بثبات إلى أن بلغت 936.9 مليار رينجت ماليزي في 2021، محتفظة بموقعها كثاني أكبر صيغة تمويلية في معظم السنوات، قبل أن تتراجع في 2022 إلى 412.9 مليار رينجت ماليزي ورغم هذا الانخفاض، استمرت مساهمتها في إجمالي التمويل الإسلامي مرتفعة في عام 2022 بنسبة (29.9%)، ما يؤكد استقرارها النسبي مقارنة بصيغ أخرى.

الصعود الأبرز كان من نصيب المراجعة، التي بدأت بمساهمة محدودة نسبيًا (8.6%) في 2007، لكنها سجلت قفزات نوعية بدءًا من 2013، لتبلغ 1.7 تريليون رينجت في 2013، وواصلت الارتفاع حتى وصلت إلى ذروتها في 2021 عند 3.7 تريليون رينجت، ثم تراجعت نسبيًا في 2022 إلى 2.03 تريليون، لكنها ظلت أكبر صيغة تمويلية من حيث الحجم. وقد ارتفعت مساهمتها من 8.6% إلى 29.9% في غضون 15 سنة، مما يعكس اعتماد البنوك عليها كأداة تمويلية مرنة وعالية الكفاءة، رغم النقاشات الفقهية حول طابعها القريب من القروض التجارية.

من جهة أخرى، شهدت صيغ المشاركة والمضاربة تطورات استراتيجية واضحة. فقد نمت المشاركة من مستوى شبه هامشي في 2007 إلى 769.3 مليار رينجت في 2021، مسجلة مساهمة بنسبة 6.1% في 2022، ما يعكس توجهًا نحو التمويل القائم على المشاركة في الربح والمخاطرة. أما المضاربة، فشهدت تناميًا مضطربًا في 2022، إذ بلغت 2.44 تريليون رينجت، لتستحوذ على 36% من إجمالي التمويل الإسلامي، في تحول بنيوي غير مسبوق يستدعي دراسة معمقة، ربما تعود جذوره إلى تغيرات تنظيمية أو إعادة تصنيف محاسبي للصيغ التمويلية في السوق.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

أما بالنسبة لـ الاستصناع، فقد ظل دوره في تكوين إجمالي التمويل الإسلامي هامشياً طيلة الفترة، دون أن يتجاوز 0.5% من إجمالي التمويل، بينما حافظت الصيغ التمويلية الأخرى -مثل بيع الدين، السلم، الحوالة، الكفالة، الوكالة- على حضور معتبر، خاصة بعد 2013، إذ بلغت 1.07 تريليون رينجت في 2022، بنسبة 24.6%، ما جعلها ثالث أكبر صيغة من حيث الحجم، وتُعد أداة استراتيجية لتوسيع قاعدة التمويل.

وعليه فإن التحليل الهيكلي الزمني يُظهر أربع مراحل رئيسية:

- ✓ 2007-2010: هيمنة الصيغ المعتمدة على البيع والإجارة.
 - ✓ 2011-2014: بداية تنامي الاعتماد على صيغ المراجعة والمشاركة.
 - ✓ 2015-2018: توازن تدريجي بين الصيغ القائمة على المشاركة والصيغ القائمة على البيع.
 - ✓ 2019-2022: صعود مضطرد للمراجعة والمضاربة، وانكماش حاد للتمويل بالبيع والإجارة.
- صعود إحصائياً، تعكس هذه التحولات تغيراً في معامل التركيز؛ حيث كان التمويل الإسلامي حتى 2014 متركزاً بأكثر من 70% في ثلاث صيغ، بينما أصبح أكثر تنوعاً بعد 2020. كما سجلت بعض الصيغ، خاصة المضاربة، والمشاركة، والإجارة، مستويات عالية من التقلب الزمني (volatility)، مقابل استقرار نسبي في المراجعة والصيغ الأخرى.

ومن زاوية بنوية، يمكن القول إن السوق انتقل تدريجياً من نموذج يعتمد على التمويل بالبيع والتأجير (debt-based) إلى نموذج أكثر توازناً يدمج التمويل بالمشاركة (equity-based)، مما ينسجم مع المبادئ الجوهرية للتمويل الإسلامي، ويعكس استجابة السوق للضغوط الرقابية والتحولات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن ازدياد وعي المؤسسات والمستهلكين بأهمية أدوات المشاركة في خلق قيمة مضافة حقيقية.

وفي ضوء هذه التحولات، تتضح ملامح إعادة تشكيل هيكل التمويل الإسلامي في ماليزيا، مع بروز أدوات جديدة أكثر قدرة على التأقلم مع متغيرات السوق، وبروز المراجعة والمضاربة كمحورين استراتيجيين للمرحلة القادمة. ومن المهم إجراء تحليل إضافي للسياسات المحاسبية والتقارير الرقابية الحديثة - لا سيما لدى البنك المركزي الماليزي- لفهم السياقات التي أدت إلى الطفرة في صيغة المضاربة، وفحص مدى استدامة هذا الاتجاه مستقبلاً.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

ويوضح الجدول رقم: (3-12) التعريف بالمتغيرات الأساسية المعتمدة في الدراسة التحليلية، مع بيان تعاريفها الإجرائية.

الجدول رقم 3-12: المتغيرات الأساسية المعتمدة في الدراسة التحليلية لصيغ التمويل الإسلامي

المتغير	تعريفه	المصدر
المراجحة	المراجحة هي بيع أصل يُفصح فيه للمشتري عن تكلفة الاستحواذ وهامش الربح. أما المراجحة لأمر الشراء فهي اتفاق يتعهد بموجبه أمر الشراء (المشتري) بشراء أصل محدد من بائع بشروط المراجحة عند استحواذ الأخير على الأصل.	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/14266845/x_en.pdf
الإجارة	الإجارة هي عقد إيجار ينقل بموجبه المؤجر حق الانتفاع بالأصل المؤجر إلى المستأجر، لمدة متفق عليها وبمقابل مالي متفق عليه، في صورة عقد إيجار. ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال مدة الإيجار بموجب هذه العقود.	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
الاستصناع	يشير مصطلح الاستصناع إلى عقد يبيع فيه البائع للمشتري أصلاً لم يتم بناؤه أو بنائه أو تصنيعه بعد وفقاً للمواصفات المتفق عليها ويتم تسليمه في تاريخ مستقبلي محدد متفق عليه بسعر محدد مسبقاً.	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
المضاربة	يشير مصطلح "مشروع المضاربة" إلى عقد بين مُقدّم رأس المال (رب المال) ورائد أعمال (مضارب)، يُقدّم بموجبه رب المال رأس مال يُديره المضارب، ويُقسّم أي ربح مُتأًني من رأس المال بين رب المال والمضارب وفقاً لنسبة تقاسم أرباح مُتفق عليها بينهما، بينما يتحمل رب المال الخسائر المالية شريطة ألا تكون هذه الخسائر ناتجة عن سوء سلوك المضارب (التعدي) أو التقصير أو مخالفة الشروط. يُسترشد القياس بمعاملة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للبنوك الفردية.	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
المشاركة	تمويل المشاركة هو تمويلٌ باستخدام عقد مشاركة مُصمّم ليعكس ملف مخاطر التمويل القائم على الديون، والذي يتوافق مع مفهوم شركة المال (الشراكة في الملكية المشتركة) في الشريعة الإسلامية.	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
البيع بثمن الآجل	هو بيع يتم فيه تأجيل دفع الثمن إلى تاريخ مستقبلي محدد، مع الاتفاق على سعر ثابت أو متغير بين البائع والمشتري	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
تمويلات	تضم بيع الدين، وبيع السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة	https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع المدرجة في بيانات الجدول

وفي ما يلي تحاول نمذجة معادلة التمويل الإسلامي في ماليزيا وفقا للعوامل التي تؤثر عليه،
وتمكننا صياغة المعادلة كآتي:

Total Islamic financing = f(Bai' Bitsaman Ajil (BBA), Ijarah, Ijarah then selling, Mourabaha, Moucharaka, Moudaraba, Istisna'a, Other financing)

وفيما يلي تعريف المتغيرات واختصاراتها:

- Y: Total Islamic Financing
- X1: Bai' Bithaman Ajil (BBA)
- X2: Ijarah
- X3: Ijarah Muntahia Bi Tamlik (Lease then Sale)
- X4: Murabaha
- X5: Musharaka
- X6: Mudaraba
- X7: Istisna'a
- X8: Other financing products

يمكن النمذجة على النحو الآتي

$$\ln Y = \beta_0 + \beta_1 \ln X_1 + \beta_2 \ln X_2 + \beta_3 \ln X_3 + \beta_4 \ln X_4 + \beta_5 \ln X_5 + \beta_6 \ln X_6 + \beta_7 \ln X_7 + \beta_8 \ln X_8 + \varepsilon$$

حيث: β_0 تمثل حد التقاطع.

β_i ($i=1 \dots 8$) هي معاملات توضح مساهمة كل طريقة تمويل.

ε هو حد الخطأ.

تُظهر قيم معامل تضخم التباين (VIF) تعدد خطي شديد بين العديد من المتغيرات المستقلة. وعليه سيتم استخدام طريقة الانحدار التلاهي (تسوية المستوى الثاني) Ridge Regression (L2 Regularization).

الجدول رقم: 3-13: قيم معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات التمويل الإسلامي في ماليزيا للفترة 2007-2022

المتغير	معامل تضخم التباين (VIF)	المتغير	معامل تضخم التباين (VIF)	المتغير	معامل تضخم التباين (VIF)
الإجارة ثم البيع (Ijarah then selling)	56,237	تمويلات أخرى (Other financing)	20,475	معامل تضخم التباين (VIF)	8,610
	مشكلة تعدد خطي شديد		مشكلة تعدد خطي		مشكلة تعدد خطي مرتفع
إجارة (Ijarah)		مراجعة (Murabaha)	4,714		475
		استصناع (Istisna'a)			

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

تعدد خطي شديد		مشكلة تعدد خطي مرتفع		5,261 مشكلة تعدد خطي مرتفع	
		28 مشكلة تعدد خطي مرتفع	مضاربة (Moudaraba)	429 تعدد خطي شديد	مشاركة (Moucharaka)

معامل تضخم التباين < 10 ← مشكلة تعدد خطي

معامل تضخم التباين < 100 ← تعدد خطي شديد

المصدر: مخرجات برنامج البرمجة Python 3.12

اعتماد الانحدار التلافي (Ridge Regression) في هذا التقدير يتناسب مع الحالات التي يُسجل فيها وجود ارتباط خطي مرتفع بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وهي مشكلة شائعة عند التعامل مع بيانات مالية أو اقتصادية تحتوي على صيغ تمويل متداخلة أو مرتبطة ببعضها في السوق. وفي مثل هذه الحالات، يؤدي استخدام الانحدار الخطي الكلاسيكي (Ordinary Least Squares - OLS) إلى تقديرات غير مستقرة أو مضخمة، ما يضعف مصداقية النموذج. وهنا يأتي دور التحويط من النوع الثاني (L2 Regularization)، والذي يعتمد على تقليص معاملات الانحدار (Shrinkage) دون إسقاط أي من المتغيرات، بخلاف ما يحدث في طريقة Lasso التي قد تستبعد متغيرات بالكامل. هذه الآلية تتيح للنموذج أن يحتفظ بجميع الصيغ التمويلية في التحليل، ما يعزز من دقته التفسيرية، ويمنح صورة شاملة عن أدوار الصيغ المختلفة في التأثير على إجمالي التمويل الإسلامي، مع الحفاظ على الاستقرار الإحصائي وتجنب التضخم في التقديرات.

يُمثل الجدول الموالي مخرجات التقدير باستخدام طريقة الانحدار التلافي Ridge Regression (L2 Regularization) مع التحقق المتبادل لمعالجة التعدد الخطي.

الجدول رقم: 3-14: تقدير لأثر صيغ التمويل الإسلامي في التمويل الإسلامي بماليزيا للفترة 2007-2022

باستخدام طريقة الانحدار التلافي (L2 Regularization) Ridge Regression

المتغيرات	المعامل (تفسير المرونة)	المتغيرات	المعامل (تفسير المرونة)
تمويلات أخرى	+0.218	المضاربة	+0.115
المراجحة	+0.212	البيع بثمن آجل	+0.102
الإجارة ثم البيع	+0.132	المشاركة	+0.047
الإجارة	+0.117	استصناع	-0.093

المصدر: مخرجات برنامج البرمجة Python 3.12

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

في هذا التقدير القياسي، تم استخدام الانحدار الترددي (Ridge Regression) والمعروف أيضاً بالتحويط من النوع الثاني (L2 Regularization)، كوسيلة للتعامل مع الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية في نموذج تمويلي إسلامي يعتمد على تحويل القيم إلى لوغاريتمات. (Log-Model) هذا النوع من النماذج مناسب عندما تكون المتغيرات مترابطة بشكل كبير، إذ لا يقوم بحذف أي منها) كما يحدث في انحدار لاسو (Lasso)، بل يقوم بتقليص معاملاتها (Coefficient Shrinkage) للحفاظ على الاستقرار التقديري دون التضحية بالمعلومات الكامنة فيها.

ومن خلال مخرجات التقدير يُمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$\ln(\text{Total Islamic Financing})$

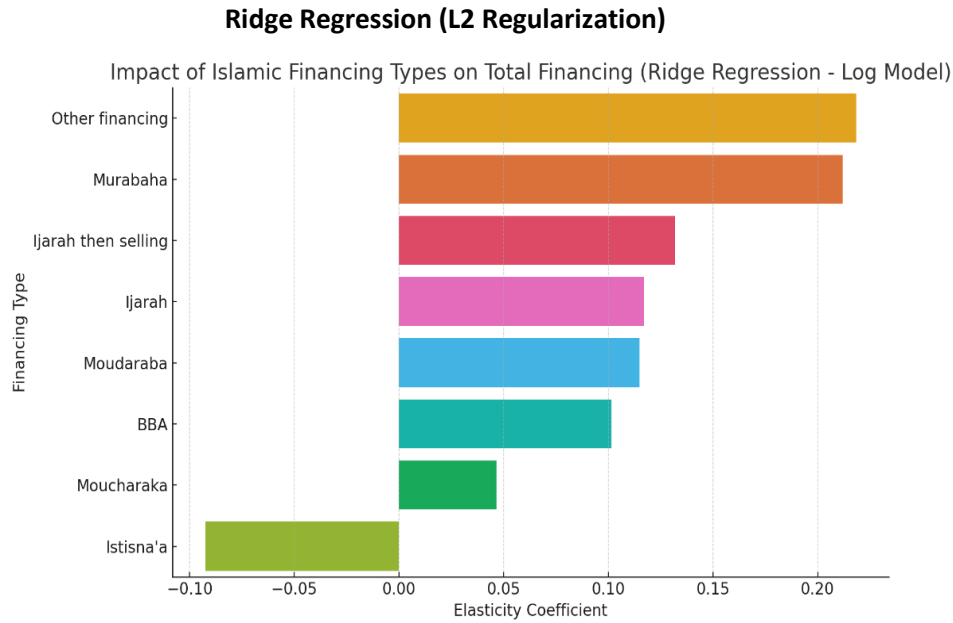
$$\begin{aligned} &= 15.202 + 0.102 \cdot \ln(BBA) + 0.117 \cdot \ln(Ijarah) + 0.132 \\ &\cdot \ln(Ijarah \text{ then selling}) + 0.212 \cdot \ln(Murabaha) + 0.047 \\ &\cdot \ln(Moucharaka) + 0.115 \cdot \ln(Mudaraba) - 0.093 \cdot \ln(Istisna'a) \\ &+ 0.218 \cdot \ln(Other \text{ financing}) \end{aligned}$$

المقطع الثابت يساوي 15.20، ويشير إلى القيمة التقديرية للتمويل الإسلامي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى تساوي صفراً، ويُستخدم كأساس مرجعي في تفسير النموذج، حيث أنه في سياق النموذج اللوغاريتمي (Log-Log Model) يتم تحويل المتغير التابع (إجمالي التمويل الإسلامي) إلى اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log)، وعليه فإن المقطع الثابت هو القيمة التي يأخذها النموذج عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية تساوي صفراً (أي في حال لم تُسجل أي مساهمة من الصيغ التمويلية المختلفة). وعليه فعندما لا تسهم أي من الصيغ التمويلية في التمويل (وهو مجرد افتراض)، فإن إجمالي التمويل الإسلامي التقديري سيكون حوالي 4.04 تريليون رينجت ($4.04 = e^{15.20}$)، حسب النموذج.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

الفرع الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامية في التمويل الإسلامي بماليزيا باستخدام طريقة الانحدار التلافي

في هذا الفرع سيتم بيان أثر صيغ التمويل الإسلامية في التمويل الإسلامي بماليزيا باستخدام طريقة الانحدار التلافي، بناء على ما هو موضح في الشكل الموالي للفترة 2007-2022. الشكل 3-11: التمثيل البياني لأثر صيغ التمويل الإسلامي في التمويل الإسلامي بماليزيا للفترة 2007-2022 باستخدام طريقة الانحدار التلافي



المصدر: مخرجات برنامج البرمجة Python 3.12

في نماذج (Ridge Regression) التحويط من النوع الثاني، يتم إدخال عنصر إضافي يسمى معامل التحويط α أو λ (إلى دالة الهدف)، بهدف السيطرة على مشكلة الإفراط في التكيف (Overfitting) وتحسين استقرار التقدير في حالة وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات. حيث:

◆ عندما تكون $\alpha = 0$ ، يعود النموذج إلى انحدار عادي (OLS).
◆ كلما زادت α ، زادت درجة تقليص المعاملات (Shrinkage)، مما يُجبر النموذج على الابتعاد عن الاعتماد المفرط على متغيرات مرتبطة ببعضها.

◆ لكن إذا كانت α كبيرة جداً، قد يُصبح النموذج مفرطاً في التبسيط (Underfitting). لهذا السبب، يتم تحديد القيمة المثلى لـ α باستخدام أسلوب إحصائي يُسمى التحقق المتقاطع (Cross-Validation).

وبحسب مخرجات التقدير فإن أفضل قيمة التحويط المثلى (Regularization Strength) فتساوي $(\alpha = 3.27)$. هذا يعني أن النموذج المقدّر بلغ أفضل توازن بين:

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

♦ التعقيد (Complexity): أي عدد المتغيرات ومدى تأثيرها.

♦ الدقة التنبؤية (Predictive Accuracy): أي مدى قدرة النموذج على التنبؤ بنتائج واقعية.

وعليه فإن، القيمة 3.27 كانت الأنسب من بين عدة قيم تمت تجربتها، حيث تُقدّم أفضل أداء تقدير للنموذج. وتُشير أفضل قيمة للتحويط 3.27 (Regularization Strength α) تم تحديدها تلقائيًا باستخدام التحقق المتقاطع (Cross-Validation)، ما يضمن توازنًا دقيقًا بين تعقيد النموذج ودقته التنبؤية.

تُظهر النتائج في النموذج أن التمويلات الأخرى (Other Financing) تأتي على رأس القائمة بمعامل قدره (+0.218)، ما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في هذه الصيغة تقود إلى زيادة إجمالية في التمويل الإسلامي بنسبة 0.218%. هذه الفئة عادةً ما تشمل أدوات متنوعة كالسلم، الوكالة، بيع الدين، والكفالة، ما يعكس مرونتها وتعدد تطبيقاتها في قطاعات مختلفة، وخاصة في الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تتطلب حلولًا تمويلية بديلة. تأتي المراجعة (Murabaha) في المرتبة الثانية بمعامل (+0.212)، وهو ما يعكس دورها المحوري كمكون رئيسي في البنية التمويلية الإسلامية، نظرًا لسهولة استخدامها وانتشارها في تمويل الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما صيغة الإجارة ثم البيع (Ijarah Thumma Al-Bay') فقد سجلت معاملًا قدره (+0.132)، وتُظهر بذلك قدرة هذه الصيغة على مواءمة الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، خصوصًا في قطاعات العقارات والمركبات، حيث يتمكن العميل من الاستفادة من الأصل المستأجر ثم امتلاكه لاحقًا. أما صيغة الإجارة (Ijarah) فقد حافظت على معامل إيجابي (+0.117)، رغم تراجع نسبي في استخدامها، مما يشير إلى استمرار دورها في تمويل الأصول الإنتاجية والخدمية مثل المعدات والآلات.

كما أظهرت المضاربة (Mudaraba) معاملًا إيجابيًا (+0.115)، ويلاحظ أن هذا التأثير يعكس على الأرجح عودة الاهتمام بصيغ تقاسم الأرباح والمخاطرة، لا سيما مع الارتفاع المسجل في اعتمادها خلال عام 2022. وقد أظهرت صيغة البيع بثمن آجل (BBA) معاملًا قدره (+0.102)، مما يدل على أنها ما تزال تُسهم في تعزيز الشمول المالي، خصوصًا في تمويل الأفراد،

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

بالرغم من تراجعها أمام صيغ أخرى أكثر مرونة أو ملائمة للشرعية بحسب التطورات الفقهية والمؤسسية.

أما المشاركة (Musharaka) فقد جاءت بمعامل ضعيف نسبياً (+0.047)، مما يشير إلى أن هذه الصيغة لم تشهد استخداماً واسعاً، ربما بسبب صعوبة إدارتها من قبل البنوك، أو بسبب الحاجة إلى مشاركة فعلية في الإدارة والقرار، وهو ما لا تفضله بعض المؤسسات المالية. في حين ترتبط صيغة الاستصناع (Istisna'a) بعلاقة عكسية مع إجمالي التمويل الإسلامي، حيث سجلت معاملاً سلبياً (-0.093). هذه النتيجة تعكس عدة عوامل، منها أن الاستصناع عادةً ما يُستخدم في تمويل المشاريع الصناعية أو المقاولاتية، والتي تتميز بدورات تمويل طويلة ومعقدة، ومخاطر أعلى، وقد تواجه مشكلات في التطبيق أو ضعف في التفعيل المؤسسي، مما أدى إلى أثر عكسي على النمو الكلي للتمويل الإسلامي.

تشير نتائج هذا النموذج إلى تحولات هيكلية مهمة في التمويل الإسلامي بماليزيا خلال الفترة محل الدراسة، ويتمثل أول هذه التحولات في التراجع النسبي لصيغ الدين التقليدية، وتزايد الاعتماد على صيغ مثل الإجارة ثم البيع وغيرها من الصيغ التمويلية، وهو ما يعكس نضج السوق وتوسع احتياجات العملاء نحو أدوات أكثر مرونة واستجابة للواقع المالي الحديث.

كما يُلاحظ صعود صيغ ذات مستويات مخاطرة مرتفع مثل المضاربة، وهو توجه إيجابي يعزز قدرة المؤسسات الإسلامية على تنويع محفظة التمويل وتوزيع المخاطر بكفاءة أعلى، بما يتماشى مع المبادئ الجوهرية للتمويل الإسلامي. وفي المقابل، تُظهر النتائج أن بعض الصيغ التقليدية مثل المشاركة والاستصناع لم تحظ بتأثير كبير، بل وظهر الاستصناع بأثر سلبي. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى مراجعة تنظيمية وتشغيلية لتمكين هذه الأدوات من أداء دورها المتوقع، سواء عبر تحسين التشريعات أو تطوير الكفاءات المؤسسية اللازمة لتطبيقها.

الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا

خلاصة الفصل

تأسيسًا على ما سبق بيانه في هذا الفصل، والذي تمحور حول الدراسة النظرية والقراءة التحليلية للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، بدءًا بضبط المفاهيم الأساسية، ثم القيام بقراءة تحليلية لمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة فيه، إضافة إلى تحليل مقارن ونمذجة لتطورات التمويل الإسلامي في ماليزيا للفترة 2017-2022 يمكن استخلاص النتائج الجوهرية التالية

أن النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا كما أشارت إليه الدراسة، عنصرًا محوريًا في تحديد مستويات الإقبال على التمويل الإسلامي، إذ تعتمد شريحة واسعة من العملاء، لا سيما غير المسلمين، على المفاضلة الاقتصادية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وهذا ما يؤثر على أداء المصارف الإسلامية وتذبذب جاذبيتها تبعًا لتقلبات أسعار الفائدة.

كما يتميز النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا بهيكل تنظيمي متكامل تشرف عليه السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي الماليزي، إلى جانب عدد من المؤسسات المالية والتمويلية الإسلامية التي تعمل بتنسيق متكامل، بما يضمن امتثال جميع الخدمات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية.

تشير الدراسة التحليلية لتطبيقات صيغ التمويل الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2007 - 2022، إلى أن أدوات التمويل الإسلامي في ماليزيا قد شهدت تحولات جذرية في الاتجاهات والأوزان النسبية للصيغ التمويلية المختلفة، ما يعكس انتقال السوق من الاعتماد شبه حصري على أدوات الدين إلى توزيع أكثر تنوعًا واتزانًا بين الصيغ التمويلية، وبرز واضح لصيغ المشاركة والمضاربة، وتراجع تدريجي للصيغ القائمة على المديونية، حيث يظهر هذا التطور أن قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا لا يزال يواصل تطوره وفق وتيرة مستمرة، محافظًا على توازن المبادئ الإسلامية التقليدية مع المتطلبات المالية والتنظيمية الحديثة.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

لقد شهدت الصكوك الإسلامية الماليزية إقبالا واسعا من طرف العديد من المستثمرين، إذ تمكن المصدرين والمستثمرين من تجنب التعامل بالسندات التقليدية ذات الطابع الربوي، نظرا لما تتسم من صبغة شرعية، ومميزات تنفرد بها عن باقي الأنواع الأخرى من الأدوات التمويلية الإسلامية، التي تسهم في تحسين ربحية المؤسسات المالية وتعزيز مراكزها المالية، وتوفير السيولة لتوسيع قاعدة المشاريع في مختلف القطاعات وتطويرها، مما شجع ذلك مختلف الهيئات المالية على إصدارها وتوجيهها بما يتناسب مع طبيعة احتياجاتها التمويلية، وقد تمّ التركيز في هذا الفصل على الدراسة القياسية لهذه الصكوك بمختلف أنواعها، وقياس أثرها على الأمن الغذائي في ماليزيا من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات ومؤشرات، والاستعانة بأدوات إحصائية لتسهيل معرفة العلاقة بين المتغيرات. وسنتناول هذه الدراسة القياسية المتعلقة بأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي من خلال

المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات ومتغيرات الدراسة القياسية.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج النماذج القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي

بماليزيا.

المبحث الأول: تحليل مؤشرات ومتغيرات الدراسة القياسية

ترتكز الدراسة القياسية على تحديد أثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات والمؤشرات ذات الصلة. ومن بين هذه المؤشرات ما يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي، مثل القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، ومنها ما يرتبط بالصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها وحجم تطورها للفترة 2007-2023، استنادا إلى التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية والبنك المركزي الماليزي، إضافة إلى ذلك تم اعتماد مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية، متمثلة في الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي، والصادرات، والواردات، مع تحديد الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الكمية، وقياس مدى ترابطها ببعضها البعض.

وسوف نتناولها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في ماليزيا.

المطلب الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات الدراسة القياسية.

المطلب الثالث: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا.

المطلب الرابع: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في ماليزيا

للتعرف على واقع الأمن الغذائي بماليزيا قمنا بقراءة تحليلية لمؤشرات الأمن الغذائي، مع تقييم أدائها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الأول: قراءة تحليلية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي

أولاً: تعريف مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) وأهميته:

مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، الذي طورته مجلة (Economist Impact) "بدعم من شركة (Corteva Agriscience)، وهو تقييم سنوي يُقيّم الأمن الغذائي في 113 دولة. ويدرس المؤشر عوامل الأمن الغذائي من خلال أربعة محاور رئيسية: القدرة على تحمل التكاليف، والتوافر، والجودة والسلامة، والاستدامة والتكيف، ويوفر مؤشر الأمن الغذائي العالمي إطاراً شاملاً لفهم الطبيعة المتعددة الجوانب للأمن الغذائي عالمياً. ومن خلال تحليل العوامل المختلفة التي تُسهم في الأمن الغذائي، كما يُساعد أيضاً صانعي السياسات والباحثين والجهات المعنية على تحديد مجالات التحسين وتنفيذ تدخلات مُستهدفة لتعزيز نتائج الأمن الغذائي¹.

ثانياً: أهمية مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

وتكمن أهمية مؤشر الأمن الغذائي العالمي في تحديد الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي، وقياسها وتقييمها من خلال ما يلي:

1- معيار الأمن الغذائي: يوفر مؤشر الأمن الغذائي العالمي إطاراً موحداً لتقييم الأمن الغذائي عبر البلدان، مما يتيح إجراء مقارنات وتحديد مجالات التحسين².

2- تطوير السياسات: من خلال تسليط الضوء على العوامل الرئيسية، مثل القدرة على تحمل التكاليف، والتوافر، والجودة، والسلامة، والاستدامة، والتكيف، يوفر المؤشر رؤية عملية للحكومات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بفعالية³.

¹- Economist Impact Global Food Security Index 2022: An annual measure of the state of global food security. Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Global_Report_Sep_2022.pdf

²- Wiles, J. A. The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture. Corteva Agriscience. Retrieved from, 2023, p:9. <https://www.bcpc.org/wp-content/uploads/2024/02/2-John-Wiles-Role-of-the-global-food-security.pdf>

³- Economist Intelligence Unit. Global Food Security Index 2017 Findings & Methodology. Retrieved from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/EIU_Global_Food_Security_Index_-_2017_Findings_Methodology.pdf

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

3- رصد الاتجاهات: يتتبع المؤشر التغيرات في الأمن الغذائي بمرور الوقت، مما يساعد الجهات المعنية على فهم تأثير عوامل مثل تغير المناخ، وتقلبات التجارة، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية¹.

4- التعاون العالمي: يعزز المؤشر التعاون الدولي من خلال توفير لغة مشتركة لمناقشة قضايا الأمن الغذائي².

ثالثاً: بناء مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

يُبنى مؤشر الأمن الغذائي العالمي باستخدام نموذج مرجعي كمي ونوعي ديناميكي يتألف من 68 مؤشراً فريداً، وتُصنف هذه المؤشرات ضمن الركائز التالية³:

1- القدرة على تحمل التكاليف: يدرس إمكانية الحصول على الغذاء اقتصادياً، بما في ذلك أسعاره مقارنةً بمستويات الدخل وبرامج الدعم الحكومي. حيث يُقيّم العوامل المؤثرة على قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، بما في ذلك أسعار الغذاء، ومستويات الدخل، ووجود برامج وسياسات تدعم الوصول إلى الغذاء.

2- التوافر: يُقيّم الجوانب المتعلقة بإمدادات الغذاء، مثل الإنتاج الزراعي، والبنية التحتية، ومتانة ومرونة سلاسل التوريد.

3- الجودة والسلامة: يُقيّم المعايير الغذائية ولوائح سلامة الغذاء والتنوع الغذائي. حيث يدرس الجودة الغذائية للأنظمة الغذائية المتوسطة، ومعايير سلامة الغذاء، وتنوع الأغذية المتاحة.

4- الاستدامة والتكيف: يُقيّم المخاطر البيئية، مثل آثار تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية. حيث يأخذ في الاعتبار عوامل مثل التعرض لتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، ومرونة النظم الغذائية.

¹- Wiles, J. A. *The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture*. Corteva Agriscience. Retrieved from, 2023, p:9.

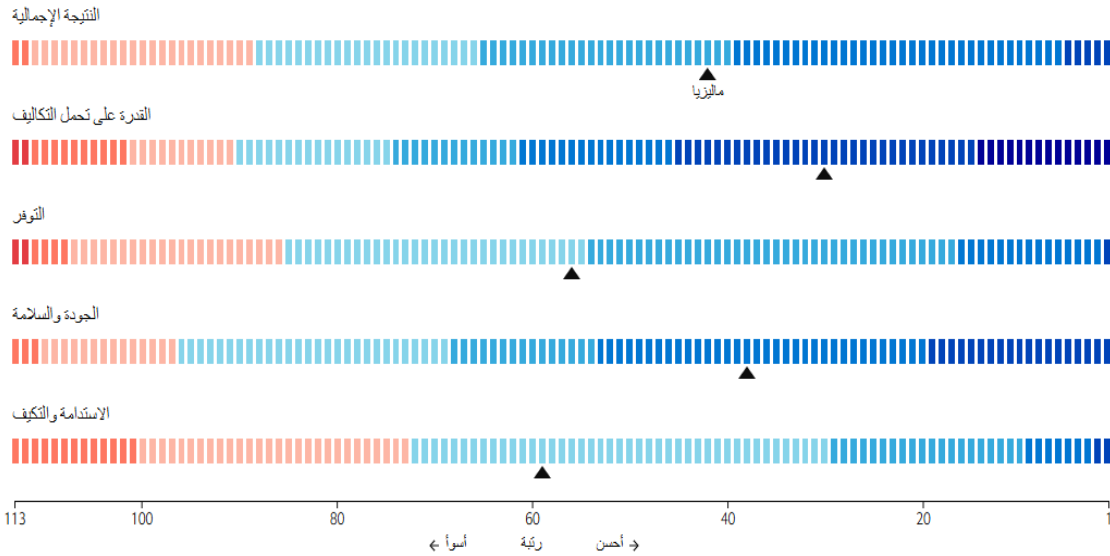
²- Wiles, J. A. *The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture*. Corteva Agriscience. Retrieved from,

³- Economist Impact. (2022). *Methodology: Global Food Security Index (GFSI)*. Retrieved from <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/methodology>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثالثاً: تحليل أداء ماليزيا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022

الشكل رقم 1-4: أداء ماليزيا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022



Source: Economist Impact. Global Food Security Index 2022.

<https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia>

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن درجة أداء ماليزيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022 قد وصلت إلى 69.9، وهو أداء مقبول، حيث احتلت المرتبة 41 من بين 113 دولة بعد روسيا المقدر درجته الإجمالية بـ 69.1، وفي ما يتعلق بقدرة تحمل التكاليف فقد سجلت ماليزيا 87.0 درجة، ما مكنها من احتلال المرتبة 30، وهو ما يعكس مدى قدرة ماليزيا على تحمل تكاليف الغذاء، متفوقة تفوقت على كل من الإمارات العربية المتحدة والصين، ويرجع ذلك إلى فعالية سياسات مراقبة أسعار المواد الغذائية، وإتاحة الغذاء بأسعار مناسبة للمستهلكين، أما في ما يخص التوفر والمقدر نتيجته بـ 59.5 ورتبتها 56، ومرد ذلك اعتماد ماليزيا على الواردات الغذائية الخارجية نتيجة محدودية الإنتاج المحلي، وفي ما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء فقد بلغت النتيجة 74.7، ما وضعها في المرتبة 38 من بين 113 دولة، وذلك نتيجة لفعاليات آليات سلامة الغذاء وصنفت في المرتبة 38 من بين 113 دولة، وأما ركيزة الاستدامة والتكيف فقدرت نتيجتهما بـ 53.7، وهي الأدنى مقارنة ببقية الركائز، حيث احتلت المرتبة 57، رغم تبني الحكومة سياسات زراعية وطنية، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة تدفقات التمويل المناخي، إلا أنّ التحسينات في مجالات الحفاظ على صحة الأراضي والمحيطات والأنهار والبحيرات ما تزال محدودة¹.

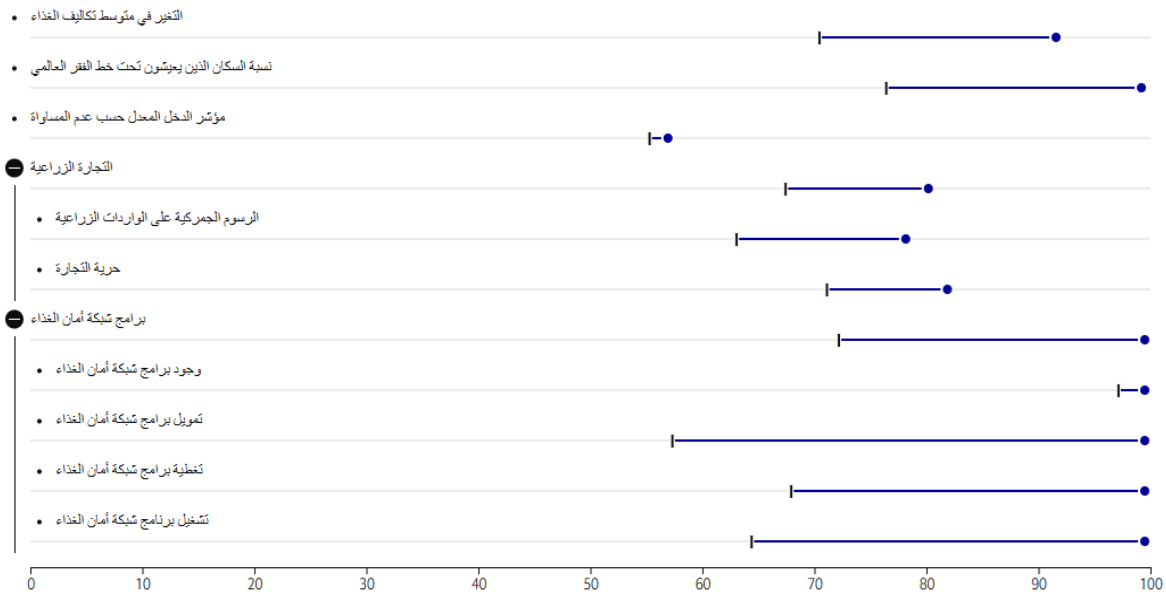
¹ - See: Wiles, J. A, *The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture*. Corteva Agriscience. Retrieved from, 2023, p: 10.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

على الرغم من أن ماليزيا تحقق نتائج جيدة في القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، إلا أن توافر الغذاء وقدرة الوصول إليه لا يزالان يمثلان تحديًا، لا سيما في المناطق الريفية ولدى الفئات ذات الدخل المنخفض¹.

1- تحليل أداء ماليزيا ضمن مؤشر القدرة على تحمل التكاليف لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022

الشكل رقم 2-4: أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي للقدرة على تحمل التكاليف لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022



Source: Economist Impact. Global Food Security Index 2022.

<https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia>

من خلال الشكل أعلاه، الذي يُبين أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي للقدرة على تحمل التكاليف لمؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2022، نلاحظ أن تكاليف الغذاء مرتفعة جدا حيث وصلت درجتها إلى 92.0 درجة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء في ماليزيا أعلى بكثير من المتوسط العالمي منذ عام 2015، ويرجع هذا الارتفاع للأسعار إلى الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، إضافة إلى تأثير سياسات الدعم أو الضرائب المحلية المفروضة على بعض السلع الغذائية، وأن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي و المقدرة ب 3.2%، فهي نسبة منخفضة مما يدل على قوة الاقتصاد الماليزي وفعاليته في رفع مستوى الدخل الفردي، وأما مؤشر معدل الدخل فقد

¹ - روزان أبو دردك، معضلة الأمن الغذائي في ماليزيا، منصة السياسة الزراعية، مركز تكنولوجيا الأغذية والأسمدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، 2025 على الموقع الإلكتروني: <https://ap.fttc.org.tw/article/3745> ، أطلع عليه يوم: 2025/06/12، على الساعة: 22:00.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

سجلت ماليزيا 57.0 مقابل متوسط الدخل العالمي قدره بـ 55.5، مما يشير إلى وجود درجة من عدم المساواة في توزيع الدخل، وهو ما يؤدي إلى خلق الفوارق الطبقيّة داخل المجتمعات والمناطق الحضرية، وأما أدائها في مجال التجارة الزراعية فقد سجلت ماليزيا 80.5، وهو أداء مرتفع يرتبط بارتفاع الرسوم الجمركية التي بلغت 78.4، وهذه سياسة تعتمد عليها الدولة لحماية المزارعين ودعمهم، كما يدل ذلك على توفر بنية تجارية متطورة تؤهلها لتوسع تجارتها الزراعية، وأما فيما يخص برامج شبكة أمان الغذاء فقد حازت ماليزيا على الدرجة الكاملة المقدرة بـ 100، نتيجة وجود نظام متكامل يشمل التمويل والتشغيل والتغطية الشاملة لبرامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي.

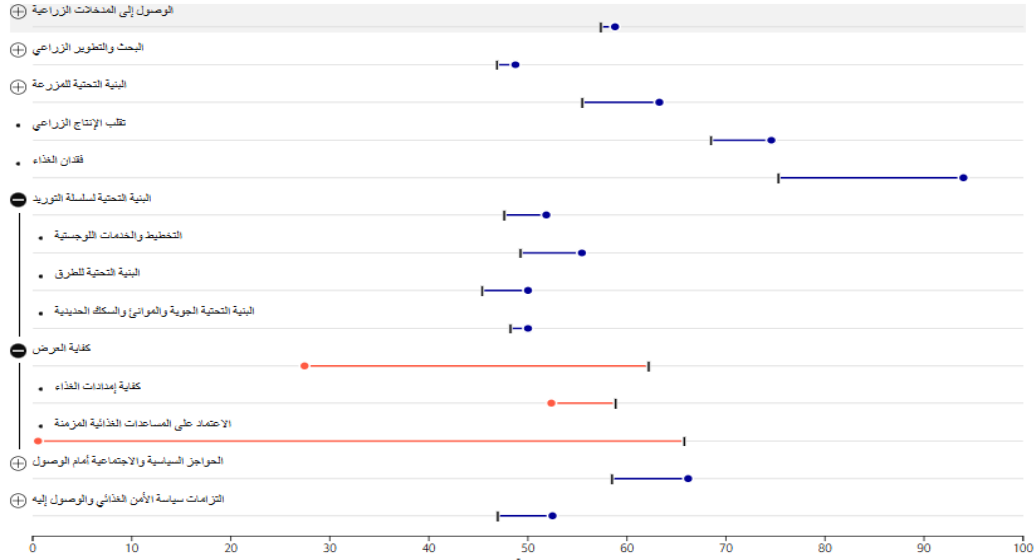
ومن خلال ما سبق، يُستنتج أن زيادة واردات المنتجات الزراعية الغذائية أثرت سلباً على قطاع الأغذية الزراعية في ماليزيا، إضافة إلى ما يواجهه رواد الأعمال الزراعيون المحليون من صعوبة في منافسة المنتجات الغذائية المستوردة، مما يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ورغم التزايد المستمر في الإنتاج الزراعي، إلا أنه لا يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الغذائية للمستهلكين المحليين، كما يواجه القطاع الزراعي في ماليزيا تحديات متعددة في تحقيق الأمن الغذائي وموازنة واردات الغذاء، بما في ذلك محدودية الأراضي المخصصة للمحاصيل الغذائية، وانخفاض الإنتاجية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وهي عوامل تسهم في استمرار تحديات الأمن الغذائي¹.

¹ - ينظر: روزان أبو دردك، معضلة الأمن الغذائي في ماليزيا، منصة السياسة الزراعية، مركز تكنولوجيا الأغذية والأسمدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادى، المرجع نفسه.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

2- تحليل أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التوفر لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022

الشكل رقم 3-4: أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التوفر لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022



Source: Economist Impact. Global Food Security Index 2022.

<https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia>

من خلال الشكل أعلاه، الذي يُبين أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي "التوفر" لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022، نلاحظ أن هذا المؤشر شهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالمرتكزات الأخرى، وهذا راجع إلى عدم كفاءة العرض الغذائي المقدر بـ 27.2 درجة، مما يحد كفاية الغذاء المتاح للاستهلاك البشري، كما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية الطارئة، وارتفاع معدل التقلبات في الإنتاج الزراعي، الذي بلغ 74.8، وأما بالنسبة لإمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية فقد سجلت 58.9 درجة، ما جعلها تفوق متوسط الأمن الغذائي العالمي البالغ 57 درجة، ويرجع هذا إلى الكفاءة العالية في الوصول إلى التمويل والمنتجات المالية التي بلغت 100 درجة، إضافة إلى توفر آليات الوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي، وفي ما يخص الإنفاق الحكومي على البحث للتطوير الزراعي فقد كان ضعيفاً، إذ سجل 14.1 مقارنة بمتوسط المتوسط للأمن الغذائي العالمي البالغ درجته 29.6، مما يدل على محدودية الاستثمار الحكومي في التكنولوجيا الزراعية، لأن تمويل البحث العلمي والإرشاد الزراعي يمثل بُعداً استراتيجياً في الإنفاق الحكومي، إذ يُسهم في تمكين المزارعين من استخدام التقنيات الحديثة، وتحسين جودة المدخلات، وتطوير سلالات زراعية أكثر مقاومة وجدوى، كما أن الجانب التحفيزي من الإنفاق الحكومي من

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

خلال الإعانات المباشرة أو آليات الدعم السعري والتمويلي، يُسهم في تقليل هشاشة الدخل الزراعي في مواجهة الصدمات المناخية أو السوقية، ويُعزز من استقرار الاستثمارات الزراعية.

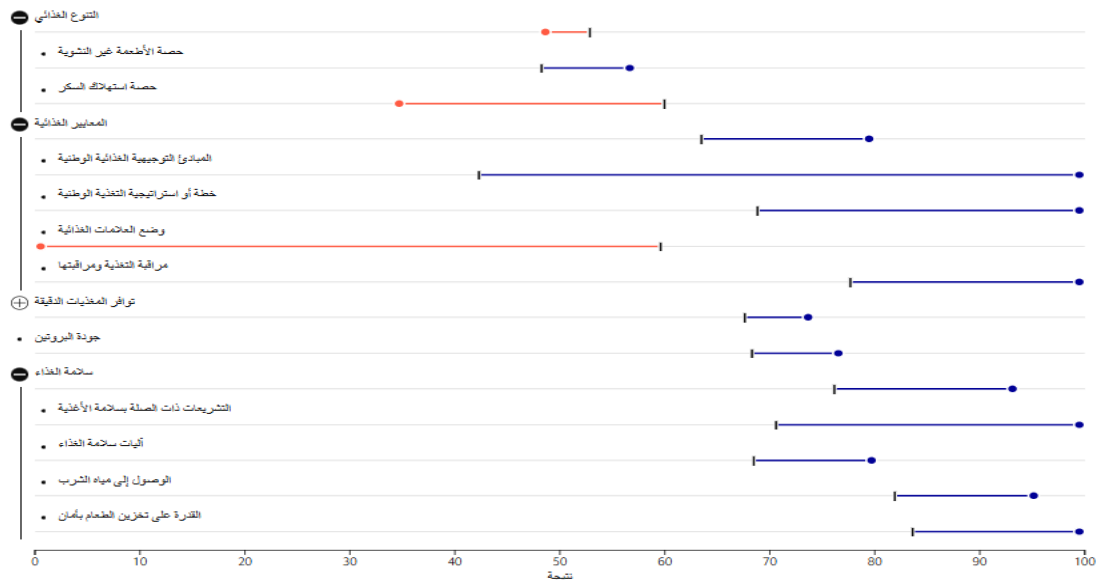
وبناءً على ما تم تحليله، يستنتج أن مؤشر التوافر يخضع لمتغيرات متعددة الأبعاد، تتمثل في كفاءة سلاسل التوريد والبنية التحتية، وتوافر المدخلات الزراعية، ومدي تطور الإنفاق على البحث العلمي، كما يتأثر هذا المؤشر أيضا بمتغيرات خارجية تشمل الاستقرار السياسي والاجتماعي، بما يضمن الوصول إلى المعلومات، والقدرة على مواجهة تقلبات الإنتاج الناجمة عن نقص التمويل أو العوامل البيئية.

كما أن السبب الذي أدى إلى انخفاض الدرجات في مؤشر التوافر يرجع إلى زيادة التقلبات في الإنتاج الزراعي وانخفاض الإنفاق العام على تطوير البحث الزراعي¹.

3- تحليل أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي الجودة والسلامة لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022

يُعنى بمحور الجودة والسلامة المتطلبات الغذائية، الذي يمنح الأفراد أجسامًا قادرة على امتصاص العناصر الغذائية والاستفادة منها بكفاءة، وتمكينهم من إتباع أنماط حياة صحية ومنظمة مليئة بالنشاط، كما يحرص أيضا على وجوب كون الطعام من النوع والجودة المناسبين².

الشكل رقم 4-4: أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي الجودة والسلامة لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022



¹-See: Wiles, J. A. *The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture*. Corteva Agriscience. Retrieved from, p: 10.

²- Zaeidah Mohamed Esaa, Prakash Santhanamb , Jefiena Jaafarc , and Zaemah Zainuddin Feeding the Future: Achieving Food Security in Malaysia Through Trade Mechanism, JOURNAL OF AGRIBUSINESS MARKETING, p: 23.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

Source: Economist Impact. Global Food Security Index 2022.

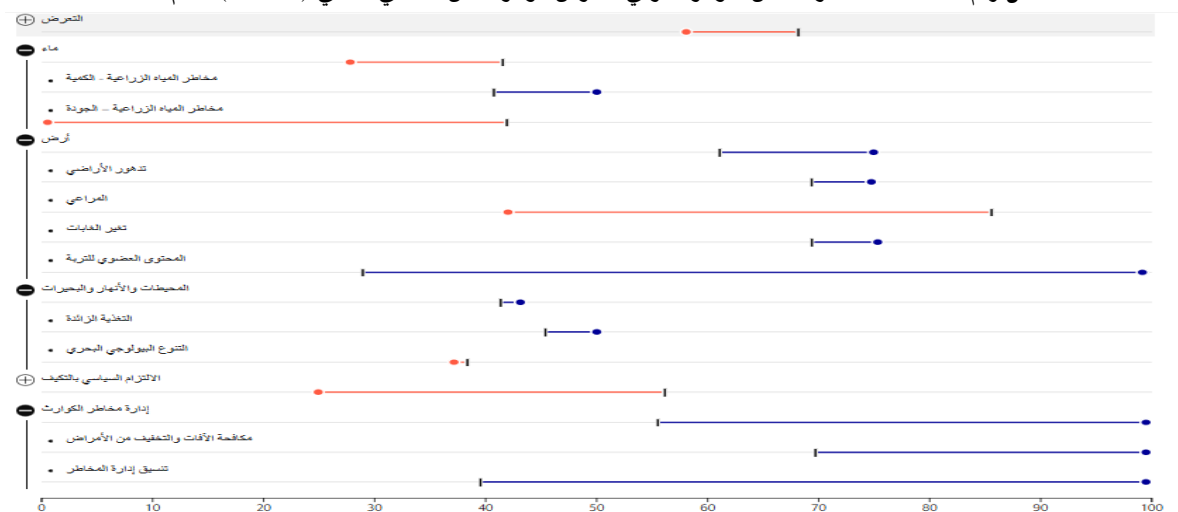
<https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia>

تشير البيانات الموضحة في الشكل أعلاه أداء ماليزيا ضمن مؤشر الجودة والسلامة الفرعي لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022، حيث إن مؤشر التنوع الغذائي، والمتمثل في استهلاك الأطعمة غير النشوية التي تشمل كل الأطعمة باستثناء الحبوب والجزور والدرنات، إضافة إلى حصة استهلاك السكر يعد منخفضاً، إذ قدرت درجته بـ: 48.6، وهي نسبة تقل على نسبة المتوسط العالمي، مما يدل على محدودية استهلاك هذه الفئات الغذائية من قبل الماليزيين، وبالنسبة للمعايير الغذائية التي يُعتمد عليها لقياس نسبة المساحة الزراعية المزروعة والمجهزة للري فقد قدرت درجتها بـ: 79.8، ما جعلها تفوق المتوسط العالمي البالغ 63.7، نتيجة لوجود المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية، إلى جانب تبني خطط استراتيجية وطنية لتحسين التغذية لدى الأطفال والبالغين ومراقبة الوضع الغذائي للسكان.

وبالنسبة لتوافر المغذيات الدقيقة سجلت ماليزيا درجة جيدة بلغت 73.9، نتيجة اعتماد نظام غذائي غني بفيتامين (أ) والحديد والزنك، كما بلغت جودة البروتين 76.8، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 68.5، ما يدل على تنوع مصادر البروتين، مثل الأسماك والدواجن والبقوليات، وفي سياق متصل سجلت سلامة الغذاء درجة مرتفعة قدرت بـ: 93.5، وهي تفوق بشكل ملحوظ المعدلات العالمية، ويرجع ذلك إلى الالتزام بالتشريعات وآليات السلامة الغذائية.

4- تحليل أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التعرض لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022

الشكل رقم 4-5: أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التعرض لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022



Source: Economist Impact. Global Food Security Index 2022.

<https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

من خلال الشكل (4-5) نلاحظ أن درجة الحرارة بلغت 18.7، ودرجة الجفاف 50.0 درجة، مما يدل على حساسية مرتفعة للمنطقة تجاه موجات الجفاف، وفي المقابل ارتفع مؤشر مخاطر الفيضانات ليصل إلى 71.1، متجاوزاً بذلك المتوسط العالمي البالغ 66.2 درجة، وهو ما يشير على كثافة هطول الأمطار وقابلية المنطقة للتعرض للظواهر المناخية المتطرفة، كما سجل مؤشر ارتفاع مستوى سطح البحر قيمة مرتفعة قدرت بـ: 98.8 درجة، مما أثر سلباً على المناطق الزراعية القريبة منها، وأما درجة مخاطر المياه الزراعية الكمية المقدرة بـ: 50.0 درجة، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي، مما يدل على وجود ضغوط على وفرة الموارد المائية، في حين انعدمت مخاطر جودة المياه، وهو ما يعكس جودة مرتفعة في الخصائص النوعية للمياه المستخدمة، أما بالنسبة لعامل الأرض فقد سجل تدهور التربة 75.2 درجة، وهو معدل يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 61.3، مما يشير إلى مستوى متقدم من تآكل الأراضي الزراعية وسوء استغلالها، كما سجلت المراعي مستوى منخفضاً جداً قدر بـ 41.9، مما يعكس ضعف الإمكانيات المتاحة لتهيئتها واستغلالها في تربية الماشية، وأما تغيير الغابات فقد وصلت درجتها إلى 75.6، وهي تفوق قليلاً مقدار تدهور الأرض الناتج عن إزالة الغابات، ومع ذلك، يبرز مؤشر خصوبة التربة كنقطة قوة حيث بلغ محتوى المادة العضوية فيها 99.7 درجة، ما يعكس جودة عالية في خصوبة التربة.

وأما فيما يتعلق بالمحيطات والأنهار والبحيرات فقد بلغت نتيجتها 43.0 مقابل المتوسط العالمي المقدر بـ: 41.5، وفي ما يخص التغذية الزائدة فقدت سجلت 50.0، متجاوزة المتوسط العالمي، بينما كان مؤشر التنوع البيولوجي منخفضاً جداً مقارنة بمؤشر التغذية الزائدة.

كما تبين أن الالتزام السياسي بالتكيف كان ضعيفاً جداً حيث قدر بـ: 24.6، ويرجع ذلك إلى محدودية الدعم المالي الموجه لمبادرات التكيف المناخي، فضلاً عن غياب سياسات فعالة لمواجهة التحديات البيئية.

وأما فيما يتعلق بإدارة المخاطر فقد كان أداء ماليزيا ممتازاً، والمقدر درجته بـ: 100، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 55.7، نتيجة بلوغ مكافحة الآفات الدرجة 100، إضافة إلى كفاءة عالية في تنسيق إدارة المخاطر.

وبناءً على ما هو ملاحظ من خلال الشكل، يستنتج أن ماليزيا تتميز بترية خصبة نتيجة ارتفاع محتواها العضوي، إلى جانب وجود إدارة فعالة لمواجهة مخاطر الكوارث، وانفتاح تجاري جيد في

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

القطاع الزراعي، ورغم ذلك، لا تزال تواجه عدة تحديات تتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر، وضعف سياسات التكيف الزراعي، وتدهور الأراضي الزراعية.

الفرع الثاني: قراءة تحليلية لمؤشر الجوع العالمي¹ (Global Hunger Index):

أولاً: تعريف مؤشر الأمن الجوع العالمي (GHI):

هو أداة مصممة لقياس الجوع وتتبعه بشكل شامل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، تعكس أبعاداً متعددة للجوع على مر الزمن، هدفه رفع مستوى الوعي بجهود مكافحة الجوع وفهمها، وتوفير وسيلة لمقارنة مستويات الجوع بين البلدان والمناطق، ولفت الانتباه إلى مناطق العالم التي تشهد أعلى مستويات الجوع والتي تشتد فيها الحاجة إلى جهود إضافية للقضاء عليه.

ثانياً: كيفية حساب مؤشر الأمن الجوع العالمي GHI: تحسب درجة الجوع العالمي لكل بلد بناء على صيغة تجمع بين أربعة مؤشرات تحسب معاً الطبيعة متعددة الأبعاد للجوع:

1- نقص التغذية: وهو مؤشر يشير إلى نسبة السكان الذين لا يحصلون على كمية كافية من السعرات الحرارية اللازمة لتلبية احتياجاتهم اليومية، ويشمل جميع فئات السكان سواء الأطفال أو البالغين، ويستخدم لقياس مدى كفاية الوصول إلى الغذاء ويعتمد عليه كمؤشر رئيسي لأهداف الجوع الدولية وخاصة الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

2- تقزم الأطفال: وهو مؤشر يشير إلى نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من قصر القامة مقارنة بأعمارهم، وهو ما يعكس حالة سوء التغذية المزمن لديهم، ولا يقتصر على نقص توافر السعرات الحرارية فحسب، بل يرتبط أيضاً بجودة النظام الغذائي ومدى استفادة الجسم منه، كما يظهر هذا المؤشر تعرض الأطفال بشكل خاص لنقص التغذية، ويتأثر بشكل كبير بالتوزيع غير المتساوي للغذاء داخل الأسرة ويستخدم كأحد المؤشرات الرئيسية المرتبطة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية.

3- هزال الأطفال: وهو مؤشر يشير إلى نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن بالنسبة لطولهم، مما يعكس سوء التغذية الحاد والبيئات غير الصحية، ويعد جزء من مؤشر هدف التنمية المستدامة الثاني، وهو حالة تهدد الحياة وتنجم عن عدم كفاية المتناول من

¹ - الموقع الإلكتروني: <https://www.globalhungerindex.org/methodology.html> - أطلع عليه يوم: 2025/06/30، على

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المغذيات والإصابة المتكررة أو لفترات طويلة بالمرض. ويكون الأطفال المصابون بالهزال نحيلين على نحو خطير، ويعانون من ضعف المناعة، ويتعرضون لتزايد خطر الموت¹.

4- **معدل وفيات الأطفال:** وهو مؤشر يشير إلى نسبة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة، ويعكس جزئياً التأثير المشترك لسوء التغذية والبيئات غير الصحية، كما يدل على أن الموت هو النتيجة الأشد خطورة للجوع، وأن الأطفال هم الفئة الأكثر عرضة للخطر، ويسهم هذا المؤشر في تعزيز قدرة مؤشر الجوع العالم على عكس مظاهر نقص الفيتامينات، في حين أن مؤشري التقزم والهزال لا يعكسان إلا جزئياً خطر الوفاة الناجم عن سوء التغذية.

ثالثاً: أداء ماليزيا ضمن مؤشر الجوع العالمي GHI لعام 2024:

وفقاً لمؤشر الجوع العالمي لعام 2024 احتلت ماليزيا المرتبة 61 من بين 136 دولة، وقدرت درجته بـ: 12.7 وصنف مستوى الجوع في ماليزيا بأنه متوسط أي معتدل²، مع زيادة طفيفة في مؤشر الجوع من 10.9 في عام 2014 إلى 12.5 في عام 2024 وهو ما يتوافق مع ارتفاع انعدام الأمن الغذائي بسبب الآثار التي خلفتها جائحة كورونا³. ويُبين الجدول التالي نسب مؤشر الجوع العالمي الماليزي لعام 2024 حسب المركّزات.

الجدول رقم 4-1: تحليل نسب مؤشر الجوع العالمي بماليزيا حسب المركّزات 2024

المؤشر	نقص التغذية	تقزم الأطفال	هزال الأطفال	معدل الوفيات
نسبة مؤشر الجوع %	2.5	21.2	11.0	0.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.globalhungerindex.org/malaysia.html>

تشير بيانات الجدول إلى أن مستوى الجوع في ماليزيا لعام 2024 قد بلغ المستوى المعتدل، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية 2.5 %، وهي نسبة منخفضة، مما

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2021، ص 33

² - الموقع الإلكتروني: <https://www.globalhungerindex.org/malaysia.html> اطلع عليه يوم: 2025/06/01، على الساعة: 22:00.

³ - جميلة محمود، نادية راجارام ، رينزو آر جينتو، معالجة انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ في ماليزيا: الأدلة الحالية وسبل المضي قدماً، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9910369>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

يعكس محدودية نقص السعرات الحرارية اللازمة لتغذية الجسم، في المقابل يعاني 21.2% من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، وهذه نسبة مرتفعة مقارنة بمؤشر بنقص التغذية، ويرجع ذلك إلى سوء التغذية الناتج عن نقص العناصر الغذائية الأساسية، مثل البروتينات والفيتامينات وغيرها من المغذيات الضرورية، كما يعاني 11.0% من الأطفال دون سن الخامسة من الهزال، وهو ما يرتبط بانتشار بعض الأمراض المعدية وحالات الإسهال الحاد لدى الأطفال، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، ورغم ذلك، سجل انخفاض في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة نسبة: 0.8%، مما يعكس الجهود التي تبذلها الدولة للحد من هذه الظاهرة.

الجدول رقم 4-2: تطور درجات مؤشر الجوع العالمي لماليزيا حسب التصنيف للفترة 2000-2024

2024	2016	2008	2000	
12.7	13.4	13.7	15.4	نسبة مؤشر الجوع لماليزيا%
-0.7	-0.3	-1.7		معدل الانخفاض لمؤشر الجوع بنقطة مئوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الموقع الإلكتروني:

<https://www.globalhungerindex.org/ranking.html>

والملاحظ من الجدول أعلاه أن نسب مؤشر الجوع العالمي في ماليزيا قد شهدت انخفاضا مستمرا، إذ تراجعت من 15.4% عام 2000 إلى 12.7% عام 2024، وهو ما يعكس تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة، فضلاً عن تحسن سياسات الأمن الغذائي في البلاد.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات الدراسة القياسية

تمثل القيمة المضافة للقطاع الزراعي، ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا ركيزتين أساسيتين في هذه الدراسة القياسية؛ نظرا لدورهما الجوهرى في قياس مستوى الوفرة الغذائية، وبناء عليه يسعى هذا المطلب إلى استعراض وتحليل مسار تطور هذين المؤشرين خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2023.

الفرع الأول: تطور القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

أولاً: تعريف القيمة المضافة للقطاع الزراعي

تعتبر القيمة المضافة في القطاع الزراعي على إجمالي الناتج من الأنشطة الاقتصادية الزراعية (زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات)، والغابات، والصيد (البحري والنهري) بعد خصم قيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مثل البذور، الأسمدة، العلف، الوقود، وغيرها من المواد التشغيلية)، بمعنى آخر، فهي صافي الإنتاج أو المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتقاس عادة بأسعار السوق الجارية أو الثابتة. تُحتسب وفقاً لإطار نظام الحسابات القومية (SNA) المعتمد من الأمم المتحدة، وتُعبّر عن مساهمة هذا القطاع في خلق القيمة ضمن الاقتصاد¹.

ثانياً: تحليل تطور حجم القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

شهدت القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد والغابات في ماليزيا خلال الفترة 2007-2023 نمطاً زمنياً متقلباً يعكس تفاعلاً معقداً بين العوامل الاقتصادية المحلية والدولية، والسياسات العامة، والتغيرات المناخية. فعقب أداء إيجابي نسبي في عام 2008 (+19.04%)، تعرض القطاع لانكماش حاد في 2009 (-18.96%) نتيجة التداعيات المباشرة للأزمة المالية العالمية، لكنه أظهر قدرة ملحوظة على التعافي في 2010 و 2011، حيث بلغ معدل النمو 38% و 32.62% على التوالي، مدفوعاً بحزم التحفيز المالي وزيادة الطلب على صادرات السلع الزراعية.

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، على الموقع الإلكتروني: UNCTAD: <https://unctadstat.unctad.org/EN> أطلع عليه يوم: 2025/07/02، على الساعة: 22:10.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الجدول رقم 4-3: تحليل تطور القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2023

(الوحدة: مليون دولار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
24975	29997	29461	30796	34125	25731	18646	23009	19329	القيمة المضافة للزراعة
-16.74	1.82	-4.33	-9.76	32.62	38	-18.96	19.04		معدل النمو السنوي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
30951	36310	35793	27557	26444	26953	27438	25494		القيمة المضافة للزراعة
-14.76	1.44	29.89	4.21	-1.89	-1.77	7.63	2.08		معدل النمو السنوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الماليزي

<https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx>

غير أن هذا الزخم لم يُستدام، حيث اتسمت الفترة 2012-2015 بتباطؤ اقتصادي تدريجي بلغ ذروته بانكماش حاد في 2015 (-16.74%)، مما يعكس هشاشة البنية الإنتاجية الزراعية واعتمادها المفرط على تقلبات الأسعار العالمية، وفي السنوات 2016-2019، دخل القطاع في حالة من الركود الهيكلي تمثلت في نمو ضعيف وغير مستقر، ما يشير إلى تراجع الإنتاجية وضعف الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، فضلاً عن محدودية الأطر التمويلية المستجيبة لطبيعة القطاع. أما خلال مرحلة جائحة كوفيد-19 وما بعدها (2020-2023)، فقد بين القطاع قدرًا من المرونة الأولية، حيث سجل نموًا إيجابيًا في 2020 (+4.21%) وطفرة في 2021 (+29.89%) نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالميًا، إلا أن هذا الاتجاه لم يدم، إذ عاد القطاع إلى الانكماش في 2023 (-14.76%)، في ظل اضطرابات سلاسل الإمداد، وتقلص الطلب العالمي، وغياب إصلاحات هيكلية عميقة.

وتُبرز هذه الديناميات الحاجة إلى استراتيجية تنمية متكاملة تركز على إدخال التمويل المبتكر، لا سيما أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك الزراعية، لتوسيع قاعدة الاستثمار طويل الأجل في القطاع، كما تقتضي المرحلة المقبلة تعزيز الاعتماد على الابتكار الأخضر والزراعة الذكية، لتقليص التذبذب الدوري وتعزيز استدامة النمو في هذا القطاع الحيوي ضمن رؤية ماليزيا للأمن الغذائي والتحول الاقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الفرع الثاني: تطور مؤشر إنتاج الغذاء لماليزيا

أولاً: التعريف بمؤشر إنتاج الغذاء لماليزيا

يعد مؤشر إنتاج الغذاء من المؤشرات التي تغطي كافة المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول لاحتوائها على مغذيات أساسية، وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول¹.

ثانياً: تحليل تطور حجم مؤشر إنتاج الغذاء بماليزيا

شهد مؤشر إنتاج الغذاء بماليزيا خلال الفترة 2007-2023 نمواً واضحاً يدل على بلوغ الطاقة الإنتاجية للعديد من المنتجات الزراعية مستويات عالية مقارنة بالطلب المحلي من ناحية السياسات الاقتصادية، وكذلك توازناً بين التوسع الإنتاجي الكمي، التحول التكنولوجي، وضغوط الاستدامة والمناخ، كل ذلك تزامناً مع الخطة الماليزية الحادية عشرة، التي بدأت تحولاً في الأولويات من التوسع الكمي في الإنتاج الزراعي إلى تعزيز الابتكار والجودة.

الجدول رقم 4-4: تحليل تطور مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا للفترة 2007-2023

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
96.27	90.08	86.23	82.85	80.47	74.81	72.69	71.24	مؤشر إنتاج الغذاء
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
102.8	102.8	102.84	96.88	99.81	101.08	102.98	100.75	مؤشر إنتاج الغذاء

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.PR.D.FOOD.XD?view=chart>

تُؤشر السلسلة الزمنية لإنتاج الغذاء عن أربع فترات تحليلية، تمتد الفترة الأولى من: 2007-2014، وتُؤشر على مرحلة التوسع الإنتاجي والتحول نحو الاكتفاء الغذائي، إذ شهد مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا خلال هذه المرحلة نمواً واضحاً، إذ ارتفع من 71.24 نقطة في 2007 إلى 96.27 نقطة في 2014، مسجلاً نمواً قدره نحو 35% يعكس هذا المسار الصاعد تحركاً استراتيجياً من الحكومة الماليزية لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي ضمن رؤية طويلة الأمد للأمن الغذائي، خصوصاً

¹ - الموقع الرسمي البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.PR.D.FOOD.XD> أطلع عليه يوم:

2025/07/07، على الساعة: 22:00.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

بعد أزمة الغذاء العالمية في 2008، والتي دفعت العديد من الدول إلى إعادة تقييم تبعيتها للواردات الزراعية.

على الصعيد السياسي، اعتمدت الحكومة الماليزية سياسات زراعية ضمن "الخطة الماليزية التاسعة والعاشرة" ركزت على رفع إنتاجية صغار المزارعين، توسيع استخدام التقنيات الزراعية، وتحسين البنية التحتية الريفية، كما شهدت هذه الفترة نموًا في الاستثمار الزراعي العام، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية لمنتجات الغذاء، ودعم سلسلة القيمة الغذائية، ما أسهم في رفع كفاءة النظام الزراعي وتحقيق نتائج ملموسة في المؤشر، من زاوية الاقتصاد الكلي، تزامن النمو الزراعي مع معدلات نمو اقتصادي قوي وتوسع صناعي، ما عزز من القدرة التمويلية للدولة على دعم القطاعات غير الصناعية، وعلى رأسها الزراعة والغذاء، في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على القطاعات المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

أما الفترة الثانية فتمتد من 2015-2017، والتي توصف بذروة الإنتاج وبوادر التشبع، حيث بلغ مؤشر إنتاج الغذاء ذروته في سنة 2016 عند 102.98 نقطة، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 101.08 نقطة في 2017، ما يشير إلى بداية حالة من التشبع أو الاستقرار في وتيرة النمو. يمكن تفسير هذه الذروة بعدة عوامل؛ أهمها وصول برامج التحفيز الزراعي والتوسع في الاستثمارات الغذائية إلى مرحلة نضج نسبي، إضافة إلى بلوغ الطاقة الإنتاجية للعديد من المنتجات الزراعية مستويات عالية مقارنة بالطلب المحلي. من ناحية السياسات الاقتصادية، تزامنت هذه الفترة مع الخطة الماليزية الحادية عشرة، التي بدأت تحولاً في الأولويات من التوسع الكمي في الإنتاج الزراعي إلى تعزيز الابتكار، الجودة، وتنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية. تم تشجيع الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الذكية، مع إدخال مفاهيم مثل الزراعة الدقيقة والرقمنة. ومع أن هذه الاستراتيجيات رفعت الكفاءة، إلا أن أثرها الكمي على المؤشر ظل محدوداً على المدى القصير، إذ تتطلب التكنولوجيا الزراعية المتقدمة وقتاً أطول لتوليد تأثير فعلي على حجم الإنتاج. كما أن انخفاض أسعار بعض المنتجات الزراعية عالمياً قلّص من حوافز التوسع.

وقد اتسمت الفترة الثالثة: 2018-2019، ببداية التراجع النسبي وتحديات داخلية وخارجية، حيث عرفت هذه المرحلة تراجعاً في مؤشر إنتاج الغذاء من 99.81 في 2018 إلى 96.88 في 2019، ما يعكس بعض الضغوط الهيكلية التي بدأت تؤثر على أداء القطاع الزراعي، من أبرز هذه

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

العوامل تغيرات المناخ وارتفاع وتيرة الظواهر المناخية القصوى (مثل الفيضانات والجفاف)، والتي أثرت بشكل خاص على إنتاج الأرز والزيوت النباتية، اقتصاديًا، تزامن هذا التراجع مع بداية تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي واشتداد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، مما أثر على أسعار المواد الخام وأسواق التصدير، وهو ما انعكس بشكل غير مباشر على ديناميكيات الاستثمار الزراعي، وفيما تعلق بالسياسات الاقتصادية، يمكن ربط هذه المرحلة بتراجع التركيز النسبي على الزراعة ضمن أولويات الحكومة، إذ تحول الاهتمام بشكل أكبر إلى القطاعات عالية القيمة مثل الصناعات التحويلية، الاقتصاد الرقمي، والخدمات، في سياق خطة التحول الاقتصادي، هذا التغير في التركيز قد يكون قد ترك فجوة تمويلية أو مؤسسية في دعم القطاع الغذائي، ما انعكس على المؤشر سلبيًا.

أما الفترة الرابعة: 2020-2022 فمثلت مرحلة لتعافي والصمود إزاء الجائحة، فعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية العنيفة لجائحة كوفيد-19، شهد مؤشر إنتاج الغذاء انتعاشًا ملحوظًا، إذ ارتفع إلى 102.84 في 2020 واستقر عنده إلى غاية 2022، يُظهر هذا الأداء قدرة ماليزيا على التكيف السريع مع صدمة سلاسل الإمدادات العالمية، والاعتماد على قدرات الإنتاج المحلية لتأمين الغذاء خلال الأزمات، وقد اتخذت الحكومة الماليزية حزمة من الإجراءات الاستباقية لدعم قطاع الغذاء، بما في ذلك تقديم إعانات مباشرة للمنتجين، إعفاءات ضريبية، وتيسير الخدمات اللوجستية للمنتجات الزراعية، كما أعيد التركيز على الزراعة الحضرية والمجتمعية لتقليل الضغط على الإمداد الريفي، وفي ظل إغلاق الحدود العالمية، برزت أهمية الإنتاج الغذائي المحلي، ما أعطى دفعة جديدة لهذا القطاع اقتصاديًا، تماشى هذا التعافي مع توجه أوسع نحو تعزيز الاستقلال الغذائي ضمن مفهوم الأمن القومي، وتوجيه الإنفاق العام بشكل تكيفي نحو القطاعات الحيوية في مواجهة الأزمات، وهو ما عزز أداء المؤشر.

في الأخير يُمكننا الحكم بأن مؤشر إنتاج الغذاء يُظهر تطورًا وتغيرات حساسية واضحة -عبر هذه الفترات الأربع- تأثرًا بالسياسات الاقتصادية والزراعية والتحولات العالمية، ويعكس توازنًا بين التوسع الإنتاجي الكمي، والتحول التكنولوجي، وضغوط الاستدامة والمناخ، كما يبرز في الوقت ذاته كيف يمكن للسياسات العامة المدروسة أن تضمن مرونة عالية للقطاعات الحيوية مثل الغذاء في ظل صدمات كبرى.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الثالث: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا

تتعدد الصكوك الإسلامية في ماليزيا تبعًا لاختلاف طبيعة العقود المنظمة لها، وسنسلط الضوء في هذا المطلب على هذه الأنواع، مع تقديم قراءة تحليلية معمقة لتطور حجم إصداراتها، استنادًا إلى البيانات والتقارير الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية.

الفرع الأول: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد البيع

أولاً: صكوك المراجعة

وفقاً لهيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صكوك المراجعة هي عبارة عن شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل، بما في ذلك حقوق المستحقات الناشئة عن العقد الأساسي¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك المراجعة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-5: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المراجعة الماليزية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
60.46	31.72	39.10	7.10	3.64	0.14	0.56	23.05	حجم صكوك المراجعة
+90.6%	-18.9 %	+450.7%	+95.0%	+2506.5%	-75.7%	-97.6%		نمو حجم صكوك المراجعة
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
79.49%	32%	55%	9%	8.2%	0.4%	1.3%	19%	نسبة صكوك المراجعة بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
215.10	145.78	133.69	123.08	124.00	95.25	110.03	31.90	حجم صكوك المراجعة
+47.5%	+9.0%	+8.6%	-0.7%	+30.2%	-13.4%	244.9%	-47.2%	نمو حجم صكوك المراجعة
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
64.57%	49.11%	56.31%	54.96%	52.72%	47.65%	85%	66%	نسبة صكوك المراجعة بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-....-2023)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

من خلال تتبع تطور حجم إصدار صكوك المراجعة في الفترة 2007 - 2023، نلاحظ أن صكوك المراجعة قد شهدت تذبذباً في حجم الإصدار بين ارتفاع وانخفاض على مدار أعوام الدراسة،

¹ -Securities Commission of Malaysia, GUIDELINES ON ISLAMIC CAPITAL MARKET PRODUCTS AND SERVICES, 2022, P:9.

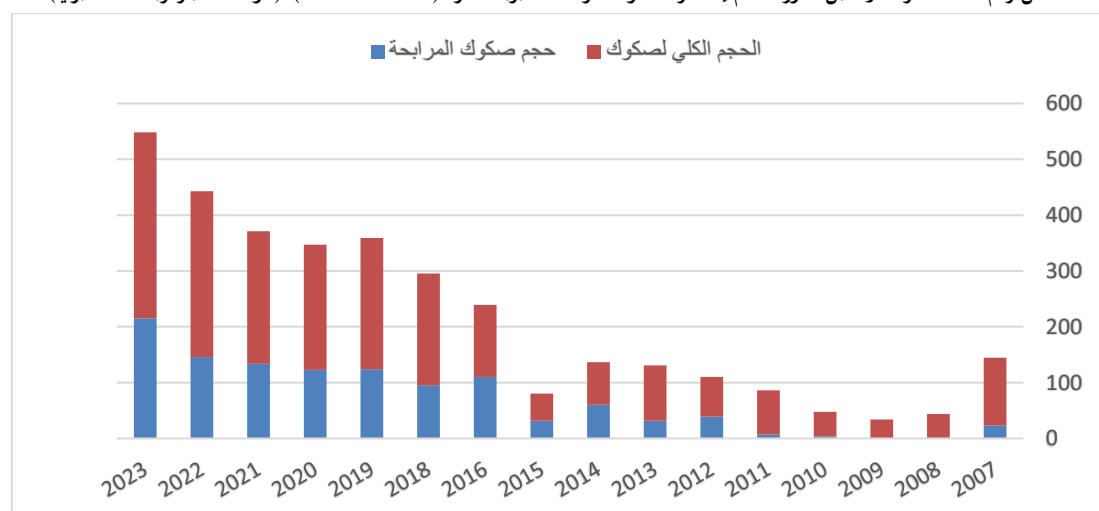
<https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=7279989d-00f8-4ebc-8c18-fbf6c260ab1a> 16/05/2025, 18:00

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ففي عام 2008 شهدت تراجعاً ملموساً في حجم الإصدار إلى ما يعادل 0.56 مليار رينجيت ماليزي؛ أي بنسبة 1.3%، مقارنة بعام 2007 المقدر حجم إصدارها 23.05 مليار رينجيت ماليزي؛ أي بنسبة 19%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأضرار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، مما أثرت سلباً على حجم الإصدار الكلي للصكوك الماليزية، واستمر هذا التراجع حتى عام 2010، وهو ما يعكس بوضوح ميول المصدرين نحو الاعتماد على غيرها من الصكوك في التمويل، كصكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، ومع مطلع عام 2011 شهد ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل نمو قدر بـ: 95.0%.

وبحلول عام 2012 شهدت تحولاً إيجابياً في حجم الإصدار للصكوك، حيث ارتفعت القيمة لتصل إلى 39.10 مليار رينجيت ماليزي، واستمر في التزايد بوتيرة معتدلة إلى أن وصل حجمها 110.03 مليار رينجيت ماليزي بنسبة 85% عام 2016، وهي أعلى نسبة تحققها بمعدل نمو قدر بـ: 244.9%، ما يعكس هذا الازدهار القبول الواسع الذي تحظى به صكوك المراجعة لدى الماليزيين وسيطرتها على سوق الصكوك الماليزية لسهولة إصدارها وهيكلتها، وقدرتها على توفير السيولة للمصدرين مع التقليل من المخاطر، وبعد ذلك دخلت مرحلة التمويل بالصكوك المراجعة إلى غاية 2023 مساراً مستقراً ملحوظاً في حجمها المتزايد، ورغم تسجيل تراجع طفيف في بعض القيم، إلا أنها حافظت على تقاربها لترتفع من 95.25 مليار رينجيت ماليزي إلى أن وصلت في عام 2023 إلى 215.10 مليار رينجيت ماليزي، ويعد هذا الارتفاع مؤشراً دالاً على اتساع نطاق التمويل عبر صكوك المراجعة.

الشكل رقم 4-6: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المراجعة الماليزية للفترة (2007-2023) (الوحدة مليار رينجيت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-5.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

شهدت مساهمة صكوك المراجعة في زيادة الحجم الكلي للصكوك الإسلامية الماليزية، تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2023، مما يساهم في توسيع نطاق التمويل بهذه الصكوك الإسلامية واعتمادها كخيار تمويلي في الصناعة المصرفية الإسلامية، فبعد ظهورها في عام 2007 بحجم إصدار قدره 23.05 مليار رينجيت ماليزي تراجعت بشكل حاد بين عامي 2008 و 2011 حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2009 بحجم 0.14 مليار رينجيت ماليزي بنسبة 0.4%، نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية خلال تلك الفترة، إلا أنه مع حلول عام 2012 بدأت مساهمتها تتطور تدريجيا محققا معدل نمو بلغ 450.7% وصولا إلى نسبة مساهمة قدرت بـ: 79.49% في عام 2014، ومع حلول عام 2015 شهدت نسبة المساهمة انخفاضا ملحوظا إلى 66%، تتبعها قفزة غير مسبقة في عام 2016 لتصل إلى 85%، وقد مثلت هذه السنة ذروة الاعتماد على صكوك المراجعة كجزء من حجم الإصدار الكلي للصكوك الإسلامية.

وخلال الفترة ما بين 2018 - 2023 اتسمت نسبة المساهمة بتراجع طفيف، حيث تراوحت ما بين 47.65% في عام 2018 وبلغت ذروتها مرة أخرى عند 64.57% في عام 2023، ما يشير إلى توجه المصارف الإسلامية نحو تنويع صيغ التمويل سعيا منها لتقليل المخاطر المرتبطة بصكوك المراجعة، لاسيما تلك المتعلقة بثبات العائد.

ومما سبق بيانه يمكن استنتاج أن لصكوك المراجعة أهمية بالغة في النظام المصرفي الإسلامي، فبالرغم من محدودية مساهمتها النسبية في بدايات الأعوام الأولى المقررة في الدراسة، فإنها حافظت على مركزها كأداة تمويلية ذات أولوية، يمكن الاعتماد عليها كمصدر تمويلي رئيسي.

ثانيا: صكوك البيع بضمن الآجل

وفقا لهيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صكوك البيع بضمن آجل هي عبارة عن شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل، بما في ذلك حقوق المستحقات المترتبة على العقد الأساسي¹. وتختلف صكوك البيع بضمن الآجل عن صكوك المراجعة من حيث آجال الاستثمار ومدة الاستحقاق، إذ تُصدر الأولى لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل وتكون مدة استحقاقها خمسة فأكثر، أما الثانية فتصدر لتمويل الاستثمارات المتوسطة والقصيرة الأجل، حيث تتراوح مدة

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية. <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

استحقاقها بين ثلاثة أشهر إلى سنة تقريبا (قصيرة الأجل)، ومن سنة إلى خمسة سنوات تقريبا (متوسطة الأجل)¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك البيع بثمان آجل المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-6: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك البيع بثمان الآجل المالية للفترة (2023-2007)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
3.20	00	00	00	0.09	00	1.34	2.43	حجم صكوك البيع بثمان الآجل
3.20%	00	00	-100.0%	0.09%	-100.0%	-44.9%		نمو حجم صكوك البيع بثمان الآجل
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
4.21%	0.00%	0.00%	0.00%	0.2%	0.00%	3.1%	2%	نسبة صكوك البيع بثمان الآجل بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
00	00	00	00	00	00	00	00	حجم صكوك البيع بثمان الآجل
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	-100.0%	نمو حجم صكوك البيع بثمان الآجل
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	نسبة صكوك البيع بثمان الآجل بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية هيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

يظهر الجدول المبين أعلاه أن مسار تطور حجم إصدار صكوك البيع بثمان الآجل ينقسم إلى مرحلتين: ففي المرحلة الأولى 2007-2014؛ شهدت انخفاضا حادا في حجم إصدارها مقارنة بأنواع الصكوك الأخرى، ففي عام 2007 بلغت قيمة الإصدار 2.43 مليار رينجت ماليزي؛ أي بنسبة 2%، ثم استمر التراجع في عام 2008 لتصل القيمة إلى 1.43 مليار رينجت ماليزي، وبحلول عام 2009 انعدم الإصدار تماما واستمر هذا الانقطاع خلال الأعوام المتتالية (2011، 2012، 2013)، وأما في عام 2014 فقد سجل قفزة نوعية حيث بلغت قيمة الإصدار 3.20 مليار رينجت ماليزي.

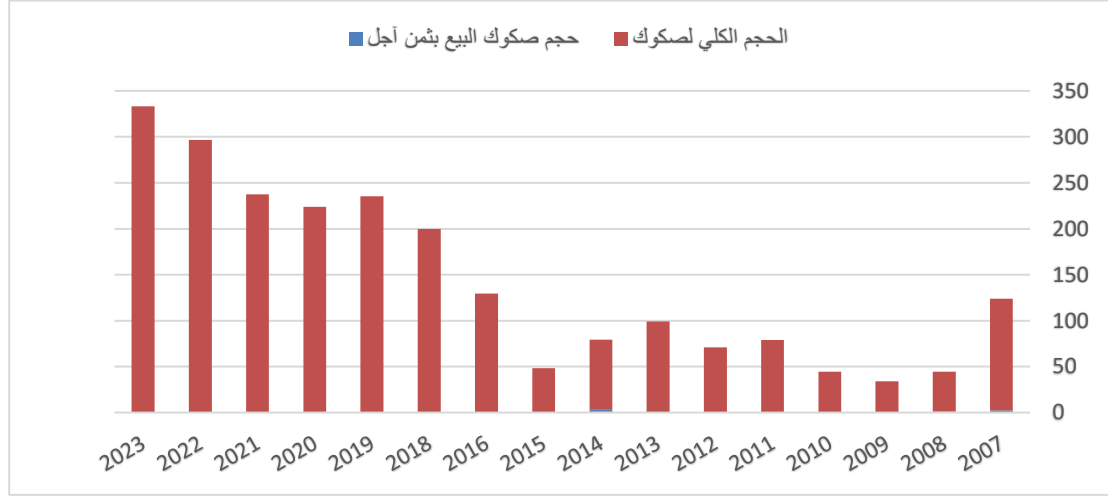
وأما في المرحلة الثانية 2015-2023 فقد اتسمت بالغياب التام لهذا النوع من الصكوك، ويرجع ذلك إلى أن توزيع الحصة المصدرة من الصكوك الكلية كان لصالح أنواع أخرى، حيث انعدم

¹ - ينظر: حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ص 160.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الطلب عليها من قبل المستثمرين في السنوات الأخيرة، كما ترجع أسباب عدم الاعتماد الكبير على صكوك البيع بئمن الآجل إلى الاختلاف حول شرعية تداولها وضعف قابليتها في وسط المستثمرين¹.

الشكل رقم 4-7: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك البيع بئمن الآجل المالية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-6.

كشف تحليل السلاسل الزمنية لمساهمة صكوك البيع بئمن الآجل في حجم الإصدار الكلي للصكوك عن مسار يمكن تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة الانخفاض والتذبذب (2007-2014): اتسمت مساهمة صكوك البيع بئمن الآجل خلال هذه الفترة بضعف حضورها، حيث كانت تشكل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي إصدارات الصكوك، وهو ما يعكس تراجع شعبيتها كوسيلة لتمويل الأفراد والشركات.

مرحلة الانكماش الحاد (2015-2023): شهدت هذه المرحلة تراجعًا مستمرًا في حجم الإصدار بل ومنعدما تمامًا، ويمكن إرجاع هذا التحول الجذري إلى عدة عوامل؛ من أبرزها توجه السوق نحو إصدار صكوك تشاركية أكثر مرونة وتوازنًا في توزيع المخاطر، مثل صكوك المشاركة وصكوك المضاربة، إلى جانب تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي دفعت المصارف والعملاء إلى الابتعاد عن الصكوك القائمة على الدين المباشر.

بناءً على المعطيات السابقة، فقدت هذه الصكوك مكانتها الرائدة، وأصبح من الضروري إعادة التفكير في سبل تفعيلها، خصوصًا عبر ابتكار منتجات جديدة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية، وتلبي احتياجات التمويل في قطاعات التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا: صكوك الاستصناع

¹ - العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجًا -، ص 77.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تعرف صكوك الاستصناع وفقا لهيئة الأوراق المالية الماليزية على أنها شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل، بما في ذلك حقوق المستحقات المترتبة على العقد الأساسي¹. من خلال تعريف صكوك الاستصناع المعتمدة في ماليزيا بأنها الوثائق التي تمثل بها قيمة الأصول ويتم إصدارها على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من قبل الجهة المصدرة². وللسماح بتداولها في السوق الثانوية وضعت هيئة الأوراق المالية الماليزية شرطا يتضمن ضرورة وجود الضمان في العقد من أجل تسديد سعر المصنوع، وهي مسؤولية كاملة من قبل جهة المصدر وهذا ليكون الدين مستقرا من جهة المصدر في استيفاء ثمن المصنوع المصكوك³. وفيما يلي يبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك الاستصناع المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-7: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الاستصناع الماليزية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
00	00	00	00	00	00	0.87	10.92	حجم صكوك الاستصناع
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	-100.0%	-92.0%		نمو حجم صكوك الاستصناع
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	02%	9%	نسبة صكوك الاستصناع بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
00	00	00	00	00	00	00	00	حجم صكوك الاستصناع
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	نمو حجم صكوك الاستصناع
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	نسبة صكوك الاستصناع بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

يتبين من خلال الجدول (4-7) أن حجم تطور إصدار صكوك الاستصناع قد شهد تراجعا حادا إلى أن انعدم طيلة الأعوام المقررة للدراسة بعد عام 2008، ويأتي هذا الانخفاض الملحوظ بعد

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية. <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

² - نصبة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا أمودجا، ص 306.

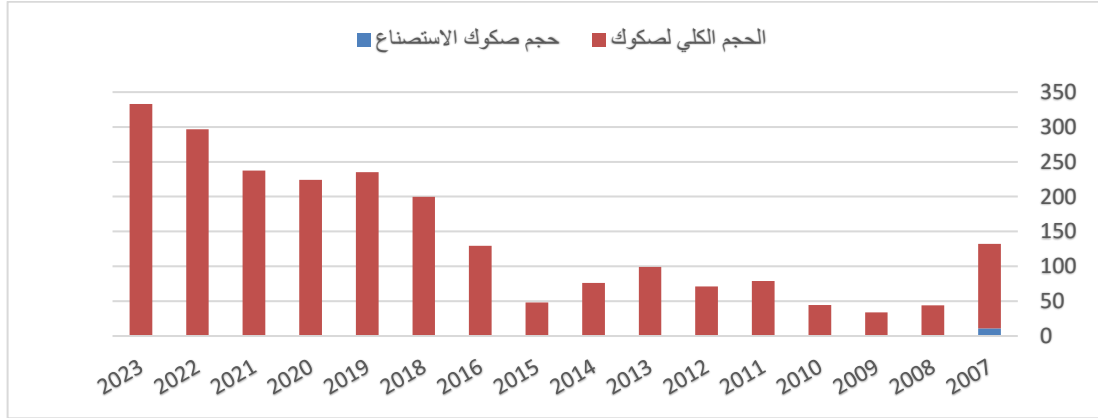
³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 304.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

أن سجلت قيمة الإصدار في عام 2007 مقدار بـ: 10.92 مليار رينجت ماليزي، لتتخفض بشكل حاد في عام 2008 إلى 0.87 مليار رينجت ماليزي؛ أي بنسبة 02% من الحجم الكلي للصكوك، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالأنواع الأخرى للصكوك، وأما بقية السنوات فلم تشهد أي إصدارات في صكوك الاستصناع وذلك لعدة أسباب منها:

- 1- ارتفاع تكاليف إصدارها بسبب متطلبات عملياتها المعقدة في تقييمها مع ضمان جودتها.
- 2- قلة وعي المستثمرين بآليات التمويل الإسلامي المبتكرة.
- 3- توجه التمويل بشكل كبير نحو الاستثمار في المشاريع البيئية والطاقة المتجددة، التي لا تعتمد بشكل أساسي على صكوك الاستصناع.
- 4- ميل المتزايد على صكوك المشاركة والمضاربة، مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها.

الشكل رقم 4-8: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الاستصناع الماليزية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-7

يتضح من خلال القراءة التحليلية للبيانات الإحصائية المبينة في الشكل أعلاه أن صكوك الاستصناع لم تسهم في زيادة حجم الإصدار الكلي للصكوك خلال الفترة 2007-2023، وذلك رغم التطور الملحوظ والنمو المستمر الذي شهده سوق الإصدار في ماليزيا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها؛ الطبيعة التعاقدية المعقدة لعقد الاستصناع، وارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة به، إضافة إلى محدودية إمكانيات المصارف في إدارة مخاطر التنفيذ، وعدم مرونتها نتيجة القيود المفروضة عليها عند الإصدار، مما يقلص حجم الإقبال عليها من قبل المستثمرين، فضلا عن ضعف العوامل الاقتصادية الداعمة للطلب على عقود الاستصناع.

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد المشاركة

أولا: صكوك المشاركة

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تعرف هيئة الأوراق المالية الماليزية صكوك المشاركة على أنها هي شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل في مشروع المشاركة¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك المشاركة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-8: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المشاركة الماليزية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
6.41	29.74	13.51	50.50	18.66	33.86	22.24	70.37	حجم صكوك المشاركة
-78.5%	+120.1%	-73.2%	+170.6%	-44.9%	52.3+%	68.4-%		نمو حجم صكوك المشاركة
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
8.42%	30%	19%	64%	42.1%	99.6%	51.4%	58%	نسبة صكوك المشاركة بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
6.60	4.04	5.53	6.99	4.59	4.64	1.29	5.80	حجم صكوك المشاركة
+63.4%	-26.9%	-20.9%	+52.3%	-1.1%	+259.7%	-77.7%	58%	نمو حجم صكوك المشاركة
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
1.98%	1.36%	2.33%	3.12%	1.95%	2.32%	1%	12%	نسبة صكوك المشاركة بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

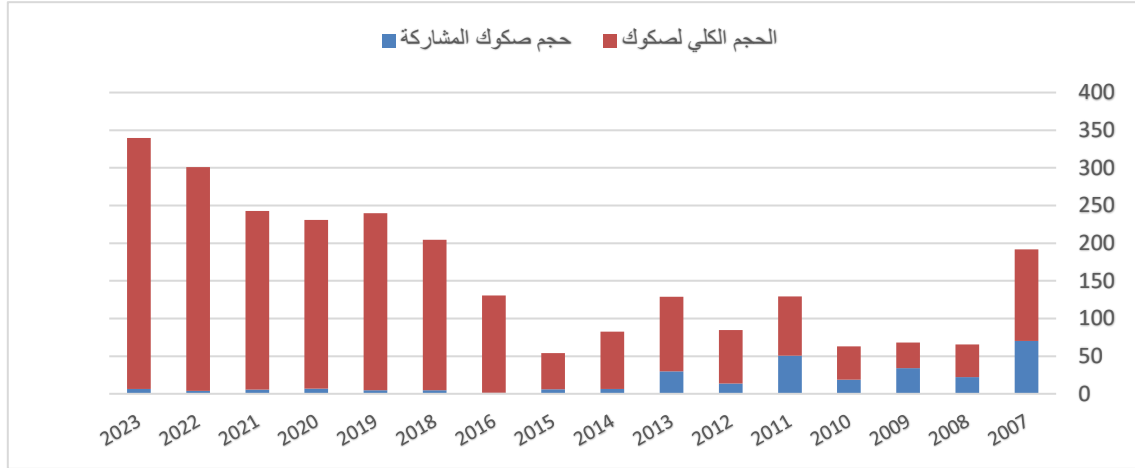
من خلال تتبع حجم إصدار صكوك المشاركة المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم إصدارها ينخفض تدريجياً خلال الفترة 2007-2023، حيث سجلت هذه الصكوك أعلى مستوياتها في عام 2007 بقيمة بلغت 70.37 مليار رينجت ماليزي، إلا أن هذا الحجم شهد تراجعاً حاداً ليصل في عام 2010 إلى 18.66 مليار رينجت ماليزي، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 42.1%، لتعود للارتفاع من جديد في عام 2011 حيث حققت نسبة تصل إلى 64%، وذلك نظراً لاعتمادها على غيرها من الصيغ التمويلية، واشتمالها على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، إضافة إلى قدرتها على التخفيف من الأزمات المالية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي لارتكازها على أصول حقيقية في التمويل والاستثمار، مما أدى إلى كثرة الإقبال عليها من قبل المستثمرين، ثم في عام 2014 شهدت تراجعاً ملحوظاً واستمر هذا الانخفاض حتى بلغ ذروته في

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية. <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

عام 2016 بنسبة قدرها 1% من إجمالي الحجم الكلي للإصدار، ويعود هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب منها؛ كثرة المخاطر، والقيود التنظيمية، واعتماد المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى تقليد الممارسات التقليدية لصالح عقود منخفضة المخاطر الثابتة كالمراجحة مقارنة بالعقود القائمة على الأسهم، ويستمر هذا التذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2023.

الشكل رقم 4-9: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المشاركة المالية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-8.

من خلال تحليل اتجاهات تطور حجم صكوك المشاركة نلاحظ أن مساهمتها في حجم الإصدار الكلي للصكوك قد شهدت انخفاضا تدريجيا خلال الفترة 2007-2023، ويمكن تقسيم الانخفاض إلى مرحلتين أساسيتين هما: فالمرحلة الأولى التي تمتد من (2007-2012): شهدت هذه الفترة انخفاضا تدريجيا حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 51.4% عام 2007 إلى أن بلغت ذروتها في عام 2009 عند 99.6% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال السلسلة الزمنية، ما تعكسه هذه النسبة من توسع في استخدام صكوك المشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية، ثم بدأت في التراجع حتى وصلت إلى 13.51 مليار رينجت ماليزي في بحلول عام 2012، مسجلتا بذلك نسبة قدرها 19%.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من (2013-2023): وخلال هذه الفترة ظلت أهمية صكوك المشاركة بالنسبة لإجمالي الصكوك تقل تدريجيا بعد أن شهد عام 2013 ارتفاعا طفيفا مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت أدنى مستوياتها عند 1% في عام 2016، وهو ما يمثل تراجعا حادا بمعدل نمو قدر بـ: -77.7%، ويرجع ذلك إلى محدودية الاعتماد على الصكوك المشاركة في النظام المصرفي الماليزي، نظرا لانتشار الأنواع الأخرى من الصكوك، والاعتماد أكثر على صكوك المضاربة في تلك السنوات.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثانيا: صكوك المضاربة

ووفقا لهيئة الأوراق المالية المالية فإن صكوك المضاربة هي عبارة عن شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل في مشروع المضاربة¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك المضاربة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-9: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المضاربة المالية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
2.00	0.00	1.42	3.95	0.27	0.00	0.52	1.21	حجم صكوك المضاربة
2.00%	-100.0%	-64.0%	+1362.5%	0.27%	-100.0%	-57.0%		نمو حجم صكوك المضاربة
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
2.63%	0.00%	2%	5%	0.6%	0.00%	1.2%	1%	نسبة صكوك المضاربة بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
4.73	5.97	5.67	15.25	17.90	11.31	0.00	0.00	حجم صكوك المضاربة
-20.8%	+5.3%	-62.8%	-14.8%	+58.3%	11.31%	0.00%	-100.0%	نمو حجم صكوك المضاربة
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
1.42%	2.01%	2.39%	6.81%	7.61%	5.66%	0.00%	0.00%	نسبة صكوك المضاربة بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

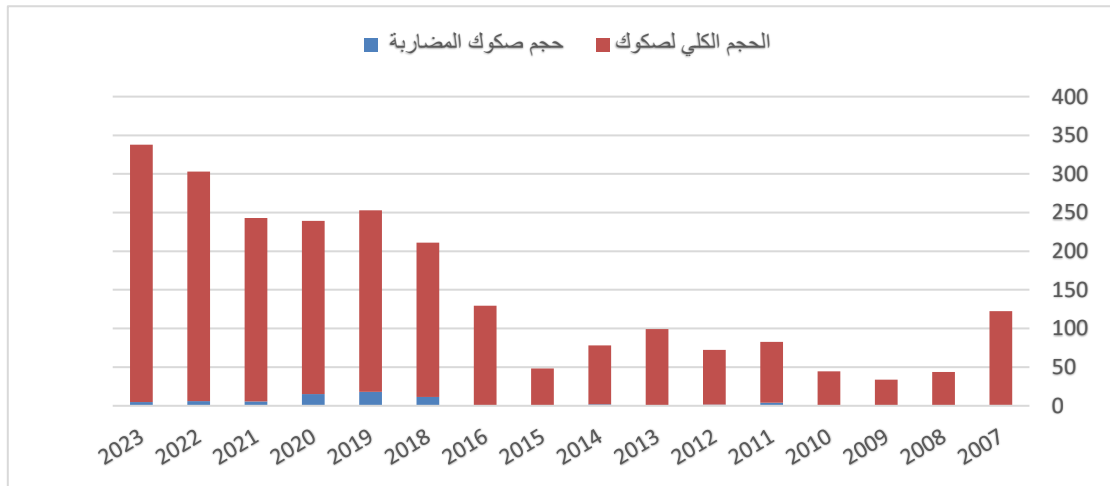
من خلال الجدول (4-9) يتضح أن حجم إصدار صكوك المضاربة قد شهد تقلبات حادة في حجم الإصدار وعدم استقرار في معدلات النمو بالنسبة للحجم الكلي للصكوك، ففي عام 2007 قدر حجم الإصدار لصكوك المضاربة بـ 1.21 مليار رينجت ماليزي، ثم انخفض بشكل حاد حتى انعدم في عام 2009؛ نتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، والسوق المالي الماليزي، وعقب ذلك استعاد الإصدار مساره التصاعدي تدريجيا ليصل إلى 3.96 مليار رينجت ماليزي في عام 2011، وهي السنة التي سجلت أعلى نسبة نمو لحجم الإصدار حيث بلغت +1362.5%، وفي الأعوام 2013 و 2015 و 2016 فقد شهد انعدام في حجم الإصدار.

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية. <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ومع نهاية عام 2016 بدأ حجم الإصدار يشهد حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع إلى استحداث أنواع جديدة لذوي الدخل المحدود التي لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة لبدء الاستثمار، ومعفاة من الضرائب لتشجيع صغار المستثمرين¹.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2023 شهد حجم الإصدار لصكوك المضاربة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغ حجم إصدارها بـ: 11.3 مليار رينجت ماليزي في عام 2018، واستمر هذا النمو ليصل إلى 17.90 مليار رينجت ماليزي في عام 2019، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، فقد بدأ بالتراجع التدريجي حتى عام 2023، وذلك لما خلفته جائحة كورونا مما أدى إلى تقليص السياسات الاقتصادية، وقلة ثقة المستثمرين بهذا النوع من الصكوك. الشكل رقم 4-10: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المضاربة الماليزية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-9.

يبرز تحليل السلسلة الزمنية لمساهمة صكوك المضاربة في حجم الإصدار الكلي للصكوك للفترة 2007-2023 أنه قد بقي منخفضا، إلا أنه في عام 2011 شهدت مساهمتها ارتفاعا طفيفا بنسبة قدرها 5%، ثم عقب هذا الارتفاع تراجع تدريجيا حتى انعدم في عامي 2015 و 2016، وبعد ذلك، استعاد حجم الإصدارات زخمه صعودا ليلعب ذروته عند 17.90 مليار رينجت ماليزي في عام 2019 بنسبة 7.61%، ما يدل على الثقة المؤسسية لهذا النوع من الصكوك إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا، إذ دخل في موجة تراجع تدريجي بدأت منذ عام 2020 حتى عام 2023، نتيجة إلى قلة الإقبال على هذا النوع من الصكوك بسبب مخاطر الإصدار، والقيود

¹- Alaa Abu Salim1 , Mohammad bani Ess, Malaysian Experience in Islamic Sukuk Legitimate Economic Assessment, P:11.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المفروضة على مُصدرها، بالإضافة إلى التوجه نحو أنواع أخرى من الصكوك كصكوك المراجعة والمشاركة، نظرا لما تتميز به من انخفاض في مستوى المخاطر.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد الإجارة

يركز هذا الفرع على دراسة صكوك الإجارة التي تُعرف وفقا لهيئة الأوراق المالية الماليزية على أنها شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل المؤجر و/أو حق الانتفاع و/أو الخدمات، وحقوقه في مستحقات الإيجار من الأصل المؤجر و/أو حق الانتفاع و/أو الخدمات¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك الإجارة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-10: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الإجارة الماليزية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1.00	3.97	6.40	10.26	15.07	00	6.27	13.35	حجم الصكوك الإجارة
-74.9%	-38.0%	-37.6%	-31.9%	15.07%	-100.0%	-53.0%		نمو حجم صكوك الإجارة
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
1.31%	4%	9%	13%	34%	0.00%	14.5%	11%	نسبة صكوك الإجارة بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
0.63	0.12	0.24	1.39	0.16	1.06	00	3.38	حجم صكوك الإجارة
+433.3	-50.0%	-82.9%	+768.8%	-84.5%	1.06%	0.00	+238.6%	نمو حجم الصكوك
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
0.19%	0.04%	0.10%	0.62%	0.07%	0.53%	0.00%	7%	نسبة صكوك الإجارة بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

من خلال البيانات الواردة في الجدول (4-10) والمتعلقة بتطور حجم إصدار صكوك الإجارة في ماليزيا للفترة 2007-2023، يتضح أن حجم إصدارها كان متذبذبا، حيث اتسم بالانخفاض من عام إلى آخر مقارنة بصكوك المراجعة، قدر حجمها في عام 2007 بـ 13.5 مليار رينجت ماليزي؛ أي بنسبة 11% للحجم الكلي للإصدار، واستمر هذا الانخفاض إلى أن انعدم في عام 2009، ويُعزى هذا الانعدام إلى عدم الإقبال عليها في التمويل، نتيجة حلول محلها أنواع أخرى من

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية، <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الصكوك، واستحوذ صكوك المشاركة على الحصة الأكبر في هذا العام، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت على الأسواق العالمية والاقتصاد الماليزي.

وفي عام 2010 ارتفع حجم الإصدار ليصل إلى 15.07 مليار رينجيت ماليزي، وفي السنة الموالية تراجع من جديد حتى بلغ عام 2014 حجم إصدارها 1.00 مليار رينجيت ماليزي بمعدل نمو -74.9 % ، وهذا الانخفاض يرجع إلى عدة أسباب من بينها:

- انخفاض قيمة العملة الأصلية الماليزية.

- تذبذب أسعار النفط نظرا لكون النفط الممول الرئيسي للعديد من مشاريع القطاع الخاص في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع الهبوط الحاد والمفاجئ في الأسعار العالمية للنفط ، مما شكل تهديدا لمصادر دخل الصناعة المالية الإسلامية، لكونه القائد الرئيسي لطفرة هذه الصناعة¹. وفي عام 2015 حقق حجم الإصدار نمواً ملحوظاً ليصل إلى 3.38 مليار رينجيت ماليزي، إلا أن هذا الانتعاش كان مؤقتاً، إذ أعقبه تراجع حاد بلغ حد الانعدام في عام 2016، ورغم تسجيل زيادة طفيفة في عام 2018 عاد ليتراجع حتى بلغ 0.12 مليار رينجيت ماليزي، بنسبة 0.04% عام 2022 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب منها: هيمنة صكوك المراجعة، وفرض بعض القيود على إجارة العقارات نتيجة زيادة الرسوم والضرائب، إضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا في عام 2020 على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الماليزي خاصة.

ويرجع أيضاً إلى ما قامت به المحكمة العليا في عام 2022 باتخاذ عدة إجراءات جنائية ومدنية المتعلقة بملاحقة الانتهاكات الخطيرة، مثل مخالفات الإفصاح والاحتيايل في الأوراق المالية، والأنشطة غير المرخصة، التي أسفرت عن إدانات جنائية عديدة وغرامات إجمالية بلغت 12.9 مليون رينجيت ماليزي².

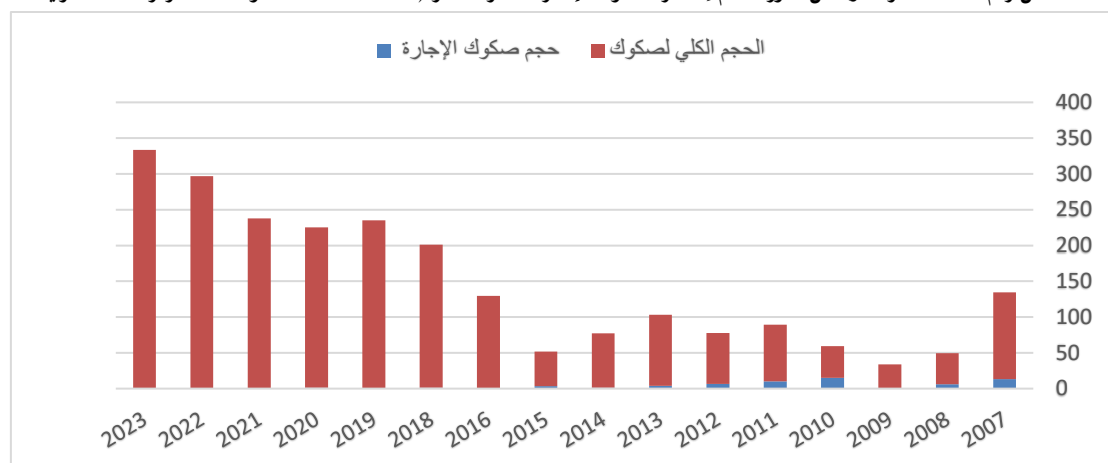
¹ - ينظر: حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، ص 149.

² - أسواق رأس المال - سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا 2022، على الموقع: <https://www.asas.my/capital>

[/markets-malaysia-islamic-capital-market-2022](https://markets-malaysia-islamic-capital-market-2022) /أطلع عليه يوم 2024/07/26، على الساعة: 22:00.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الشكل رقم 4-11: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الإجارة المالية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-10

شهدت مساهمة صكوك الإجارة في حجم الإصدار الكلي للصكوك انخفاضاً ملحوظاً، نظراً لما شهده حجم الإصدار الكلي للصكوك من زيادة، ودام هذا الانخفاض طيلة الفترة 2007-2023، مما يدل على قلة أهميتها في التمويل، حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة في عام 2010 عند 34% بعد انعدامها كلياً في عام 2009، ويعد هذا قفزة غير مسبقة لصكوك الإجارة ما يعكس اتساع الاعتماد عليها في تمويل الأصول الاستثمارية.

أما في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 فقد شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في نسب المساهمة، وانكمش بحلول عام 2016 الذي خلاء تماماً من أي إصدار، ليعقبه ارتفاعاً طفيفاً في عام 2018 بمعدل نمو 1.09%، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 2023 ظلت صكوك الإجارة في تقلبات حادة وعدم استقرار رغم الارتفاع في الحجم الكلي لإصدار الصكوك الإسلامية.

وعليه، يمكن القول إن صكوك الإجارة مثلت في بداياتها إحدى آليات التمويل الإسلامي التي اعتمدت عليها السوق في تلك المرحلة، لكنها تراجعت تدريجياً لصالح أنواع أخرى من الصكوك، مما يعكس تحولاً هيكلياً في البنية التمويلية الإسلامية في ماليزيا، غير أن هذا التراجع لا يُعبر بالضرورة عن ضعف هذه الصكوك، بل قد يُفهم في إطار ديناميات السوق التي تفرض تبني صيغ أكثر ربحية أو مرونة، ومع ذلك تبقى صكوك الإجارة خياراً تموالياً مستقرّاً وفعالاً، خاصة في سياقات التمويل العقاري والاستهلاكي متوسط الأجل.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الفرع الرابع: الأنواع الأخرى من الصكوك الإسلامية

أولاً: الصكوك الهجينة

تعد الصكوك الهجينة نوع من أنواع الصكوك الإسلامية التي تجمع بين شكلين أو أكثر من أشكال صيغ التمويل الإسلامية في هيكلها مثل الاستصناع والإجارة أو الإجارة والمراجحة وغيرها¹، فهي تجمع بين خصائص الصيغ التعاقدية المكونة لها، سواء كانت مزيجاً بين المراجحة والإجارة، أو الوكالة مع المراجحة، أو المضاربة مع الإجارة وغيرها من الهياكل التمويلية المركبة.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار الصكوك الهجينة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-11: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الهجينة المالية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
00	9.91	4.98	00	6.63	00	12.20	00	حجم الصكوك الهجينة
-100.0%	+99.0%	+4.98%	-100.0%	6.63%	-100.0%	+12.20%		نمو حجم الصكوك الهجينة
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
0.00%	10%	7%	0.00%	14.95%	0.00%	28.2%	0.00%	نسبة الصكوك الهجينة بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
106.05	140.90	92.26	76.68	87.84	57.37	16.83	2.42	حجم الصكوك الهجينة
-24.7%	+52.7%	+20.3%	-12.7%	+53.1%	+240.9%	+595.5%	+2.42%	نمو حجم الصكوك الهجينة
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
31.84%	47.48%	38.87%	34.24%	37.34%	28.70%	13%	5%	نسبة الصكوك الهجينة بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

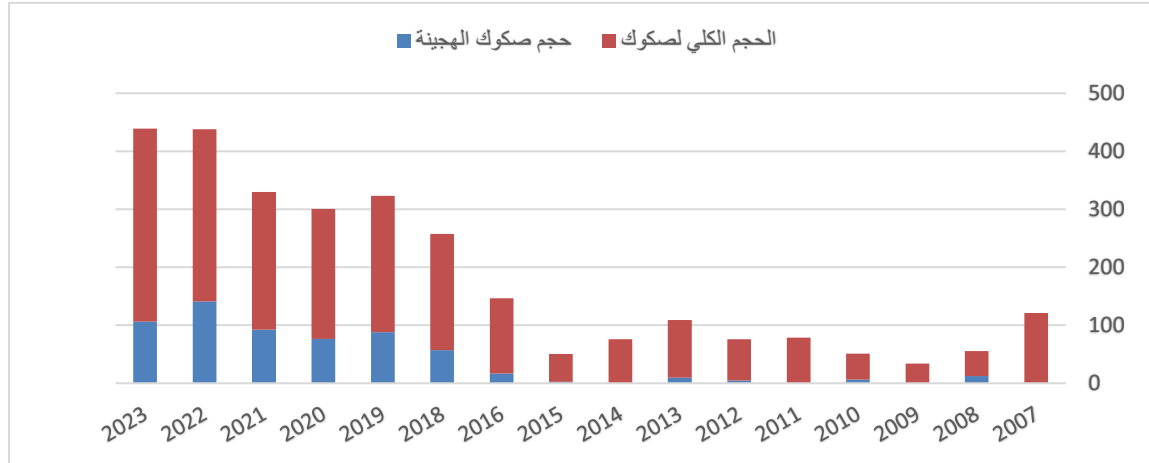
من خلال الجدول (4-11) الذي يوضح تطور حجم إصدار الصكوك الهجينة أو المختلطة التي تجمع بين شكلين أو أكثر من أنواع صيغ التمويل الإسلامي، والملاحظ أن حجم تطورها ينقسم إلى مرحلتين: ففي المرحلة الأولى في الفترة 2007-2014: شهدت انخفاضاً واضحاً في حجم إصدارها بعد أن كان منعزلاً عام 2007، إذ بلغت في عام 2008 إصدارات قدرت بـ: 12.20 مليار رينجت ماليزي، ليشهد بعد هذا العام تراجعاً إلى حد الانعدام.

¹- (IIFM)International Islamic Financial Market Sukuk Report, A comprehensive Study of the Global Sukuk Market, 12th Edition, August 2023 ,P :200.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

وأما المرحلة الثانية في الفترة 2015-2023: فقد شهد حجم إصدارها زيادة مستمرة من 2.42 مليار رينجت ماليزي في عام 2015، لتصل 140.90 مليار رينجت ماليزي في عام 2022، مما يدل على مرونتها في الجمع بين مزايا متعددة من أنواع الصيغ التمويلية، كما تتيح للمصدرين والمكتتبين فيها من تلبية احتياجاتهم الاستثمارية كتوفير سيولة اللازمة وتقليل المخاطر، فضلا عن سهولة إصدارها.

الشكل رقم 4-12: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الهجينة الماليزية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-11.

تعد الصكوك الهجينة نوعا من أنواع الصكوك المستحدثة، إذ تم اعتمادها كآلية تمويل حديثة تتشكل من عدة صيغ تمويلية، وقد شهدت في السنوات الأولى مساهمة محدودة وقليلة في حجم الإصدار الكلي للصكوك، وذلك نظراً لحداثة الفكرة وتردد المستثمرين في تبنيها، إضافة إلى حاجة السوق الماليزي في فهم طبيعتها المعقدة نسبياً والميول لها.

ومع حلول عام 2016، أخذ معدل نموها يزداد بشكل سريع مستندا لعدة عوامل أبرزها؛ تطور البنية التشريعية لنظام الصيرفة الإسلامية بماليزيا، وزيادة وعي المستثمرين بأهميتها واعتمادها كأداة تمويلية، لما تجمعها من مزايا عديدة، ليستمر حجم الإصدار في الارتفاع إلى غاية 2023، وهو ما يبرهن على تعاظم دورها في هيكل الإصدار الكلي للصكوك كآلية مهمة يكمن اعتمادها في نظام الصيرفة الإسلامية الماليزية بديلا عن الأنواع الأخرى.

ثانيا: صكوك الوكالة بالاستثمار

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تعرف صكوك الوكالة بالاستثمار حسب هيئة الأوراق المالية الماليزية على أنها شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها غير المجزأة في أصول الاستثمار بموجب استثماره من خلال وكيل الاستثمار¹.

وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار صكوك المراجعة المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-12: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الوكالة الماليزية للفترة (2007-2023)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
3.00	23.79	5.69	7.10	00	00	00	00	حجم صكوك الوكالة بالاستثمار
-87.4%	+318.1%	-19.9%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%		نمو حجم صكوك الوكالة بالاستثمار
76.07	99.13	71.09	78.90	44.33	34	43.27	121.32	الحجم الكلي للصكوك
3.94%	24%	8%	9%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	نسبة صكوك الوكالة بالاستثمار بالنسبة للحجم الكلي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	
00	00	00	0.56	0.73	30.26	16.83	4.83	حجم صكوك الوكالة بالاستثمار
0.00%	0.00%	-97.6%	-23.3%	-97.6%	+79.8%	+248.4%	+61.0%	نمو حجم صكوك الوكالة بالاستثمار
333.13	296.84	237.41	223.94	235.20	199.90	129.45	48.33	الحجم الكلي للصكوك
0.00%	0.00%	0.00%	0.25%	0.31%	15.14%	13%	10%	نسبة صكوك الوكالة بالاستثمار بالنسبة للحجم الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية (2013-2014-2015-2016-2023....)

<https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

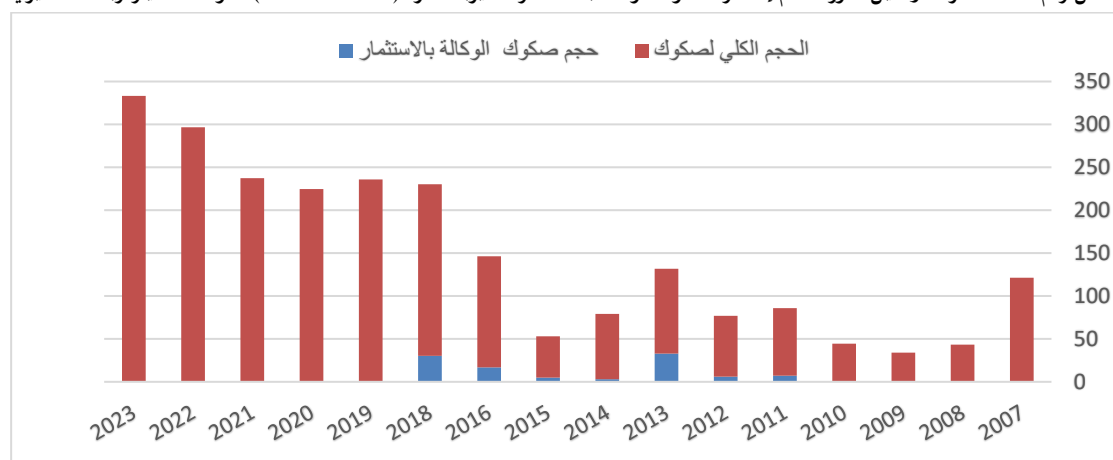
يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حجم إصدار صكوك الوكالة بالاستثمار لم يشهد أي إصدار من عام 2007 إلى غاية 2010، مما يدل على عدم اعتمادها كصيغة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وهيمنة الأنواع الأخرى من الصكوك، لكن بعد عام 2010، وتحديدًا في عام 2011 شهدت إصدارًا قُدر حجمه بـ: 7.10 مليار رينجت ماليزي بنسبة 9%، وقد شهدت بعد هذا العام تذبذبًا بين انخفاض وارتفاع إلى غاية 2015، وفي عام 2018 وصل حجم الإصدار إلى ذروته، حيث قدر بـ: 30.26 مليار رينجت ماليزي، وهو أعلى إصدار سجل طيلة هذه الأعوام، حيث انخفض

¹ - الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الماليزية. <https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

بعدها تدرجيا إلى أن تلاش حجم الإصدار في السنوات الأخيرة من 2021 إلى غاية 2023؛ ويُعزى هذا الانعدام إلى عزوف المستثمرين عنها، وحلول صكوك المضاربة والمشاركة محلها.

الشكل رقم 4-13: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الوكالة بالاستثمار المالية للفترة (2007-2023) الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثة ارتكازا على إحصائيات الجدول رقم 4-12.

لقد شهد تطور حجم إصدار صكوك الوكالة بالاستثمار انخفاضا حادا مقارنة بالحجم الكلي لإصدار الصكوك الإسلامية، وكانت مساهمتها في حجم للإصدار الكلي للصكوك متفاوتة عبر فترات زمنية مختلفة.

ففي الفترة 2007-2010 شهد حجم إصدارها انعداما تاما، رغم أن الحجم الكلي للصكوك كان قائما، وإذ قدر بـ: 121.32 مليار رينجت ماليزي، دون تسجيل أي مساهمة تذكر لهذه الصيغة، أما في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 فقد شهدت صعودا ثم تراجعاً في حجم الإصدار، فبعد أن بلغ حجمها 7.10 مليار رينجيت ماليزي في عام 2011 تراجع إلى 5.69 مليار رينجت ماليزي في عام 2012، ثم عاود الارتفاع إلى أن وصل 23.79 مليار رينجيت ماليزي في عام 2013 بنسبة مساهمة بلغت 24 %، وهي أعلى نسبة تصلها، غير أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، بل تراجع ليصل إلى 3.00 مليار رينجيت ماليزي في عام 2014،

وأما في الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2023 فقد شهدت ارتفاعا خلال الأعوام الثلاثة الأولى، إلى أن بلغ أعلى مستوياته عند 15.14% في عام 2018، وواصل الانخفاض إلى أن شهد انعداما في حجم الإصدار في أعوام 2021 و 2022 و 2023. ما يعكس اعتماد النظام المصرفي الماليزي على أدوات تمويلية أقل مخاطرة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثالثاً: الصكوك الخضراء

يأتي ظهور الصكوك الإسلامية الخضراء انسجاماً مع إستراتيجية ماليزيا الرامية إلى توسيع السوق المالية الإسلامية، وتعزيز مكانتها في مجال الابتكارات المالية الإسلامية، وفق خطة إنمائية أعدتها لجنة الأوراق المالية في ماليزيا¹، إذ تعد ماليزيا من أوائل الدول الإسلامية التي بادرت إلى إطلاق الصكوك الخضراء بدعمٍ من صندوقها السيادي في منتصف عام 2015، وذلك سعياً منها لتعزيز الاستثمارات في المشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم بدائل استثمارية تجمع بين الالتزام الشرعي والمسؤولية البيئية، وتأتي هذه الخطوة تكريساً للمنهج الإسلامي الذي أولى حماية البيئة اهتماماً خاصاً، وحثاً على استدامة مواردها².

وبحلول عام 2017 أصدرت ماليزيا أول صكوك استثمار اجتماعي خضراء في العالم، لتمويل بناء محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية واسعة النطاق في كودات³، بمساعدة فنية من قبل البنك الدولي والبنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا لاستكشاف خيارات الاستثمارية في المشاريع الخضراء أو المستدامة⁴. وبعد هذا العام بدأ حجم إصدار هذا النوع من الصكوك في الظهور. وفيما يلي يُبين الجدول التالي تطورات حجم إصدار الصكوك الخضراء خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2023.

الجدول رقم 4-13: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الخضراء بماليزيا للفترة (2023-2017)

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
1.54	3.37	3.5	0.25	1.5	0.5	1.94	حجم إصدار الصكوك الخضراء
-54.30%	-3.71%	1300.00%	-83.33%	200.00%	-74.23%		معدل نمو تطور حجم إصدار الصكوك الخضراء

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر التالية:

¹ -Felicia HM Liu, Karen PY Lai, Ecologies of green finance: Green sukuk and development of green Islamic finance in Malaysia. Economy and Space .p: 1902

² - ينظر: محمد محمود، الصكوك الخضراء... تحديات كبيرة وآفاق واعده، مقال منشور على موقع إسلام أونلاين، <https://islamonline.net>، اطلع عليه يوم: 2024/01/27، على الساعة: 21:47.

³ - السندات الخضراء والصكوك الخضراء في ماليزيا، على الموقع الإلكتروني: <https://www.bixmalaysia.com>، أطلع عليه يوم: 2025/02/22، على الساعة: 22:00.

⁴ - حمادي مورد، فرج الله أحلام، خبايا حسان، دراسة التجربة الماليزية في تبني الصكوك الخضراء كآلية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، ص 879.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

من 2017 إلى 2020 هذا المصدر:

world Bank Group, pioneering the Green Sukuk: three Years on.the Malaysia Development experience Series. 2020, p 32.

ASEAN SUSTAIN FINANCE, State of the market 2022, p:31.

https://www.climatebonds.net/files/reports/cbi_asean_sotm_2020_02f.pdf.

ASEAN SUSTAIN FINANCE, State of the market 2020, p:25.

https://www.climatebonds.net/files/reports/cbi_asean_sotm_2022_02f.pdf

Green and sustainability Sukuk Update 2023, Financing A Sustainable Future, p:5

Green and sustainability Sukuk Update 2022, Financing A Sustainable Future, p:8

يُظهر تحليل البيانات المتعلقة بتطور الصكوك الخضراء في ماليزيا أن حجم إصداراتها قد شهد تذبذباً بين النمو والتراجع خلال الفترة (2017-2023). ويعزى هذا التباين إلى عدة عوامل، من أبرزها تنوع الهياكل التعاقدية المستخدمة في الإصدار؛ حيث تراوحت بين صيغ المراجعة، والاستصناع، والإجارة، بالإضافة إلى الصكوك المهجنة (مثل مزيج المراجعة والوكالة)، وهو ما يعكس مرونة السوق الماليزي في تكيف الأدوات المالية مع متطلبات المشاريع البيئية. ويُفسر تراجع حجم الإصدار في عام 2018، والذي بلغ حجمه 0.5 مليارات رينجت ماليزي، إلى إحجام المصارف الإسلامية عن تمويل بعض المشاريع التي تتميز بعنصر المخاطرة العالية، إضافة إلى التوترات السياسية التي سادت البلاد¹. أما في عام 2019 فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأعوام السابقة، نتيجة لتكثيف النشاط الإصدار من قبل عدة شركات، وكان أبرزها إصدار شركة "تاداو إنيرجي" و"سينار كاميري"، وقد تراجع حجم الإصدار في عام 2020 بمعدل نمو متناقص بلغ 83.33%-، ويرجع هذا الانخفاض إلى التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 التي أثرت في الاقتصاد العالمي. أما خلال العامين 2021 و2022، فقد شهدت إصدارات الصكوك الخضراء طفرة ملموسة؛ عُزيت إلى الدور المحوري للحكومة الماليزية وتوسعها في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية مع ضمان الحماية البيئية. كما ساهم تمديد الحوافز الضريبية للمصدرين في تحفيز السوق وزيادة جاذبية هذه الأداة التمويلية. وعلى النقيض من ذلك، شهد عام 2023 تراجعاً في حجم الإصدارات؛ نتيجةً لانحسار عدد المشاريع المؤهلة للمعايير الخضراء، تزامناً مع فتور نسبي في الطلب الاستثماري عليها.

¹ - سعاد طرفاية، محمد قويدري، استراتيجيات ابتكار المنتجات المالية الإسلامية - الصكوك الإسلامية الخضراء أمودجا-، ص

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الرابع: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية

قبل استعراض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية لتحليل أثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي، يتعين أولاً تحديد مجتمع الدراسة، وتوصيف المتغيرات المعتمدة سواء الأساسية منها أو الإضافية.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والمتغيرات المعتمد عليها في الدراسة القياسية

أولاً: مجتمع الدراسة

تحقيقاً للأهداف المسطرة لهذه الدراسة، والتي تركز أساساً على قياس أثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي، تم اختيار دولة ماليزيا نموذجاً تطبيقياً للدراسة، باعتبارها تجربة رائدة في مجال المصرفية الإسلامية، كما تتوسع الدراسة في تفصيل طبيعة النظام المصرفي الماليزي، واستعراض الهيكل التنظيمي للمصرفية الإسلامية الماليزية، فضلاً عن تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة.

ثانياً: متغيرات الدراسة

1- المتغيرات الأساسية

تتمثل المتغيرات الأساسية فيما يلي: الصكوك المراجحة، إضافة إلى القيمة المضافة، ومؤشر إنتاج الغذاء، سأعرفها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-14: المتغيرات الأساسية المعتمدة في الدراسة القياسية

المتغير	تعريفه	المصدر
صكوك المراجحة	وفقاً لهيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صكوك المراجحة هي عبارة عن شهادات متساوية القيمة تُثبت ملكية حاملها للأصل، بما في ذلك حقوق المستحقات الناشئة عن العقد الأساسي.	https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=7279989d-00f8-4ebc-8c18-fbf6c260ab1a
مؤشر إنتاج الغذاء	يغطي مؤشر إنتاج الغذاء المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على مغذيات. وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول. (2004 – 2006 = 100)	البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.PR.D.FOOD.XD
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع إجمالي الناتج من الأنشطة الاقتصادية الزراعية (زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات)، والغابات، والصيد (البحري والنهري) بعد خصم قيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مثل البذور، الأسمدة، العلف، الوقود، وغيرها من المواد التشغيلية).	UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/EN/

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

	بمعنى آخر، فهي صافي الإنتاج أو المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتقاس عادة بأسعار السوق الجارية أو الثابتة. تُحتسب وفقًا لإطار نظام الحسابات القومية (SNA) المعتمد من الأمم المتحدة، وتُعبّر عن مساهمة هذا القطاع في خلق القيمة ضمن الاقتصاد.
--	---

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع المدرجة في بيانات الجدول

2- المتغيرات الإضافية والمكملة للدراسة القياسية

تتمثل المتغيرات الإضافية والمكملة لهذه الدراسة في مجموعة من متغيرات اقتصادية كلية ومن أبرزها؛ الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي، والصادرات، والواردات.

الجدول رقم 4-15: المتغيرات الاقتصادية الكلية المعتمدة في الدراسة القياسية

المتغير	تعريفه	المصدر
الإنفاق الحكومي	الإنفاق النهائي الذي تقوم به الحكومة العامة (بمستوياتها المركزية والمحلية) على السلع والخدمات بهدف تلبية احتياجات المجتمع. ويشمل هذا الإنفاق في العادة عدة مكونات رئيسية، أبرزها: الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والدفاع، والأمن، والعدالة، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية؛ إلى جانب الرواتب والأجور الحكومية، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات الجارية مثل الوقود، مواد التشغيل، والعقود الخدمية. ومن المهم التمييز بين هذا الإنفاق والاستخدامات الأخرى للمال العام، إذ لا يُدرج ضمن هذا المفهوم التحويلات النقدية المباشرة إلى الأفراد أو الإعانات، كونها لا تُعتبر استهلاكًا نهائيًا بل تُسجل ضمن مكونات الإنفاق الجاري الأخرى. بمعنى آخر، فهي صافي الإنتاج أو المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتقاس عادة بأسعار السوق الجارية أو الثابتة. تُحتسب وفقًا لإطار نظام الحسابات القومية (SNA) المعتمد من الأمم المتحدة، وتُعبّر عن مساهمة هذا القطاع في خلق القيمة ضمن الاقتصاد.	UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/EN/
الاستثمار المحلي	يُقصد بمتغير الاستثمار المحلي (تراكم رأس المال الثابت) إجمالي الإنفاق على إنتاج أو اقتناء الأصول الثابتة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويُعرف رسميًا في نظام الحسابات القومية باسم "تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (Gross Fixed Capital Formation - GFCF)". يشمل هذا المتغير استثمارات القطاعين العام والخاص في الأصول المنتجة طويلة الأجل مثل المباني، المصانع، الطرق، الجسور، الآلات، المعدات، وأنظمة الري، بالإضافة إلى التحسينات الكبرى على	UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/EN/

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

	الأراضي الزراعية أو الحضرية. كما يتضمن الاستثمار في الأصول غير الملموسة كبرمجيات الحاسوب وحقوق الملكية الفكرية. ويمثل تراكم رأس المال أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يُعبر عن قدرة الاقتصاد على التوسع الإنتاجي في المستقبل، ويُستخدم كمؤشر على مستوى الجهد الاستثماري المحلي، وتوجهات الدولة أو القطاع الخاص نحو تعميق البنية التحتية وتطوير قاعدة الإنتاج. ولا يشمل هذا المؤشر الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو التبادلية قصيرة الأجل، كما لا يدخل فيه شراء الأراضي أو الأصول المالية، بل يقتصر على الإنفاق الذي يُقضي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن.	
UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/EN/	إجمالي قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المحلي ويتم بيعها إلى الخارج خلال فترة زمنية معينة، يمثل هذا المتغير أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي في الاقتصاد، ويعكس قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق الدولية، كما يُستخدم كمؤشر على درجة الانفتاح التجاري ومستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي.	الصادرات
UNCTAD https://unctadstat.unctad.org/EN/	يُقصد بمتغير الواردات إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يشتريها الاقتصاد المحلي من الخارج خلال فترة زمنية معينة. عد الواردات مكوناً أساسياً من مكونات الطلب الكلي، ويُستخدم هذا المتغير لقياس مدى اعتماد الاقتصاد على العالم الخارجي لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات، كما يُسجل ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات	الواردات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع المدرجة في بيانات الجدول

الفرع الثاني: الطريقة والأدوات

أولاً: تحليل الارتباط

يُعد تحليل الارتباط (Correlation Analysis) من أبرز الأدوات الإحصائية التي تُستخدم لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرين كميين، حيث يُمكن الباحث من تحديد ما إذا كان هناك ارتباط إيجابي، سلبي، أو غياب للارتباط بين المتغيرات، فضلاً عن درجة قوة هذا الارتباط. والهدف من تحليل الارتباط في هذه المرحلة الاستكشافية من البحث يتمثل في¹:

1- التعرف على طبيعة العلاقة بين إصدارات الصكوك المختلفة والقيمة المضافة للزراعة.

¹- Gujarati, D. N. Porter, D. C.. Basic Econometrics (5th ed.). McGraw-Hill Education, 2009, PP: 32-34. https://cbpbu.ac.in/userfiles/file/2020/STUDY_MAT/ECO/1.pdf

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

2- تحديد الصيغ التمويلية الأقرب ارتباطاً بالقطاع الزراعي، بما يمهّد لتضمينها في نماذج الانحدار لاحقاً.

3- استبعاد المتغيرات ذات العلاقة الضعيفة أو العكسية من التحليل الكمي المتقدم.

4- تقديم مؤشر مبدئي حول اتساق توجهات التمويل الإسلامي مع أهداف التنمية الزراعية في ماليزيا.

يُحسب معامل الارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) وفق الصيغة التالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^n [(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})]}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

حيث:

- r_{xy} : معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين X و Y
- X_i, Y_i : الملاحظات الفردية للمتغيرين X و Y
- $\bar{X}, \bar{Y}$: متوسط المتغيرين X و Y ، على التوالي
- n : عدد الملاحظات المزدوجة (في هذه الحالة، $n = 17$ ، من 2007 إلى 2023)

تفسير المعامل كالتالي¹:

- r قريب من +1 يشير إلى علاقة خطية موجبة قوية
- r قريب من -1 يشير إلى علاقة خطية سالبة قوية
- r قريب من 0 يشير إلى علاقة خطية ضعيفة أو معدومة

الجدول رقم: 4-16: جدول يوضح طبيعة العلاقة الارتباط بين المتغيرات

طبيعة العلاقة بين المتغيرين	قيمة r
ارتباط طردي تام وقوي جداً	$r=1$
ارتباط طردي قوي	$0.75 \leq r < 1$
ارتباط طردي متوسط	$0.50 \leq r < 0.75$
ارتباط طردي ضعيف	$0.25 \leq r < 0.50$
لا توجد علاقة تُذكر	$-0.25 < r < 0.25$
الارتباط العكسي بمستويات مختلفة	$-0.25 < r < -1$

¹- Sekaran, U., Bougie, R. (2016). Research Methods for Business: A Skill Building Approach (7th ed.). Wiley. P4.<https://so01.tci-thaijo.org/index.php/bkkthon/article/download/33962/28587>

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثانياً: طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares - OLS):

تُعد طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أكثر الأساليب شيوعاً وتأسيساً في الاقتصاد القياسي والإحصاء التطبيقي لتقدير معاملات نماذج الانحدار الخطي، سواء في الدراسات الكمية أو التحليلات التطبيقية. تعود جذورها النظرية إلى أعمال كارل فريدريش غاوس (Carl Friedrich Gauss) في أوائل القرن التاسع عشر، حيث طوّر المنهج لتقليل مجموع مربعات الأخطاء بين القيم الحقيقية والمقدّرة للمتغير التابع¹.

1- النموذج الأساسي: إذا افترضنا نموذجاً خطياً بسيطاً²:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \dots + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i$$

فإن OLS تسعى إلى تقدير معاملات β بحيث تُقلل:

$$\sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = \sum (Y_i - X_i \beta)^2$$

هذا التقدير يعطي "أنسب خط انحدار" بالمعنى الرياضي، حيث يكون مجموع الانحرافات المربعة عن هذا الخط هو الأصغر.

2- الفرضيات الأساسية لطريقة (Classical Linear Regression Assumptions OLS):

تعتمد صلاحية ودقة تقديرات OLS على تحقق مجموعة من الافتراضات المعروفة بـ افتراضات غاوس-ماركوف (Gauss-Markov Assumptions)، والتي تضمن أن يكون المقدّر غير متحيز وأفضل مقدّر خطي (BLUE: Best Linear Unbiased Estimator). أهم هذه الفرضيات³:

- الخطية في المعلمات: النموذج يجب أن يكون خطياً في المعلمات (β).
- عدم وجود ارتباط ذاتي: (No autocorrelation) القيم المتبقية ε_i غير مترابطة عبر الزمن أو الملاحظات.
- تجانس التباين (Homoscedasticity): تباين الخطأ ثابت لجميع القيم.
- عدم ارتباط المتغيرات المستقلة بالخطأ $Cov(x_i, \varepsilon_i) = 0$

¹-Stigler, S. M. The History of Statistics: The Measurement of Uncertainty before 1900. Harvard University Press. 1986.

<http://www.med.mcgill.ca/epidemiology/hanley/bios601/GaussianModel/CombiningObservationsStiglerCh1.pdf>

²- Wooldridge, J. M. Introductory Econometrics: A Modern Approach (7th ed.). Cengage Learning. 2019, P:40.

³-Gujarati, D. N., Porter, D. C. 2009. Op. Cit.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

- عدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة (No perfect multicollinearity).
- الاستقلال العشوائي للملاحظات.

تحقق هذه الفرضيات يضمن أن تقديرات OLS تحقق خصائص الكفاءة وعدم التحيز، كما يضمن إمكانية إجراء استدلال إحصائي دقيق من خلال اختبار الفرضيات وقيم t و F ¹.

3- خصائص مقدر OLS

عند تحقق فروض غاوس-ماركوف، يتمتع مقدر OLS بالخصائص التالية²:

- ◆ غير متحيز (Unbiased): القيمة المتوقعة للمقدر تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة.

- ◆ أقل تباين ضمن المقدرات الخطية غير المتحيزة

- ◆ متسق (Consistent): كلما زاد عدد المشاهدات، اقتربت التقديرات من القيم الحقيقية.

- ◆ كفاء (Efficient): أقل تباين ممكن مقارنة بمقدرات أخرى تنتمي إلى نفس الفئة.

4- الحدود والتحديات

رغم قوتها، تواجه طريقة OLS بعض القيود في الحالات الآتية³:

- ◆ تعدد الخطية (Multicollinearity): يؤثر على دقة التقديرات.

- ◆ تباين التباين (Heteroskedasticity): يؤدي إلى عدم كفاءة التقديرات.

- ◆ الترابط الذاتي في السلاسل الزمنية (Autocorrelation): يخل بفرضية الخطأ المستقل.

- ◆ النماذج غير الخطية أو التفاعلية قد تتطلب نماذج أكثر مرونة.

ثالثاً: الاختيار المرحلي (Stepwise Selection)⁴:

نظراً لكثرة المتغيرات المستقلة مقارنة بعدد الملاحظات، تم اعتماد منهج الاختيار التدريجي (stepwise)، والذي يقوم على إدخال المتغيرات بشكل مرحلي بناءً على دلالتها الإحصائية (عادةً $p < 5\%$).

¹-Hayashi, F. Econometrics. Princeton University Press. 2000.

²- Johnston, J., Dinardo, J, Econometric Methods√ Fourth Edition McGraw-Hill International Editions. Economics Series, Singapore, 1997.

³-Kennedy, PA Guide to Econometrics (6th ed.). Wiley-Blackwell, 2008.

https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/OALJ/PUBLIC/FOIA/Frequently_Requested_Records/Oracle_2017_OFC_00006/Oracle_2017OFC00006_DOC_586.pdf

⁴-Draper, N. R., Smith, HApplied Regression Analysis (3rd ed.). Wiley-Interscience, 1998.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

هذه الطريقة تساعد على تفادي التضخم في التباين وتجنب الإفراط في تحديد النموذج (over fitting).

رابعاً: نموذج Ridge Regression¹:

تم استعمال نموذج الانحدار المنتظم Ridge كبديل في حالات تعدد الانحدار (multi collinearity)، خاصة مع وجود متغيرات مترابطة بدرجة عالية. يقوم النموذج بإضافة "عقوبة" لتقليل حجم المعاملات بهدف زيادة استقرار التقدير:

$$\min (\Sigma(Y - \hat{Y})^2 + \lambda \Sigma \beta^2)$$

وهو مناسب للحالات التي يكون فيها عدد المتغيرات كبيراً مقارنة بعدد المشاهدات.

خامساً: اختبارات التحقق من النموذج²:

تم التحقق من جودة النماذج القياسية من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية، شملت:

- ◆ معامل التحديد (R^2) لقياس نسبة التباين المفسر في المتغير التابع.
- ◆ اختبار F لقياس دلالة النموذج الكلية.
- ◆ القيم الاحتمالية (p-value) لتحديد دلالة كل متغير مستقل.
- ◆ معيار (AIC) للمفاضلة بين النماذج، حيث يُفضل النموذج ذو القيمة الأقل.
- ◆ اختبار دورين-واتسون لاكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي.

راعت المنهجية القيود المرتبطة بصغر حجم العينة من خلال الدمج بين النماذج الكلاسيكية والنماذج المنتظمة (Regularized Models). وتم اختبار مائة النتائج عبر بناء نماذج بديلة بصيغ مختلفة (لوغاريتمية وغير لوغاريتمية، شاملة لكافة الصكوك أو لعينات مختارة منها). وقد أُجري تفسير النتائج ضمن كل نموذج على حدة، مع اختيار النموذج الأنسب بناءً على دلالاته الإحصائية وقوة تفسيره الاقتصادي.

¹- Hoerl, A. E., Kennard, R. W. "Ridge Regression: Biased Estimation for Nonorthogonal Problems." Technometrics, 12(1), 55–67. Doi:10.1080/00401706.1970.10488634, 1970.

²- Greene, W. H. Econometric Analysis (7th ed.). Pearson Education, 2012.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج النماذج القياسية لأثر الصكوك الإسلامية

على الأمن الغذائي بماليزيا

بعد حصر البيانات المتعلقة بتطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية وتحليل مسارها للفترة (2007-2023)، وتقييم واقع الأمن الغذائي الماليزي ورصد مكانته ضمن المؤشرات العالمية، وتحديد الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية، يسعى هذا المبحث إلى تقييم الدور المحوري الذي تؤديه هذه الصكوك في تعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وعليه، ستم مناقشة النتائج المتوصل إليها، وتفسيرها تفسيراً تحليلياً وفق أربعة مطالب أساسية:

المطلب الأول: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء.

المطلب الثالث: تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات.

المطلب الرابع: تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على إنتاج الغذاء.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الأول: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على القيمة المضافة للزراعة

والصيد والغابات

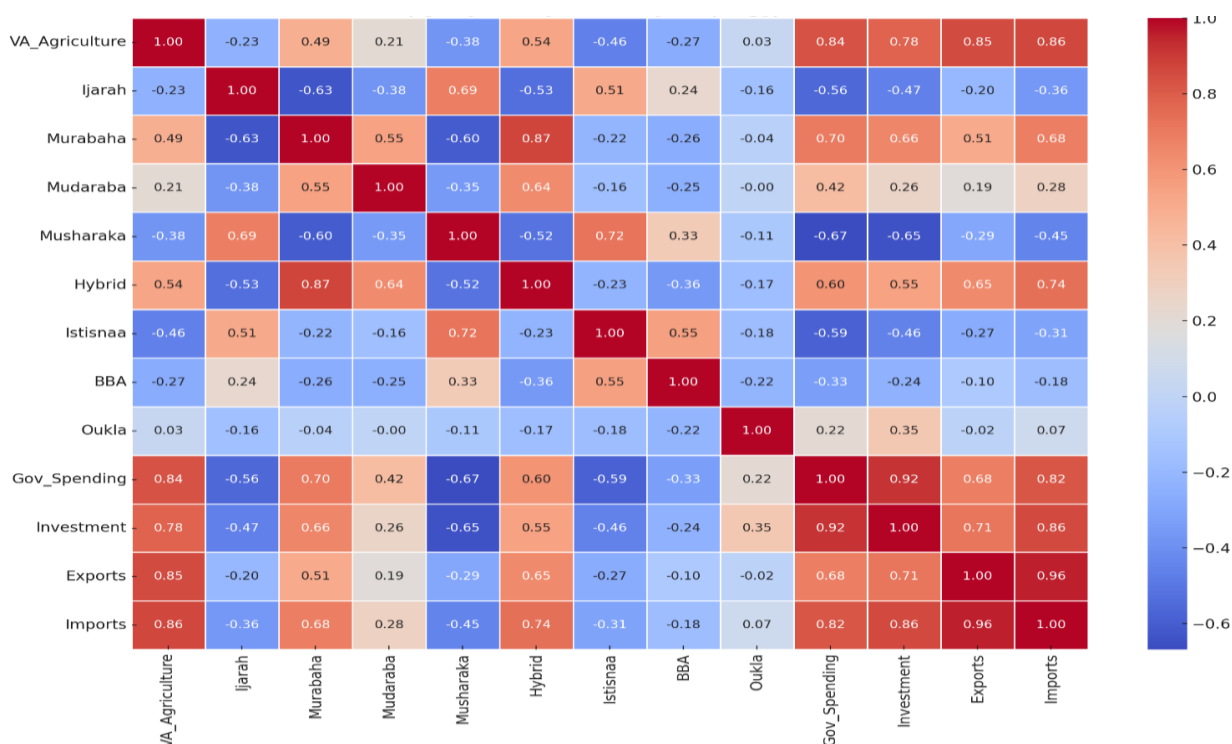
يهدف هذا التحليل إلى تقدير أثر الصكوك الإسلامية على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات، وذلك من خلال بناء مصفوفة الارتباط لتحليل العلاقات البينية للمتغيرات، وتتيح هذه المصفوفة فحص طبيعة العلاقات الخطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فضلاً عن تحديد اتجاه علاقة الارتباط ودرجتها بين كل زوج من المتغيرات

الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الصكوك الإسلامية ومتغير القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

أولاً: التعرف على مصفوفة الارتباط

تعدّ مصفوفة الارتباط من الأدوات الأساسية في التحليل الاقتصادي الكمي، إذ تتيح فحص العلاقات الخطية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك تمهيداً لبناء نموذج قياسي أكثر دقة. وفي إطار هذه الدراسة، تم احتساب معامل الارتباط (Pearson) بين القيمة المضافة للزراعة في ماليزيا ومجموعة من المتغيرات التمويلية والاقتصادية، خلال الفترة (2017-2023)

الشكل رقم: 4-14: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والقيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات



*مدى قوة العلاقات الموجبة (باللون الأحمر) والسالبة (باللون الأزرق)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

ثانياً: علاقة الارتباط بين الصكوك الإسلامية والقيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

بالنظر إلى التجربة الماليزية الرائدة في تطوير سوق الصكوك الإسلامية، تكشف العلاقات الارتباطية بين الصكوك والقيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات عن أنماط تمويلية متباينة في مدى مساهمتها الفعلية في دعم هذا القطاع الحيوي. وتُظهر صكوك المراجعة والصكوك الهجينة أعلى معاملات ارتباط إيجابية، مما يشير إلى دور مهم لهذه الأدوات في تمويل الأنشطة الزراعية في ماليزيا، بينما تسجل صيغ أخرى مثل الاستصناع والمشاركة والإجارة علاقات سلبية متفاوتة.

الجدول رقم 4-17: أعلى معاملات الارتباط بين الصكوك الإسلامية القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

المتغير	معامل الارتباط	التفسير
الصكوك الهجينة	0.54+	يشير إلى أن الصكوك الهجينة (التي تمزج بين أكثر من صيغة تمويلية مثل الإجارة والمضاربة) قد تساهم بشكل فعال في تمويل مشاريع زراعية متنوعة بمرونة أكبر، مما يعزز القيمة المضافة للقطاع الزراعي.
صكوك المراجعة	0.49+	علاقة تعكس دور التمويل القائم على البيع بالأجل في تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي (معدات، بذور، أسمدة).
صكوك الاستصناع	0.46-	قد تعكس هذه العلاقة السلبية ضعف استخدام صكوك الاستصناع في مشاريع زراعية ناجحة، أو توجيهها نحو قطاعات أقل إنتاجية، نظرًا لطبيعتها الإنشائية المؤجلة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

فعلى وجه التحديد، يشير معامل ارتباط قدره 0.54+ بين الصكوك الهجينة والقيمة المضافة الزراعية إلى أن هذه الصيغة، التي تدمج بين أدوات تمويلية مختلفة، قد وفرت تمويلًا مرناً يتماشى مع الطبيعة المركبة للزراعة الماليزية، والتي تمتد من الزراعة التقليدية إلى الصناعات الزراعية والأنشطة التصديرية المتقدمة. وتوفر هذه الصيغ حلولاً تمويلية متكاملة تلائم دورات الإنتاج الزراعي في ماليزيا، خاصة في مشاريع مثل زراعة زيت النخيل، وزراعة الأرز المدعومة حكوميًا، والاستزراع السمكي الذي يشهد توجهًا تصديريًا متناميًا.

من جهة أخرى، يشير الارتباط الإيجابي (0.49+) بين صكوك المراجعة والقطاع الزراعي إلى فاعلية هذه الصيغة في تمويل المدخلات الزراعية، حيث تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي في ماليزيا منتجات مراجعة لتمويل الأسمدة، المعدات، نظم الري، والآلات الزراعية، ضمن آليات تمويل قصيرة إلى

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

متوسطة الأجل. وتبدو المربحة أكثر قبولاً لدى المزارعين ومصنعي المنتجات الزراعية نظراً لوضوحها، وانخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بها مقارنة بصيغ المشاركة أو المضاربة.

على النقيض من ذلك، تسجل صكوك الاستصناع ارتباطاً سلبياً واضحاً (-0.46)، ما يعكس ضعف مواءمة هذه الأداة مع احتياجات التمويل الزراعي في السياق الماليزي، خاصة وأن الاستصناع بطبيعته يعتمد على الإنشاء المؤجل، ما يجعله أكثر توافقاً مع مشاريع البنية التحتية أو الإنشاءات العقارية، وليس مع الزراعة الموسمية أو سلاسل القيمة الزراعية. كما أن البيئة المؤسسية والتنظيمية لا تزال تُفضّل توجيه هذا النوع من التمويل نحو مشاريع الإسكان والمرافق العامة، بدلاً من الاستثمارات في المزارع أو الصناعات الغذائية.

وينطبق الأمر ذاته على صكوك المشاركة، التي أظهرت ارتباطاً سلبياً أيضاً (-0.38)، وهو ما يثير تساؤلات حول قدرة هذه الصيغة على دعم الإنتاج الزراعي، خاصة في ظل المخاطر المناخية وضعف قدرة المزارعين على تقديم ضمانات أو تقارير مالية منتظمة. وغالباً ما تفضل المصارف الإسلامية الماليزية توجيه صكوك المشاركة نحو قطاعات الطاقة والخدمات والتمويل متناهي الصغر أكثر من توجيهها للزراعة، وذلك بسبب غياب أدوات تقييم الأداء والربحية طويلة الأجل في هذا القطاع.

أما صكوك الإجارة، فعلى الرغم من أنها تعد من الناحية النظرية مناسبة لتأجير المعدات الزراعية، فقد سجلت علاقة ارتباط ضعيفة وسلبية (-0.23) ويبدو أن هذه النتيجة تعكس محدودية استخدامها في الزراعة، حيث توجه في ماليزيا بشكل رئيسي نحو تمويل الأصول الثابتة الحكومية والبنية التحتية، مثل الطرق والموانئ ومشاريع النقل العام. وهذا يُبرز فجوة في السياسات التمويلية تستوجب المعالجة، من خلال تطوير نماذج تمويل زراعي قائمة على الإجارة التشغيلية أو المنتهية بالتمليك، لتوفير المعدات الحديثة للمزارعين دون الحاجة إلى تملكها فوراً.

في ضوء هذه النتائج، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات فيما تعلق بتحليل الارتباط بين الصكوك الإسلامية والقيمة المضافة لقطاع الزراعة :

♦ تؤكد التجربة الماليزية أن الصكوك الهجينة والمربحة تتمتع بأعلى مستويات التلاؤم مع متطلبات التنمية الزراعية، خاصة في ظل هيمنة الزراعة التجارية المنظمة ودور الوكالات الحكومية كمصدر ضامن للتمويل.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

♦ تشير العلاقة السلبية مع صيغ التمويل مثل الاستصناع والمشاركة إلى غياب تكامل بين التصميم النظري لهذه الأدوات وواقع التمويل الزراعي، ما يستدعي تطوير نماذج تشغيلية جديدة وتعديل الأطر التنظيمية التي تقيّد توجيه هذه الصيغ نحو الزراعة.

♦ توضح التجربة الماليزية أهمية البيئة المؤسسية، إذ إن مبادرات مثل "صندوق التنمية الزراعية" و"برامج تمويل الزراعة الذكية" التي ترتبط بالبنوك الإسلامية عبر صيغ مرنة، قد ساهمت في تعزيز أثر بعض أنواع الصكوك دون غيرها.

وعليه، فإن تعزيز دور الصكوك الإسلامية في دعم القيمة المضافة للزراعة الماليزية يتطلب إعادة توجيه السياسات التمويلية نحو الاستخدام الأمثل للأدوات الأكثر ملاءمة، وتشجيع الابتكار المالي الإسلامي الزراعي من خلال تطوير منتجات هجينة خضراء ومستدامة، وبناء شراكات ثلاثية الأطراف تضم الدولة، المصارف الإسلامية، والمنتجين الزراعيين، بما يضمن التوازن بين الجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية البيئية.

ثالثاً: علاقة الارتباط بين المؤشرات الاقتصادية العامة والقطاع الزراعي

تعكس بيانات العلاقة بين القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات والمؤشرات الاقتصادية العامة في ماليزيا صورة متماسكة لتشابك أداء القطاع الزراعي مع التحولات الكبرى في الاقتصاد الكلي. فقد أظهرت معاملات الارتباط مستويات طردية قوية جداً بين القيمة المضافة الزراعية وكل من الواردات (0.86+) ، والصادرات (0.85+) ، والإنفاق الحكومي (0.83+) ، والاستثمار (0.78+)، وهي نتائج تكشف عن أن القطاع الزراعي في ماليزيا لا يعمل في عزلة، بل يتفاعل بعمق مع المنظومة الاقتصادية والمؤسسية.

الجدول رقم 4-18: معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الضابطة وبين القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

المتغير	معامل الارتباط	التفسير
الواردات	0.86+	ارتباط قوي جداً، لكنه قد يكون عكسياً في التفسير الاقتصادي (الواردات العالية قد تعكس ضعف الإنتاج المحلي).
الصادرات	0.85+	ارتباط إيجابي قوي جداً، يدعم فكرة أن زيادة الصادرات تعزز من القيمة المضافة.
الإنفاق الحكومي	0.83+	يدل على أهمية دور الحكومة في دعم القطاع الزراعي.
الاستثمار	0.78+	علاقة إيجابية قوية تعكس دور الاستثمار في دعم الزراعة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

إن العلاقة القوية بين الواردات والقيمة المضافة الزراعية قد تبدو في ظاهرها إيجابية، لكنها تتطلب تفسيراً مزدوجاً. فمن جهة، تعكس هذه العلاقة اعتماداً كبيراً على استيراد مدخلات الإنتاج كالمعدات والأسمدة والبذور والتقنيات الزراعية المتقدمة، وهو ما يعزز الإنتاجية الزراعية وجودة المحاصيل، وبالتالي يرفع القيمة المضافة للقطاع. ومن جهة أخرى، قد تكشف هذه العلاقة عن قصور في القدرات المحلية على تصنيع هذه المدخلات، مما يطرح تساؤلات حول مدى الاستدامة الذاتية للزراعة الماليزية إذا ما تعرضت سلاسل التوريد العالمية لأزمات أو تقلبات في الأسعار.

أما العلاقة بين الصادرات والزراعة، فتُعد أكثر دلالة على الطبيعة الديناميكية للقطاع. فقد استطاعت ماليزيا، بفضل بنيتها التحتية التجارية وسياساتها الزراعية الموجهة للتصدير، أن تطور سلاسل قيمة متكاملة في منتجات مثل زيت النخيل، والمطاط، والخشب، والمأكولات البحرية. ويظهر الارتباط الإيجابي القوي أن النمو الزراعي لا يُقاس فقط بمستويات الإنتاج الداخلي، بل كذلك بقدرة الدولة على توجيه الفائض نحو الأسواق الدولية ضمن سلاسل القيمة العالمية، ما يرفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، ويدفع نحو تبني ممارسات زراعية أكثر كفاءة وربحية.

فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، فإن العلاقة الطردية المرتفعة تشير إلى الدور المحوري للدولة في دعم الزراعة، ليس فقط من خلال الدعم المالي المباشر، بل عبر منظومة أشمل تشمل البنية التحتية الريفية، نظم الري، مراكز البحوث الزراعية، برامج الدعم لصغار المزارعين، والتدريب المهني. وقد ساهمت برامج مثل "الخطة الوطنية للزراعة الحديثة" و"مبادرات الأمن الغذائي الوطني" في توجيه موارد كبيرة نحو تطوير القطاع، ما أفضى إلى تحسن القيمة المضافة كمحصلة لهذه الاستثمارات طويلة الأجل.

أما الاستثمار، فالعلاقة القوية بينه وبين الزراعة تمثل مؤشراً على تحول هذا القطاع نحو الطابع التجاري والتقني، حيث بدأت الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، تتجه نحو الزراعة الذكية، الزراعة المائية، والتصنيع الغذائي، مما أعطى الزراعة الماليزية زخماً تنموياً وربطها بقطاعات اقتصادية أخرى كالتيكنولوجيا والتصدير. غير أن هذا التقدم يبقى مشروطاً بوجود بيئة تنظيمية مستقرة، وبنية تحتية فعالة، وضمانات استثمارية، لضمان استمرارية التدفقات المالية نحو المشاريع الزراعية.

وعليه، تعكس هذه النتائج اعتماد القطاع الزراعي في ماليزيا على تكامل السياسات الاقتصادية الكلية، خصوصاً ما يتعلق بالتمويل العام، الانفتاح التجاري، والاستثمار المحلي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ومن خلال الربط بين نتائج الارتباط السابقة وبين العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي، تحديدًا الصكوك الإسلامية، والقطاع الزراعي. فقد أظهرت الصكوك الهجينة والمراجحة ارتباطاً إيجابياً ملحوظاً بالقيمة المضافة الزراعية، في حين كانت العلاقة سلبية مع صيغ كالاستصناع والمشاركة. ويشير هذا التباين إلى أن نجاح السياسة التمويلية في ماليزيا لا يكمن فقط في توفير الأموال، بل في الملاءمة الدقيقة بين طبيعة الصيغة التمويلية وخصائص النشاط الزراعي المستهدف.

ومن هذا المنظور، فإن صكوك المراجحة تُستخدم بكفاءة في تمويل المستلزمات الزراعية، بما يتوافق مع دورة الإنتاج الموسمية، بينما تحقق الصكوك الهجينة نتائج أفضل بفضل قدرتها على تمويل مراحل متعددة من سلسلة القيمة الزراعية، من الزراعة إلى التصنيع إلى التسويق. أما صكوك الاستصناع، رغم كونها مناسبة نظرياً لإنشاء البنى التحتية الزراعية، فإن استخدامها ظل محدوداً في الزراعة الفعلية، وهو ما يفسر العلاقة السلبية التي سجلتها. وينطبق الأمر نفسه على صيغ المشاركة، التي يظل استخدامها ضعيفاً بسبب غياب آليات فعالة لتقاسم الأرباح والمخاطر في البيئة الزراعية.

رابعاً: تداخل داخلي بين صيغ الصكوك الإسلامية

تشير نتائج مصفوفة الارتباط بين صيغ الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى وجود تداخل داخلي قوي بين بعض الصيغ التمويلية، ما يعكس بُنية تشغيلية وتنظيمية متشابكة في سوق الصكوك، ويكشف في الوقت ذاته عن استراتيجيات هندسة مالية معمقة؛ تستجيب لطبيعة المشاريع الممولة وتتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية المتغيرة.

فالعلاقة الارتباطية العالية جداً بين صكوك المراجحة والصكوك الهجينة ($r = 0.871$) تُعد مؤشراً دالاً على اعتماد هذه الصيغ، في كثير من الحالات، على نفس المنظومة التمكينية والمؤسسية. وتُستخدم المراجحة عادة في تمويل شراء الأصول أو السلع، بينما تميل الصكوك الهجينة إلى الدمج بين المراجحة وصيغ أخرى كالإجارة أو المضاربة، ومن هنا، يمكن تفسير هذا التداخل بعدة أبعاد:

- 1- أن الصكوك الهجينة تعتمد وظيفياً على المراجحة كأحد مكوناتها الأساسية، ما يجعل حركتهما في السوق تتوازى، سواء من حيث التوقيت أو حجم الإصدار.
- 2- أن المؤسسات المالية الماليزية توجّه تمويلها الزراعي أو التنموي العام عبر منتجات تجمع المرونة التشغيلية للمراجحة مع النجاعة الاستثمارية لصيغ أخرى، مما يخلق مسارات تمويلية هجينة متكاملة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

3- أن البنية التحتية القانونية والتنظيمية في ماليزيا (مثل قواعد هيئة الأوراق المالية وشروط التورق المنظم) تدعم مثل هذا التكامل بين الصيغ، مما يعزز تزامن نموها.

أما الارتباط المرتفع بين صكوك المشاركة والاستصناع ($r = 0.722$)، فهو بدوره يعكس نمطاً آخر من التداخل القائم على الطبيعة الإنشائية أو التعاقدية المعقدة لهذين النمطين من الصكوك. فالمشاركة تتطلب مشاريع قائمة على تقاسم الأرباح والخسائر، بينما يتطلب الاستصناع بناء أصول أو إنشاءات مؤجلة. وقد يشير الارتباط بينهما إلى ما يلي:

♦ وجود مشاريع طويلة الأجل أو إنشائية في قطاعات مثل البنية التحتية أو الإسكان، يتم تمويلها عبر صيغ مزدوجة تجمع بين استصناع الأصول ومشاركة الأرباح في مرحلة التشغيل.

♦ استخدامهما المشترك في المشاريع التنموية التي تتطلب بناء وتشغيل وتوزيع عوائد، مثل بناء مصانع الأغذية أو مراكز التجميع الزراعي، مما يدفع إلى تصميم أدوات مالية تتكامل فيها المشاركة مع الاستصناع.

♦ الاعتماد على بيئة مؤسسية موحدة تسمح بدمج هذه الصيغ ضمن هياكل قانونية واحدة، خاصة في ظل وجود خبرة متراكمة في السوق الماليزي في تكييف المنتجات المالية الإسلامية مع المعايير الشرعية والتنظيمية الدولية (AAOIFI) و (IFSB).

هذا التداخل الداخلي بين الصيغ ليس مجرد ظاهرة إحصائية، بل يعكس تطور السوق الماليزي من استخدام صيغ مستقلة إلى صيغ متشابكة أو هجينة، وهو ما يتماشى مع طبيعة المشاريع المعقدة والمرتبطة بسلاسل إنتاج طويلة، كما في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية والطاقة. من الزاوية التحليلية، يمكن استنتاج الآتي:

1- الاعتماد المتزايد على الصيغ المركبة: السوق الماليزي يُظهر ميلاً متنامياً نحو دمج صيغ متعددة في هيكل تمويلي واحد، ما يتطلب مرونة تنظيمية ومعرفة تقنية عالية من الجهات المصدرة والمستثمرين.

2- احتمال وجود تحيز مؤسسي في تفضيل بعض الصيغ مجتمعة: فمثلاً، المؤسسات التي تعتمد على المراجعة قد تجد في الصكوك الهجينة تطوراً طبيعياً دون تغيير جوهري في نماذجها التشغيلية، مما يفسر الترابط العالي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

3- المخاطر المرتبطة بالتشابك المالي: فرغم مزايا التنوع والتكامل، إلا أن التداخل بين الصيغ قد يزيد من تعقيد التقييم المالي والرقابة الشرعية، ما يستوجب أدوات حوكمة دقيقة وشفافية أعلى في الإفصاح عن مكونات الصكوك.

4- فرص الابتكار المالي: هذا التداخل يشير إلى نضج السوق واستعداده لإنتاج أدوات تمويل إسلامي أكثر تطوراً، مثل صكوك المشاريع الزراعية المتكاملة التي تموّل الإنشاء والتشغيل والتسويق في آن واحد، باستخدام تركيبة من الاستصناع، المشاركة، والمراجعة أو الإجارة.

5- انعكاسات على تحليل الأثر الاقتصادي: عند تحليل أثر الصكوك على القطاعات الاقتصادية، لا يمكن الفصل التام بين صيغها، بل يجب تحليل الأثر ضمن حزم تمويلية، وليس صيغ فردية فقط، وهو ما يعزز دقة النماذج التفسيرية والقياسية المستخدمة.

إن التداخل الداخلي بين صيغ الصكوك الإسلامية في ماليزيا يعكس مرحلة متقدمة من تطور الصناعة المالية الإسلامية، حيث لم تعد الصيغ تُستخدم في شكل معزول، بل تُصمم ضمن هياكل تمويل مركبة مرنة تستجيب لخصوصيات المشاريع والقطاعات المستهدفة، وخصوصاً في مجالات الزراعة والبنية التحتية. غير أن هذا التشابك يتطلب يقظة تنظيمية مستمرة، وتطوير أدوات تقييم شاملة تأخذ في الحسبان الروابط التشغيلية والتأثيرات المتبادلة بين الصيغ، بما يعزز فاعلية التمويل الإسلامي ويزيد من مساهمته في التنمية المستدامة.

خامساً: العلاقة بين إجمالي الصكوك والقيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

بلغ معامل الارتباط بين Total Sukuk و VA_Agriculture قيمة قدرها $r = 0.471$ ، وهي علاقة طردية متوسطة، ما يشير إلى وجود مساهمة محتملة للتمويل الإسلامي في القطاع الزراعي، لكنها ليست كافية لإثبات الأثر السببي دون تحليل انحداري أو نمذجة متقدمة. إن نتائج مصفوفة الارتباط تبرز أهمية إدماج الصكوك ذات العلاقة الطردية في نموذج الانحدار القادم (Hybrid و Murabaha)، مع التحكم في تأثير المتغيرات الاقتصادية الأخرى. كما تنبه النتائج إلى أهمية توسيع نطاق استخدام الصكوك الإسلامية لتشمل القطاعات الزراعية بشكل مباشر، في ظل استمرار بعض الصيغ في التوجه إلى قطاعات غير زراعية

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الفرع الثاني: بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمغير القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

يسعى هذا الجزء من الأطروحة إلى تحليل أثر الصكوك الإسلامية على القيمة المضافة للقطاع الزراعي، كمتغير معبر عن الأمن الغذائي في ماليزيا، وذلك في إطار مقارنة اقتصادية قياسية تعتمد على بيانات زمنية تغطي الفترة من 2007 إلى 2023. وينطلق بناء النموذج من فرضية مركزية مفادها أن أدوات التمويل الإسلامي، لا سيما الصكوك بمختلف أنواعها، يمكن أن تسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال توفير تمويل متوافق مع الشريعة لاحتياجات هذا القطاع الحيوي، وقد تم تصميم النموذج انطلاقاً من فلسفة تكاملية تجمع بين:

أولاً: المحددات التمويلية الرئيسية: متمثلة في مختلف أنواع الصكوك الإسلامية (الإجارة، المراجعة، المضاربة، المشاركة، الهجينة، الاستصناع، بيع الآجل، والعجالة)، باعتبارها أدوات تمويلية ذات تأثير مباشر على توفير رأس المال المنتج.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية الكلية الضابطة: كالإنفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات، والواردات، لما لها من تأثير هيكلي ومحيطي على أداء القطاع الزراعي.

يهدف هذا النموذج إلى اختبار مدى مساهمة التمويل الإسلامي – من خلال تنوع الصكوك – في تحفيز القيمة المضافة الزراعية، مع التحكم في العوامل الاقتصادية الأخرى التي قد تؤثر على هذا القطاع، وذلك لضمان تقدير دقيق وصادق للأثر الحقيقي للصكوك. وصيغة النموذج القياسي تُكتب بالعلاقة الآتية:

$$VA_t = \beta_0 + \beta_1 \cdot Ijarah_t + \beta_2 \cdot Murabaha_t + \beta_3 \cdot Mudaraba_t + \beta_4 \cdot Musharaka_t + \beta_5 \cdot Hybrid_t + \beta_6 \cdot Istisnaa_t + \beta_7 \cdot BBA_t + \beta_8 \cdot Oukla_t + \beta_9 \cdot GS_t + \beta_{10} \cdot INV_t + \beta_{11} \cdot EXP_t + \beta_{12} \cdot IMP_t + \varepsilon_t$$

حيث:

الجدول رقم 4-19: جدول يوضح المتغيرات التابعة والمستقلة لنموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

الرمز	المتغير	الرمز	المتغير
VA_t	القيمة المضافة للزراعة في السنة t	$Ijarah_t$	صكوك الإجارة
$Mudaraba_t$	صكوك المضاربة	$Musharaka_t$	صكوك المشاركة
$Hybrid_t$	الصكوك الهجينة	$Istisnaa_t$	صكوك الاستصناع
BBA_t	صكوك بيع الآجل (Bai') (Bithaman Ajil)	$Oukla_t$	صكوك استثمار العجالة (Oukla Investment) (Sukuk)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الاستثمار (Investment)	INV_t	الإنفاق الحكومي (Government Spending)	GS_t
الواردات (Imports)	IMP_t	الصادرات (Exports)	EXP_t
		الحد العشوائي (الخطأ العشوائي)	ε_t

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

♦ يشمل النموذج جميع أنواع الصكوك الإسلامية كمحددات رئيسية محتملة للقيمة المضافة في القطاع الزراعي.

♦ يدمج المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الزراعي كعوامل ضابطة،، لامتناس الأثر الكلي للاقتصاد.

الفرع الثالث: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لنموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات

تم بناء نموذج انحدار خطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير أثر الصكوك الإسلامية والمتغيرات الاقتصادية على القيمة المضافة للزراعة في ماليزيا. وفيما يلي الصيغة الاقتصادية للنموذج الخاص بالقيمة المضافة للزراعة:

الجدول رقم 4-20: مخرجات تقدير نموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لطريقة (OLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-Value	95% CI Lower	95% CI Upper
Const	-16067.8105	7315.0449	-2.1965	0.0930	-36377.6311	4242.0100
Ijarah	97.6469	149.3568	0.6538	0.5489	-317.0341	512.3279
Murabaha	-5.2771	20.9700	-0.2517	0.8137	-63.4993	52.9450
Mudaraba	-522.0600	172.5050	-3.0263	0.0389	-1001.0108	-43.1092
Musharaka	64.3583	73.0251	0.8813	0.4279	-138.3918	267.1085
Hybrid	155.5289	65.5836	2.3715	0.0767	-26.5603	337.6181
Istisnaa	655.6281	587.5320	1.1159	0.3270	-975.6221	2286.8784
BBA	-50.7776	882.4585	-0.0575	0.9569	-2500.8752	2399.3200
Gov_Spending	1.1360	0.2579	4.4050	0.0116	0.4200	1.8520
Investment	0.4625	0.2156	2.1455	0.0985	-0.1360	1.0611
Exports	0.6991	0.2054	3.4032	0.0272	0.1288	1.2695
Imports	-0.9989	0.3141	-3.1799	0.0335	-1.8710	-0.1267

Indicator	Value	Indicator	Value	Indicator	Value
R-squared	0.976	F-statistic	14.88	F-statistic P-value	0.009
Durbin-Watson	2.29	Condition Number	6230497.0		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تم تقدير نموذج قياسي من نوع الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares - OLS) بهدف دراسة العلاقة بين الصكوك الإسلامية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، من جهة، وبين القيمة المضافة للزراعة في ماليزيا من جهة أخرى. وقد تم اعتماد بيانات سنوية للفترة 2007-2023 لتقدير هذا النموذج، مما يسمح بتحليل ديناميكي نسبي لتأثير أدوات التمويل الإسلامي ضمن السياق الزراعي الماليزي.

تشير مؤشرات جودة النموذج (Model Fit Indicators) إلى كفاءة مرتفعة في التقدير، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0.976، ما يعني أن النموذج يفسر نحو 97.6% من التغيرات في القيمة المضافة للزراعة، وهي نسبة عالية تُظهر قوة النموذج في تمثيل الواقع. كما أظهرت إحصائية F (F -statistic = 14.88) معنوية إحصائية واضحة للنموذج ككل، حيث بلغت احتماليته $(P\text{-value}) = 0.009$ ، ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر تغيراً جوهرياً في المتغير التابع.

أما من حيث التحقق من الارتباط الذاتي للبواقي (Residual Autocorrelation)، فقد جاءت إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson Statistic) بقيمة ≈ 2.29 ، وهي قيمة تقع ضمن المجال المقبول (بين 1.5 و 2.5)، مما يدل على غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء ويعزز من مصداقية النموذج.

ورغم ذلك، يُسجل وجود مؤشر تقني يجدر إشارة إليه، يتمثل في ارتفاع مؤشر التوازي ($\text{Condition Number} \approx 6.23 \text{ million}$)، وهو ما يشير إلى وجود احتمال قوي لتعدد التوازي (Multicollinearity) بين بعض المتغيرات المستقلة. هذا الوضع قد يؤدي إلى تشويش تقدير المعاملات الفردية دون أن يؤثر بالضرورة على جودة التقدير الكلي للنموذج. وعليه يُمكن الحكم أن النموذج يُقدم إطاراً تفسيرياً قوياً لتحديد أثر أدوات التمويل الإسلامي والعوامل الاقتصادية على الأداء الزراعي.

كما تُشير مخرجات التقدير أنه قد برزت صكوك المضاربة باعتبارها ذات تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 5% ($P = 0.0389$)، مع تأثير سلبي قوي على القيمة المضافة للزراعة، مما يشير إلى أن تزايد هذا النوع من الصكوك قد يرتبط بانخفاض أداء القطاع الزراعي، كذلك، فإن الصكوك الهجينة ذات تأثير طردي وذي دلالة عند مستوى 10% ($P = 0.0767$).

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

أما على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد أظهر الإنفاق الحكومي (Government Spending) دلالة إحصائية قوية جدًا عند مستوى 1% ($P = 0.0116$)، ما يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه السياسات المالية العامة في تحفيز القطاع الزراعي. كذلك، كانت الصادرات الزراعية (Exports) معنوية عند مستوى 5% ($P = 0.0272$) وباتجاه إيجابي، وكذلك الاستثمار المحلي كان ذو أثر دال إحصائيًا. في حين سجلت الواردات (Imports) دلالة إحصائية مماثلة ($P = 0.0335$) لكن بأثر سلبي، مما يعكس تأثيرًا مثبطًا لارتفاع حجم الواردات على القيمة المضافة للقطاع الزراعي المحلي.

في المقابل، لم تظهر باقي المتغيرات دلالة إحصائية تذكر، إذ تجاوزت قيمها الاحتمالية مستوى 10%، مثل صكوك الإجارة (Ijarah, $P = 0.5489$)، المراجعة (Murabaha, $P = 0.8137$)، المشاركة (Musharaka, $P = 0.4279$)، الاستصناع (Istisnaa, $P = 0.3270$)، وصكوك بيع الآجل (BBA, $P = 0.9569$). كما لم تكن الاستثمارات (Investment) ذات دلالة كافية ($P = 0.0985$) رغم اقترابها من العتبة الدنيا للقبول.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

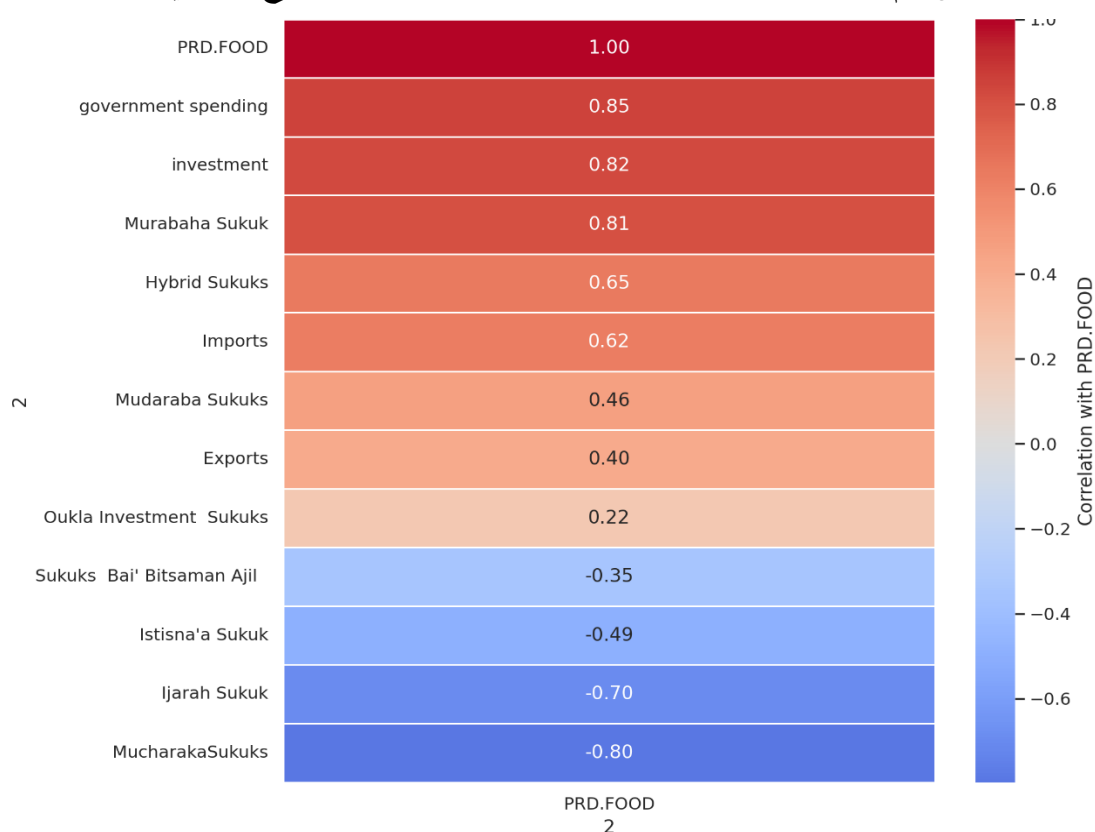
المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء

لمعرفة تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء انطلاقاً من تحليل مصفوفة الارتباط لهذه المتغيرات التي تتيح فحص العلاقات الخطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتحديد علاقة الارتباط ودرجته مع كل متغير.

الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط بين الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء

تم احتساب معامل الارتباط (Pearson) بين مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا ومجموعة من المتغيرات التمويلية والاقتصادية، خلال الفترة (2017-2023).

الشكل رقم: 4-15: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا



*مدى قوة العلاقات الموجبة (باللون الأحمر) والسالبة (باللون الأزرق)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

أولاً: علاقة الارتباط بين الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

يشير الجدول (4-21) إلى وجود علاقات طردية متفاوتة القوة بين أنواع الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، وهو ما يعكس أدواراً مختلفة تؤديها هذه الأدوات التمويلية في دعم

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

القطاع الغذائي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتُظهر هذه العلاقات أهمية النظر في نوع الصكوك عند تحليل أثرها على الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعات الغذائية.

الجدول رقم 4-21: معاملات الارتباط الطردي بين الصكوك الإسلامية و مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

المتغير	معامل الارتباط	درجة الارتباط الطردي	التفسير
صكوك المراجعة	0.81	طردي قوي جدًا	تمويل مباشر لمشتريات الإنتاج (معدات، مدخلات...) يعزز من المخرجات الغذائية.
صكوك الهجينة	0.65	طردي متوسط	تمويل متنوع قد يدعم قطاعات متعددة منها الزراعة.
صكوك المضاربة	0.46	طردي ضعيف	تأثير غير مباشر، يعتمد على طبيعة المشاريع الممولة.
صكوك الاستثمار العجالة	0.22	طردي ضعيف جدًا	تأثير محدود وربما غير مباشر على القطاع الغذائي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

بداية، تسجل صكوك المراجعة أعلى مستوى من الارتباط الطردي مع مؤشر إنتاج الغذاء، بمعامل ارتباط بلغ (0.81)، وهو ما يُعد ارتباطاً قوياً جداً من الناحية الإحصائية. هذا النوع من الصكوك يقوم على تمويل شراء أصول حقيقية، مثل المعدات الزراعية، أو مستلزمات الإنتاج، ما يجعله من أكثر الأدوات التمويلية ارتباطاً بالنشاط الإنتاجي الملموس. لذا، فإن ارتفاع هذا المؤشر يعكس نجاح صكوك المراجعة في دعم سلاسل الإمداد الغذائي، من خلال تمويل مكونات الإنتاج بشكل مباشر.

أما الصكوك الهجينة، فقد أظهرت ارتباطاً طردياً متوسطاً بمؤشر إنتاج الغذاء (0.65)، ما يدل على وجود علاقة إيجابية لكنها أقل قوة. ويمكن تفسير هذا الارتباط بكون الصكوك الهجينة تجمع بين أكثر من صيغة تمويل (مثل المضاربة والمشاركة)، ما يمنحها مرونة في التطبيق، لكن قد يُضعف من استهدافها للقطاع الغذائي تحديداً. ومن ثم، فإن أثرها الإيجابي محتمل، لكنه لا يعكس توجيهها استراتيجياً مباشراً لهذا القطاع.

بالنسبة إلى صكوك المضاربة، فقد سجلت ارتباطاً طردياً ضعيفاً (0.46). وتُعتبر هذه النتيجة منطقية من زاوية اقتصادية، إذ تعتمد صكوك المضاربة على مبدأ الشراكة في الربح والخسارة بين صاحب المال والعامل، دون ضمان رأس المال، ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، وبالتالي أقل استخداماً في القطاعات ذات العوائد المحدودة أو الدورات الطويلة، مثل الزراعة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

أخيراً، تظهر صكوك الاستثمار العجالة (أو العقلى) أضعف علاقة طردية مع مؤشر إنتاج الغذاء، حيث بلغ معامل الارتباط (0.22). وهو ارتباط ضعيف جداً يشير إلى أن هذه الصكوك غالباً ما تُوجه نحو استثمارات قصيرة الأجل أو قطاعات مالية لا تمت بصلة مباشرة للإنتاج الغذائي. وبالتالي، فإن تأثيرها على هذا القطاع يُعد هامشياً أو غير مباشر في أحسن الأحوال.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن اختيار نوع الصكوك الإسلامية يؤثر بشكل كبير على فعالية التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي. فالصكوك ذات الطابع العيني والمضمون مثل المراجعة تُظهر فاعلية عالية، في حين أن الأدوات الأكثر مخاطرة أو الأقل ارتباطاً بالأنشطة الإنتاجية مثل المضاربة والاستثمار العجال تظل محدودة الأثر.

الجدول رقم 4-22: معاملات الارتباط العكسي بين الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

المتغير	معامل الارتباط	التفسير
صكوك المشاركة	-0.80	غالباً تُستخدم في مشاريع مشتركة غير زراعية، أو تُعاني من ضعف الأداء في القطاع الغذائي.
صكوك الإجارة	-0.70	تمويلات تعتمد على الإيجار وقد تتركز في العقارات أو أصول غير إنتاجية غذائياً.
صكوك الاستصناع	-0.49	تُستخدم عادة في مشاريع بنية تحتية أو صناعية طويلة الأجل، لا تنعكس مباشرة على الإنتاج الغذائي.
صكوك البيع بأجل	-0.35	قد تكون موجهة نحو الاستهلاك أكثر من الإنتاج، مما يقلل من أثرها على القطاع الزراعي.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

بالاعتماد على نتائج الجدول (4-22) الذي يعرض معاملات الارتباط العكسي بين الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، يمكن تقديم تحليل إحصائي واقتصادي يعكس طبيعة العلاقة السالبة التي تربط بعض أنواع الصكوك بالأداء الغذائي في الدولة، وهو ما يطرح تساؤلات حول توجيه هذه الأدوات المالية ومدى توافقها مع أهداف التنمية الزراعية والغذائية.

تُظهر النتائج أن صكوك المشاركة سجّلت أقوى ارتباط عكسي مع مؤشر إنتاج الغذاء، حيث بلغ معامل الارتباط -0.80، ما يشير إلى علاقة عكسية قوية جداً من الناحية الإحصائية. من الناحية الاقتصادية، يمكن تفسير هذا الارتباط بأن صكوك المشاركة غالباً ما تُستخدم في مشاريع تشاركية ذات طبيعة تجارية أو صناعية لا تمت بصلة مباشرة إلى القطاع الزراعي، أو أنها تواجه

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تحديات في الأداء عند توجيهها نحو الأنشطة الزراعية، نظراً لطبيعة المخاطر وتقلبات العائد في هذا المجال.

كذلك، جاءت صكوك الإجارة في المرتبة الثانية من حيث قوة العلاقة العكسية، بمعامل ارتباط بلغ -0.70. وتُعزى هذه النتيجة إلى الطابع الخاص لهذه الصكوك، إذ تعتمد على تمويل أصول قابلة للإيجار مثل المباني أو المعدات، ما يجعلها غالباً موجهة نحو العقارات أو مشاريع البنية التحتية، وهو ما يقلل من ارتباطها بالإنتاج الغذائي المباشر.

أما صكوك الاستصناع فقد أظهرت ارتباطاً عكسياً متوسطاً (-0.49)، ويُرجّح أن يعود هذا الارتباط إلى كون هذا النوع من الصكوك يُستخدم غالباً في تمويل مشاريع إنشائية أو صناعية كبيرة تمتد على فترات طويلة، ولا تكون موجهة بصورة مباشرة للأنشطة الزراعية أو الإنتاج الغذائي السريع، مما يحدّ من أثرها على المؤشر المدروس.

من جهة أخرى، تُسجّل صكوك البيع بضمن آجل ارتباطاً عكسياً ضعيفاً بلغ -0.35، ما يدل على علاقة سالبة لكن غير قوية. وقد يُفسّر ذلك باستخدام هذا النوع من الصكوك في تمويل الأنشطة الاستهلاكية أو التجارية ذات الطابع غير الإنتاجي، وبالتالي فإن أثرها على الناتج الغذائي يكون محدوداً أو غير مباشر في أغلب الحالات.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج أن بعض الصكوك الإسلامية، ورغم شرعيتها المالية ومرونتها الاستثمارية، لا تسهم بالضرورة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي أو دعم الإنتاج الزراعي، بل قد تُوجه نحو قطاعات لا تخدم هذا المجال، وبالتالي، ينبغي على صانعي السياسات المالية في الدول الإسلامية مثل ماليزيا إعادة تقييم آليات توجيه الصكوك نحو القطاعات الحيوية، لا سيما الغذاء والزراعة، من خلال محفزات تنظيمية وتشريعية واضحة.

ثانياً: علاقة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

بناءً على معطيات الجدول (4-23)، الذي يسلط الضوء على أعلى معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة المتضمنة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي في صميمها تمثل أدوات السياسات الاقتصادية، ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، وعليه سيتم تقديم تحليل إحصائي واقتصادي يُظهر مدى ارتباط المؤشرات الكلية الداعمة بأداء القطاع الغذائي الوطني. هذا التحليل ضروري لفهم السياق الذي تعمل فيه الصكوك الإسلامية ومدى تأثير الإنتاج الغذائي بالعوامل الاقتصادية المساندة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

يتبين من البيانات أن الإنفاق الحكومي يأتي في مقدمة المتغيرات الضابطة من حيث القوة التفسيرية لمؤشر إنتاج الغذاء، بمعامل ارتباط بلغ (0.85)، وهو ارتباط طردي قوي جداً. هذه النتيجة تؤكد أن السياسات الحكومية وتمويلات الدولة لها دور مباشر في دعم البنية التحتية الزراعية، وتوفير الخدمات الداعمة مثل الري، والإرشاد الزراعي، وشبكات النقل والتخزين، مما ينعكس إيجاباً على نمو الإنتاج الغذائي.

الجدول رقم 4-23: أعلى معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الضابطة ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

المتغير	معامل الارتباط	قوة الارتباط	التفسير
الإنفاق الحكومي	0.85	طردي قوي جداً	دعم حكومي مباشر للبنية التحتية والخدمات الزراعية.
الاستثمار	0.82	طردي قوي جداً	يساهم في تمويل وتطوير الأنشطة الإنتاجية، خاصة الزراعية والغذائية
الواردات	0.62	طردي متوسط	قد تشمل واردات آلات ومعدات زراعية ومدخلات إنتاج غذائي.
الصادرات	0.40	طردي ضعيف	تعكس تحسّن القدرة الإنتاجية وفتح الأسواق الخارجية.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

ويُظهر الاستثمار ارتباطاً طردياً قوياً أيضاً بمؤشر الإنتاج الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.82). من المنظور الاقتصادي، يعكس هذا الترابط الدور المحوري للاستثمار في تحفيز النشاط الإنتاجي من خلال تمويل المشاريع الزراعية، وتطوير التكنولوجيا، ورفع الكفاءة في مختلف حلقات سلسلة القيمة الغذائية، بدءاً من الزراعة إلى التصنيع والتوزيع.

أما الواردات فقد سجلت ارتباطاً طردياً متوسطاً بمؤشر إنتاج الغذاء (0.62). ويمكن تفسير هذا الارتباط بكون الواردات الماليزية قد تتضمن مدخلات إنتاج ضرورية مثل البذور، الأسمدة، الآلات الزراعية، وغيرها من الأدوات التي تعزز الإنتاج المحلي. بمعنى آخر، لا تمثل الواردات هنا منافسة للمنتج المحلي بقدر ما تشكل دعامة إنتاجية مساندة.

أخيراً، يُلاحظ أن الصادرات تُظهر ارتباطاً طردياً ضعيفاً (0.40) مع مؤشر إنتاج الغذاء. هذا قد يدل على تحسّن القدرة الإنتاجية بشكل عام، مما يتيح فائضاً يُخصص للتصدير، لكنه لا يُعد بالضرورة مؤشراً مباشراً على نمو الإنتاج الغذائي المحلي. فقد يكون هذا الفائض نتيجة عوامل أخرى مثل التغيرات السعرية أو الدعم اللوجستي، دون أن يعكس بالضرورة تحسناً جوهرياً في منظومة الإنتاج الغذائي الداخلي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

وعليه يُمكن الحكم أن هذه النتائج تُبرز أن الدعم الحكومي والاستثمار يمثلان الرافعتين الأساسيتين للإنتاج الغذائي في ماليزيا، في حين أن الواردات تلعب دورًا داعمًا، والصادرات تظل مؤشرًا خارجيًا أقل ارتباطًا. ومن هذا المنطلق، يجب أن تُؤخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند تحليل أثر الصكوك الإسلامية، لتفادي الخلط بين تأثيرات الأدوات التمويلية وتأثيرات السياق الاقتصادي العام.

ثالثًا: العلاقة بين إجمالي الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة طردية متوسطة القوة بين إجمالي الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي 0.68 ويُعد هذا الرقم ذا دلالة تحليلية مهمة، إذ يكشف عن ارتباط إيجابي معتبر، وإن لم يبلغ مستوى العلاقة القوية جدًّا، مما يعكس وجود تأثير ملموس، لكنه متباين، لطبيعة هذه الصكوك على أداء القطاع الغذائي. من الناحية الاقتصادية، فإن هذا الارتباط يعكس بأن تزايد إصدار الصكوك الإسلامية بجميع أنواعها يسهم - إلى حد ما - في تعزيز الإنتاج الغذائي الوطني، إما من خلال تمويل مباشر لمستلزمات الإنتاج (كما هو الحال مع صكوك المراجعة)، أو بشكل غير مباشر من خلال مشاريع البنية التحتية والتنمية (كما هو الحال مع بعض صكوك الاستصناع والإجارة). غير أن تباين طبيعة هذه الصكوك من حيث الصيغة والأهداف يجعل أثرها الإجمالي متوسطًا، إذ قد تُستخدم بعض الصكوك في قطاعات استهلاكية أو عقارية لا تمت بصلة مباشرة للإنتاج الزراعي والغذائي. كما يُفهم من هذه العلاقة أن فعالية الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الغذائية لا تتوقف على الكم فقط، بل تتأثر بنوع الصكوك وتوجيهها القطاعي. فلو أُعيد توجيه نسبة أكبر من هذه الصكوك نحو تمويل المشاريع الزراعية المستدامة، فإن العلاقة قد تصبح أقوى وأكثر دلالة من الناحية الاقتصادية والتنمية.

وبناءً على ذلك، فمن المهم أن تركز السياسات المالية الإسلامية في ماليزيا على توسيع نطاق إصدار الصكوك، وضبط توجيهها نحو القطاعات الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية، وعلى رأسها الأمن الغذائي. وهذا ما يفتح المجال أمام دراسات قياسية أعمق لتحديد الأثر السببي للصكوك على مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الفرع الثاني: بناء وتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغير إنتاج الغذاء

أولاً: النموذج الأول بطريقة: OLS لوجاريتمي (Stepwise) :

الجدول رقم 4-24: تقدير النموذج الأول بطريقة: OLS لوجاريتمي (Stepwise) لتأثير الصكوك الإسلامية على

مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا

المتغير	المعامل (β)	p-value	العلاقة	التفسير
الإنفاق الحكومي log_government spending	0.3198	0.000	طردية قوية	دلالة معنوية قوية، أثر إيجابي مستقر.
صكوك المشاركة log_Mucharaka Sukuks	-0.0643	0.000	عكسية قوية	دالة إحصائية، تعكس أثراً سلبياً واضحاً.

Durbin-Watson	AIC	إحصائية فيشر (F)	R^2 المعدل	R^2
2.49	-54.89	F = 79.85 (p < 0.0001)	0.913	0.925

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

عكس النموذج المقدر بطريقة OLS اللوجاريتمي (Stepwise) قدرة تفسيرية عالية لتغيرات مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، حيث تشير قيمة معامل ($R^2 = 0.925$) إلى أن نحو 92.5% من التغير في إنتاج الغذاء يمكن تفسيره عبر المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أي الإنفاق الحكومي وصكوك المشاركة، وتظل هذه النسبة مرتفعة حتى بعد تعديلها لعدد المتغيرات ($R^2 \text{ adjusted} = 0.925$) ما يدل على ملاءمة النموذج وعدم وجود إفراط في التقدير (Overfitting). كما تعزز إحصائية فيشر ($F = 79.85$) بدلالة معنوية عند مستوى أقل من 1% موثوقية النموذج ككل، حيث تؤكد وجود تأثير مشترك معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أظهر الإنفاق الحكومي (log_government spending) علاقة طردية قوية وذات دلالة معنوية عالية بإنتاج الغذاء، حيث بلغ معامل التأثير $\beta = 0.3198$ مع قيمة احتمالية تكاد تقترب من الصفر. هذا يشير إلى أن كل زيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي ترتبط بزيادة قدرها 0.32% في مؤشر إنتاج الغذاء، مما يعكس دور الدولة الحاسم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال سياسات الدعم، الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، والبرامج التحفيزية. يعكس هذا النمط التوافقي بين التدخل الحكومي وتوسع الإنتاج الزراعي الملاحظ في أدبيات الاقتصاد الزراعي، لاسيما في الدول النامية حيث تظل السوق الزراعية عرضة لتقلبات كبيرة دون تدخل حكومي داعم.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

على النقيض من ذلك، تكشف النتائج عن علاقة عكسية واضحة بين صكوك المشاركة (log_Mucharaka Sukuks) وإنتاج الغذاء، حيث بلغ معامل التأثير $\beta = -0.0643$ مع دلالة إحصائية قوية ($p < 0.01$). هذا يشير إلى أن كل زيادة بنسبة 1% في حجم صكوك المشاركة ترتبط بانخفاض في مؤشر إنتاج الغذاء بمقدار 0.064%.

تشير قيمة إحصائية Durbin-Watson المقدرة بـ 2.49 إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج، ما يعزز من مصداقية النتائج ويؤكد استقرار التقديرات عبر الزمن. كما أن انخفاض معيار أكايك للمعلومات ($AIC = -54.89$) يدل على كفاءة النموذج من حيث التوازن بين القدرة التفسيرية وعدد المتغيرات، وهو أمر ضروري في النماذج المعتمدة على اختيار المتغيرات خطوة بخطوة (stepwise). كل ذلك يعكس جودة إحصائية متقدمة للنموذج ويمنح ثقة أكبر في التحليل السببي للعلاقات المقدرة.

ثانياً: تقدير النموذج الثاني لمؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا بطريقة: OLS (Stepwise) بإدراج متغيرات الصكوك لوحدها

الجدول رقم 4-25: تقدير النموذج الثاني لمؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا بطريقة: OLS (Stepwise) بإدراج متغيرات الصكوك لوحدها

المتغير	المعامل (β)	p-value	العلاقة	التفسير
صكوك المراجعة Murabaha Sukuk	0.0936	0.006	علاقة معنوية طردية	دلالة معنوية قوية، أثر إيجابي مستقر.
صكوك المشاركة Mucharaka Sukuk	-0.2969	0.008	علاقة معنوية عكسية	تعكس تمويلاً غير فعال لقطاع الغذاء.

Durbin-Watson	AIC	إحصائية فيشر (F)	R^2 المعدل	R^2
2.49	103.8	$F = 26.08$ ($p < 0.0001$)	.7700	.8010

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

يعكس النموذج الثاني قدرة تفسيرية قوية، وإن كانت أقل من النموذج الأول، حيث يفسر نحو 80.1% من التغيرات في مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا ($R^2 = 0.801$) وتنخفض هذه النسبة قليلاً بعد التعديل لمراعاة عدد المتغيرات لتبلغ ($R^2 \text{ adjusted} = 0.77$) هذا يشير إلى أن متغيري الصكوك الإسلامية فقط (صكوك المراجعة وصكوك المشاركة) قادران على تفسير ثلاثة أرباع التغيرات

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

في إنتاج الغذاء، ما يعكس دورًا ملموسًا للتمويل الإسلامي في القطاع الزراعي. كما أن القيمة المرتفعة لإحصائية فيشر ($F = 26.08, p < 0.0001$) تشير إلى معنوية النموذج ككل، أي أن أحد أو كلا المتغيرين يملكان تأثيرًا معنويًا على المتغير التابع. كذلك، تؤكد قيمة Durbin-Watson البالغة 2.49 عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، مما يعزز استقرار التقدير وصحته الإحصائية.

أظهر متغير صكوك المراجعة تأثيرًا طرديًا ومعنويًا على إنتاج الغذاء، حيث بلغ معامل التأثير $\beta = 0.0936$ بدلالة معنوية قوية ($p = 0.006$). وهذا يعني أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في حجم هذه الصكوك ترتبط بزيادة في إنتاج الغذاء، مما يعكس فعالية تمويلية إيجابية لهذه الصيغة. ويمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي بأن صيغ المراجعة، بطبيعتها القائمة على بيع السلع (مثل المدخلات الزراعية أو الآلات) بهامش ربح معروف، تتلاءم مع الاحتياجات قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الزراعي، وتوفر تمويلًا مباشرًا قابلاً للتنفيذ على نطاق واسع، لا سيما لصغار المنتجين.

هذا يتماشى مع الأدبيات التي تعتبر المراجعة من أكثر أدوات التمويل الإسلامي انتشارًا، لما تتمتع به من بساطة في التطبيق وانخفاض في درجة المخاطرة، ما يجعلها صيغة مفضلة لتمويل المشاريع الزراعية ذات الدورات الموسمية.

في المقابل، أظهرت صكوك المشاركة أثرًا سلبيًا ومعنويًا على مؤشر إنتاج الغذاء، إذ بلغ معامل التأثير $\beta = -0.2969$ مع دلالة إحصائية قوية ($p = 0.008$). ويعد هذا الأثر أكثر حدة مقارنة بالنموذج الأول، ما يؤكد النمط المقلق الذي يفيد بأن هذه الصيغة التمويلية، رغم كونها قائمة على تقاسم الربح والخسارة وتشجع الشراكة الإنتاجية، لا تؤدي في حالتها الحالية إلى دعم فعال لقطاع الغذاء.

من الناحية التحليلية، يُظهر النموذج تباينًا واضحًا في أداء صيغ الصكوك، حيث المراجعة تؤثر إيجابًا وباستقرار نسبي على الإنتاج الغذائي، ما يجعلها صيغة مناسبة للتمويل الزراعي في السياق الماليزي. المشاركة في المقابل، تحمل أثرًا سلبيًا يشير إلى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق في استخدام هذه الصيغة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثالثاً: تقدير النموذج الثاني لمؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا بطريقة (log) Ridge Regression:

يُعد نموذج Ridge Regression أحد نماذج الانحدار المنتظم (Penalized Regression) التي تدمج عنصر التقييد (Regularization) عبر إضافة حد جزائي على حجم المعاملات، بهدف الحد من أثر الارتباط الخطي العالي بين المتغيرات المستقلة. وقد اختير هذا النموذج بشكل مناسب بالنظر إلى احتمال تداخل أو تقارب كبير بين صيغ الصكوك الإسلامية من حيث الاتجاه الزمني أو الغرض التمويلي. يوفر هذا النموذج تقديرًا أكثر استقرارًا وقابلية للتعميم دون الحاجة إلى استبعاد المتغيرات ذات الأهمية الاقتصادية.

الجدول رقم: 4-26: تقدير النموذج تأثير الصكوك الإسلامية على ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا: بطريقة: Ridge

Regression (log)

المتغير	المعامل (β)	p-value	العلاقة	التفسير
الإنفاق الحكومي government spending	+0.044	0.000	علاقة معنوية طردية	أقوى متغير مؤثر
صكوك المراجعة Murabaha Sukuk	+0.036	0.006	علاقة معنوية طردية	أقوى متغير مؤثر
صكوك المشاركة Mucharaka Sukuk	-0.2969	0.008	علاقة معنوية عكسية	أثر سلبي مستقر

R^2
.8010

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

بلغ معامل التأثير للإنفاق الحكومي +0.044، بدلالة معنوية قوية جدًا ($p = 0.000$). رغم أن قيمة المعامل أقل من تلك الملاحظة في نموذج OLS السابق (+0.3198)، إلا أنه احتفظ بدوره كأقوى متغير مؤثر في النموذج. هذا التراجع في الحجم ناجم عن خاصية نموذج Ridge الذي "ينكمش" (shrinks) المعاملات الكبيرة لتقليل التباين الناتج عن الترابط بين المتغيرات.

يبقى المعنى الاقتصادي قائماً: كل زيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في إنتاج الغذاء بنسبة 0.044% تقريباً، ما يعكس استمرارية دور الدولة كداعم رئيسي للأمن الغذائي. تُظهر نتائج صكوك المراجعة أن هذه الصيغة تحتفظ بتأثيرها الطردي والمعنوي على إنتاج الغذاء، بمعامل +0.036 وقيمة $p = 0.006$. رغم أن حجم التأثير تراجع مقارنة بنموذج OLS الثاني

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

(+0.0936)، إلا أن المعنى يبقى مستقرًا: صيغ المراجعة توفر تمويلًا مباشرًا وفعالًا للأنشطة الزراعية، ويرجح أن أثرها يتجسد في تمويل شراء المعدات، البذور، المدخلات، وخدمات النقل والتخزين.

أما صكوك المشاركة فقد اتسم بنفس التأثير المقدر في النماذج السابقة، حيث حافظ هذا المتغير على اتجاهه السلبي القوي، بمعامل -0.2969 وقيمة $p = 0.008$ ، ما يشير إلى أن نموذج Ridge لم يخفف من قوة هذا الأثر السلبي، بل جعله أكثر استقرارًا من الناحية الإحصائية. وهذا ما يرسّخ فرضية أن صكوك المشاركة لا تساهم، أو قد تضر فعليًا، بمؤشر إنتاج الغذاء، سواء بفعل سوء التوجيه، ضعف مواءمتها للقطاع الزراعي، أو افتقارها لإطار مؤسسي يضمن كفاءتها.

يبلغ معامل التحديد ($R^2=0.801$) وهي نفس القيمة تقريبًا التي سُجلت في نموذج OLS الثاني، مما يشير إلى أن Ridge لم يضحى بالقوة التفسيرية، بل حسن من استقرار النموذج ودقته عند وجود تداخل بين المتغيرات. في حالات الارتباط الخطي، قد تكون تقديرات OLS غير مستقرة أو حساسة للبيانات، بينما يوفر Ridge توازنًا أفضل بين التحيز (Bias) والتباين (Variance).

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الثالث. تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة المربعات الصغرى (OLS)

لتفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات، والمتمثلة في مختلف أنواع الصكوك الإسلامية الأكثر تأثيرا، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS).

الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات ذات التأثير المعنوي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة (OLS)

تشير النتائج إلى أن النموذج يُبرز بشكل خاص تأثير التمويل الإسلامي غير التقليدي (مثل المضاربة والهجينة)، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية، كعوامل أكثر تفسيراً للتغيرات في القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم: 4-27: المتغيرات ذات التأثير المعنوي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة (OLS)

المتغير	المعنوية الإحصائية	المعلمة	اتجاه التأثير على الزراعة
صكوك المضاربة	(p = 0.039)	-522.0600	عكسي
صكوك الهجينة	(p = 0.077)	155.5289	طردي
الإفناق الحكومي	(p = 0.012)	1.1360	طردي
الصادرات	(p = 0.027)	0.6991	طردي
الاستثمار	(p = 0.0985)	0.4625	طردي
الواردات	(p = 0.034)	-0.9989	عكسي

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات نتائج الدراسة القياسية

الفرع الثاني: تفسير وتحليل تأثير الصكوك الإسلامية الأكثر تأثيرا على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

أولا: تفسير وتحليل تأثير صكوك المضاربة على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

يشير الأثر السلبي والمعنوي لصكوك المضاربة على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في ماليزيا إلى مفارقة تمويلية تستدعي قراءة معمقة في البنية الاقتصادية والمالية للقطاع. فعلى الرغم من أن صكوك المضاربة تمثل إحدى أكثر أدوات التمويل الإسلامي نقاءً من حيث الالتزام بالمبدأ الشرعي القائم على

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المشاركة في الربح والخسارة، إلا أن تطبيقها العملي كثيرًا ما ينحرف نحو القطاعات ذات العائد المرتفع والمخاطر الأكبر، مثل العقارات والمشاريع الضخمة في البنية التحتية، بسبب ميل المستثمرين ومديري الصناديق نحو التوظيف في مجالات تحقق هوامش ربح أعلى، وهو ما لا يتوفر عادة في الزراعة التقليدية.

إن الطبيعة غير المضمونة لهذا النوع من الصكوك، والمبنية على تفويض الطرف الثاني (المضارب) بالإدارة دون ضمان رأس المال، تجعل من هذه الأداة أقل ملاءمة للمشروعات الزراعية التي تتطلب تمويلًا منتظمًا ومرنًا، في ظل تعرضها لعدة مخاطر طبيعية (تغيرات مناخية، آفات زراعية، تقلبات موسمية) وتكنولوجية (ضعف التقنيات والآلات المستخدمة) تؤثر على دورة العائد فيها. وهذا بدوره يجعل البنوك والمؤسسات المصدرة لصكوك المضاربة أكثر ترددًا في توجيه هذا التمويل نحو الزراعة، خشية التعرض للخسارة أو عدم تحقق العوائد المتوقعة، وهو ما يفضي إلى إقصاء ضمني للقطاع الزراعي من فرص التمويل بهذه الأداة.

من زاوية الاقتصاد الكلي، يمكن تفسير هذا الأثر ضمن ما يُعرف بظاهرة "تزامم القطاعات" (Sectoral Crowding-Out)، حيث يؤدي توجيه التدفقات المالية الناتجة عن إصدار صكوك المضاربة نحو قطاعات غير زراعية إلى تراجع فرص الزراعة في الحصول على حصة عادلة من رؤوس الأموال، ما يضعف قدرتها على التوسع والتحديث، ويحد من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع. كما أن غياب آليات فعالة لربط التمويل بالمردودية الاجتماعية وليس فقط بالربحية الخاصة يجعل من أدوات مثل صكوك المضاربة أقل حساسية للأهداف التنموية مثل الأمن الغذائي.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال أن أداء صكوك المضاربة يتأثر بطبيعة الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحكمها. ففي حال غياب سياسات تحفيزية أو تأمينية تضمن جزءًا من المخاطر الزراعية، فإن المستثمرين والمضاربين يميلون إلى العزوف عن القطاع الزراعي، ما يعمق الأثر السلبي ويعكس ضعف تكامل السياسات المالية والزراعية في دعم الاستقرار الغذائي. لذلك، فإن النتيجة السلبية هنا لا تعني فشل أداة المضاربة في ذاتها، بل تشير إلى سوء التخصيص القطاعي للتمويل القائم على المضاربة، وغياب أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تضمن توجيه جزء من هذه الموارد إلى الزراعة ضمن رؤية تنموية متكاملة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

بناءً عليه، تكشف النتيجة عن خلل في هندسة التمويل الإسلامي الزراعي في ماليزيا، وتفتح الباب أمام ضرورة إعادة هيكلة نماذج تصميم الصكوك، وتطوير منتجات مالية تشاركية أكثر توافقاً مع خصائص القطاع الزراعي، سواء من حيث دورة الإنتاج، أو قدرة تحمل المخاطر، أو تحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي في إطار السعي نحو تعزيز الأمن الغذائي.

وهنا يجب التأكيد على أن هذه النتيجة لا تعني إقصاء صكوك المضاربة عن الزراعة، بل يجب إعادة هندسة استخدام هذه الصيغة داخل رؤية استراتيجية للتمويل الإسلامي التنموي، من خلال ربطها بأبعاد الأمن الغذائي والاستثمار الأخضر، وتعزيز جوانب الفاعلية الشرعية التنموية. وعليه يُمكن التأكيد على الإستراتيجية والآليات التطبيقية الآتية:

1- إعادة تصميم صكوك مضاربة مخصصة للزراعة (Agricultural Mudharabah Sukuk):

أ- يتم إصدارها في قطاعات ذات طابع موسمي مع عقود قابلة للتجديد، على مراحل، بمشاركة مؤسسات زراعية تعاونية.

ب- تراعي هذه الصيغ دورات الإنتاج، وتسمح بتوزيع الأرباح والخسائر تدريجياً، مع تقييم مشترك للأداء في كل مرحلة إنتاجية.

2- تطوير أدوات إدارة المخاطر الزراعية المتوافقة مع الشريعة:

أ- مثل التكافل الزراعي الإجباري للمشروعات الممولة بصكوك المضاربة.

ب- أو إنشاء صناديق مخاطر تشاركية يتم تمويلها جزئياً من الوقف والزكاة.

3- تحفيز حكومي لإصدار صكوك مضاربة سيادية موجهة للزراعة:

أ- بضمانات جزئية من الحكومة، أو عبر شراكة الدولة كمضارب رئيسي، بحيث تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المخاطر النظامية.

ب- تُستخدم هذه الصكوك في تمويل سلاسل الإمداد الزراعي، والمجمعات الزراعية، ومراكز البحث الزراعي، والبنية التحتية الخضراء.

4- تبني نماذج "صكوك وقفية مضاربة (Waqf-Mudharaba Sukuk):

أ- تم فيها توجيه أموال الأوقاف لتنشيط الزراعة عبر الدخول كمولد دائم لرأس المال في صيغ المضاربة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ب- تُمكن هذه الصيغ من تقاسم المخاطر وخلق عوائد تنموية دون الحاجة لتحقيق ربح مالي مباشر للواقف.

5- فرض نسبة مخصصة للزراعة ضمن محافظ التمويل الإسلامية

كجزء من حوكمة المسؤولية المجتمعية المالية، تُفرض نسب دنيا لصيغ تمويل تشاركي موجهة للزراعة (مثلاً: 10% من إجمالي صكوك المضاربة يجب أن توجه سنوياً للزراعة).

6- بناء شبكة مؤسسية داعمة

تشمل مؤسسات الضمان، الإرشاد، التسويق الزراعي الإسلامي، مراكز البحوث الفقهية التطبيقية، وصناديق الاستثمار الأخضر التشاركي.

ثانياً: تفسير وتحليل تأثير الصكوك الهجينة على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

يشير الأثر الطردي والمعنوي للصكوك الهجينة على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في ماليزيا إلى دور محتمل واعد لهذا النوع من أدوات التمويل الإسلامي في دعم الأمن الغذائي. وتعود أهمية الصكوك الهجينة إلى طبيعتها المرنة والمتوازنة، إذ تجمع بين أكثر من صيغة تمويلية ضمن هيكل مالي واحد، ما يتيح إعادة توزيع المخاطر، وتحقيق التكيف مع احتياجات القطاعات ذات الطبيعة المعقدة أو المتقلبة كقطاع الزراعة.

في هذا السياق، يمكن فهم التأثير الإيجابي للصكوك الهجينة على الزراعة من زاويتين تكاملتين: أولاً: الملاءمة التمويلية للقطاع الزراعي، فبخلاف صكوك المضاربة أو صيغ التمويل القائمة على مبدأ واحد، تتيح الصكوك الهجينة إمكانية دمج صيغ أكثر استقراراً ومرونة، من خلال صيغ تضمن تدفقات نقدية واضحة ومخاطر محدودة، وهو ما يجعلها مناسبة لتمويل عناصر متعددة في سلسلة القيمة الزراعية (مثل اقتناء المعدات، تطوير شبكات الري، إنشاء مخازن أو وحدات تبريد، أو شراء مدخلات الإنتاج)، كما أن الجمع بين الصيغ المختلفة يتيح تفصيل هيكل التمويل بما يتناسب مع احتياجات المشروع الزراعي نفسه: فمثلاً يمكن تمويل البناء عبر الاستصناع، والآلات عبر المراجعة، والتشغيل عبر الإجارة، ضمن صكوك واحدة، ما يعزز الكفاءة والفاعلية في التخصيص.

ثانياً: من زاوية أخرى، يبرز دور إدارة المخاطر وتوسيع القاعدة الاستثمارية، حيث أن الطبيعة الهجينة لهذه الصكوك تتيح توزيع المخاطر بين مختلف الأطراف (المصدر، المستثمر، الطرف المنفذ)، وهو ما

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

يُعد حلاً فعالاً للتحديات المرتبطة بتمويل الزراعة التي تتصف بتذبذب في العوائد وارتفاع درجة الالايقين، كما أن هذه المرونة تسهم في استقطاب فئات متنوعة من المستثمرين: بعضهم يقبل مخاطرة أعلى عبر المضاربة، وآخرون يفضلون أدوات أكثر أماناً مثل الإجارة، ما يوسع قاعدة التمويل الموجه للقطاع الزراعي ويقلل من تقلبات التمويل.

ومن ناحية الاقتصاد السياسي، تعكس هذه النتيجة استعداداً أكبر لدى المؤسسات المالية الإسلامية لتوظيف الهياكل المهيمنة في القطاعات ذات البعد التنموي إذا ما أُتيح لها الإطار المناسب. وهو ما يشير إلى إمكانية استخدام هذه الصكوك كأداة فعالة ضمن سياسات مالية إسلامية مستدامة، تراعي التوازن بين الربحية والاستدامة الاجتماعية، خصوصاً في سياق أهداف الأمن الغذائي التي تتطلب تمويلاً طويلاً الأجل ومتنوع الاستخدامات.

ورغم أن المعنوية الإحصائية لم تصل إلى المستوى التقليدي (5%)، إلا أن دلالتها عند مستوى 10% تفتح المجال أمام تطوير هذه الأداة وزيادة فعاليتها من خلال تحسين التصميم المؤسسي، وتوفير ضمانات جزئية، وتوجيه تحفيزات ضريبية أو تنظيمية للصكوك التي تُستخدم في القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة.

كما يجدر التأكيد على أن أثر هذه الصكوك قد يكون أكبر في حال وجود سياسات تكاملية ترافقها، كسياسات دعم الإنتاج، أو التأمين الزراعي التعاوني الإسلامي (التكافل الزراعي)، أو خلق صناديق وقف زراعي متخصصة تُدار بطريقة هجينة، مما يعزز الأثر التراكمي في الأجل المتوسط والطويل.

وعليه، فإن النتيجة الإيجابية لصكوك الهجينة، تقدم دليلاً على الفعالية الكامنة في التصميم المالي الإسلامي المركّب، وتؤكد أن الابتكار المالي الإسلامي يمكن أن يكون أداة فاعلة لتعزيز الأمن الغذائي إذا ما تم تفعيله في إطار إستراتيجي يراعي طبيعة القطاع الزراعي وتحدياته الخاصة.

ولتعميق أثر ودور الصكوك الهجينة في دعم القيمة المضافة للقطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في ماليزيا، لا يكفي الاعتماد على التوظيف أو الانجذاب المؤقت لبعض المستثمرين، بل يتطلب الأمر تصميمًا إستراتيجيًا مرنًا يركز على الرؤية التنموية، والهندسة المالية المتكاملة، والتمكين المؤسسي طويل الأمد، وفيما يلي مجموعة من التوصيات والآليات والخطط الإستراتيجية التي يمكن أن تُمكن الصكوك الهجينة من أن تصبح ركيزة مركزية في تمويل الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي:

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

1- إصلاح هندسة الصكوك الهجينة بما يتلاءم مع القطاع الزراعي: من خلال

أ- تصميم نماذج صكوك زراعية هجينة متعددة العقود:

- تميز بين صيغ الإجارة والمراوحة والمضاربة لتغطية المراحل المختلفة من العملية الزراعية (شراء الأرض، الإنتاج، التخزين، التسويق).
- يمكن، مثلاً، بدء المشروع بصيغة مراوحة لاقتناء المعدات، ثم الانتقال إلى إجارة تمويلية لتشغيل الحقول، مع مشاركة في الأرباح في التسويق النهائي.

ب- اعتماد صيغ تمويلية مرنة زمنياً

من خلال إصدار صكوك لها آجال استحقاق متدرجة، تتناسب مع الدورات الزراعية السنوية أو الموسمية، وتراعي الطبيعة الزمنية لعوائد النشاط الزراعي.

2- توجيه سياسات الدولة نحو تسهيل إصدار الصكوك الهجينة للزراعة

أ- إصدار صكوك هجينة سيادية مخصصة للزراعة والغذاء

- تُصدرها الحكومة عبر وكالات زراعية أو تنمية، مع تخصيص عوائدها لتمويل مشاريع الإنتاج، التجهيز، والتصنيع الزراعي.
- يمكن ربط هذه الصكوك بخطط الأمن الغذائي الوطنية، وضمانها جزئياً لتقليل المخاطر على المستثمرين.

ب- منح حوافز ضريبية وهيكلية للمؤسسات المالية التي تستثمر في صكوك زراعية هجينة

- مثل الإعفاء الجزئي من الضرائب على الأرباح المتأتية من تمويل زراعي عبر صكوك هجينة.
- أو منح نقاط تقييم إضافية في تصنيفات الالتزام البيئي والاجتماعي (Islamic ESG Ratings).

3- بناء منظومة مؤسسية متكاملة حول الصكوك الهجينة الزراعية

أ- إنشاء صناديق صكوك زراعية هجينة (Hybrid Sukuk Funds for Agriculture):

- تجمع رؤوس أموال من بنوك ومؤسسات تنمية ومساهمين أفراد، وتُدار باحتراف لتوجيه التمويل نحو مشاريع زراعية ذات أولوية.
- تعمل هذه الصناديق كحلقة وصل بين المستثمرين، والمزارعين، والهيئات التنظيمية، وتحمل جزءاً من مخاطر التشغيل والإنتاج.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ب- تأسيس هيئة خاصة لإصدار ومراقبة الصكوك الزراعية الهجينة: تكون وظيفتها ضمان الملاءمة الشرعية والتقنية للصكوك، وتقديم التقييم المالي والبيئي للمشروعات المدعومة، وضمان تكاملها مع خطط التنمية الزراعية.

ج- دمج الصكوك الهجينة في سلاسل الإمداد الزراعي: حيث تُسهم في تمويل كامل لسلسلة القيمة الزراعية (من البذور إلى الأسواق) عبر صيغ مركبة داخل الصكوك الهجينة، مع توزيع المخاطر والأرباح بين كل الأطراف الفاعلة.

4- التمكين المعرفي والشفافية والتحفيز الاجتماعي

أ- نشر أدلة مبسطة حول الصكوك الهجينة للمزارعين والمؤسسات الريفية: لرفع وعي الفاعلين المحليين بطبيعة هذه الصكوك، وكيفية الاستفادة منها، ومزاياها مقارنة بالتمويل التقليدي.

ب- تحفيز المشاركة المجتمعية عبر صكوك تنمية أهلية هجينة يُصطلح عليها (Community Sukuk): تسمح للمواطنين أو التجمعات القروية بالاكتتاب في صكوك صغيرة تموّل مشاريع زراعية محلية (كالتعاونيات، وحدات تصنيع غذائي).

ج- إدراج معايير الأثر الاجتماعي في تقييم الصكوك الهجينة الزراعية: بما يربط التمويل بمؤشرات مثل: توفير فرص عمل ريفي، تحسين الإنتاج الغذائي المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، ما يزيد من جاذبيتها في أجنادات التنمية.

5- تكامل الصكوك الهجينة مع سياسات الأمن الغذائي والاستدامة البيئية

أ- ربط الصكوك الهجينة بخطط الأمن الغذائي الوطني والاستدامة الزراعية: كتمويل مشاريع الري المستدام، تقنيات الزراعة الذكية مناخياً، إنتاج الغذاء العضوي، وسلاسل التوزيع القصيرة.

ب- اعتماد معايير تصنيف خضراء وبيئية لصكوك الزراعة الهجينة (Green Sukuk Standards): حيث تُمنح الصكوك الزراعية الهجينة التي تراعي مبادئ الاستدامة البيئية والمجتمعية تصنيفاً خاصاً، يزيد من قابليتها للاستثمار العالمي.

الفرع الثالث: تفسير وتحليل تأثير متغيرات السياسة الاقتصادية والعالم الخارجي والاستثمار المحلي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

أولاً: تفسير وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

يُظهر هذا المتغير أعلى درجة من الدلالة الطردية، ما يؤكد أن السياسة المالية العامة في ماليزيا تلعب دوراً مركزياً في دعم قطاع الزراعة، وهو ما يتماشى مع الأدبيات التي تشير إلى أن التدخل الحكومي ضروري لتجاوز اختلالات السوق في القطاعات الإستراتيجية. ويُمكن للإنفاق العام يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة من مثل الدعم المباشر للمزارعين، أو استثمار في البنية التحتية الريفية (كالطرق، وشبكات المياه، ومراكز التخزين)، أو في مجال البحث الزراعي والإرشاد، أو حتى في برامج التمويل الميسر. وتشير التجارب الدولية إلى أن الإنفاق الحكومي الأكثر فعالية في هذا المجال هو ذلك الذي يوجه نحو الاستثمار في العوامل الوسيطة للإنتاج الزراعي، وليس فقط الدعم النقدي. فزيادة الإنفاق تؤدي إلى تحفيز الإنتاجية الزراعية، تقليل التكاليف، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وكلها عناصر تؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع.

كما أن دور الدولة لا يقتصر فقط على الجانب المالي، بل يشمل توفير إطار تنظيمي واستثماري واضح ومستقر، وهو شرط ضروري لجعل التدفقات الاستثمارية أكثر توجيهاً نحو الزراعة. يشير الأثر الطردي والبدال إحصائياً للإنفاق الحكومي على القيمة المضافة في قطاع الزراعة إلى دور حاسم تلعبه السياسات المالية العامة في تعزيز الأمن الغذائي وتحفيز النشاط الزراعي في ماليزيا. ويُعد هذا التوجه متسقاً مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن الزراعة، لاسيما في الدول النامية والناشئة، تُعد من القطاعات ذات الحساسيات العالية للسياسات الحكومية، سواء عبر الإنفاق المباشر أو من خلال برامج الدعم غير المباشر. في السياق الماليزي، يكتسب هذا الإنفاق طابعاً خاصاً يرتبط بمجموعة من الأبعاد:

تُعد الطبيعة متعددة الأبعاد للإنفاق الحكومي الزراعي مدخلاً بالغ الأهمية لفهم دوره التحفيزي والتنموي في القطاع الزراعي. فالإنفاق العام لا يقتصر على ما يُخصص لقطاع الزراعة من اعتمادات مالية، بل يتجاوز ذلك إلى منظومة أشمل من التكاليف المترابطة التي تؤسس لبيئة زراعية فعّالة ومستدامة، فمن جهة، يندرج الإنفاق على البنية التحتية الريفية ضمن أولويات هذا التدخل، حيث يشمل تطوير الطرق، وقنوات الري، وشبكات الكهرباء، ومرافق التخزين، وكلها عوامل حاسمة في

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تقليص الفاقد، وتحسين القدرة اللوجستية للمنتجين، وربطهم بالأسواق المحلية والدولية، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الربحية.

ومن جهة أخرى، يمثل تمويل البحث العلمي والإرشاد الزراعي بُعدًا استراتيجيًا في الإنفاق العام، إذ يُسهم في تمكين المزارعين من المعرفة والتقنيات الحديثة، وتحسين جودة المدخلات، وتطوير سلالات زراعية أكثر مقاومة وجدوى. كما أن الجانب التحفيزي من الإنفاق الحكومي، من خلال الإعانات المباشرة أو آليات الدعم السعري والتمويلي، يُسهم في تقليل هشاشة الدخل الزراعي في مواجهة الصدمات المناخية أو السوقية، ويُعزز من استقرار الاستثمارات الزراعية.

ومن هذا المنظر، فإن الإنفاق الحكومي لا يعمل كعامل دفع فقط، بل يُعيد تشكيل هيكل الحوافز داخل الاقتصاد الزراعي، ويعزز ثقة المنتجين في استقرار الاستثمار في هذا القطاع.

من جانب آخر؛ يُعدّ الإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي عاملاً موازنًا بالغ الأهمية في مواجهة تقلبات السوق والمخاطر البيئية التي تميّز النشاط الزراعي، باعتباره أحد أكثر القطاعات عرضة للتقلبات الطبيعية والاقتصادية. ففي ظل تذبذب الأسعار، أو وقوع كوارث مناخية كالجفاف والفيضانات، يُشكل تدخل الدولة عبر برامج الدعم والتعويضات شبكة أمان حيوية للمزارعين، ما يُقلل من حدة الخسائر ويضمن استمرارية الإنتاج وعدم انسحاب المنتجين من الدورة الزراعية. ويتخذ هذا الإنفاق أشكالًا متعددة تتجاوز التعويضات المباشرة، ليشمل الاستثمار في بناء أنظمة الإنذار المبكر، وتوفير التأمين الزراعي بصيغه التقليدية أو التشاركية (كالتكافل)، إلى جانب تطوير سياسات احترازية للأمن الغذائي تُمكن من استباق الأزمات والتخفيف من آثارها. وهكذا، يتحول الإنفاق الحكومي من مجرد تدخل ظرفي إلى أداة هيكلية لخلق الاستقرار، عبر تقوية قدرة المنظومة الزراعية على امتصاص الصدمات الخارجية، سواء الناتجة عن اضطرابات مناخية، أو أوبئة، أو اختلالات في سلاسل التوريد العالمية.

وعليه فإن الإنفاق الحكومي يُسهم في تعزيز مرونة القطاع الزراعي واستدامته، ويُعيد التوازن بين منطق السوق وآليات الحماية الاجتماعية والاقتصادية، بما يُرسّخ أسس السيادة الغذائية والأمن الزراعي على المدى الطويل.

ومن مدخل ثالث؛ يُبرز التفاعل الإيجابي بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص إحدى الركائز الجوهرية في مقاربة التنمية الزراعية المستدامة، حيث تؤكد أدبيات الاقتصاد التنموي على

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الطبيعة التكميلية بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص، لا سيما في القطاعات ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة كما هو الشأن في القطاع الزراعي. ففي هذا السياق، لا يُنظر إلى تدخل الدولة باعتباره بديلاً عن المبادرة الخاصة، بل كعامل تمهيدي ومحفز يُزيل العقبات البنيوية التي تعيق دخول المستثمرين إلى هذا القطاع.

فالإنفاق الحكومي الرشيد والكفاء، عندما يُوجَّه نحو تطوير البنية التحتية، وتوفير خدمات الإرشاد، ودعم سلاسل القيمة، يُساهم مباشرة في تخفيض التكاليف التأسيسية التي تُثقل كاهل المستثمرين، مما يجعل الدخول إلى النشاط الزراعي أكثر جاذبية وربحية. كما أن تحسين البيئة التشغيلية — من حيث تأمين المياه، الطاقة، والمواصلات — يُرفع من العائد المتوقع على الاستثمار، ويقلل هامش المخاطر المرتبطة بالإنتاج والتسويق.

علاوة على ذلك، يُساهم تدخل الدولة في إزالة المعوقات الهيكلية أمام التمويل الإسلامي الموجه للزراعة، من خلال إرساء بيئة قانونية وتنظيمية مشجعة، وتقديم نماذج شراكة مبتكرة مع المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك تصميم صكوك زراعية متوافقة مع الشريعة. وهذا يُمكن من تعبئة موارد مالية إضافية، ويحوّل التمويل من منطق استهلاكي إلى منطق إنتاجي تشاركي. وعليه، فإن دور الدولة لا يقتصر على الإنفاق بوصفه وظيفة مباشرة، بل يتسع ليشمل التحفيز غير المباشر للسلوك الاستثماري الخاص، وخلق دينامية تشاركية مع القطاع المالي الإسلامي، ما يُعزز من فعالية الاستثمار الزراعي ويُرسّخ مبادئ التنمية المستدامة الشاملة.

أما المدخل الرابع لتأثير الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الزراعي، فيبرز من كونه أداة استراتيجية محورية في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز السيادة الزراعية، حيث يتجاوز أثره الاقتصادي التقليدي ليتداخل بعمق مع الخيارات السيادية للدولة في مجال إنتاج الغذاء وتقليص التبعية الخارجية. ففي ظل هشاشة الأسواق الدولية، وتقلبات الأسعار العالمية، وارتفاع مخاطر القيود الجيوسياسية على التجارة، تزداد أهمية التوجه نحو دعم إنتاج المواد الأساسية محلياً، كالحبوب، الزيوت، والبروتينات النباتية، التي تُعدّ عناصر مركزية في معادلة الأمن الغذائي لأي دولة، لا سيما في السياقات التي يشكّل فيها الاستيراد نسبة معتبرة من سلة الغذاء، كما هو الحال في ماليزيا.

من هذا المنظور، يُصبح الإنفاق الحكومي الموجه نحو دعم سلاسل القيمة لهذه المحاصيل، وتوفير المدخلات والخدمات المرتبطة بها، خياراً سيادياً يهدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي النسبي، وتحسين

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية. ولا يقتصر هذا الإنفاق على دعم الإنتاج الكمي فقط، بل يمتد ليشمل التحول نحو الزراعة الذكية والمستدامة، عبر إدماج التقنيات الحديثة، والرقمنة، والحلول البيئية في الممارسات الزراعية.

هذا التوجه يوفّر للدولة مكاسب مزدوجة: من جهة، زيادة الإنتاج والإنتاجية بكفاءة عالية، ومن جهة أخرى، تقليص الأثر البيئي للأنشطة الزراعية، بما ينسجم مع التزامات ماليزيا ضمن أجندة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع (الهدف 2)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والحفاظ على الموارد الطبيعية (الهدف 15).

بالتالي، فإن توجيه الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه لا يُعد فقط خيارًا اقتصاديًا، بل يُمثّل خيارًا استراتيجيًا لبناء منظومة غذائية مستقلة، مرنة، ومستدامة، تُعزز من قدرة الدولة على الصمود في وجه الأزمات، وتُرسّخ مفهوم السيادة الغذائية كدعامة للاستقرار والتنمية.

في الأخير وفيما تعلق بتأثير الإنفاق الحكومي على الأمن الغذائي، يُمكننا أن نستخلص أن الأثر الطردي للإنفاق الحكومي يعكس دور الدولة كمحفّز أساسي للنمو الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في ماليزيا. لكن هذا الأثر لا يتحقق فقط من خلال ضخ الأموال، بل من خلال توجيهها بشكل مدروس، مستدام، ومتكامل مع السياسات الزراعية والبيئية والمالية الأخرى. ويُعد الإنفاق الحكومي قناة حيوية للتوازن بين أهداف السوق وأهداف العدالة الغذائية، بين الربح والتنمية، وبين التنافسية والسيادة الغذائية، وهو ما يمنحه مكانة مركزية في أي رؤية استراتيجية لتحفيز القطاع الزراعي في بيئة اقتصادية مفتوحة وتنافسية كما في ماليزيا.

ثانيا: تفسير وتحليل تأثير الصادرات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

يشير الأثر الطردي والمعنوي للصادرات – سواء الكلية أو الزراعية تحديداً – على القيمة المضافة للزراعة في ماليزيا إلى أن الانخراط النشط في التجارة الدولية يمثل أداة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال رفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي وتحفيز نموه المستدام. فمن جهة، تعكس زيادة الصادرات الزراعية تحسّناً في القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الماليزية، بما في ذلك جودتها، والامتثال للمعايير الصحية والبيئية الدولية، وكفاءة سلاسل الإمداد والتوزيع. ومن جهة أخرى، فإن هذا التوجه نحو التصدير يفتح أمام القطاع فرصاً أوسع للنمو، ويعزز قدرة الدولة على

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

تنويع مصادر الدخل الريفي، وتقليص التبعية للاستهلاك المحلي فقط، ما يساهم في تعزيز مرونة القطاع في مواجهة الأزمات.

وتحمل الصادرات الكلية أيضًا أثرًا غير مباشر مهمًا، يتمثل في تحسين الميزان التجاري العام للبلاد، وتوليد احتياطات نقد أجنبي يمكن تخصيص جزء منها لاستيراد المعدات والآلات الزراعية، أو دعم مدخلات الإنتاج، أو تمويل الابتكار والتقنيات الزراعية الحديثة. هذا التفاعل يؤدي إلى تكوين حلقة نمو إيجابية مدفوعة بالتجارة، يكون فيها التصدير محركًا للإنتاجية والاستثمار، خصوصًا إذا ما ترافق ذلك مع سياسات تطويرية متكاملة تشمل التأهيل الفني والبنية التحتية والخدمات اللوجستية.

مع ذلك، فإن هذه الديناميكية ليست خالية من المفارقات. فمن المعروف أن التوسع في الصادرات الزراعية - دون ضوابط أو مرافقة بسياسات حماية غذائية - قد يؤدي إلى نزاحم الموارد لصالح الأسواق الخارجية على حساب التوازن الداخلي، خصوصًا في حالة السلع الغذائية الأساسية. فعندما يصبح التصدير أكثر ربحية للمزارعين من البيع المحلي، قد تقلص الإمدادات المتاحة للسوق الداخلي، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية للمستهلكين المحليين، وتفاقم الفجوة الغذائية الوطنية. وهذه الظاهرة تُعرف بـ "مفارقة الأمن الغذائي التجاري"، التي وقعت فيها عدة دول نامية خلال العقود الماضية.

ومن هنا، يُعد شرط النجاح في توظيف الصادرات كرافعة للأمن الغذائي هو وجود نظام تسعير داخلي عادل، وآليات دعم مرنة تعوّض المنتجين عن تقلبات الأسعار الدولية، وتضمن استقرار السوق المحلي. كما أن الاستثمار في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي - وليس فقط التوسع في التصدير - يُعد ضرورة لضمان ألا يأتي هذا النمو التجاري على حساب التوازن الغذائي الداخلي. وتُعد أدوات مثل العقود الزراعية طويلة الأجل، والاحتياطات الإستراتيجية، وسياسات الضبط السوقي وسائل مهمة لضبط العلاقة بين التصدير والأمن الغذائي، خصوصًا في دولة كماليزيا التي تطمح إلى تعزيز مكانتها في الأسواق الإقليمية والعالمية، مع الحفاظ على استقرار منظومتها الغذائية الداخلية.

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن الصادرات الكلية والصادرات الزراعية تمثلان قناة فعالة لتعزيز القيمة المضافة الزراعية والأمن الغذائي إذا ما تم توجيههما ضمن إطار مؤسسي متكامل، يوازن بين أهداف النمو والانفتاح من جهة، ومتطلبات العدالة الغذائية والسيادة الإنتاجية من جهة أخرى.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ثالثاً: تفسير وتحليل تأثير الاستثمار المحلي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

يعكس الأثر الطردي للاستثمار المحلي الأهمية المبدئية لرأس المال المحلي في تنشيط القطاع الزراعي وزيادة القيمة المضافة فيه، سواء من خلال استثمارات مباشرة في الأنشطة الإنتاجية (كالزراعة النباتية وتربية المواشي)، أو من خلال الاستثمار في البنية التحتية الوسيطة التي تعد ضرورية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، مثل النقل الريفي، وحدات التخزين المبرد، منشآت التصنيع الغذائي الأولي، والمرافق اللوجستية المرتبطة بسلاسل التوريد الزراعي. وتُظهر هذه النتيجة أن رأس المال المحلي يمكن أن يلعب دوراً محورياً في رفع إنتاجية القطاع، وتحسين نوعية المنتجات، وزيادة قدرة الزراعة على خلق فرص عمل ريفية مستدامة.

مع ذلك، فإن ضعف الدلالة الإحصائية يشير إلى اختلال في تخصيص الاستثمار المحلي باتجاه الزراعة، ويعكس إما تفضيل المستثمرين للقطاعات ذات العوائد السريعة والعالية كالصناعة والخدمات والتكنولوجيا، أو محدودية الجاذبية النسبية للقطاع الزراعي نتيجة ضعف الحوافز المؤسسية، وغياب البيئة الاستثمارية الآمنة. فقد يُنظر إلى الزراعة على أنها قطاع ذو مخاطر عالية (كالاعتماد على العوامل المناخية أو تقلبات الأسعار)، وعوائد منخفضة، مقارنة بقطاعات أخرى تُعد أكثر تنبؤاً وربحية، كما أن ضعف البنية المؤسسية، من حيث وضوح قوانين الملكية، والتراخيص، وغياب الضمانات أو الحوافز الضريبية، قد يسهم في عزوف المستثمر المحلي عن التوجه نحو الزراعة.

علاوة على ذلك، تعاني منظومة التمويل التقليدي من فجوة مزمنة في ملاءمتها لتمويل النشاط الزراعي، الذي يتسم بدورات إنتاج طويلة، وتدفقات نقدية غير منتظمة. وفي هذا الإطار، فإن غياب أدوات تمويلية مرنة ومتوافقة مع خصائص الزراعة – كالصكوك الهجينة، أو صيغ الإجارة المنتهية بالتمليك، أو التمويل التشاركي منخفض التكلفة – يؤدي إلى تقليص فرص التوسع الاستثماري. فالتمويل القائم على الفائدة أو شروط السداد قصيرة الأجل لا يتناسب مع الفلاحين أو المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري للإنتاج الغذائي في ماليزيا.

وبناءً عليه، تبرز ضرورة تدخل الدولة لتصحيح هذا الاختلال الهيكلي، عبر حزمة من التدخلات السياسية والمؤسسية:

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

- 1- من خلال توفير ضمانات استثمارية وقانونية تحمي المستثمرين في الزراعة من تقلبات الأسعار والمخاطر الطبيعية، بما في ذلك أدوات التأمين الزراعي (مثل التكافل الزراعي) والصناديق الاحتياطية.
 - 2- من خلال تحفيز إنشاء نوافذ تمويل إسلامي مبتكرة وموجهة خصيصًا للزراعة، بالتعاون مع البنوك الإسلامية والهيئات الوقفية وصناديق التنمية.
 - 3- من خلال إطلاق برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الزراعية ذات الأولوية الإستراتيجية، ما يتيح تقاسم المخاطر والعوائد ويسرّع تدفق رأس المال المحلي نحو القطاع.
- في المحصلة، فإن تفعيل دور الاستثمار المحلي في الزراعة لا يتطلب فقط رؤوس أموال، بل يتطلب بيئة سياساتية مؤهلة، وهندسة مالية مرنة، وإرادة مؤسسية تؤمن بدور الزراعة في بناء أمن غذائي مستدام واقتصاد منتج وعادل.

رابعاً: تفسير وتحليل تأثير الواردات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقاً لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS):

تشير النتيجة السلبية والدالة إحصائياً للواردات الزراعية على القيمة المضافة الزراعية في ماليزيا إلى مفارقة اقتصادية وتنموية خطيرة، تكشف عن هشاشة في البنية الإنتاجية المحلية أمام ضغوط السوق العالمي. فبدل أن تعمل التجارة الدولية كمحفز للتخصص والكفاءة، أفضى الانفتاح غير المنضبط - لا سيما في القطاع الزراعي - إلى تآكل قدرة الزراعة الوطنية على المنافسة، وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي.

ففي سياق تنافسي عالمي غير متكافئ، تميل الدول الكبرى المنتجة زراعياً إلى دعم صادراتها عبر إعانات مباشرة وغير مباشرة، ونظم تسعير مرنة، وأساليب إنتاج كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، ما يجعل منتجاتها أرخص في الأسواق الخارجية، حتى عند تصديرها إلى دول ذات تكلفة إنتاج أقل كمالييزيا. وعندما تدخل هذه المنتجات السوق الماليزية دون قيود كافية، فإنها تؤدي إلى "إغراق السوق المحلي" بأسعار منخفضة نسبياً، مما يدفع المنتجين المحليين - خاصة صغار المزارعين - إلى تقليص أنشطتهم أو التخلي عنها نهائياً لعدم قدرتهم على المنافسة.

وهذا لا يعني فقط تراجع في الإنتاج المحلي، بل يؤثر بشكل مباشر على القيمة المضافة الزراعية، إذ أن الواردات لا تمر عبر حلقات الإنتاج المحلية (كالزراعة، الحصاد، النقل، المعالجة، التغليف)، مما

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

يقلل من تراكم القيمة داخل الاقتصاد الوطني، ويضعف الأثر المضاعف للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي والعمالة الريفية.

علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الواردات الزراعية يكرّس اختلالات بنوية في الأمن الغذائي، من خلال جعل الدولة أكثر عرضة للتقلبات الخارجية في الأسعار، والسياسات الحمائية، ومخاطر الاضطرابات الجيوسياسية أو البيئية. وقد ظهرت هذه الهشاشة بوضوح خلال جائحة كوفيد-19، حين تعطلت سلاسل التوريد العالمية، وتعرضت العديد من الدول - ومنها ماليزيا - إلى نقص مفاجئ في الإمدادات الغذائية الأساسية، وتقلبات حادة في الأسعار. كما عمّقت الأزمات اللاحقة مثل الحرب في أوكرانيا أو التغيرات المناخية العالمية هذه المخاطر، مما أكد ضرورة تقوية القاعدة الإنتاجية الوطنية.

من هذا المنظور، فإن السياسة التجارية الزراعية في ماليزيا تحتاج إلى إعادة توجيه إستراتيجي نحو تحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري والتحصين الغذائي المحلي، وذلك من خلال:

♦ **دعم تنافسي للمنتج المحلي:** عبر تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي من خلال دعم الأسمدة، وتوفير الائتمان الزراعي منخفض الفائدة، والاستثمار في تقنيات الإنتاج الحديثة.

♦ **وضع سياسات حماية ذكية:** تشمل رسوم جمركية مرنة على بعض المنتجات الزراعية المستوردة، أو تفعيل آليات "الوقاية المؤقتة" المسموح بها ضمن اتفاقيات التجارة الدولية، لحماية الصناعات الزراعية الناشئة.

♦ **تحفيز التصنيع الزراعي المحلي:** عبر تطوير وحدات المعالجة الأولية (كالتجفيف، التعليب، التجميد)، ما يعزز القيمة المضافة، ويخلق طلباً مستداماً على المنتجات المحلية، ويحد من الاعتماد على المنتجات الجاهزة المستوردة.

♦ **تنويع مصادر الاستيراد عند الضرورة:** بما يحد من الاعتماد على سوق واحدة أو منطقة جغرافية، ويقلل من مخاطر الصدمة الخارجية.

♦ **بناء مخزون غذائي إستراتيجي:** من خلال تعزيز منظومة الاحتياطيّات الغذائية، وربطها بمستويات الإنتاج المحلي، بما يتيح التدخل في السوق عند الحاجة، وتجنب تقلبات الأسعار.

في المحصلة، فإن استمرار الأثر السلبي للواردات الزراعية على القيمة المضافة يشير إلى أن التحرر التجاري الزراعي - إذا لم يُرافق بسياسات إنتاجية قوية - يتحول من فرصة إلى تهديد حقيقي للأمن

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الغذائي والسيادة الإنتاجية. لذلك، فإن المطلوب ليس الانغلاق، بل إعادة ضبط الانفتاح التجاري على أسس إنتاجية وتنموية وسيادية، تجعل من التجارة الدولية رافعة لتعزيز الزراعة لا أداة لتقييدها. تشير نتائج النماذج الثلاثة الخاصة بتقدير أثر الصكوك الإسلامية على الإنتاج الغذائي، إلى أن الإنفاق الحكومي يُعد المتغير الأكثر تأثيرًا واستقرارًا في تفسير التغيرات في مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا، حيث حافظ على دلالة معنوية عالية واتجاه طردي في جميع النماذج، سواء في نموذج OLS اللوغاريتمي أو في نموذج Ridge، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في دعم الأمن الغذائي من خلال السياسات التحفيزية والاستثمار في البنية التحتية الزراعية. ويأتي بعده من حيث التأثير الإيجابي صكوك المراجعة، التي أثبتت فعاليتها كأداة تمويل مباشر للأنشطة الزراعية، لا سيما بسبب بساطتها وانخفاض درجة المخاطرة المرتبطة بها، إذ سجلت علاقة طردية معنوية في كل من النموذج الثاني ونموذج Ridge، وإن كان حجم تأثيرها أقل من تأثير الإنفاق الحكومي. أما صكوك المشاركة فقد ظهرت كأضعف المتغيرات من حيث الأثر، حيث سجلت تأثيرًا سلبيًا واضحًا ومعنويًا في جميع النماذج، بل كان هذا الأثر أكثر حدة واستقرارًا في نموذج Ridge، ما يشير إلى أنها قد تمثل تمويلًا غير فعال في سياق قطاع الغذاء، وربما يعكس ذلك مشكلات في التطبيق العملي لهذه الصيغة، أو ضعف مواءمتها لخصوصيات النشاط الزراعي. بالتالي، يمكن ترتيب المتغيرات من حيث التأثير على النحو الآتي: الإنفاق الحكومي (الأقوى)، ثم صكوك المراجعة، وأخيرًا صكوك المشاركة (الأضعف تأثيرًا وسلبيًا).

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المطلب الرابع: تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على إنتاج الغذاء

الفرع الأول: تفسير وتحليل تأثير صكوك المراجعة على إنتاج الغذاء في ماليزيا

يُظهر التأثير الطردي والمعنوي لصكوك المراجعة على إنتاج الغذاء في ماليزيا—كما برز بوضوح في النموذجين الثاني والثالث—الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه الصيغة التمويلية الإسلامية في دعم القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. ويعكس هذا التأثير الفعّال طبيعة المراجعة بوصفها صيغة قائمة على تمويل الأصول الحقيقية، حيث يُموّل المزارع أو المنتج الزراعي لشراء مدخلات الإنتاج (مثل البذور، الأسمدة، الآلات الزراعية، وحدات التخزين، أو وسائل النقل) ضمن عقد واضح يحدد السلعة والتمن وهوامش الربح مسبقاً، مما يجعلها صيغة منخفضة المخاطر، شفافة، وسهلة التطبيق مقارنة بصيغ التمويل التشاركي مثل المشاركة أو المضاربة.

من منظور الاقتصاد الزراعي، فإن صكوك المراجعة تمثل أداة تمويل موجه نحو تعزيز القدرات الإنتاجية قصيرة ومتوسطة الأجل للمنتجين الزراعيين. وبما أن القطاع الزراعي يتسم بدورات إنتاجية موسمية وحاجة ملحّة إلى سيولة مرنة وآمنة، فإن هذه الصيغة توفرّ تمويلاً مباشراً وسريع التفعيل، يساعد على تجاوز القيود التمويلية التي تعاني منها الشرائح الضعيفة (خاصة صغار الفلاحين). كما أن وضوح المعاملات في المراجعة يمنح اليقين والثقة للطرفين (المصدر والمستفيد)، ويقلل من المخاطر الأخلاقية ومشاكل التماثل المعلوماتي، وهو أمر جوهري في القطاعات التي تفتقر للبنية المؤسسية المتطورة.

أضف إلى ذلك أن الصكوك كأداة سوقية قابلة للتداول تفتح المجال أمام تمويل زراعي جماعي طويل الأمد، بحيث يُحوّل رأس المال الساكن إلى استثمارات فعلية في الغذاء، دون الحاجة إلى الاعتماد فقط على الدعم الحكومي أو التمويل التقليدي.

وعليه فإن نتائج هذه الأطروحة تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تُؤكد أن صكوك المراجعة تمتلك قابلية عالية لتكون رافعة تمويلية فعالة للزراعة والأمن الغذائي، بشرط تحسين تصميمها، توجيهها بدقة، وتكاملها مع أدوات التمويل الإسلامي الأخرى. وتمثل ماليزيا بيئة مثالية لتجريب وتوسيع هذا التوجه بالنظر إلى تطور سوق الصكوك لديها واهتمامها المتزايد بالاستدامة الزراعية.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

في الأخير يُمكننا الإشارة أنه ينبغي أن تُدمج صكوك المراجعة ضمن استراتيجية وطنية للأمن الغذائي المستدام، تُبنى على مبدأ التمويل التشاركي الإسلامي، بحيث لا تقتصر المراجعة على تمويل المدخلات فقط، بل تصبح جزءًا من سلسلة متكاملة تشمل الإنتاج، المعالجة، التخزين، والتوزيع، بالتوازي مع بناء إطار رقابي يضمن توجيه التمويل للأنشطة ذات الأثر الحقيقي على الإنتاج الغذائي، مع تقييم الأثر التنموي وليس فقط المالي للصكوك. وعليه يُمكن أن نطرح مجموعة من الآليات والاقتراحات التي من شأنها أن تعزز الأمن الغذائي، نذكر منها:

أولاً: تصميم صكوك مراجعة زراعية مخصصة

- 1- يمكن تطوير منتجات صكوك مراجعة مصممة خصيصًا للقطاع الزراعي، تشمل تمويل المدخلات الزراعية، سلاسل القيمة، التخزين، والنقل.
- 2- تتضمن هذه الصكوك بنودًا مرنة تتوافق مع الدورات الموسمية، وتراعي تأخير السداد إلى ما بعد الحصاد، بما يخفف العبء المالي عن المنتج.

ثانياً: إنشاء منصات تكامل بين المصدرين والمزارعين

- 1- من خلال التعاون مع الهيئات الزراعية والبنوك الإسلامية، تُبنى منصات ذكية لتحديد الاحتياجات التمويلية للمزارعين وربطها بإصدار صكوك موجهة.
- 2- يُراعى في هذه المنصات تمكين التمويل الجماعي (Crowd Sukuk) للمزارع الصغيرة باستخدام تقنية البلوكتشين لتعزيز الشفافية وتبسيط الأثر.

ثالثاً: التكامل مع صيغ إسلامية أخرى: يمكن تعزيز الأثر من خلال ربط المراجعة بـ:

- 1- صيغ السلم: لتمويل المحاصيل المستقبلية مع ضمان تسويقها.
- 2- صكوك الإجارة: لتمويل الآلات الزراعية عبر التأجير المنتهي بالتمليك.
- 3- صكوك المضاربة المحددة: حيث يُؤمّل طرف ذو خبرة الإنتاج الزراعي، بينما يساهم المستثمرون برأس المال.

- 4- صكوك الوكالة: لتفويض جهات مختصة بتوجيه الاستثمار الزراعي نيابة عن حملة الصكوك.

رابعاً: تحفيز إصدار صكوك مراجعة خضراء

- 1- ربط هذه الصكوك بالأبعاد البيئية المستدامة للزراعة (مثل الزراعة العضوية، تقنيات الري الحديث، الطاقة الشمسية للضخ) ضمن إطار التمويل الإسلامي الأخضر.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

2- يمنح ذلك حوافز من الدولة أو الهيئات البيئية العالمية، ويعزز جاذبية الصكوك للمستثمرين ذوي التوجهات الاستدامة.

الفرع الثاني: تفسير وتحليل تأثير صكوك المشاركة على إنتاج الغذاء في ماليزيا

تُظهر نتائج النماذج المقدّرة وجود تأثير سلبي ومعنوي لصكوك المشاركة على إنتاج الغذاء في ماليزيا، وهو ما يمثل مفارقة لافتة من الناحية الاقتصادية، بالنظر إلى أن المشاركة، بوصفها صيغة قائمة على تقاسم الربح والخسارة (Profit and Loss Sharing - PLS)، يُفترض أن تكون أكثر انسجامًا مع طبيعة النشاط الإنتاجي الزراعي الذي يقوم على المخاطرة المشتركة والتعاون في الاستثمار. لكن الاتجاه العكسي لهذا المتغير، كما تم رصده بثبات في النماذج الثلاثة (β سلبي ومعنوي)، يشير إلى إخفاق هذه الصيغة في تحقيق أثر تنموي إيجابي في قطاع الغذاء الماليزي.

من منظور التحليل المؤسسي والسياقي، يمكن فهم الأثر السلبي لصيغ المشاركة في تمويل القطاع الزراعي الماليزي من خلال مجموعة مترابطة من المحددات البنيوية والتنظيمية والسوقية، التي تعكس هشاشة البنية التحتية المالية لهذا القطاع وتحدياته السياقية الخاصة.

يتسم القطاع الزراعي بطبيعته بمستوى عالٍ من عدم اليقين، ناتج عن عوامل خارجية يصعب التنبؤ بها مثل تقلبات المناخية، تفشي الآفات، وعدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق. في ظل هذا السياق، يميل المستثمرون إلى تجنب صيغ التمويل التشاركي التي تقوم على تقاسم الأرباح والخسائر، ويفضلون الصيغ التمويلية التي توفر ضمانات واضحة ومحددة للعائد، كما هو الحال في عقود المراجحة أو الإجارة.

علاوة على ذلك، فإن معظم الفاعلين في هذا القطاع - لا سيما صغار المزارعين - يعانون من محدودية في القدرات الإدارية والمالية، وعدم إلمام كافٍ بمتطلبات الحوكمة والشفافية التي تستلزمها عقود المشاركة. هذا القصور المعرفي يشكل عائقًا أمام إرساء علاقات تعاقدية ناجعة ومستدامة قائمة على مبدأ المشاركة في المخاطر والعوائد.

تتطلب صيغ المشاركة توافر بيئة مؤسسية قوية تتسم بالشفافية والرقابة الدقيقة على تنفيذ المشاريع الزراعية، خصوصًا فيما يتعلق بتتبع تكاليف التشغيل وتوزيع الأرباح. غير أن البيئة المؤسسية الماليزية - في شقّها الزراعي - تعاني من قصور واضح في هذا الجانب، حيث تفتقر المشاريع الصغيرة

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

والمتوسطة إلى آليات فعّالة للرقابة والمساءلة، ما يفتح المجال أمام ممارسات إدارية غير رشيدة، ويزيد من احتمالات النزاع حول تقدير الأرباح أو نسب التوزيع.

كما أن غياب معايير موحّدة لتقويم الأداء والربحية في المشاريع الزراعية يعقّد من مهمة المستثمرين في التنبؤ بالعوائد المستقبلية، ويضعف الثقة في كفاءة صيغ المشاركة كأداة تمويلية مجدية لهذا القطاع.

تُعد صكوك المشاركة من الأدوات التمويلية ذات السيولة المنخفضة نسبيًا، نظرًا لصعوبة تداولها في الأسواق الثانوية مقارنةً بالصكوك القائمة على الديون أو الأصول المضمونة. هذا العامل يحدّ من جاذبيتها للمستثمرين الذين يفضلون أدوات مالية أكثر مرونة وسرعة في التسييل، خاصة في ظل الأفق الزمني الطويل الذي تتطلبه مشاريع المشاركة الزراعية. إضافة إلى ذلك، فإن صكوك المشاركة تفترض التزامًا استثماريًا طويل الأجل لا يتناسب بالضرورة مع الديناميات التمويلية للقطاع الزراعي، الذي يعتمد في الغالب على تمويلات قصيرة الأجل موسمية الطابع، تستجيب لاحتياجات متغيرة بسرعة وفقًا لدورات الإنتاج والحصاد.

ويجدر التأشير أنه في الفكر الاقتصادي الإسلامي، تُعد المشاركة تجسيدًا للفلسفة المالية القائمة على المسؤولية المشتركة والتكافل الإنتاجي، غير أن التجربة التطبيقية في عدة بلدان، بما فيها ماليزيا، تُظهر أن هذه الصيغة تعاني من محدودية الانتشار والفعالية، خاصة في القطاعات ذات المخاطر العالية مثل الزراعة. ويُرجع بعض الباحثين ذلك إلى ما يسمى "انحياز السوق لصيغ التمويل الآمن"، حيث تُفضّل المؤسسات المالية استخدام أدوات مثل المراجعة التي تضمن عائداً ثابتاً وتقلل من الالتزام الرقابي.

في الأخير يُمكن الحكم أنه على رغم الخلفية النظرية الواعدة لصكوك المشاركة كأداة تنمية تشاركية، إلا أن النتائج المقدّرة تؤكد أنها لم تُترجم بفعالية إلى دعم حقيقي لإنتاج الغذاء في ماليزيا . يعود ذلك إلى قصور في التطبيق المؤسسي، والمخاطر المرتفعة، وعدم تكييف هذه الصيغة مع طبيعة القطاع الزراعي . ومن ثم، فإن تعزيز دور صكوك المشاركة يتطلب إصلاحًا في التصميم والتنفيذ، وربطها بصيغ أخرى أكثر مرونة، ودعمًا مؤسسيًا وتشريعيًا واضحًا ضمن رؤية شاملة للأمن الغذائي الإسلامي. ويُمكن طرح مجموعة من الاقتراحات بمرتجى تصويب أثر صكوك المشاركة وإسهاماته في الإستراتيجية الزراعية على الأمن الغذائي في ماليزيا:

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

أولاً: إعادة تصميم صكوك المشاركة الزراعية لتكون أكثر مرونة:

1- اعتماد نموذج "مشاركة محددة الأجل" (Time-bound Musharakah) "بمراحل واضحة لتقاسم العوائد، ما يقلل من المخاطر ويفيد المستثمرين.

2- استخدام وكيل استثماري متخصص (مؤسسة أو جهة حكومية) لإدارة المشروع نيابة عن حملة الصكوك، مما يخفف من تعقيدات الرقابة.

ثانياً: دمج صيغ المشاركة مع أدوات تأمين وتغطية المخاطر

مثل التكافل الزراعي أو عقود التحوط الشرعية، لضمان حد أدنى من العائد وتقليل تقلب العوائد، ما يشجع المستثمرين.

ثالثاً: التكامل مع صيغ تمويلية إسلامية أخرى

مثل تمويل الجزء التشغيلي عبر المراجعة، والجزء الاستثماري عبر المشاركة، أو استخدام مضاربة مقيدة ضمن المشروع الزراعي.

رابعاً: إطلاق برامج حكومية تحفيزية لصكوك المشاركة

- 1- منح ضمانات جزئية أو حوافز ضريبية للمستثمرين في هذه الصكوك لتشجيع مشاركتهم.
- 2- ربط هذه الصكوك بأهداف التنمية الريفية أو استصلاح الأراضي الزراعية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متداخلة.

الفرع الثالث: بيان مساهمة الصكوك الخضراء في إنتاج الغذاء بماليزيا

تتجلى مساهمة الصكوك الخضراء في دعم إنتاج الغذاء بماليزيا من خلال المبادرات التمويلية الموجهة للمشاريع الزراعية والبيئية، الأمر الذي يسهم بفاعلية في تعزيز الأمن الغذائي.

أولاً: تمويل مشاريع الزراعة المستدامة

يمكن توظيف الصكوك الإسلامية الخضراء كأداة تمويلية لدعم الزراعة المستدامة، وذلك من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة التي تُسهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتطوير أساليب الزراعة المستدامة (كالزراعة العضوية)، إضافة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاع الزراعي عبر توفير الكهرباء والطاقة الشمسية، وتأمين أنظمة الري الذكية؛ بهدف تأمين تمويل مستقر طويل الأجل يشجع الابتكار في المجال الزراعي، ويضاعف المردود الزراعي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

ومثال ذلك ما قامت به بعض الشركات في ماليزيا كل من شركة تاداو إنيرجي للطاقة وهي شركة استثمارية تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المستدامة حيث أصدرت صكوكا خضراء للاستثمار المسؤول اجتماعيا بقيمة 250 مليون رينجيت ماليزي، لتمويل بناء محطات طاقة كهر وضوئية واسعة النطاق في كودات، لمدة تتراوح فيما بين عامين و 16 عاما، وبعد ما حققته نجاح صكوك الاستثمار الخضراء لشركة تاداو إنيرجي من نجاح ، أصدرت شركة كوانتوم سولار بارك أكبر صك أخضر في العالم، بقيمة مليار رينجيت ماليزي، في أكتوبر 2017، لتمويل بناء مشروع أكبر مصنع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في ثلاث مقاطعات وهي: كيداه وملكا وتيرينجانو¹.

وتم أيضا إصدار صكوك استدامة من قبل شركة **Edra Solar Sdn. Bhd** في أكتوبر 2018 من أجل تمويل تكاليف إنشاء محطة الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاواط في ماليزيا، وتضمنت معها مكونا اجتماعيا قصد تحقيق البعد الاجتماعي، تمثل في تخصيص أراضي للأنشطة الزراعية لفائدة المزارعين المحليين، وهذا الأمر يعد حدثا محوريا للمرة الأولى التي يتم فيها دمج العناصر الخضراء والاجتماعية في إصدار واحد للصكوك، من أجل تحقيق تنمية الريفية والعدالة الاجتماعية².

وكذلك في سنة 2022 أصدرت شركة كوانتوم سولار بارك صكوك خضراء بقيمة 4.5 مليون رينجيت ماليزي، و 1.7 رينجيت مليون ماليزي في ديسمبر 2023³.

ثانيا: تمويل مشاريع المباني الخضراء

فتمويل مشاريع المباني الخضراء يساعد على تأمين الغذاء المحلي من خلال تشجيع الأفراد على الزراعة الحضرية التي تعد من التدابير الوقائية التي يمكن اعتمادها عند حدوث الأزمات، وعلى دمج إنتاج الغذاء داخل المدن الذي يسهم في التقليل من التبعية الغذائية، مثل الزراعة على أسطح المنازل؛ لأن استخدام الأسطح كمساحات خضراء مفتوحة ليس بالأمر الجديد في ماليزيا، لأنه يمكن رؤية الأسطح الخضراء في المباني التجارية والعامة والمؤسسات وحتى السكنية، مثل الشقق السكنية،

¹ - سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة - الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجاً-، ص 172.

² - See: Pioneering the Green sukuk three years on, P40. www.worldBank.org.

³ - السندات الخضراء والصكوك الخضراء في ماليزيا، على الموقع الإلكتروني: <https://www.bixmalaysia.com>، أطلع عليه يوم: 2025/02/22، على الساعة: 22:00.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

المدارس، وهذه الزراعة تشمل طيفا واسعا من أساليب الإنتاج ونماذج الأعمال ويضل تصنيف أنظمة الإنتاج على نطاق واسع مثل حدائق ومزارع حضرية خارجية أرضية، حدائق ومزارع على أسطح المنازل، أعمال تنسيق الحدائق والمشاتل، تربية الماشية في المناطق الحضرية، لما للزراعة الحضرية من مساهمة في نظام غذائي أكثر متانة وصحة، لأنها أكثر نضارة، وأن الإنتاج الغذاء المحلي يُقلل من الحاجة إلى تعبئة وتبريد وتخزين ونقل الغذاء، الأمر الذي يسهم في خفض معدلات استهلاك الطاقة وتقليل التكاليف المرتبطة بإنتاج الغذاء¹.

وفي هذا المجال شهدت مساهمة ماليزيا في مشروع المباني حجم إصدار صكوك خضراء بقيمة 690.00 مليون رينجيت ماليزي سنة 2017، موجه لتمويل مساحة مكتبية مكونة من 83 طابقا يشكل جزءا من مشروع برج ميرديكا بكوالالمبور، وكانت قيمة المشروع 2.000.00 مليون رينجيت ماليزي². كما أطلقت شركة الاستثمار الماليزية المرتبطة بالحكومة Permodalan National Bhd (PNB) برنامج صكوك بقيمة 2 مليار رينجيت ماليزي لتمويل مشروع برجها المكتبي المكون من 18 طابقا، والذي يشكل جزءا من برج ميرديكا مدتها 15 عاما وتحمل اسم Merdeka ASEAN Green SRI Sukuk، تم اكتماله في سنة 2020 وهو أطول مبنى في جنوب شرق آسيا، ويعد هذا التمويل ثالث وأكبر صكوك خضراء يتم إطلاقها في ماليزيا³.

ثالثا: المساهمة في الإدارة المستدامة للمياه

يتطلب تأمين الغذاء الصحي والسليم إدارة مستدامة للمياه المستخدمة في الزراعة، من خلال ضخ الاستثمارات في التكنولوجيا المبتكرة لتعزيز الإنتاجية والحفاظ على الموارد وحمايتها، وإعادة تدوير مياه العواصف، ومياه الصرف، وتطوير مصادر المياه غير التقليدية، إضافة إلى البحث عن فرص تسهم في تعزيز تخزين المياه لما لها علاقة مباشرة بالأمن الغذائي⁴، ومن أجل ذلك ما قامت به الشركة الوطنية لأصول المياه لتمويل مشروع وطني لإعادة هيكلة الصناعة أو المياه بإصدار صك أخضر واحد في سنة 2019 قيمته 200 مليون رينجيت ماليزي، تدير أصول إمدادات المياه

¹ - See : Sheela Jayabaln , Nadzriah Ahmad , Siti Hafsyah , Zinatul Ashiqin Zainol - School Roof Top Farming as a Sustainable Food Security Measure in Malaysia: A Conceptual Framework, Nanotechnology Perceptions, Nanotechnology Perceptions 20 No. S11 (2024) 282-290 ,P: 284-286. <file:///C:/Users/LAPTA/Downloads/23.pdf>

² - See: Islamic Green Finance Development, Ecosystem And Prospects, P:29. www.worldBank.org

³ - See : Islamic Green Finance Development, Ecosystem And Prospects, ibid, P: 58.

⁴ - ينظر: آسيا سعدان، التحول نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، ص 179.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

الجديدة والحالية¹، من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة الماليزية في توفير المياه النظيفة والمعالجة بنسبة 99% من السكان بحلول عام 2020، مع إن أنظمة إمدادات المياه بحاجة إلى التوسع، لا سيما في المناطق الريفية مثل كيلانتان وباهانج وصباح وساراواك، ستحتاج أنظمة حصاد مياه الأمطار إلى التطوير في المناطق النائية ذات الأمطار الغزيرة بينما تحتاج مناطق المرتفعات ذات الوصول المحدود إلى المزيد من أنظمة تغذية الجاذبية².

رابعاً: تمويل مشاريع النقل المستدام

يساعد النقل المستدام على توفير الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن، كما يسهم في الحد من الانبعاثات الدفينة، وليس له أي آثار سلبية على المناخ³، إذ يُعد النقل المستدام رافداً استراتيجياً لتطوير الإنتاج الزراعي؛ نظراً لدوره الجوهرى في دعم منظومة الزراعة المستدامة. وتتجلى هذه الأهمية في تسهيل العمليات اللوجستية عبر استخدام المركبات الخضراء الصديقة للبيئة في نقل المدخلات الزراعية كالبدور، وجلب آلات الزرع والحصاد، وتأمين وصول المنتجات إلى الأسواق بكفاءة عالية. وفي هذا السياق، شهد عام 2020 إصدار صكوك من قبل إحدى شركات النقل بالسكك الحديدية، وظفت عوائدها في تطوير شبكة سكك حديدية تدعم هذا التوجه التنموي⁴.

الفرع الرابع: تفسير وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على إنتاج الغذاء في ماليزيا:

يعكس التأثير الطردي القوي للإنفاق الحكومي على إنتاج الغذاء في ماليزيا - والذي أكدته جميع النماذج المقدّرة - أهمية الدور المالي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي الزراعي، وهو ما يتماشى مع أدبيات الاقتصاد الزراعي التنموي التي تؤكد أن القطاع الزراعي في الدول النامية غالباً ما يعاني من فشل السوق، وضعف الحوافز، وعدم كفاية الاستثمارات الخاصة، مما يستدعي تدخلاً عاماً فاعلاً.

¹ -See : Pioneering the Green sukuk three years on, P40. www.worldBank.org

² - ينظر: مروي قريفي، رمزي طبائية، التمويل الأخضر ودوره الفعال في خدمة القضايا البيئية " حالة ماليزيا أنموذجاً"، على الموقع الإلكتروني: <http://jilrc.com/archives/17659>

³ - ينظر: قورين توائي، جعفر هتي محمد، دور الصكوك الإسلامية الخضراء في مواجهة التحديات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة - تجارب آسيوية رائدة إمكانية الاستفادة منها، ص 313.

⁴ - See: Pioneering the Green sukuk three years on, Op. cit, P: 40.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا

من منظور الاقتصاد الكلي، يُعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التحفيزية، وعند توجيهه نحو القطاع الزراعي، فإنه يُحدث أثرًا مزدوجًا: من جهة، يرفع الطلب الفعلي على مستلزمات الإنتاج الزراعي عبر برامج الشراء العام، والدعم المباشر، والبنية التحتية الريفية (مثل الري والطرق والخدمات اللوجستية)، ومن جهة أخرى، يُعزّز العرض الكلي الزراعي من خلال تحسين الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات، وتوسيع الوصول إلى الأسواق.

أما من زاوية الاقتصاد الجزئي، فإن ضخ الإنفاق الحكومي في هذا القطاع يقلل من عدم اليقين الزراعي المرتبط بتقلبات الأسعار والمناخ ومحدودية التمويل، ويزيد من ربحية الزراعة، مما يحفز المنتجين على توسيع أنشطتهم، والاستثمار في تقنيات أكثر كفاءة، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على ارتفاع الإنتاج الغذائي. كما أن هذا الإنفاق يخفف من القيود التي تواجه صغار المزارعين في الوصول إلى الموارد، سواء عبر دعم القروض، أو توفير خدمات الإرشاد الزراعي، أو تمويل المدخلات الإنتاجية.

وفي السياق المالي تحديدًا، حيث تستهدف الدولة تحقيق الأمن الغذائي ضمن رؤية اقتصادية أوسع، يُترجم الإنفاق الزراعي إلى نتائج مباشرة على مؤشر إنتاج الغذاء، خصوصًا في ظل التحديات المناخية وضغوط استيراد الغذاء. وبالتالي، فإن العلاقة الطردية المقدّرة في النماذج تعكس ليس فقط التأثير المالي المباشر، بل أيضًا البُعد الاستراتيجي للإنفاق الحكومي كأداة لتعزيز الاستقلال الغذائي وتحقيق الاستدامة الزراعية في المدى الطويل.

خلاصة الفصل

يُظهر هذا الفصل أن للتمويل الإسلامي وخصوصًا سوق الصكوك الإسلامية دورًا متباينًا في دعم القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في ماليزيا. فمن خلال تحليل تطور القيمة المضافة للزراعة ومؤشر إنتاج الغذاء بين 2007 و 2023 يتضح أن الأداء الزراعي خضع لتأثيرات متداخلة، شملت الأزمات المالية، التقلبات المناخية، والسياسات الاقتصادية، مع بروز فترات توسع وانكماش متتالية. وتكشف نتائج النماذج القياسية أن الصكوك الإسلامية لا تؤثر جميعها بالتساوي، إذ تُظهر صكوك المراجعة والهجينة علاقة طردية معنوية مع القيمة المضافة الزراعية ومؤشر إنتاج الغذاء، في حين تسجل صكوك المضاربة، المشاركة، والاستصناع علاقات عكسية أو غير دالة، ما يعكس محدودية مواءمة هذه الصيغ للواقع الزراعي الماليزي من حيث المخاطر، دورة الإنتاج، ومتطلبات الضمانات. أما على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد تبين أن كلاً من الإنفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات تمثل محددات رئيسية داعمة للأداء الغذائي والزراعي، بينما تُظهر الواردات أثرًا مزدوجًا: إيجابي من حيث دعم مدخلات الإنتاج، وسلبي من حيث انعكاس ضعف التصنيع المحلي. كما تؤكد النتائج على وجود تداخل مؤسسي بين بعض صيغ الصكوك، خصوصًا المراجعة والهجينة، مما يشير إلى ميل السوق نحو الحلول التمويلية المركبة.

الخاتمة

من خلال ما تمت دراسته حول دور المصارف الإسلامية في معالجة مشكلات الأمن الغذائي، والوقوف على الصكوك الخضراء بوصفها نموذجًا للدراسة، وأحد أبرز أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة، والتي توجه لتمويل المشاريع الداعمة للبيئة والتنمية المستدامة، مع اختيار التجربة الماليزية للدراسة التطبيقية لما لها من أسبقية وريادة في مجال الابتكار المالي، وبناءً على ما سبق نخلص إلى جملة من النتائج، وتقديم مجموعة من التوصيات.

أولاً: النتائج

- 1- تُعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تمنحها خصوصيات تميزها عن نظيرتها التقليدية، سواء من حيث آلية عملها، أو طبيعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها، وصولاً إلى الأهداف التنموية التي تسعى إلى تحقيقها.
- 2- لقد عُدَّ الأمن الغذائي من القضايا المحورية التي لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيه، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن غذائي مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي، وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية؛ لما له من أهمية بالغة في الشريعة الإسلامية، باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق رفاه الأمة الإسلامية، وضمان العيش الكريم لأفرادها، من خلال تحقيق عيشة الكفاية والرخاء لكل فرد في المجتمع المسلم، وضمان استمرار المجتمع واستقراره، وتحقيق الأمن والاطمئنان في أرجاء الدولة الإسلامية.
- 3- تعد الصكوك الإسلامية الخضراء من أحدث المنتجات المالية المبتكرة، وهي جزء من الصكوك الإسلامية التقليدية تختص بمجال البيئة والتنمية المستدامة، ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛ إذ من أهدافها خلق استثمارات لمشاريع صديقة للبيئة، وتقديم خيارات للمستثمرين الراغبين في استثمارات متوافقة مع مبادئ الشريعة، حفاظاً على البيئة والعناية بها.
- 4- إن أكثر مسبب في نقص الإمدادات الغذائية هو التغير المناخي، وهذا الأخير تنجم عنه مختلف المشكلات الأخرى، لأنه يعد من أخطر المشكلات الطبيعية الناجمة عن تزايد الأنشطة البشرية، والاستهلاك المتزايد لمصادر الطاقة غير المتجددة، مما يشكل تهديداً للأمن العالمي بمختلف أشكاله؛ لأن التغير المناخي أصبح أمراً لا يمكن تجاهله فهو يشبه في خطورته تهديد الحروب للبشرية، ولا يقتصر خطره على الأمن الغذائي فحسب، بل يمتد ليشمل السلم والأمن الدوليين أيضاً.

5- يُعزى نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا إلى السياسات الرشيدة والرؤية الاستشرافية التي تبنتها الدولة؛ من خلال إرساء الأطر القانونية والتنظيمية المتكاملة، وتشديد بنية تحتية مالية صلبة. وهو ما مكنها من تبوء مكانة ريادية بين الدول الإسلامية، وجعلها وجهة جاذبة للمستثمرين والفاعلين من مختلف أنحاء العالم.

6- من خلال تحليل البيانات المتعلقة بصيغة المشاركة، يتضح أنها تُظهر نمطاً زمنياً غير خطي، يتميز بقفزات فجائية في بعض الفترات يتبعها استقرار نسبي، مما يدل على أن التغيرات في حجم التمويل بصيغة المشاركة لم تكن ناتجة فقط عن ديناميكيات اقتصادية عامة، بل تأثرت بصورة جوهرية بالسياسات النقدية والمالية والتنظيمية، وتوجهات المؤسسات المصرفية نحو تنويع أدوات التمويل ورفع كفاءة إدارة المخاطر.

7- تُشير القراءة الكمية العامة للمؤشرات الإحصائية إلى أن المتوسط الحسابي لمساهمة صيغة الإجارة ثم البيع في إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة 2007-2022 بلغ نحو 18.5%، مما يعكس حضوراً بارزاً نسبياً للصيغة، رغم التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد بلغ التباين نحو 61.13 نقطة مئوية مربعة، فيما بلغ الانحراف المعياري قرابة 7.82%، وهو معدل مرتفع نسبياً، ما يدل على وجود تذبذب كبير في نسبة المساهمة عبر السنوات، نتيجة تعرض الصيغة لصدمات تنظيمية وهيكلية أثرت على استقرار استخدامها

8- لقد شهدت صيغ المشاركة والمضاربة تطورات استراتيجية واضحة. فقد نمت المشاركة من مستوى شبه هامشي في 2007 إلى 769.3 مليار رينجت في 2021، مسجلة مساهمة بنسبة 6.1% في 2022، ما يعكس توجّهاً نحو التمويل القائم على المشاركة في الربح والمخاطرة. أما المضاربة، فشهدت تنامياً مضطرباً في 2022، إذ بلغت 2.44 تريليون رينجت، لتستحوذ على 36% من إجمالي التمويل الإسلامي، في تحول بنوي غير مسبوق يستدعي دراسة معمقة، ربما تعود جذوره إلى تغيرات تنظيمية أو إعادة تصنيف محاسبي للصيغ التمويلية في السوق.

9- من خلال الربط بين نتائج الارتباط وبين العلاقة بين أدوات التمويل الإسلامي، تحديداً الصكوك الإسلامية والقطاع الزراعي، فقد أظهرت الصكوك الهجينة والمرابحة ارتباطاً إيجابياً ملحوظاً بالقيمة المضافة الزراعية، في حين كانت العلاقة سلبية مع صيغ كالاستصناع والمشاركة. وهذا التباين

يشير إلى أن نجاح السياسة التمويلية في ماليزيا لا يكمن فقط في توفير الأموال، بل في الملاءمة الدقيقة بين طبيعة الصيغة التمويلية وخصائص النشاط الزراعي المستهدف.

10- إن اختيار نوع الصكوك الإسلامية يؤثر بشكل كبير على فعالية التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي، فالصكوك ذات الطابع العيني والمضمون مثل المراجعة تُظهر فاعلية عالية، في حين أن الأدوات الأكثر مخاطرة أو الأقل ارتباطاً بالأنشطة الإنتاجية مثل المضاربة والاستثمار العجّال تظل محدودة الأثر، فمن المهم أن تركز السياسات المالية الإسلامية في ماليزيا على توسيع نطاق إصدار الصكوك، وضبط توجيهها نحو القطاعات الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية، وعلى رأسها الأمن الغذائي، مما يساعد على فتح المجال أمام دراسات قياسية أعمق لتحديد الأثر السببي للصكوك على مؤشرات التنمية المستدامة.

11- أن فعالية التمويل الإسلامي عن طريق الصكوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي لا ترتبط فقط بحجم التمويل، بل بنوعيته وتوجيهه القطاعي، ودرجة تكامله مع سياسات الدولة التنموية.

12- يمثل تمويل البحث العلمي والإرشاد الزراعي بُعْداً استراتيجياً في الإنفاق العام، إذ يُسهم في تمكين المزارعين من المعرفة والتقنيات الحديثة، وتحسين جودة المدخلات، وتطوير سلالات زراعية أكثر مقاومة وجدوى. كما أن الجانب التحفيزي من الإنفاق الحكومي، من خلال الإعانات المباشرة أو آليات الدعم السعري والتمويلي، يُسهم في تقليل هشاشة الدخل الزراعي في مواجهة الصدمات المناخية أو السوقية، ويُعزز من استقرار الاستثمارات الزراعية.

13- إنّ تنوع المنتجات المالية الإسلامية، ولاسيما الأدوات المبتكرة مثل الصكوك بمختلف أنواعها والصكوك الخضراء، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانة ماليزيا كمركز رائد ومرجع أساسي في صناعة التمويل الإسلامي، وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز الضريبية ودعم المشاريع المستدامة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات قائمة، من بينها الحاجة إلى إطار قانوني موحد، وحل الاختلافات الفقهية في ممارسات التمويل الإسلامي، ومن جهة أخرى يتأثر الاعتماد على هذه الصيغ التمويلية بالحاجة إلى مواكبة المعايير العالمية ومعالجة القضايا التشغيلية، مثل مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في المنتجات المعقدة كالتورق.

ثانياً: التوصيات

- 1- العمل على وضع بيئة مؤسسية موحدة تسمح بدمج صيغ التمويل الإسلامي ضمن هياكل قانونية واحدة، لأجل سهولة تكييف المنتجات المالية الإسلامية مع المعايير الشرعية والتنظيمية الدولية.
- 2- وضع خطط إستراتيجية لمواجهة الأزمات الطارئة وذلك باستحداث مراكز أو أجهزة دولية لتتبع مختلف الأزمات والتصدي لها.
- 3- ضرورة تطوير الإطار المؤسسي للمنظومة المصرفية في الدول الإسلامية، من خلال تقديم الخدمات المالية الشاملة، وإطلاق خدمات ومنتجات مالية جديدة لتماثل بذلك أعمال المصارف العالمية.
- 4- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، والقادرة على قيادة العمل المصرفي الإسلامي مستقبلاً، وفق أسس عصرية تنافسية، والبحث عن إدارات فاعلة قادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة المالية المصرفية الإسلامية.
- 5- العمل على تطوير نماذج تمويلية أكثر تخصصاً للزراعة، وتشجيع الابتكار في أدوات الصكوك الخضراء، ضمن إطار مؤسسي مرن، بما يعزز من قدرة النظام المالي الإسلامي على دعم الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
- 6- مسؤولية تأمين الغذاء مسؤولية مشتركة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والوطنية، ولا تقتصر على القطاع الزراعي فحسب، فينبغي أن تتضافر جميع الجهود من قبل الدولة والمجتمع من أجل ضمان بقاء الدولة في مأمن من مشكلة انعدام الغذاء.

الفهارس

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	بداية الآية
26	125	البقرة	﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾
42	168		﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾
43	172		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾
41	215		﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِن خَيْرٍ فَلِللَّهِ الدِّينُ﴾
41	267		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾
13	279-278		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾
19	275		﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾
21	233		﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾
41-15	104	آل عمران	﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾
20	130		﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾
26	154		﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾
24	58	النساء	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
42-40	02	المائدة	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾
43	03		﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾
43	145	الأنعام	﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾
13	129	الأعراف	﴿وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾
43	157		﴿وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾
43	27	الأنفال	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾
40 - 14	60	التوبة	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾

الفهارس

45	46	يوسف	﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾
45	49-46		﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ﴾
27	04	الرعد	﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ﴾
82	32	إبراهيم	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾
27	112	النحل	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾
41	19	الكهف	﴿فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَوْرَقَكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾
40	4-1	المؤمنون	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
48	29	الذاريات	﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾
13	07	الحديد	﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾
40	09	الحشر	﴿وَمَنْ يُوقِ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
63	18-17	التغابن	﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يضاعفه لَكُمْ﴾
27	08	الإنسان	﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا﴾
10	20	الفجر	﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾
27-26	04	قريش	﴿وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾

الفهارس

ثانيا: فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
10	«أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»
19	«اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ»
21	«هَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَرَرِ»
21	«هَيَّ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»
44 - 21	«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»
27	«مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ مُعَاقٍ فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتٌ يَوْمِهِ»
41	«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَسَانِهِ»
42	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ»
42	«مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»
42	«أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ»
45	«يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمُرُّ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ، يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمُرُّ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ»
63	«إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ»

الفهارس

ثالثا: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	حجم واردات وصادرات بعض دول العالم من مادة القمح من روسيا وأوكرانيا	107
1-3	إحصائيات عدد المؤسسات المالية والتمويلية بماليزيا لسنة 2022	125
2-3	تطور حجم أصول المصارف الإسلامية بماليزيا خلال الفترة (2018-2024)	126
3-3	المنتجات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية الماليزية	127
4-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	146
5-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	150
6-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	155
7-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	161
8-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	166
9-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	172
10-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	177
11-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة) وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	181
12-3	المتغيرات الأساسية المعتمدة في الدراسة التحليلية لصيغ التمويل الإسلامي	191
13-3	قيم معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات التمويل الإسلامي في ماليزيا للفترة 2007-2022	192
14-3	تقدير لأثر صيغ التمويل الإسلامي في التمويل الإسلامي بماليزيا للفترة 2007-2022، باستخدام طريقة الانحدار التلافي: Ridge Regression (L2 Regularization)	193
1-4	تحليل نسب مؤشر الجوع العالمي بماليزيا حسب المرتكزات لعام 2024	211
2-4	تطور درجات مؤشر الجوع العالمي لماليزيا حسب التصنيف للفترة 2000-2024	212
3-4	تحليل تطور القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وتطوراتها في ماليزيا للفترة (2007-2023)	214

الفهارس

215	تحليل تطور مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا للفترة (2007-2023)	4-4
218	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المراجعة المالية للفترة (2007-2023)	5-4
221	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك البيع بتمن الآجل المالية للفترة (2007-2023)	6-4
223	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الاستصناع المالية للفترة (2007-2023)	7-4
225	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المشاركة المالية للفترة (2007-2023)	8-4
227	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المضاربة المالية للفترة (2007-2023)	9-4
229	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الإجارة المالية للفترة (2007-2023)	10-4
232	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الهجينة المالية للفترة (2007-2023)	11-4
234	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الوكالة بالاستثمار المالية للفترة (2007-2023)	12-4
236	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الخضراء المالية للفترة (2017-2023)	13-4
238	جدول يوضح طبيعة العلاقة الارتباط بين المتغيرات	14-4
239	المتغيرات الاقتصادية الكلية المعتمدة في الدراسة القياسية	15-4
241	جدول يوضح طبيعة العلاقة الارتباط بين المتغيرات	16-4
247	أعلى معاملات الارتباط بين الصكوك الإسلامية القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات	17-4
249	معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الضابطة وبين القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات	18-4
254	المتغيرات التابعة والمستقلة لنموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات	19-4
255	مخرجات تقدير نموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة (OLS)	20-4
259	معاملات الارتباط الطردي بين الصكوك الإسلامية و مؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا	21-4
260	معاملات الارتباط العكسي بين الصكوك الإسلامية ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا	22-4

الفهارس

262	أعلى معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الضابطة ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا	23-4
264	تقدير النموذج الأول بطريقة: OLS لوجاريتمي (Stepwise) لتأثير الصكوك الإسلامية على ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا	24-4
265	تقدير النموذج الثاني لمؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا بطريقة: OLS (Stepwise) بإدراج متغيرات الصكوك لوحدها	25-4
267	تقدير النموذج تأثير الصكوك الإسلامية على ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا: بطريقة Ridge Regression (log)	26-4
269	المتغيرات ذات التأثير المعنوي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة (OLS)	27-4

الفهارس

رابعاً: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	مراحل تشكّل الوقود الحيوي من المواد الوسيطة إلى الاستخدام النهائي	112
1-3	مراحل نشأة تطور المصارف الإسلامية بماليزيا	123
2-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	149
3-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة البيع بثمن الأجل وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	152
4-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-	158
5-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	163
6-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	168
7-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	173
8-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	178
9-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الأخرى (بيع الدين، السلم، الحوالة، والكفالة، والوكالة) وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	184
10-3	قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الإسلامية الكلية وتطوراتها في ماليزيا للفترة 2007-2022	188
11-3	التمثيل البياني لأثر صيغ التمويل الإسلامي في التمويل الإسلامي بماليزيا باستخدام طريقة الإنحدار التلافي Ridge Regression (L2 Regularization)	195
1-4	أداء ماليزيا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022	203
2-4	أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي للقدرة على تحمل التكاليف لمؤشر الأمن	204

الفهارس

	الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022	
206	أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التوفر لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022	3-4
207	أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي الجودة والسلامة لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022	4-4
208	أداء ماليزيا ضمن المؤشر الفرعي التعرض لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) للعام 2022	5-4
219	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المراجعة المالية للفترة (2007-2023)	6-4
222	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك البيع بضمن الآجل المالية للفترة (2007-2023)	7-4
224	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الاستصناع المالية للفترة (2007-2023)	8-4
226	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المشاركة المالية للفترة (2007-2023)	9-4
228	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك المضاربة المالية للفترة (2007-2023)	10-4
231	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الإجارة المالية للفترة (2007-2023)	11-4
233	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الهجينة المالية للفترة (2007-2023)	12-4
235	قراءة وتحليل تطور حجم إصدار صكوك الوكالة بالاستثمار المالية للفترة (2007-2023)	13-4
246	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والقيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات	14-4
258	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومؤشر إنتاج الغذاء في ماليزيا	15-4

الفهارس

خامسا: قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
الكتب
1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دون ط، دار الدعوة. دون سنة النشر.
2. ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ - 1991م.
3. ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط 27، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415هـ - 1994م.
4. ابن منظور، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
5. أبو الطيب الحسيني البخاري القنوجي، الروضة الندية (ومعها: التعليقات الرضية على «الروضة الندية»)، وحققه، على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، ط 1، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار ابن عقان للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1423هـ - 2003.
6. أبو الفداء بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط 2، دار طيبة 1420هـ - 1999م.
7. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة)، سنن ابن ماجة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط 1، دار الرسالة العالمية، 1430هـ - 2009م.
8. أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة وتوضيح مذاهب الأئمة، دون ط، المكتبة التوفيقية القاهرة، مصر، 2003.
9. أبو محمد بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ - 2000م.
10. أبو محمد بن سعيد بن حزم الأطلسي، المحلى بالآثار، دون ط، دار الفكر، بيروت. دون سنة النشر.
11. أبو يعلى الموصلي، مسند أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ - 1984م.

الفهارس

12. أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط 5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت. 1420هـ-1999م.
13. أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دون ط، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.
14. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد...و..المنهج، دون ط، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.
15. أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دون ط، دار الجيل، 1401 هـ-1981 م.
16. أسامة بن حمود بن محمد اللاحم، بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط 1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض. دون سنة النشر.
17. أشرف أحمد دوابة، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار السلام، القاهرة، 1431هـ-2010 م.
18. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دون ط، دار السلام، القاهرة، 1430 هـ-2009 م.
19. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1413 هـ-1993م.
20. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط 1، دار وائل، الأردن، عمان، 2010.
21. رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، ط 2، دار المكتبي، سورية، دمشق، 1430هـ-2009م.
22. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
23. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
24. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، ط 1، مركز

الفهارس

دراسات الوحدة العربية، 2009.
25. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط 1، دار أبي الفداء، سوريا، 2010.
26. سليمان بن الأشعث السجستاني أبي داود، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط 1، دار الرسالة العالمية، دون بلد النشر، 1430 هـ - 2009 م.
27. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، ط 1، جمعية التراث، 1423 هـ - 2002 م.
28. صبحي العيادي، الأمن الغذائي في الإسلام، ط 1، دار النفائس، عمان، 1419 هـ - 1999 م.
29. صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2009.
30. الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، دون ط، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997 م.
31. عادل عبد الفضيل عيد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية دراسة مقارنة، دون ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
32. عائشة شرقاوي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، دون ط، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان. دون سنة النشر.
33. عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار أسامة للنشر، عمان، 1998 م.
34. عبد القادر الطرابلسي، أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، ط 1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1419 هـ - 1999 م.
35. عبد القادر مهاوات، القواعد الفقهية الخمس الكبرى، ط 2، مطبعة الرمال بالوادي، 2017.
36. عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط 1، دار النفائس، عمان، 1436 هـ - 2015 م.
37. عبد الكريم زيدان، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، ط 1، مؤسسة

الفهارس

الرسالة، بيروت، لبنان، 1466 هـ - 2001 م.
38. عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط 7، دار النفائس، عمان، 1439 هـ - 2018 م.
39. عز الدين محمد خوجه، المبادئ والقيم الإسلامية في المعاملات المالية في ضوء النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ط 1، مجموعة دلة البركة، 1314 هـ - 1993 م.
40. عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي، دون ط، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998 .
41. الغزالي، أبو حامد، المستصفى، دون ط ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1993 م.
42. غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1422 هـ - 2002 م.
43. فلاح حسن ثوباي، المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل، قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف، ط 8،، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024.
44. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، 2011.
45. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1426 هـ - 2005 م.
46. مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظم، ط 1، مؤسسة زايد بن سلطان، أبوظبي، 1425 هـ - 2004 م،
47. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، دون (ط، دار النشر، بلد النشر) 1998.
48. محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، دون ط، دار المعرفة، بيروت، 1414 هـ - 1993 م
49. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق : محمد بن زهير بن ناصر، ط 1، دار طوق النجاة، ، دون بلد النشر، 1422 هـ.
50. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط 3، دار ابن كثير، بيروت، ، 1407 هـ - 1987 م.

الفهارس

51. محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دون ط، دار الهداية. دون سنة النشر.
52. محمد بن عبد الله التويجري، مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، ط 11، دار أصدقاء المجتمع بالمملكة العربية السعودية، 1431هـ-2010م.
53. محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر و محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، ط 2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ-1975م.
54. محمد راكان الدغمي، في الإسلام الغذاء لكل فم، دون ط، دار المعارف، القاهرة، 1993م.
55. محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، دون ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990م.
56. محمد صديقي البورني، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ط 04، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ-1996م.
57. محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، دون ط، عالم المعرفة، 1979.
58. محمد عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط 1، دار السلام، القاهرة، 1430هـ-2009م.
59. محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1429هـ-2008م.
60. محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط 1، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1427هـ-2006م.
61. محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ-1985م.
62. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، دون سنة النشر.
63. محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، دون ط، دار نشر، بلد النشر، 1988.
64. محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات

الفهارس

العملية، ط 4، دار الميسرة، الأردن، عمان، 1433هـ-2012م.
65. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دون ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت. دون سنة النشر.
66. موفق الدين بن قدامة، المغني، ط 1، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
67. موفق الدين بن قدامة، المغني، دون ط، مكتبة القاهرة، 1388هـ-1968م.
68. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط 1، دار القلم، دمشق، 1429 هـ-2008 م.
69. هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دون ط، دار الشرق، دون بلد النشر، 2008.
70. وهبة الزحيلي، بيع الأسهم بين الأصالة والمعاصرة، دون ط، دار المكتبي، دون (بلد النشر، سنة النشر).
71. يحيى بن شرف الدين النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء صحيح، ط 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.
72. يحيى بن شرف الدين النووي، المجموع شرح المذهب، دون ط، دار الفكر، دون (بلد النشر، سنة النشر).
73. يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق الشاويش، ط 3، المكتب الإسلامي،، بيروت- دمشق، ط 3، 1412هـ-1991م.
74. يوسف القرضاوي، فوائد البنوك هي الربا الحرام هي دراسة فقهية في ضوء القرآن والسنة، ط 3، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1415 هـ- 1994 م.
الرسائل العلمية
75. ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية أنموذجاً-، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د رابع خوني، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017
76. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، إشراف: أ د عبد المنعم جابر أبو قاهوق، الفقه والتشريع، بكلية الدراسات العليا في

الفهارس

جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 1427هـ - 2006 م.
77. آسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، رسالة الدكتوراه، إشراف: أ د عمر شريف، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1، 2018-2019.
78. براهيم زناقي، تحسين الإنتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. بلال شيخي، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018.
79. بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، إشراف: شاقور سعيد شوقي، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2014-2015.
80. حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د غالم عبد الله، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.
81. حسناوي بلال، دور الهندسة المالية في تفعيل الوظيفة التنموية للسوق المالية الإسلامية، دراسة حالة التجربة الماليزية - أطروحة دكتوراه، إشراف: بن رجم محمد خميسي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018.
82. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، إشراف: أ د بن علي بلعزوز، تخصص محاسبة ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2010-2011.
83. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، إشراف: د إسماعيل شعباني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
84. خرخاش عفاف، التوسع العمراني واستعمالات الأراضي ضمن مفهوم التنمية المستدامة - دراسة حالة مدينة المسيلة - رسالة الدكتوراه، إشراف: أ د عميرش حمزة، تخصص تسيير المدن

الفهارس

والتنمية المستدامة ، قسم تسيير المدن والتعمير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 3، 2022-2021.
85. رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية "الأردن"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، إشراف: كمال توفيق حطاب، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2000-2001.
86. سعدية خاطر، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير، إشراف: أ د شوام بوشامه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران 2-محمد بن أحمد، 2014-2015.
87. شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، مذكرة دكتوراه، إشراف: أ د عدالة العجال ومشرف مساعد: بوشرف جيلاني، تخصص تقنيات كمية مطبقة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.
88. طيفور فاروق، التجارب التنموية في الدول الصاعدة دراسة الحالات الماليزية والاندونيسية، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د امحمد برقوق، تخصص دراسات آسيوية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3- 2016-2017.
89. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامية لرأس المال- التجربة الماليزية أنموذجا- رسالة الماجستير، إشراف: أ د لخضر مرغاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
90. علام عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د بوجلال محمد، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011-2012.
91. علي باللموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر- دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه علوم في الاقتصاد، إشراف: أ د محمود سحنون، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر

الفهارس

لِلعلوم الإسلامية قسنطينة، 2016-2017.
92. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، رسالة دكتوراه، إشراف: د عبد الله طوش، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
93. فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، رسالة ماجستير، إشراف: أ د محمد راتول، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2011-2012 .
94. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، إشراف: د عبد الله بعبوش، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
95. كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د بن موسى كمال، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2020-2021.
96. لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د زعباط عبد الحميد، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
97. مبروك قويسبي، الأمن الغذائي في الجزائر، خلال الفترة (2008-2018)، رسالة دكتوراه، إشراف: كمال بن موسى، مشرف مساعد عدلان سيواني، تخصص التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.
98. محمد رضوان المارويني، البنك الإسلامي ومجالات عمله دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، إشراف: أ د عبد الرحمان يسري، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، 1406هـ-1986م.

الفهارس

99. محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير، إشراف: أ د صالح صالح، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2012-2013.
100. مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا- أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د محمد راتول، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015.
101. مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية " نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، إشراف: حسن كتلو، حسن حزوري، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دحلب سوريا، 1435هـ - 2014م.
102. مريم عربي، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير، إشراف: أ د بن يعقوب الطاهر، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.
103. مصطفى إبراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، إشراف: أ د نعمت عبد اللطيف مشهور، تخصص اقتصاد إسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2012.
104. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، رسالة ماجستير، إشراف: سالم عبد العزيز، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.
105. نجار عبد الرحمن، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، إشراف: حمدي محمد صالح، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، 1443-1444هـ - 2022-2023م.

الفهارس

106. نصابة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا أنموذجا، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د داودي الطيب، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
107. هبول محمد، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، رسالة الدكتوراه، إشراف: أ د علي خالفي، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
المقالات العلمية
108. ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 30، 2017، ص 344-345.
109. إبراهيم بن علي السفياني، الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا " دراسة فقهية"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع: 83، 2020.
110. أحلام منصور، عبد المجيد قدي، مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مج: 20، ع: 02، 2016، صص 123-156
111. أحمد سعود زيد آل مهنا، الأمن الغذائي في المنظور الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، مج: 06، ع: 01، 2020.
112. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة الصراط، ع: 11، 1426 هـ-2005 م.
113. أم السعد شافعي، ندرة المياه محدد أساسي للأمن المائي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج: 16، ع: 01، 2022.
114. أنجي أحمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع: 03، 2019.
115. إياد عبد الفتاح بالحاج، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الخضراء كأداة لتحقيق التنمية

الفهارس

المستدامة: دراسة استطلاعية، مجلة جامعة سيها للعلوم البحث والتطبيقية، مج: 21، ع: 01، 2022، صص 73-82.
116. إيمان علي محفوظ العجوزة، الجدوى الاقتصادية لإنتاج الوقود الحيوي من نبات الجاتروفا كمصدر بديل للطاقة، المجلة الاقتصادية للاقتصاد الزراعي، مج: 26، ع: 04، 2016.
117. بن حمزة خالد، بن دحمان عمر، الودائع الاستثمارية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج: 14، ع: 05، 2022.
118. بن خزناسي أمينة، أوسرير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية لفترة 1995-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع: 11.
119. بن عمر الأخضر، بوغزالة أحمد عبد الكريم، إنتاج الوقود الحيوي، الفرص والمخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 2017، صص 151-163.
120. بوضاية، المصارف الإسلامية الرقمية، مجلة بيت المشورة ع: 11، 2019.
121. بوعويينة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع: 09، 2013.
122. بو عبد الله، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع: 14، 2015.
123. بوعويينة سليمة، علمي حسيبة، واقع إصدار وتداول الصكوك الخضراء في الأسواق النالية-دراسة تجارب الدول الرائدة-، دفاثر البحوث العلمية، مج: 10، ع: 01، 2022.
124. الجوزي جميلة، حماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، ع: 06، 2015.
125. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع: 06.
126. حلمي أحمد القماطي، محمود صالح عامر، آثار الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج: 09، ع: 01، 2024.

الفهارس

127. حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج: 07، ع: 01، 2020.
128. حمادي مورد، فرج الله أحلام، خبابة حسان، دراسة التجربة الماليزية في تبني الصكوك الخضراء كآلية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والغدارة، مج: 09، ع: 01، 2022.
129. خليفة أسياء، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري- دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي- دفاثر البحوث العلمية، مج: 09، ع: 01، 2021.
130. خديجة عرقوب، فريد كورتال، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، 2016.
131. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج: 12، ع: 04، 2009.
132. رقية بوحضر، دور معايير مجلس الخدمات المالية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية، مجلة الاقتصاد والمالية، مج: 06، ع: 02، 2020.
133. سارة عزازية، الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا- دراسة تحليلية للتوجه العالمي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مج: 11، ع: 02، 2020، صص 01-17.
134. سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية، مج: 10، ع: 38، 2015.
135. سعاد طرفاية، محمد قويدري، استراتيجيات ابتكار المنتجات المالية الإسلامية-الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا- مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج: 26، ع: 01، 2023.
136. سعيد عبد الكامل ميكائيل، المنظومة القانونية والرقابية وأثرها في تحقيق حماية حملة الصكوك - تجربة ماليزية، مجلة التراث الدولية في الثروة والتمويل الإسلامي، مج: 01، ع: 02، 2020.
137. سعيدة لقوي، مصطفى بورنان، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة - الصكوك الخضراء لماليزيا أنموذجا-مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج: 05، ع: 02، 2021.
138. سفيان عكرو، الأمن الغذائي، إشكالية تحديد المفهوم والإبعاد، مجلة معالم للدراسات

الفهارس

الإعلامية والاتصالية، مج: 04، ع: 02، 2022.
139. سمية بن علي، وفاء حمدوش، الصكوك الخضراء، خيار تمويلي مستحدث لدعم المشاريع الصديقة للبيئة: دراسة لبعض النماذج عن تجربة اندونيسيا، مجلة لإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، مج: 15، ع: 02، 2021.
140. سناء عبد الكريم الخناق، الاطار المؤسسي والتشريعي لحاكمة المؤسسات المالية التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع: 12، 2012.
141. صلاح داود سلمان، حسن على نجم، أثر ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية، ع: 203، 2012.
142. صيفي حسنية، آليات التكنولوجيا الخضراء ودورها في تحقيق التنمية البيئية المستدامة، مجلة الحوكمة المسؤولة والتنمية المستدامة، مج: 02، ع: 02، 2020، صص 01-20.
143. الطيف عبد الكريم، كوراد فاطمة، الوقود الحيوي وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في العالم، مجلة أبعاد اقتصادية، مج: 08، ع: 02، 2018، صص 496-508.
144. عائشة بوثلجة، نصيرة بلخضر، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مج: 01، ع: 01، 2019.
145. عبد القادر حافي، شخوم رحيمة، التمويل الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا)، مجلة دفاتر اقتصادية، مج: 10، ع: 02، 2018، صص 336-348.
146. عبد الحق حميش، الطعام الحلال في الإسلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية- الصراط، مج: 11، ع: 19، 2019.
147. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 35، 1436.
148. العرابي مصطفى، سمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد- ماليزيا أنموذجا مجلة البشائر الاقتصادية، مج: 03، ع: 01، 2017.
149. عزمي محمد عبد الجليل العايش، تأثير التوسع في صناعة الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، مجلة الشريعة والقانون، ع: 34، ج: 02، 2019.

الفهارس

150. علواني عمار، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، مج:06، ع:01، 2023.
151. فاطمة الزهراء مسعودي، بلال زروقي، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الاقتصادية الروسية الغربية، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج: 09، ع:01، 2022.
152. فكيري شهرزاد، فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي، مجلة المعيار، مج: 14، ع:02، 2023.
153. فلاح سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، عالم الفكر، ع: 02، 1987.
154. كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة-الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا- مجلة الاقتصاد الجديد، مج: 10، ع: 01، 2019.
155. لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ع: 01، 2015.
156. مبارك عزام يسري، نبيلة أحمد بومعزة، ظاهرة التصحر كعامل من عوامل الهجرة البيئية، مجلة القانون العقاري والبيئة، مج:12، ع:01، 2024.
157. محمد إسماعيل أحمد ، الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع: 58، ج:2، 2020.
158. محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، مج:01، ع: 02، 2020.
159. محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي، المؤشرات – المشاكل – التحديات-القضايا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج:05، ع:01.
160. محمد عمر السعدي، حمزة حسين قطيش الحبابسة، التكييف الفقهي للصكوك الخضراء وضوابط إصدارها، مجلة العلوم الإسلامية، مج:05، ع:03، 2022م.
161. محمد مداحي، أزمة الغذاء العالمية زمن جائحة كورونا كوفيد 19، مجلد الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مج:05، ع:01، 2022.

الفهارس

162. معاذ عصام الديرشوي، محمد أمين حسيني، الضوابط الشرعية لصناعة الحلال: دراسة فقهية تحليلية في ضوء تجربة مؤسسة جمدس التركية، مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، مج: 2، 1443هـ-2022م.
163. منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج: 25، ع: 02، 2022.
164. مصطفى محمد جيري شمس الدين، مسيزي ستيريس، التطبيق المصرفي لعقد الإجارة ثم البيع في ماليزيا- دراسة فقهية ونقدية، مجلة الدراسات والفكر الإسلامي للبحوث المتخصصة، مج: 04، ع: 03، 2018.
165. موسى بن قاصير، خالد بومنجل، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج: 15، ع: 02، 2022.
166. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، ع: 54.
167. ناصف محمد، دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج: 14، ع: 18، 2018.
168. نبيلة بن عائشة، نظام الأمن الغذائي وتحدياته لجائحة كورونا، مجلة الدراسات القانونية، مج: 07، ع: 01، 2021.
169. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم والاقتصادية، مج: 12، ع: 03، 2010.
170. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية- البحرين-، مجلة الباحث، ع: 09، 2011.
171. هاجر خلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط.
172. هشام كامل قشوط، عبد الفتاح علي بلقاسم، الصكوك الاستثمارية الإسلامية ضوابطها وتطبيقاتها المعاصر، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع: 04، 2014.

الفهارس

173. هودة عبو، أهمية مواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج: 10، ع: 01، 2021، صص 293-309.
174. يدو محمد، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد الجديد، ع: 06، 2012.
175. آسيا سعدان، التحول نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة التنمية والاستشراف، للبحوث والدراسات، مج: 08، ع: 01، 2023، صص 170-183.
176. قورين تواتي، جعفر هتي محمدن دور الصكوك الإسلامية الخضراء في مواجهة التحديات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة- تجارب آسيوية رائدة إمكانية الاستفادة منها، مجلة الاقتصاد والبيئة، مج: 06، ع: 01، 2023، صص 298-317.
المدخلات والندوات العلمية
177. أحمد هليل، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامع أم القرى، مكة المكرمة، 1428هـ-2006م.
178. إدريس معزوزي، واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID-19، دور مجلس التعاون الخليجي أنموذجا- مداخله في المؤتمر الدولي الافتراضي، الأمن الغذائي في عالم متغير في الكوارث والأزمات والحروب، برلين -ألمانيا، 11-12 يونيو 2022.
179. راوية بوالانوار، الأمن الغذائي العالمي بين معوقات التحقيق وسبل التصدي. مداخله مقدمة للمؤتمر الدولي الافتراضي، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، أيام 11-12 يونيو 2022، بالمركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
180. زاهر الدين محمد الماليزي، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي- 2 جوان 2009 .
181. السعدية توجدي، سردية ايتمولوجية الأمن الغذائي دراسة في المفهوم والمقومات، مداخله في مؤتمر دولي افتراضي، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، أيام 11-12-يونيو، 2022.

الفهارس

182. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، بحث مقدم لمؤتمر دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي: 5 و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس - سطيف.
183. سحنون محمود، العمرابي حنان، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، مداخلة مقدمه للمؤتمر الدولي حول "الاقتصاد والتمويل"، المقام بجامعة سكاريا، تركيا، أيام: 21، 22، 23/10/2015.
184. عبد العزيز بن سعود بن ضويحي، الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي للصيرفة والتمويل الإسلامي، الممارسات والقضايا عبر الحدود، 15-16 يونيو، 2010.
185. فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، لبنان، 2008.
186. كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب،. مداخلة مقدمة للمؤتمر دولي افتراضي، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، أيام 11-12-يونيو 2022.
187. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009.
188. محمد علي القري، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية (التوريق)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة.
189. معبد علي الجارحي، عبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، بحث مقدم الدورة التسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
190. منذر قحف، الإجارة المنتهية بالتملك وصكوك الأعيان المؤجرة، بحث مقدم في دورة مجمع الفقه الإسلامي الدولي الثانية عشر المنعقدة في مدينة الرياض، 21-27 سبتمبر 2000.
المقالات والمداخلات العلمية المنشورة على المواقع الإلكترونية
191. إسراء أحمد إسماعيل، مخاطر مستقبلية: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي، بحث

الفهارس

منشور بتاريخ 2015/06/21، على الموقع الإلكتروني:	https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/
192. أكرم العناني، ترشيد الاستهلاك الغذائي طرقه وفوائده وأهميته، مقال منشور على موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مقال منشور بتاريخ 2022/12/05، على الموقع الإلكتروني:	https://misrelzraea.com
193. أحمد حافظ عبد العزيز، كيف أوجدت ماليزيا منظومة مواتية للتمويل الإسلامي المستدام، 2019/22/05، مدونات البنك الدولي، - https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-malaysia-created-conducive-ecosystem-islamic-sustainable-finance	
194. أحمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، 2019، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: https://esalexu.journals.ekb.eg/	
195. أمجد قاسم، أربعة أجيال من الوقود الحيوي والتحديات لا تزال ضخمة، على الموقع الإلكتروني: https://qafilah.com/ar/	
196. بولجال زوبير، النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا- مراحل التنمية وعوامل النجاح.مقال منشور على الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/LAPTA/Downloads/58532226%20	
197. جميلة محمود، نادية ن راجارام ، رينزو آر جينتو، معالجة انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ في ماليزيا: الأدلة الحالية وسبل المضي قدمًا، المجلة الماليزية للعلوم الطبية، مج:6، ع:29. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9910369	
198. رجراج أحمد، المنتجات المالية في سوق الأوراق المالية، ص 118، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/LAPTA/Downloads	
199. رشا الصوالحة، تعريف فقدان التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ 2022/12/8، على الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com	
200. روزان أبو دردك، معضلة الأمن الغذائي في ماليزيا، منصة السياسة الزراعية، مركز تكنولوجيا الأغذية والأسمدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، 2025 على الموقع الإلكتروني: https://ap.ffc.org.tw/article/3745#:~:text=Food%20security	
201. ساره جار الله، آثار التصحر على الأمن الغذائي ، مقال منشور بتاريخ 2023/08/22، على الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com	
202. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، ورقة بحثية موجودة على الموقع	

الفهارس

الالكتروني المنتدى العربي لغدارة الموارد البشرية في 2010/05/29، https://hrdiscussion.com/hr13152.html
203. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، بحث منشور بتاريخ 2022/05/03، على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361
204. عبير آيسر علي، مفهوم التصحر وأهم أسبابه وأنوعه، مقال منشور من طرف جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية، على الموقع الالكتروني: https://cohe.uokerbala.edu.iq
205. فاروق أبو سراج الذهب طيفور، أسرار النجاح في النموذج التنموي الماليزي الدروس المستفادة عربيا وإسلاميا، مداخلة في المؤتمر السنوي الثاني لمنتدى كوالالمبور، "دور الحرية والديمقراطية في تحقيق الاستقرار والأمن"، 27-28 نوفمبر 2015، كوالالمبور-ماليزيا، على الموقع: https://kl-forum.org/ar/kl2552
206. مجد خضر، أسباب تدهور التنوع البيولوجي، مقال منشور بتاريخ : 2017/05/09، على الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com/
207. محمد محمود، الصكوك الخضراء... تحديات كبيرة وآفاق واعدة، مقال منشور على موقع إسلام أونلاين، https://islamonline.net
208. محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع: 85، 2013، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
209. محمد ولد عبد الدائم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net
210. مروة يوسف، الاقتصاد الديني واستثمار المفاهيم: صندوق الحج الماليزي، مقال منشور بتاريخ 2024/01/15، على الموقع الإلكتروني: https://hadaracenter.com/
211. نظرة عامة على تحديات الأمن الغذائي العالمي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتأثيرات المبكرة للتغير المناخي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.mckinsey.com/featured-insights/
212. وفاء جاسم الرجب، الوقود الحيوي ومصادر الطاقة البديلة، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/1397831/
213. مروى قرني، رمزي طبائية، التمويل الأخضر ودوره الفعال في خدمة القضايا البيئية" حالة

الفهارس

ماليزيا أنموذجاً"، مداخله للملتقى الدولي القانون الدولي وتحديات التغير المناخي، جامعة الجزائر(1)، 2023/05/03، على الموقع الإلكتروني: https://jilrc.com/archives/17659
المنظمات والهيئات العالمية والتقارير السنوية
214. البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/
215. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992. https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf
216. الأمم المتحدة، فقدان التنوع البيولوجي، 2010، على الموقع الإلكتروني: https://www.un.org/ar/events/biodiversity
217. البنك المركزي الماليزي. https://www.bnm.gov.my/documents/20124/17034696/1.18.2a.xlsx
218. تقرير السوق المالية الإسلامية الماليزية، 2023.
219. رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا: https://aibim.com/about-us_LK_HGL.RU
220. سوق رأس المال الإسلامي الماليزي: https://www.asas.my/capital-markets-malaysia-islamic-capital-market-s2022
221. لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، الأمن الغذائي والتغذية بناء سرديّة عالمية نحو عام 2030، https://openknowledge.fao.org/server/api/core/
222. المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي، https://inцейf.edu.my
223. مجمع الفقه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يصدر توصيات ندوة "فيروس كورونا المستجد وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية"، منشور على موقع منظمة التعاون الإسلامي، بتاريخ: 2020/04/20، على الموقع الإلكتروني: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar
224. المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي: https://ibfimonline.com/programmes-2/about-us
225. المفوضية الأوروبية، مجموعة أدوات لحشد الدعم من أجل الطبيعة، 2021.
226. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، تحديات الأمن الغذائي العالمية ودوافعه، الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة المنعقدة في روما، يومي 4-8 ديسمبر 2023.
227. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الدورة 172، تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على

الفهارس

الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ، عبارة عن وثيقة المجلس 172/3، روما 24-28 أبريل، 2023.
228. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي، الأفق والمخاطر والفرص، روما، 2008.
229. منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، على الموقع الإلكتروني: UNCTAD : https://unctadstat.unctad.org/EN
230. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، 2023.
231. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، 2019.
232. منظمة الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/global-issues/population
233. منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الموقع الإلكتروني: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019
234. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب)، جانفي 1996، بتونس العاصمة.
235. هيئة الأوراق المالية الماليزية. https://www.sc.com.my/resources/publications-and-research
236. الهيئة العالمية لإدارة الإسلامية: https://iilm.com/ar/about-the-iilm
237. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المعايير الشرعية، 1429هـ-2017م، المعيار رقم 17.
238. هيئة المعايير المحاسبية الماليزية، https://www.masb.org.my/pages .
239. وزارة تغير المناخ والبيئة بالإمارات العربية المتحدة، الإطار العام لإستراتيجية التنوع البيولوجي 2031، 2024.
240. (IIFM)International Islamic Financial Market Sukuk Report, A comprehensive Study of the Global Sukuk Market, 12 th Edition, August. 2023
241. Green and sustainability sukuk repport 2022. https://www.globalethicalfinance.org/wpPcontent/uploads/2022/10/Financing

<u>A Sustainable Future Web</u>
242. World Bank Group, Pioneering the Green Sukuk: Three Years On, October 2020, https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/8fdccd7b-d4ce-57e8-8d80
243. The International Centre For Leadership In Finance, P 110, https://www.bnm.gov.my/documents/20124/830679/cp04_003_whitebox_iclif.pdf.09/07/2024 .
244. https://gesund.bund.de/ar/middle-east-respiratory-
245. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/malaysia
246. https://www.globalhungerindex.org/methodology.html
247. https://fundingsouq.com/ae/ar/blog/sukuk-vs-bond-halal-fixed-income/
248. https://ketabonline.com/ar/books .
المراجع الأجنبية
249. Abdul Rahim, A. K., Naim, A. Zainol, Z.APLIKASI BAY’ AL-DAYN DALAM PRODUK-PRODUK PEMBIAYAAN PERDAGANGAN ANTARABANGSA ISLAM: The Application of Bay’ al-Dayn in the Islamic International Trade Finance Products, 2013, 21(3). https://ajba.um.edu.my/index.php/JS/article/view/22458
250. Abdul-Rahman, A, Nor, S.Challenges of profit-and-loss sharing financing in Malaysian Islamic banking. Geografia: Malaysian journal of society and space ,2017, 12.
251. Achruh, A. Denda dalamPembiayaan Bai’ Bitsaman Ajil Menurut Perspektif Fiqh Muamalah. JurnalInformatika Ekonomi Bisnis,2023. https://doi.org/10.37034/infef.v5i2.24
252. Ahmad Tajjudin Rozman ,Nurul Afiqah Azmi, Green Sukuk, Environmental Issues and Strategy, IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 2022.
253. Alaa Abu Salim1 , Mohammad bani Ess, Malaysian Experience in Islamic Sukuk Legitimate Economic Assessment, Jordan Journal of Applied Science, Vol: 41. NO: 01, 2024.
254. Ali, M.,Hassan, R. Determinants of shariah non-compliant events in islamic banks in malaysia: with special reference to tawarruq-based financing. Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization,2016, 21(3). https://journals.iium.edu.my/shajarah/index.php/shaj/article/view/419
255. Amin, H. Abdul Rahman, A. R. Sondoh, S. L. Chooi Hwa, A. M.

Determinants of customers' intention to use Islamic personal financing: The case of Malaysian Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2011,2(1). https://doi.org/10.1108/17590811111129490
256. TAg El-Din, Seif I. N. Irwani Abdullah . Issues of Implementing Islamic Hire Purchase in Dual Banking Systems: Malaysia's Experience. Thunderbird International Business Review, 2007. 49(2).
257. Ariffin, N. M. Kassim, S. Razak, D. A, Exploring application of equity-based financing through mushārah mutanāqishah in islamic banks in malaysia: perspective from the industry players. International Journal of Economics, Management and Accounting, 2015, 23(2). https://journals.iium.edu.my/enmjournals/index .
258. Bacha, O. I. Adapting Mudarabah Financing to Contemporary Realities: A Proposed Financing Structure, 1996. Research Papers in Economics. https://EconPapers.repec.org/RePEc:pra:mprapa:12732
259. Bacha, O. I. Adapting mudarabah financing to contemporary realities: a proposed financing structure, 1997. http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/Adapting-Mudarabah-Financing-to-Contemporary-Realities-A-Proposed-Financing-Structure.pdf
260. Billah, M. M. Islamic Manufacture Financing Contract (Aqd al-Istisna') 2019, (pp: 279–289). Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-17624-2_21 .
261. Chong, B. S., Liu, M.-H. "Islamic Banking: Interest-Free or Interest-Based?" Pacific-Basin Finance Journal, 2009. 17(1).
262. Dahlan, N. H., Noor, F., Shuib, M. S. Is Malaysian Islamic Home Financing Bay' Bithaman Al-Ajil ('BBA') Compatible with Islamic Law? A Critical Examination on The Issue of 'Beneficial Ownership.' Mediterranean Journal of Social Sciences, 2017 8(2). https://doi.org/10.5901/MJSS.2017.V8N2P27
263. Dahlan, N. H., Shuib, M. S., Noor, F Issues in Bay' Bithaman Al-Ajil Islamic Home Finance ('BBA') in Abandoned Housing Projects In Malaysia: An Examination of 'Gharar.' Journal of Law, Policy and Globalization, 2017, https://www.iiste.org/Journals/index.php/JLPG/article/download/35179/3618
264. Draper, N. R., Smith, H Applied Regression Analysis (3rd ed.). Wiley-Interscience, 1998.
265. Dusuki, A. W, Abdullah, N. I. "Why Do Malaysian Customers Patronize Islamic Banks?" International Journal of Bank Marketing, 2007, 25(3).
266. Felicia HM Liu, Karen PY Lai, Ecologies of green finance: Green sukuk and development of green Islamic finance in Malaysia. Economy and Space, vol: 53, NO:08, 2021.

267. Gedikli, A., Erdoğan, S. Malezya’da İslami Finans ve İslami Bankacılık Uygulamaları Üzerine Bir İnceleme. 2019,(38). https://doi.org/10.28949/BILIMNAME.604791
268. Gujarati, D. N. Porter, D. C. Basic Econometrics (5th ed.). McGraw-Hill Education, 2009.- https://cbpbu.ac.in/userfiles/file/2020/STUDY_MAT/ECO/1.pdf
269. Hachicha, N., Amar, A. Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2015,8. https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2014-0063 .
270. Hanif, M. "Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking." International Journal of Business and Social Science, 2011, 2(2).
271. Hasmawati, A., Mohamad, A. Potential application of Istisna’ financing in Malaysia. Qualitative Research in Financial Markets, 2019, 11(2). https://doi.org/10.1108/QRFM-07-2018-0083
272. Hayashi, F. Econometrics. Princeton University Press.2000.
273. Ahmed, H. "Product Development in Islamic Banks." Edinburgh: Edinburgh University Press. 2010.
274. Hoerl, A. E, Kennaed, R,W. "Ridge Regression: Biased Estimation for Nonorthogonal Problems." Technometrics, 12(1),P: 55-67. Doi:10.1080/00401706.1970.10488634 , 1970.
275. How, J., Karim, M., Verhoeven, P. Islamic financing and bank risks: The case of Malaysia. Thunderbird International Business Review, 2005, P:47. https://doi.org/10.1002/TIE.20041
276. Ibrahim, M. H., Kamarudin, R. The islamic home financing in malaysia istisna’ base on debt: qualitative approach,2014.
277. Ilias, I., Nasrun, M., Muhamed, N. Unveiling the terrain of non-bank Islamic personal financing: current practices, challenges, and future prospects. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2024. https://doi.org/10.1108/jiabr-07-2023-0221 .
278. Islam, R. Ahmad, R. Applicability of Mudarabah and Musharakah as Islamic Micro-equity Finance to Underprivileged Women in Malaysia. The European Journal of Development Research, 2020,32(1). https://doi.org/10.1057/S41287-019-00225-3
279. Ismail, S., Azmi, F, Thurasamy, R. Selection criteria for islamic home financing in malaysia. International Journal of Business and Society,2014, 15(1). https://www.questia.com/library/journal/1P3-3272345761/selection-criteria-for-islamic-home-financing-in-malaysia

280. Johnston, J., Dinardo, J, Econometric Methods√ Fourth Edition McGraw-Hill International Editions. Economics Series, Singapore, 1997.
281. Jusoh, A. F., Zain, M. N. Maqasid pengharaman pembiayaan peribadi berlandaskan bay' al-'inah di Malaysia, 2017. http://journalarticle.ukm.my/11931/
282. Kennedy, P. (2008). A Guide to Econometrics (6th ed.). Wiley-Blackwell. https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/OALJ/PUBLIC/FOIA/Frequently_Requested_Records/Oracle_2017_OFC_00006/Oracle_2017OFC00006
283. Khar, S., Isa, M., Marimuthu, M., Jan, A. The Perception of Micro-Entrepreneurs towards the Adoption of an Islamic Equity-Based Financing: Evidence from Malaysia. Business Management and Strategy, 2019. https://doi.org/10.5296/bms.v10i2.15586 .
284. LAWS OF MALAYSIA, ACT 827, CURRENCY ACT 2020.
285. Nakagawa, R. The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia. Journal of Applied Business Research, 2011, 25(1). https://doi.org/10.19030/JABR.V25I1.1053
286. Nooraslinda Abdul Arsi and other, Islamic Banking Products: Regulations, Issues and Challenges, The Journal of Applied Business Research, Vol: 29, N: 04, 2013.
287. Nor, M. R., Mohamed, N. Bay' al-'Inah : hukum dan pelaksanaannya dalam perbankan Islam di Malaysia, 2009. http://studentsrepo.um.edu.my/5259/
288. Osmani, N. M., & Abdullah, Md. F. Musharakah Mutanaqisah home financing: a review of literatures and practices of Islamic banks in Malaysia 2010. http://irep.iium.edu.my/2443/
289. Rajak, A. A. A., Halim, N. The modification of existing Bai Bithaman Ajil (BBA) instrument by using the concept of qardhul hassan and flexible sharing ratio, 2017. 1870, 040044. https://doi.org/10.1063/1.4995876
290. Rosly, S. A. AlBay' Bithaman Ajil financing: Impacts on Islamic banking performance. Thunderbird International Business Review, 1999, 41. https://doi.org/10.1002/TIE.4270410410
291. Rudnyckyj, D.. Subjects of Debt: Financial Subjectification and Collaborative Risk in Malaysian Islamic Finance. American Anthropologist, 2017, 119. https://doi.org/10.1111/AMAN.12861 .
292. Saleem, S., Mansor, F. Exploring Compliance of AAOIFI Shariah Standard on Ijarah Financing: Analysis on the Practices of Islamic Banks in Malaysia, 2020, 13(2). https://doi.org/10.3390/JRFM13020029
293. Sari, N., Ibrahim, A, Muzammil, M., Muksal, M. MANAGING FINANCING RISK OF ISLAMIC BANKING PRODUCTS IN INDONESIA: A VALUE AT RISK APPROACH. Jurnal Ilmiah Islam Futura, 2024.

https://doi.org/10.22373/jiif.v24i1.17693 .
294. Sekaran, U., Bougie, R, Research Methods for Business: A Skill Building Approach (7th ed.). Wiley. 2016, https://so01.tci-thaijo.org/index.php/bkkthon/article/download/33962/28587
295. Shamsudin, M. Y., Salamon, H. Abu-Hussin, M. F. Form And Substance In Islamic Finance: Analysis of Deferred Payment Sales. 2014.1(1). https://doi.org/10.11113/UMRAN2014.1N1.13
296. Sophie de Bruin, just dengerink, Jasper van Vliet , Urbanisation as driver of food system transformation and opportunities for rural livelihoods, vol:13, pp781-798, p 785-787. On the website: https://link.springer.com/article.date : 05/01/2025, ate:18:00
297. Stiger, S. M, The History of Statistics: The Measurement of Uncertainty before 1900. Harvard University Press. 1986. http://www.med.mcgill.ca/epidemiology/hanley/bios601/GaussianModel/CombiningObservationsStiglerGh1 .
298. School -Sheela Jayabaln , Nadzriah Ahmad , Siti Hafsyah , Zinatul Ashiqin Zainol- Roof Top Farming as a Sustainable Food Security Measure in Malaysia: A Conceptual Framework, Nanotechnology Perceptions, Nanotechnology Perceptions 20 No. S11 (2024) 282-290 ,P: 284-286. file:///C:/Users/LAPTA/Downloads/23.pdf
299. Waheed, K. A critical study of Murabahah as an Islamic mode of financing, 2008. https://shodhganga.inflibnet.ac.in/handle/10603/241907
300. Wiles, J. A. The Role of the Global Food Security Index and Innovation in Agriculture. Corteva Agriscience. Retrieved from, 2023. https://www.bcp.org/wpcontent/uploads/2024/02/2-John-Wiles-Role-of-the-global-food-security.pdf
301. Wooldridge, J. M. Introductory Econometrics: A Modern Approach (7th ed.). Cengage Learning. 2019.
302. Zaeidah Mohamed Esaa, Prakash Santhanamb , Jefiena Jaafarc , Zaemah Zainuddin Feeding the Future: Achieving Food Security in Malaysia Through Trade Mechanism, JOURNAL OF AGRIBUSINESS MARKETING, Vol: 11, Issue 2, 2023.
303. Zuhail Karakayaci, The Concept Of Urban Sprawl and its Causes, The Journal of International Social Research, Vol: 09, N: 45, 2016.
304. Бурвина, И. М. Murabaha is One of the Methods of the Islamic Financing Model. 2023, 6(174). https://doi.org/10.34773/eu.6.28 .

الفهارس

سادسا: فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	-
الشكر وتقدير	-
الملخص باللغة العربية	-
الملخص باللغة الأجنبية	-
المقدمة	أ — ك
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث	
المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية	02
المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها	03
الفرع الأول: تعرف المصارف الإسلامية	03
الفرع الثاني: مراحل نشأة وتطور المصارف الإسلامية	05
المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها	09
الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية	09
الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية	13
المطلب الثالث: الموارد المالية للمصارف الإسلامية	16
الفرع الأول: الموارد المالية الداخلية	16
الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية	17
المطلب الرابع: الأسس الشرعية لعمل المصارف الإسلامية	19
الفرع الأول: الالتزام بالأحكام الشرعية والابتعاد عن المعاملات المحرمة	19
الفرع الثاني: الالتزام بالقواعد الفقهية	21
الفرع الثالث: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في عمليات المصارف الإسلامية	23
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الغذائي	25
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والألفاظ المتعلقة به	26

الفهارس

26	الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي
29	الفرع الثاني: الألفاظ المتعلقة بالأمن الغذائي
32	المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي
32	الفرع الأول: مؤشرات مرتبطة بإنتاج الغذاء
33	الفرع الثاني: مؤشرات مرتبطة بالاستيراد والتصدير للغذاء
34	الفرع الثالث: مؤشرات مرتبطة بمدى استفادة الأفراد من الغذاء
36	المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي
36	الفرع الأول: الأبعاد العامة للأمن الغذائي
39	الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي المحددة من طرف منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة
39	الفرع الثالث: أبعاد الأمن الغذائي المحددة من طرف خبراء لجنة الأمن الغذائي العالمي
40	المطلب الرابع: الضوابط الشرعية لتحقيق الأمن الغذائي
40	الفرع الأول: الضوابط الشرعية الملزمة للدولة والمجتمع
42	الفرع الثاني: الضوابط الشرعية الملزمة للفرد
47	المبحث الثالث: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء
48	المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء
48	الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية
49	الفرع الثاني: تعريف الصكوك الإسلامية الخضراء
51	المطلب الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء وخصائصها.
51	الفرع الأول: أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء
54	الفرع الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية الخضراء
56	المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية الخضراء ومجالات استخدامها
56	الفرع الأول: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على المشاركة
59	الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على البيع
61	الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية الخضراء القائمة على عقد الإجارة

الفهارس

62	الفرع الرابع: صكوك إسلامية قائمة على أهداف اجتماعية تكافلية
64	الفرع الخامس: مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء
68	المطلب الرابع: الضوابط الشرعية والاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء.
68	الفرع الأول: الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء
70	الفرع الثاني: الضوابط الاقتصادية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية الخضراء
71	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مشكلات الأمن الغذائي	
73	المبحث الأول: مشكلات الأمن الغذائي المحلية.
74	المطلب الأول: مشكلات طبيعية
74	الفرع الأول: التغير المناخي
76	الفرع الثاني: مشكلة التصحر
78	الفرع الثالث: فقدان التنوع البيولوجي
80	الفرع الرابع: مشكلات الموارد الزراعية
84	المطلب الثاني: مشكلات بشرية.
84	الفرع الأول: النمو المتزايد للسكان
87	الفرع الثاني: التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية
89	الفرع الثالث: نقص الإطارات الفنية في القطاع الزراعي
90	الفرع الرابع: ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وتحسين مستوى المعيشة
91	المطلب الثالث: مشكلات مالية وتكنولوجية.
91	الفرع الأول: ضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي
92	الفرع الثاني: ضعف استعمال التكنولوجيا الزراعية الحديثة
93	المطلب الرابع: مشكلات إدارية
93	الفرع الأول: التعريف بالسياسات الزراعية
94	الفرع الثاني: أسباب فشل السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي

الفهارس

95	المبحث الثاني: مشكلات الأمن الغذائي الدولية
96	المطلب الأول: سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الغذاء العالمي.
96	الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها
97	الفرع الثاني: أثر الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي
99	المطلب الثاني: الأزمات العالمية
99	الفرع الأول: الأزمة الغذائية العالمية 2006-2008
102	الفرع الثاني: الأزمة الصحية العالمية
106	المطلب الثالث: الصراعات والحروب
106	الفرع الأول: التعريف بالحرب الروسية الأوكرانية وأسباب اندلاعها
107	الفرع الثاني: مكانة روسيا وأوكرانيا عالميا
108	الفرع الثالث: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي
110	المطلب الرابع: استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الزراعية.
110	الفرع الأول: تعريف الوقود الحيوي وأهم صفاته
111	الفرع الثاني: أنواع الوقود الحيوي ومراحل تشكله
113	الفرع الثالث: أثر استخدام الوقود الحيوي من المنتجات الغذائية على الأمن الغذائي
115	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة نظرية تحليلية للنظام المصرفي الإسلامي بماليزيا	
117	المبحث الأول: نظرة شاملة حول النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.
118	المطلب الأول: التعريف بالنظام المصرفي الإسلامي الماليزي.
118	الفرع الأول: مراحل نشأة وتطور المصارف الإسلامية بماليزيا
124	الفرع الثاني: تقييم أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي
128	المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.
128	الفرع الأول: خصائص النظام المصرفي الإسلامي الماليزي
129	الفرع الثاني: المبادرات والإجراءات المكملة للقطاع المصرفي الماليزي
131	المطلب الثالث: الأطر التشريعية والتنظيمية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

الفهارس

131	الفرع الأول: الإطار التشريعي للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي
134	الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للنظام الإسلامي الماليزي
141	المطلب الرابع: عوامل نجاح النظام المصرفية الإسلامية الماليزية.
141	الفرع الأول: العوامل السياسية المساعدة على نجاح التجربة الماليزية
142	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المساعدة على نجاح التجربة الماليزية
145	المبحث الثاني: قراءة تحليلية لتطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا
146	المطلب الأول: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيع
146	الفرع الأول: تحليل تطبيقات صيغة المراجعة وتطوراتها في ماليزيا
150	الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة البيع بضمن الآجل وتطوراتها في ماليزيا
155	الفرع الثالث: تحليل تطبيقات صيغة الاستصناع وتطوراتها في ماليزيا
161	المطلب الثاني: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة
161	الفرع الأول: تحليل تطبيقات صيغة المشاركة وتطوراتها في ماليزيا
165	الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة المضاربة وتطوراتها في ماليزيا
171	المطلب الثالث: قراءة وتحليل لصيغ التمويل الإسلامي القائمة على الإجارة
171	الفرع الأول: تحليل تطور تطبيقات صيغة الإجارة ثم البيع وتطوراتها في ماليزيا
177	الفرع الثاني: تحليل تطبيقات صيغة الإجارة وتطوراتها في ماليزيا
181	المطلب الرابع: قراءة وتحليل لمختلف صيغ التمويل الإسلامية الأخرى
188	المطلب الخامس: تحليل مقارنة ونمذجة تطورات التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2007-2022
188	الفرع الأول: قراءة وتحليل لتطبيقات صيغ التمويلات الإسلامية وتطوراتها في ماليزيا
195	الفرع الثاني: أثر صيغ التمويل الإسلامية في التمويل الإسلامي بماليزيا باستخدام طريقة الانحدار التلافي
198	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا
200	المبحث الأول: تحليل مؤشرات ومتغيرات الدراسة القياسية

الفهارس

201	المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في ماليزيا
201	الفرع الأول: قراءة تحليلية لمؤشر الأمن الغذائي العالمي
210	الفرع الثاني: قراءة تحليلية لمؤشر الجوع العالمي
213	المطلب الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات الدراسة القياسية
213	الفرع الأول: تطور القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات
215	الفرع الثاني: تطور مؤشر إنتاج الغذاء لماليزيا
218	المطلب الثالث: قراءة وتحليل تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا
218	الفرع الأول: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد البيع
224	الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد المشاركة
229	الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية القائمة على عقد الإجارة
232	الفرع الرابع: الأنواع الأخرى من الصكوك الإسلامية
238	المطلب الرابع: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية
238	الفرع الأول: مجتمع الدراسة والمتغيرات المعتمد عليها في الدراسة القياسية
240	الفرع الثاني: الطريقة والأدوات
245	المبحث الثاني: مناقشة نتائج النماذج القياسية لأثر الصكوك الإسلامية على الأمن الغذائي بماليزيا
246	المطلب الأول: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات
246	الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الصكوك الإسلامية ومتغير القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات
254	الفرع الثاني: بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغير القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات
255	الفرع الثالث: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لنموذج القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات
258	المطلب الثاني: تقدير نموذج أثر الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء

الفهارس

258	الفرع الأول: تحليل مصفوفة الارتباط بين الصكوك الإسلامية على مؤشر إنتاج الغذاء
264	الفرع الثاني: بناء وتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغير إنتاج الغذاء
269	المطلب الثالث: تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة المربعات الصغرى (OLS)
269	الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات ذات التأثير المعنوي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لطريقة (OLS)
269	الفرع الثاني: تفسير وتحليل تأثير الصكوك الإسلامية الأكثر تأثيرا على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS)
275	الفرع الثالث: تفسير وتحليل تأثير متغيرات السياسة الاقتصادية والعالم الخارجي والاستثمار المحلي على القيمة المضافة للزراعة والصيد والغابات وفقا لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS)
285	المطلب الرابع: تفسير وتحليل نتائج مخرجات التقدير الخاصة بتأثير المتغيرات على إنتاج الغذاء
285	الفرع الأول: تفسير وتحليل تأثير صكوك المراجعة على إنتاج الغذاء في ماليزيا
287	الفرع الثاني: تفسير وتحليل تأثير صكوك المشاركة على إنتاج الغذاء في ماليزيا
289	الفرع الثالث: بيان مساهمة الصكوك الخضراء في إنتاج الغذاء بماليزيا
292	الفرع الرابع: تفسير وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على إنتاج الغذاء في ماليزيا
294	خلاصة الفصل
295	خاتمة
الفهارس	
301	فهرس الآيات القرآنية
303	فهرس الأحاديث النبوية
304	فهرس الجداول
307	فهرس الأشكال
309	قائمة المصادر والمراجع

الفهارس

336	فهرس المحتويات
-----	----------------